

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

الفكر اللغوي عند السهيلي في كتابه نتائج الفكر

إعداد الطالب

محمد عبدالرحمن الحجوج

إشراف

الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

الدكتوراه في اللغة قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2005

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY جامعة مؤتة

Deanship of Graduate Studies عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب محمد عبدالرحمن الحجوج الموسومة بـــ:

الفكر اللغوي عند السهيلي في كتابه نتائج الفكر

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. يحيى عبابنة		2006/1/4	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عبدالقادر مرعي		2006/1/4	عضواً
أ.د. عبدالكريم مجاهد		2006/1/4	عضواً
د. سيف الدين الفقراء		2006/1/4	عضواً



عميد الدراسات العليا

أ.د. أحمد القطامين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهــداء

إلى البريق الوضاء بين الأنام، وشريكة الآمال والآلام، وسكني الــذي آوي إليه، ورفيقة دربي التي أعتز بها، ...إلى من لا تكفي الكلمــات لــشكرها... إلــى زوجتي الغالية، فعندما يغمرني النور منك، ويصحبني السندباد إلى مغارات اللغــة؛ لنختار من أصدافها ما يوفيكِ بعض فضلك، نعود من رحلتنا وقد أدركنا أن فيــضك أبلغ من كل الكلمات...

إلى القوى الصافية التي كشف عن صفائها ذلك الإشعاع الذي نسج خيوطــه الوضيئة سرّ الصفاء في نفسي... إلى زينة الحياة وبهجتها، ونور العــين وقرتهــا، وامتدادي في الحياة، وأعظم منة وهبها الله ... إلى فلذات كبــدي: نــور الإســلام، وهدى الإسلام، وفاطمة، وزيد ...

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل، سداداً لدين في الرقاب، وأخــذاً بيــد الأهــل والأحباب، وتقرباً إلى الله يوم الحساب.

محمد البطوش

شكر وتقدير

قال تعالى:﴿ وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾ صدق الله العظيم.

إنني أجد لزاماً عليّ قبل أن أخوض في تفاصيل أطروحتي العلمية، أن أذكر أهل الفضل، الذين ما بخلوا عليّ بمساعدة، وإن كان الفضل كلّه لله تعالى، الذي منحني الصحة، والقدرة على إنجاز هذا العمل، وشرح صدري للعلم، إلا أنه سبحانه قد هيأ لي أستاذاً جليلاً عالماً، وقف إلى جانبي مرشداً وموجهاً ومعلماً ومساعداً وصابراً، إلى أستاذي الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة المشرف على هذه الرسالة، والذي ما كانت اللحظات معه ـ قط ـ تخلو من توجيه ونصح وإرشاد، فواجب الوفاء يقتضي أن أتقدم إليه بخالص شكري وتقديري، فكم بذل من جهود مضنية في قراءة فصول هذه الرسالة، وأبدى ملاحظاته، وتوجيهاته العلمية السديدة التي كان لها الأثر البالغ في النفس، وفي محتوى هذه الرسالة من جميع جوانبها، وأنا أعلم أن هذا الشكر لن يفيه حقه، كما أتقدم بجزيل الشكر، وعظيم الامتنان إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، لتفضلهم بقبول مناقشتي، وقراءة هذه الرسالة، وتقويمها، وإثرائها بملاحظاتهم وتوجيهاتهم التي تقوّم ما فيها من اعوجاج، كما أتقدم بالشكر إلى كلٍّ من: باسم البطوش وهاشم البطوش وموفق البطوش وزياد البطوش وآخرين لم أجهر بشكرهم، فهم حاضرون في القلب دائماً.

وتبقى كلمة تفرضها الحقيقة والعرفان بالجميل أقدمها إلى صديق الغربة الأستاذ جمال حماد الحميد، فأقول له جزاك الله خيراً، يا أبا خالد.

محمد البطوش

فهرس المحتويات

الفكر اللغوي عند السهيلي في كتابه نتائج الفكر في النحو

محمد عبد الرحمن حسن الحجوج البطوش

جامعة مؤتة ، 2005

الملخص باللغة العربية

الفكر اللغوي عند السهيلي:

تناولت الدراسة الفكر اللغوي عند السهيلي مركزة على آرائه في الأصول، والأصوات، والصرف، والنحو، ومعاني الحروف في مظانه المختلفة، والتي كان من أهمها كتابه (نتائج الفكر في النحو)، وجاءت هذه الدراسة على النحو التالي:

أولاً: المقدمة:

بينت أهمية الموضوع، وبعض الدراسات السابقة حول السهيلي، وخطة العمل التي اتبعت، وتقسيمات الفصول في الدراسة.

ثانياً:

خصص الفصل الأول لدراسة الأصول اللغوية عند السهيلي، فبيّنت موقفه من السماع والقياس والتعليل، وذكرت أهم العلل التي تناولها واستأنس بها في توجيه آرائه اللغوية المختلفة، ثم تحدثت عن أصول نظرية العامل عنده، واهتمامه بالعوامل المعنوية.

ثالثاً:

تناول الفصل الثاني بعض القضايا الصوتية التي تعرض لها السهيلي، منها الحركات، ومخارج بعض الأصوات وصفاتها، وقضايا الإبدال والإعلال، وذلك في ضوء علم اللغة المعاصر، ولم تكن هذه القضايا الصوتية هدفاً، وإنما وسيلة سخّرها لخدمة الدرس الصرفي والنحوي والدلالي.

رابعاً:

وخصص الفصل الثالث لدراسة بعض القضايا الصرفية التي تعـرض لهـا السهيلي، ومنها بعض أبنية الأفعال، والأسماء، والصفات، والمصادر والمـشتقات، ودرستها دراسة مقارنة في ضوء علم اللغة المعاصر.

خامساً:

أمّا الفصل الرابع فخصص للقضايا النحوية التي تعرض لها السهيلي، وكـان من أطول فصول الرسالة، وذلك لاهتمام السهيلي بالنحو، ولأن معظم مسائل كتابيـه نتائج الفكر، والأمالي تتعلق بالجانب النحوي، فشمل هذا الفـصل أبـواب النحـو: المرفوعات، والمنصوبات والمجرورات، فتحدثت في باب المرفوعات عن المبتـدأ والخبر والفاعل، وما تعلق بها من مسائل، وتحدثت في المنصوبات عن المفاعيـل، وأسلوب الاشتغال، والحال. أما المجرورات فشملت باب الإضافة والظروف، وشمل هذا الفصل أيضاً الممنوع من الصرف والتوابع. وقارنت بعض المسائل بعلم اللغـة المعاصر.

سادساً:

وآخر فصول الدراسة، تناول حروف المعاني والأدوات النحوية التي ذكرهـا السهيلي في كتبه، وكان له رأياً فيها.

سابعاً:

الخاتمة، بينت أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة.

The Linguistic Thought of Al-Suhaili in his book "Nata'j Al-Feker fi Al- Nahw"

Mohammad Abd al-Rahman Hassan Al-hjooj

Mu'tah University / 2005

Abstract

This thesis handles the linguistic thought of **Al-Suhaili** focusing on his viewpoints of the original forms, phonetics, morphology, syntax and meanings of particles in his books. My thesis mainly relates to his book **"Nata'j Al-Feker fi Al- Nahw"**, it comes as follow:

First:

the introduction, it clarifies the importance of the subject and previous studies about Al-Suhaili. It also shows the procedures that I followed and the thesis sections.

Second:

the first chapter is devoted to study the linguistic thought of Al-Suhaili. I explained his viewpoints about Audition, Analogy and Causation. I mentioned the main ('ilal) that he linguistically thought about. Then I talked about the roots of his Active theory and his interest in Moral Active Elements.

Third :

the second chapter handles some phonetic issues that Al-Suhaili had stated before, as: vowels, phonemes with their features, issues of substitution , sweeting of weak letters within modern linguistics. Phonetics wasn't his purpose but he operated them to serve the morphological, syntactic and semantic lessons.

Fourth:

the third chapter is devoted to study some of morphological issues that Al-Suhaili showed as: verbs structures, nouns, adjectives, abstract nouns and derived nouns. I compared them to modern linguistics.

Fifth:

the fourth chapter deals with syntactic issues of Al-Suhaili. It is the longest chapter because Al-Suhaili was very interested in syntax. Moreover, most of his syntactic interest was very clear in his book "Nata'j Al-Feker fi Al- Nahw". This chapter involves syntactical entries as :

Indicative , Accusative and Genitive nouns. In the first entry I talked about the nominal subject, predicate and the verbal subject. However, the Accusative entry illustrated Patients (objects), syntactic regimen and the Accusative of state. The last entry - Genitive nouns – involved Adverbs, Annexation, Diptote and Antecedents. I also compared them to modern linguistics.

Sixth:

the last chapter handles the particles of meanings and syntactic particles which Al-Suhaili had mentioned in his books, he had his own viewpoints.

Seventh:

the conclusion. It states the results of this thesis.

الفصل الأول

الأصول اللغوية

الفصل الأول

الأصول اللغوية

1.1 - المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، علّمت من جهالة، وهديت من ضلالة، ووفقت للتي هي أقوم، ويسرت ما كان عسيراً، اللهم لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يُعَدُّ السهيلي واحداً من أعلام الأندلس في القرن السادس الهجري، الذي نبغ في أكثر من علم من العلوم، حتى جاءت كتبه تعكس تنوع معرفته، وسعة اطلاعه، فكان عالماً في السيرة، والتفسير، واللغة، والنحو.

ويبدو أن السهيلي لم يحظَ بالدرس كما حَظِيَ غيرُه من العلماء كسيبويه، وابن جني، وغيرهما؛ وكان ذلك أحد الأسباب التي دعتني إلى استشارة أستاذي الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة في أن يكون موضوع بحثي (الفكر اللغوي عند السهيلي)، إذ لاقى هذا الموضوع هوىً في نفسي؛ لأن للأندلسيين آراءً تتسم بالجدة والدقة، فكم كنت شغوفاً بدراسة شرح الجمل لابن عصفور، وإصلاح الخلل للبَطليوسي، أمّا السهيلي فكان ــ بالنسبة لي ــ مغموراً لا أعرف عنه شيئاً، فأخذت أبحث عن مصنفاته، وإذ هي تستحق الدراسة والبحث، ولا سيما كتاب نتائج الفكر في النحو، فقرأته كاملاً، ثم أعدت قراءته، وفي القراءة الثانية وجدت المحقق يشير في أحد هوامشه بقوله:(ينظر: دراستنا عن السهيلي)، فعرفت أن هذا الرجل قد دُرِس، فبحثت عن الدراسة، وإذ هي منشورة، فترددت في متابعة الموضوع، فلما وقفت على الدراسة، تبين لي أنها دراسة علمية عنوانها (أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي)، فلما اطلعت عليها، وإذ هي تركز على الجانب التاريخي لعصر السهيلي وحياته، وتتناول شيئاً يسيراً من فكره النحوي، ولم تتناول أغلب موضوعات فكره اللغوي. وإذ للموضوع بقيّة، من هنا حاولت استكمال الموضوع من حيث انتهى صاحبها، فتركت الجانب التاريخي المتعلق بعصر السهيلي، وحياته، وشيوخه، وتلاميذه... وبدأت بدراسة فكره اللغوي، دراسة فيها جانب حداثي، وهو

الجانب الذي لم يعنَ به البنا في دراسته عن السهيلي، ولا أنكر أنني استفدت من دراسته، وبعض مراجعه، وقد أشرت إلى ذلك، ولكن عملي مختلف تماماً عن عمله من حيث تناول المواضيع، ومناقشتها، ومقارنتها في ضوء اللغة المعاصر، والنظريات اللغوية الحديثة، فجاءت دراستي على النحو التالي:

خصص الفصل الأول لـ (الأصول اللغوية عند السهيلي)، تحدثت فيه عن أهم الأصول التي اعتمدها السهيلي في تعليل قواعده، وتوجيه آرائه السماعية المتمثلة في القرآن وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب نثره وشعره، ثم تناولت القياس، وموقفه منه، ثم التعليل، وعرضت أهم العلل التي استعملها، ثم العامل، فبينت أصول نظرية العامل، وأنواع العوامل المعنوية عنده، ممثلاً على ذلك من كلامه.

وتحدثت في الفصل الثاني عن بعض القضايا الصوتية التي تعرض لها، من خلال الحديث عن الفكر الصوتي عنده مبيناً آراءه في الحركات، ومخارج الأصوات وصفاتها، واقتصرت على ما ذكره، ثم تحدثت عن الظواهر الصرفية والصوتية كالإبدال والإعلال، وجعلتها في هذا الفصل؛ لأن علماء اللغة المعاصرين ينظرون إليها على أنها وظائف صوتية تدخلت فيها عناصر كثيرة، كالقرب والبعد في مخارج الأصوات وصفاتها، كما أن التغيرات الصوتية فيها تحدث تحقيقاً للانسجام الصوتي، وتيسيراً للنطق، أو لتدخل كثير من القوانين التي حكمت التطور الصوتي، وفسرت بعض ما ذهب إليه في ضوء علم اللغة المعاصر، ولم يكن الجانب الصوتي عند السهيلي هدفاً وغاية، وإنما كان وسيلة لغاية، وهي تبرير توجيهاته النحوية والدلالية.

وخصصت الفصل الثالث للقضايا الصرفية التي تناولها السهيلي، فكان أهمها: أبنية الأفعال الثلاثية المجردة والمزيدة ومعانيها، وأبنية الأسماء والصفات، وكذلك أبنية المصادر والمشتقات والتصغير.

أمّا الفصل الرابع (القضايا النحوية): فشمل أبواب النحو، إذ تحدثت في المرفوعات عن المبتدأ، والعامل فيه، ومسوغات الابتداء بالنكرة، ومفهوم المبتدأ من منظور النحو الوظيفي، والخبر، ورافعه، وتقديمه على المبتدأ، ومتعلقه إذا كان

ظرفاً، ثم عن الفاعل والعامل فيه، وقضية المطابقة بين الفعل والفاعل، وتحدثت في المنصوبات عن المفعول به، والعامل فيه، وتعدية الأفعال عند السهيلي، والنصب على نزع الخافض، وتقديمه على الفاعل، وعن المفعول المطلق وعامله، و المفعول لأجله وعامله، وأشرت إلى عامل المفعول معه عند السهيلي، ثمّ بعد ذلك تحدثت عن الاشتغال وحالات الاسم المشغول عنه، والاشتغال من منظور النظرية المعجمية الوظيفية، ثم عن الحال وعاملها، وأقسامها، والحال من النكرة، وغيرها من القضايا التي تتعلق بالحال.

أمّا في المجرورات فتحدثت عن الإضافة والظروف، فبينت مفهوم الإضافة عند السهيلي وأقسامها، ورأي السهيلي في إضافة الشيء إلى نفسه، وإضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله، وأصل المضاف، وقطع (كل) عن الإضافة، ثم تحدثت عن الممنوع من الصرف، وبينت رأي السهيلي في علل النحاة في الممنوع من الصرف، وهي مسألة أغفلها بعض من تحدث عن علل الممنوع من الصرف من المحدثين.

وتحدثت بعد ذلك عن التوابع، فبدأت بالنعت، فبينت آراء السهيلي في مفهوم النعت وعامله، ومطابقته مع المنعوت، ونعت الضمير، وأسماء الإشارة، وحذف المنعوت، والنعت السببي، وقطع النعت وغير من القضايا التي تتعلق بالنعت، وتحدثت عن التوكيد، وأنواعه وألفاظه، ثم عن البدل وعامله وأنواعه، ثم تحدثت عن العطف والعامل في المعطوف، وعطف الاسم على الفعل، ثمّ تناولت حروف المعاني، فتحدثت عن أشهر حروف المعاني التي عرض لها السهيلي، ورتبتها ترتيباً (ألفبائياً) ذاكراً ما قاله النحاة أولاً ثمّ رأي السهيلي.

وأخيراً تأتي الخاتمة التي تحوي نتائج الدراسة.

وقد جمعت بين المنهجين الوصفي والتاريخي في هذه الدراسة، وقارنت بعض المسائل النحوية في ضوء بعض المناهج اللغوية المعاصرة، والتي كان من أهمها المنهج الوظيفي، فكنت أتتبع المسائل اللغوية قبل السهيلي أحياناً ثم أعرض رأي السهيلي، فأقارنه بمن سبقه، وأحياناً بالدرس اللغوي المعاصر، ولم أكتف

بكتب السهيلي بل قارنتها بآرائه في كتب النحو الأخرى ككتاب الهمع، والجنى الداني، وكتاب الفوائد وغيرها.

وقد واجهت خلال البحث بعض الصعوبات، أهمها: اختصار الفكرة في كتاب النتائج، حيث اضطررت أحياناً إلى نقل نص السهيلي كما ورد؛ لأن نقله بالمعنى يخل بالنص، وكذلك تشتت الأفكار اللُّغوية في كتبه الأخرى ولا سيما الروض الأنف.

وكنت أكرر بعض النصوص أكثر من مرة؛ لأن للنص الواحد أحياناً دلالات مختلفة، فذكر النص يسهل على القارئ الربط بينه وبين المعنى المقصود أكثر من الإحالة، وهذا التكرار عينه قد استعمله السهيلي في الكتاب الواحد، أو في الكتب المختلفة، وبنيت فصول الرسالة على الموضوعات العامة المعروفة في كتب النحو، وهذا واضحٌ في الفصل الرابع (القضايا النحوية)؛ ثم قمت بتخريج الشواهد القرآنية، والأحاديث النبوية، والأشعار من مصادرها ما وسعني ذلك.

وبعد، فإن هذه الدراسة لم تأل جهداً في الوقوف على آراء السهيلي اللغوية في كتاب النتائج، والكتب النحوية الأخرى، فهذا جهد المقل، ونتاج المبتدئ، فما فيه من صواب، فبفضل من الله تعالى وله الحمد أولاً وآخراً، وما فيه من خلل فمن نفسي، فلا أبرئ نفسي من الزلل والخطأ، وحسبي أني توخيت الصواب وسعيت إليه. ونسأل الله أن يوفقنا لخدمة لغتنا، لغة القرآن الكريم.

والله من وراء القصد

لخمس عشرة خلون من رمضان

لسنة ست وعشرين وأربعمائة وألف من الهجرة،

الموافق للثامن عشر من تشرين الأول

للسنة الخامسة بعد الألفين من الميلاد.

1 . 2 – الأصول اللغوية عند السهيلي:

لقد عكف علماء اللغة والنحو على دراسة الأسس النظرية والمبادئ العامة للغة، شأنهم في ذلك شأن علماء الفقه والكلام، فكانوا يأخذون اسم العلم الذي يهتمون به ويضيفون إليه كلمة (الأصول) التي تعني نقد المبادئ والفرضيات والمصادر التي تنبني عليها العلوم المختلفة[1]، لذلك ظهرت أصول الكلام، وأصول الفقه، وأصول اللغة أو النحو.

ويعد مصطلح الأصول من ألفاظ العلم والمعرفة، ويدل على الاستقرار والثبات[2]، أما أصول النحو: فهو العلم الذي يبحث عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث أدلته وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل[3].

لم تكن الأصول اللغوية من ابتكار عالم واحد بل هي محصلة جهود جمهرة من العلماء منذ نشأة النحو العربي حتى أصبحت هذه الأصول قواعد وأركاناً متينة بُنيت عليها نظرية النحو العربي، وتبدو دراسة الأصول لأي علم من العلوم ضرورية، والمنطق العلمي يجعلنا نبدأ بالأصول قبل الفروع، وتنظيم علاقة كل فرع بالآخر؛ ولهذا أحببنا أن نبدأ بها.

وسنتناول أهم الأصول التي اعتمد عليها السهيلي في تعليل قواعده.

1 . 2 . 1 – السماع :

يعني مصطلح السماع أخذ اللغة عن العرب الخلص الذين يوثق بكلامهم، والسماع والنقل في عرف النحاة مصطلحان مترادفان، فقد استعمل ابن الأنباري مصطلح "النقل" وقصد به: (الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى الكثرة)[4].

1– ينظر: عبد السلام المسدي، الأسلوب والأسلوبية ص 129.

2– عادل زاير، معجم ألفاظ العلم والمعرفة في اللغة العربية، ص 44.

3– السيوطي، الاقتراح ص 35.

4 – ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص 81.

وآثر ابن الأنباري مصطلح النقل ليشير إلى أن مصادر النحو نوعان: مصادر منقولة، كالقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعره ونثره، ومصادر معقولة: كالقياس واستصحاب الحال[1].

ويبدو أن تباين المصطلح جاء بسبب اختلاف مناهج النّحاة، فابن الأنباري كان قريباً من منهج أهل الحديث الذين يشترطون صحة النقل والخروج عن حد القلة إلى الكثرة، في حين استعمل السيوطي[2] ويحيى الشاوي[3] مصطلح السماع، وذلك بالنظر إلى مصادر السماع، وهي القرآن والحديث النبوي وكلام العرب.

يعد السماع الأساس الأول الذي دونت بموجبه اللغة، وهو أقرب السبل إلى ضبط اللغة ومعرفة المستعمل منها، لأن اللغات في أصلها نقليّة، وأساس معرفتها ومعرفة خصائصها السماع[4].

1 . 2 . 1 . 1 – موقف السهيلي من السماع:

احترم السهيلي النص اللغوي كما هو، وتقيّد بالمسموع عن العرب، واتّخذه أساساً قوياً في الدفاع عن رأيه النحوي. ونراه يفضل السماع على القياس إذا تعارضا، ويبدو أنه متأثر بالقاعدة الفقهية التي تقول:" لا مساغ في معرض النص"[5]. وهذا هو منهج سيبويه وابن جني من قبل، فسيبويه يترك القياس إذا تعارض مع السماع[6]، وكذلك أفرد ابن جني باباً في الخصائص سمّاه :(باب في تعارض السماع والقياس) استهله بقوله: "إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء

[1] – ينظر: ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص 81، وينظر أيضاً: محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي ص 31.

[2] – ينظر: السيوطي، الاقتراح ص 51.

[3] – ينظر: يحيى الشاوي، ارتقاء السيادة، ص 47.

[4] – ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص 134.

[5] – عبد الكريم زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، ص 80.

[6] – خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص421.

عليه، ولم تقسه في غيره"، ومثّل على ذلك بقوله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾"[1] ، فاستحوذ في اللغة على غير القياس ولكن لا بدّ من قبولها[2].

ومن أمثلة تقديم السماع على القياس عند السهيلي قوله في ياء المتكلم والنون في قولك: أعجبني وأرضاني... " والضمير عند النحويين هي الياء وحدها، والنون زائدة، زيدت وقاية لآخر الفعل من الكسر، واستدلوا على ذلك بالقياس على ضمير المخاطب؛ فانه كاف في حال النصب والخفض، وكذلك ضمير الغائب "هاء" في حال النصب والخفض، والنون زائدة، وهذا قياس صحيح، ولكن النص أقطع من القياس، وأرفع للشك والالتباس، والنص الظاهر في ذلك للعرب: لعلّي، وليتي، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ﴾[3] ، فهذه ياء مفردة في حال النصب"[4].

ومن أمثلة احترامه للمسموع ردّه لمزاعم النحويين من خلال توجيهه لقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾[6] حيث زعم بعض النحويين أن "سواء" خبر، وأن المبتدأ محذوف، وقال: "وصاحب هذا القول يلزمه أن يجيز: "سيان أذهب زيدٌ أم جلس...وما كان نحو هذا مما لا يجوز في الكلام ولا رُوِيَ عن أحد!"[7]، ثم يذكر رأي طائفة أخرى ترى أن سواء ههنا مبتدأ، والجملة الاستفهامية في موضع الخبر، ثم يقول بعد ذلك معلقاً على آراء النحاة : " وهذا كله حسنٌ؛ إلا أنه في هذه المسألة خاصة على خلاف ما قالوه؛ لأن العرب لم تنطق بمثل هذا في "سواء" حتى قرنته بالضمير المجرور بـ(على)، نحو "سواء عليهم"، و"سواء عليَّ أقمت أم قعدت"، ولا

---

1 – سورة المجادلة، آية 19.

2 – ابن جني، الخصائص، 118/1.

3 – سورة طه، آية 10.

4 – السهيلي، نتائج الفكر، ص193.

5 – سورة الأعراف، آية 193.

6 – سورة البقرة، آية 6.

7 – السهيلي ، نتائج الفكر، ص428.

يقولون " سيّان أقمت أم قعدت"، ولا "مثلان"، و"شبهان". ولا يقولون ذلك إلا في "سواء" مع المجرور بعلى"[1].

ويرى السهيلي أن أعلى مراتب الكلام ما يعضده السماع والقياس، وهو ما أطلق عليه ابن جني:" المطرد في القياس والاستعمال جميعاً"، إذ قال في ذلك: "وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوي في القياس، فذلك ما لا غاية وراءه، نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب والجر بحروف الجر، والجزم بحروف الجزم"[2].

يقول السهيلي في مسألة الحمل على المعنى :" ألا تراهم يقولون: هو أحسن الفتيان وأجمله، في معنى: هو أحسن فتى وأجمله... فإذا حسنَ الحمل على المعنى فيما كان القياس أن لا يجوز، فما ظنك به حيث يجوّزه القياس والاستعمال"[3].

وقال في آخر مسألة ترتيب مفعولي (اختار) :" وهو أصل يجب تفقده، والقياس والسماع يعضده[4].

ويبدو أن السهيلي ارتضى قول ابن جني :" وأما ضعف الشيء في القياس وقلته في الاستعمال فمرذول مطَّرح"[5]. وأطلق على هذا الضرب من الكلام "الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً".

يرفض السهيلي الآراء التي لم يؤيدها السماع أو القياس، لذلك نجده يرفض ما حكاه الأخفش والزجاجي في إعراب الوصف غير المعتمد من قولهم " قائم زيد" أن (قائم) مبتدأ، وزيد فاعل. يقول معقباً على ذلك: " هذا باطل في القياس.... ويُعَضِّدُ هذا من السماع أنهم لم يحكوا عن العرب " قائم الزيدان".... ولو وجد الأخفش ومن قال بقوله مسموعاً لاحتجوا به على الخليل وسيبويه، فإذا لم يكن مسموعاً، وكان بالقياس مدفوعاً فأخلق به أن يكون باطلاً ممنوعاً[6].

---

1 – السهيلي ، نتائج الفكر، ص 429– 430.

2 – ابن جني، الخصائص، 127/1.

3 – السهيلي ، نتائج الفكر، ص 171.

4 – المرجع السابق، ص331.

5 – ابن جني، الخصائص، 127/1

6 – السهيلي ، نتائج الفكر، ص425.

وتتجلى شواهد السماع عند السهيلي في نصوص القرآن الكريم وقراءاتـه، والحديث الشريف، وكلام العرب شعره ونثره. وسنتحدث عن هذه الشواهد:

1 . 2 . 1 . 2 – القرآن الكريم وقراءاته:

ينكر بعض الباحثين أن يكون القرآن الكريم هو الأصل الأول في الاستشهاد، ويرى أن الشعر هو الذي يستحق هذه المنزلة قائلاً: "ولا نزاع في أن كلام العـرب هو الأصل الذي يقاس به القرآن الكريم حتى تصح الموازنة التي أوجبها التحـدّي، وما كان أصلاً يجب أن يكون الدليل المقدم"[1].

إنّ الشاهد القرآني نال عناية علماء البلدين، وأنه الأساس في الاحتجـاج[2]، وهناك من يرى أن القرآن الكريم هو الأصل الأول، والدعامة التي ترتكـز عليهـا أصول الاستشهاد الأخرى[3].

ويقول محمد الخضر حسين: "وأفضل ما يحتج به في تقرير أصول اللغـة القرآن الكريم، فإنه نزل بلسان عربي مبين، ولا يمترى أحد فـي أنـه بـالغ فـي الفصاحة وحسن البيان الذروة التي ليس بعدها مرتقى، فنأخذ بالقيـاس علـى مـا وردت عليه كلَمُهُ وآياته من أحكام لفظية، ولا فرق عندنا بين ما وافق الاسـتعمال الجاري فيما وصل إلينا من شعر العرب ونثرهم، وما جاء على وجه انفرد به"[4].

---

1 – عبد الجواد رمضان، القرآن واللغة، مجلة الأزهر مجلد 22، ص600

2 – ينظر: محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي ص 572.

3 – عبد العال مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص 329.

4 – محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، ص 29.

1 . 2 . 1 . 3 – موقف السهيلي من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته :

عدّ السهيلي القرآن الكريم الأساس الأول في الاستشهاد، لذلك أكثر من الاستدلال بآياته، فغالباً ما نجده يعتمد على النص القرآني في تأييد رأي نحوي أو نقضه.

ويجعل السهيلي الشاهد القرآني هو الأصل الذي يقاس به، فهو لم يخضعه لقواعد النحاة، ويرى أن القاعدة النحوية المعتمدة على الشاهد القرآني أجدر بالقبول من غيرها، كما أنه أحياناً يستشهد بأكثر من آية، ومن أمثلة استشهاده بالقرآن الكريم، ما يلي:

استشهد السهيلي بقوله تعالى: ﴿أَجَلٍ مُسَمًّى﴾ [1]على أن الاسم غير المسمى، يقول: "ألا ترى أنهم يقولون: "أجل مسمى" ولا يقولون: "أجل اسم"... وتقول: "باسم الله" ولا تقول: "بمسمى الله". ولو كان الاسم بمعنى المسمى ما امتنع شيءٌ من هذا"[2].

ويستدل بقوله تعالى:﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾[3] على أن لفظ الجلالة (الله) غير مشتق، قال: "ويدلك على أنه غير مشتق أنه سبق الأشياء التي زعموا أنه مشتق منها... ويشهد بصحة ذلك قوله تعالى: "هل تعلم له سمِيّاً"؟ فهذا نص في عدم المسمى، وتنبيه على عدم المادة المأخوذ منها الاسم"[4].

ويستشهد السهيلي بالقرآن على من ينكر أن تكون كلمة (الرحمن) في البسملة نعتاً، بقوله: " ألا ترى أنهم قالوا :﴿وَمَا الرَّحْمَنُ﴾؟[5]، ولم يقولوا: وما الله؟ ولكنه – وإن كان يجري مجرى الأعلام – فإنه مشتق من الرحمة، فهو وصف يراد به الثناء"[6].

---

1 – سورة البقرة، آية 282

2 – السهيلي ، نتائج الفكر، ص40-41

3 – سورة مريم، آية 65.

4 – السهيلي ، نتائج الفكر، ص51-52.

5 – سورة الفرقان، آية 60.

6 – السهيلي ، نتائج الفكر، ص53-54.

ويحتج بالقرآن الكريم على أن حرف النداء ليس هو العامل في المنادى قال: "ويدلك على أن حرف النداء ليس بعامل، وجود العمل في الاسم دونه، نحو ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هذا﴾[1] وإن كان مبنياً عندهم، فإنه بناء كالعمل، ألا تراه ينعت على اللفظ كما ينعت المعرب، ولو كان حرف النداء عاملاً لما جاز حذفه وبقاء العمل"[2]، واستدل السهيلي[3] بالشاهد القرآني على أن حرف التنبيه بمنزلة حرف النداء وسائر حروف المعاني، لا يجوز أن تعمل معانيها في الأحوال ولا في الظروف، لذلك منع أن تتقدم الحال على عاملها المعنوي نحو: (قائماً هذا زيدٌ) ويرى أن العامل فعل مضمر تقديره "انظر" واضمر لدلالة الحال عليه من التوجه واللفظ، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿هذا بَعْلِي شَيْخاً﴾[4]، وهو بهذا يخالف النحاة في عامل النصب في الحال (قائماً)، فعامل النصب عند جمهور النحاة هو حرف تنبيه[5]، وذكر أبو حيان[6] أن ابن أبي العافية والسهيلي لا يجيزان أن يعمل حرف التنبيه، خلافاً لجمهور النحاة.

ونجد السهيلي مهتماً بأسرار النظم القرآني، فهو يطلعنا على نكت وفوائد من كتاب الله — عز وجل — تؤيد ما يذهب إليه ليقوّي رأيه، ويبرهن حجته، من ذلك على سبيل المثال، تفريقه بين لام الجحد ولام كي، إذ ذكر ستة فروق بينهما، ثم استدل بالشاهد القرآني تأييداً لرأيه، فقال بعد أن ذكر الفرق بينهما: "وفي هذه النكتة

مطلع على فوائد من كتاب الله عز وجل ، ومرقاة إلى تدبيره، كقوله تعالى:﴿ وَمَا كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾[7]، فجاء بلام الجحد حيث كان نفياً لأمر متوقع، وسبب

---

1 – سورة يوسف، آية 29

2 – السهيلي ، نتائج الفكر، ص77-78.

3 – المرجع السابق، 229-230

4 – سورة هود، آية 72. وينظر: المرجع السابق، ص 229-230

5 – ينظر: المبرد، المقتضب 435/4، و536/4. وينظر أيضاً: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب 351/2

6 – ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب 351/2

7 – سورة الأنفال، آية 33.

مخوف في المستقبل، ثم قال تعالى:﴿ وَما كانَ اللهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾، فجاء باسم الفاعل الذي لا يختص بزمان حيث أراد نفي وقوع العذاب بالمستغفرين على العموم في الأحوال"[1].

ومن المآخذ على استدلال السهيلي بالشاهد القرآني موافقته لأستاذه ابن الطراوة في أن "السين" تدخل على خبر المبتدأ إذا اعتمد المبتدأ على (إن). فقد ناقش السهيلي شيخه أبا الحسن ابن الطراوة في تلك المسألة محتجاً عليه بدخول السين على خبر المبتدأ من غير الاعتماد على (إن) قال: " وقد قلت له كالمحتج عليه: أليس قد قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِها الأنْهارُ﴾ [2] فجاء بالسين في خبر المبتدأ ؟ فقال لي: اقرأ ما قبل الآية، فقرأت ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [3] فضحك وقال: قد كنت أفزعتني أليست هذه (إن) في الجملة المتقدمة، وهذه الأخرى معطوفة بالواو عليها، والواو تنوب مناية تكرار العامل؟! فسلّمت له وسكت"[4].

فالسهيلي هنا وافق أستاذه واستسلم له دون أن يكلف نفسه استقراء أسلوب القرآن واستقصاء آياته، وقد تعقب محمد عبد الخالق عضيمة في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)، فنقض رأي ابن الطراوة وتسليم السهيلي له، إذ وجد آيات كثيرة اقترنت فيها جملة الخبر بعلامة الاستقبال وليس قبلها (إن)[5]، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآياتِنا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُونَ ﴾[6]، وغيرها[7].

---

1 – السهيلي ، نتائج الفكر، ص140.

2 – سورة النساء، آية 57.

3 – سورة النساء، آية 56.

4 – السهيلي ، نتائج الفكر، ص122.

5 – محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 2/190-193.

6 – سورة الأعراف، آية 184

7 – ينظر على سبيل المثال: سورة النساء، آية122، 162، 175، وسورة التوبة، آية71، وسورة الروم، آية3.

1 . 2 . 1 . 4 – القراءات القرآنية:

اختلف النحاة في قبول الاحتجاج بالقراءات القرآنية، فوقف البصريون من القراءات القرآنية موقفهم من سائر النصوص اللغوية، وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم، فهم يلجأون إلى التأويل إذا كانت القراءة من القراءات السبع التي لا سبيل إلى إنكارها، فما كان تأويله موافقاً لأصولهم قبلوه، وما أباه التأويل رفضوا الاحتجاج به، ونعتوه بالشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه، أما الكوفيون فقد قبلوا القراءات واحتجوا بها وقاسوا عليها[1].

أما المتأخرون من النحاة فكان منهجهم قبول القراءات كلها والاحتجاج بها، قال السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً "[2]، وقال أيضاً: "كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك... وقد ردّ المتأخرون منهم ابن مالك على من عَرَّبَ عليهم ذلك بأبلغ ردٍّ، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية، وإن منعه الأكثرون"[3]، حتى ذهب بعضهم إلى أنه لا يجوز أنْ توصف قراءة قرآنية باللحن أو الخطأ؛ لأن القارئ يقرأ بالرواية لا بالاجتهاد[4].

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة الاحتجاج بالقراءات المتواترة والشاذة[5].

ولعلّ الاحتجاج بالقراءة القرآنية والقياس عليها يحل كثيراً من قسرية القاعدة النحوية، ويكون سبباً في تسهيل النحو على الدارسين، والقراءة القرآنية تمثل

---

1 – ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ص 337، وعبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة ص 320، وفاضل السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص 46.

2 – السيوطي، الاقتراح ص 51.

3 – المرجع السابق، ص52 .

4 – ينظر: ابن الجزري، منجد المقرئين ص 18، 47.

5 – خالد العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية ص 675.

الأداءات اللغوية واللهجات العربية، والاحتجاج بها يساعد دارس اللغة في التعرف على أسرار اللغة وخصائصها.

إنّ تعدد القراءات القرآنية كان سبباً في تعدد الوجوه الإعرابية أو الجواز الإعرابي[1].

1 . 2 . 1 . 5 – موقف السهيلي من القراءات القرآنية:

تباين موقف السهيلي من الاحتجاج بالقراءات القرآنية، فمرة يمنع الاحتجاج ببعضها وينعتها بالقبح، يقول معلقاً على قراءة رفع (كل) في قوله تعالى[2]: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾: "كيف أجمع القراء على نصبه، ودلّ ذلك على قبح الرفع فيه، لأن مقصد الآية المدح بالفعل والاقتدار على خلق الأشياء وتقديرها، مع أنه لو قال: "إنا كلُّ شيء" لذهب الوهم إلى الصفة لا إلى الخبر في قوله: "خلقناه"[3].

وتنسب قراءة الرفع إلى أبي السمَّال من غير السبعة، وقد انتصر لها الأخفش[4] ، وتبعه المازني[5]، وابن جني [6] .

ونجده مرّة أخرى يذكر القراءة القرآنية مستدلاً بها دون أن ينعتها بحسنٍ أو قبح، من ذلك ما ذكره أثناء حديثه عن بناء كلمة (قصيّ)، إذ ذكر أنه تصغير (قَصِيّ)، وأنه صُغر على فُعَيْل وهو تصغير فَعِيل، ثم ذكر إن إحدى الياءات حذفت؛ لأنهم كرهوا اجتماع ثلاث ياءات، ويجوز أن تكون المحذوفة هي الياء الزائدة الثانية التي تكون في (فعيل) نحو قضيب، فيبقى بناء الاسم على وزن (فُعَيْل)، ويجوز أن تكون المحذوفة لام الفعل، فيكون بناء الاسم على وزن (قُصَيّ)، وتكون ياء التصغير هي الباقية مع الزائدة، واستدل على ذلك بقراءة قنبل لقوله

---

1 – ينظر: مراجع بالقاسم الطلحي، الجواز النحوي ص 428.

2 – سورة القمر، آية 49.

3 – السهيلي ، نتائج الفكر، ص435

4 – ينظر: الأخفش، معاني القرآن، ص 529/2.

5 – ينظر: الزجاجي، مجالس العلماء، ص 294.

6 – ينظر: ابن جني، المحتسب، 300/2، وينظر أيضاً: محمود أحمد الصغير، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، ص 140، 236، 475.

تعالى:﴿ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنا وَلا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرينَ﴾[1] إذ قرأها قنبل:" يا بُنيْ " ببقاء ياء التصغير وحدها، وقرأها حفص: " يا بُنيَّ " ببقاء ياء التصغير مع ياء المتكلم، وحذف لام الفعل، فيكون الاسم (قُصَيَّ)، أما من كسر الياء وقال: (يا بُنيٍّ) وزنه يا فُعَيْل، فتكون ياء المتكلم هي المحذوفة في هذه القراءة[2].

وأحياناً نجده يحتج بالقراءة القرآنية في توجيه الشاهد الشعري، من ذلك توجيهه لبيت حسان بن ثابت[3]:

مَا الْبَحْرُ حِينَ تَهُبُّ الرِّيحُ شَامِيةً فَيَغْطَئِلُ وَيَرْمِي الْعِبْرَ بالزَّبَدِ

واحتجاجه له بقراءة أيوب بن أبي تميمة، وقراءة عمرو بن عبيد، قال: " وأصل هذه الكلمة من الغيطلة، وهي الظلمة، وأصلها: يغطالٌ مثل يَسْوَادُّ، لكنه همز الألف لئلا يجتمع ساكنان، وإن كان اجتماعهما في مثل هذا الموضع حسناً كقوله تبارك وتعالى: ﴿ وَلا الضَّالِّينَ﴾[4]، ولكنهما في الشعر لا يجتمعان إلا في عروض واحدة وهي المتقارب، ومع هذا فقد قرأ أيوب السُّختياني[5] ولا الضألين بهمزة مفتوحة، وقرأ عمرو بن عبيد[6]:﴿ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلا جَأنٌ﴾[7].

وكذلك احتج بالقراءة غير السبعية على جواز جمع " أب " على " أبين " وحذف النون للإضافة، يقول : "... فحذفت النون من "أخوان" للإضافة، وقرئ من غير السَّبع :﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ أَبِيكَ إِبْراهِيمَ وإِسْماعِيلَ ﴾[8]، وهي قراءة يحيى بن يعمر[9].

---

1 – سورة هود، آية 42.

2 – ينظر: السهيلي، الروض الأنف، 25/1.

3 – حسان بن ثابت، ديوانه ص161

4 – سورة الفاتحة، آية 7

5 – ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص1

6 – ينظر: المرجع السابق، ص150

7 – سورة الرحمن، آية 56.

8 – سورة البقرة، آية 133.

9 – السهيلي، الأمالي، ص61، وينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص 9.

ونجده يحتج أيضاً للقراءة القرآنية كما كان يحتج بها، فقد احتج لورش، بقول حماس بن قيس:

إنَّك لَوْ شَـهدتِ يَوْمَ الْخَنْدَمَة
إِذْ فَرَّ صَفْوانُ وَفَرَّ عِكْرِمَـة
وَأَبُو يَزِيـدَ قَائِـمٌ كالْمُوتِمَة
وَاسْتَقْبَلَتْهُمْ بالسَّيوفِ الْمُسْلِمَة

يقول: "وقوله: وأبو يزيد بقلب الهمزة من أبو ألفاً ساكنة فيه حجةٌ لوَرْش... حيث أبدل الهمزة ألفاً ساكنة، وهي متحركة، وإنما قياسها عند النحويين أن تكون بَـيْنَ بَيْنَ. ومثل قوله: وأبو يزيد، قول الفرزدق:

فارْعَيْ فَزَارَةُ، لا هناكِ المَرْتَعُ[1]

وإنما هو هناك بالهمز وتسهيلها بَيْنَ بَيْنَ، فقلبها ألفاً على غير القياس المعروف في النحو، وكذلك قولهم في المِنْسَاة، وهي العصا، وأصلها الهمز، لأنهـا مِفْعَلَـة مـن نَسأتُ، ولكنها في التنزيل كما ترى"[2].

1 . 2 . 1 . 6 - الحديث النبوي الشريف:

تباينت مواقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، فظهرت اتجاهات ثلاثة[3] نجملها بما يلي:

---

[1] - عجز بيت، صدره: وقَضتْ لمَسْلَمَةَ الركابُ مُوَدّعاً / الفرزدق، ديوانه 53/2

[2] - السهيلي، الروض الأنف، 165/4.

[3]- ينظر: محمد الخضر حسين، الاستشهاد بالحديث في اللغة مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ج1936/3م وخديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، جامعة الكويت، 1977م، ومحمود حسني مغالسة، احتجاج النحويين بالحديث، مجمع اللغة العربية الأردني، 1979م، وحسن الشاعر، النحاة والحديث النبوي الشريف، وزارة الثقافة والشباب – عمان ط1985/1م.

أ. الاتجاه الأول:

يرفض أصحابه الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به، وعلى رأسهم أبو الحسن ابن الضائع، وتلميذه أبو حيان، وهم في ذلك متأثرون بالنحاة الأوائل كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل وسيبويه، والكسائي، والفراء، والمبرد، والمازني، وعلي بن المبارك، وهشام بن معاوية الضرير[1].

وهؤلاء المتقدمون من النحاة وقفوا موقفاً سلبياً من الحديث، فامتنعوا من الاحتجاج به دون أن يعللوا سبب هذا الامتناع، أما ابن الضائع وأبو حيان فقد عللا سبب منعهم المطلق من الاحتجاج بالحديث لجواز روايته بالمعنى، ووقوع اللحن فيه[2].

ب. الاتجاه الثاني:

يجوّز أصحاب هذا الاتجاه الاحتجاج بالحديث مطلقاً ؛ لأن الإجماع منعقد على أن الرسول صلى الله عليه وسلم أفصح العرب لهجة، ولأن الأحاديث أصح سنداً مما ينقل من أشعار العرب، وعلى رأسهم ابن مالك، والرضي، وابن هشام، والبدر الدماميني، وابن سيده، وابن فارس، وابن خروف، وابن جني، وابن بري، والسهيلي، حتى قال البدر الدماميني:" لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل، وأبو الحسن ابن الضائع في شرح الجمل، وتابعهما على ذلك السيوطي"[3].

ويعقب علي أبو المكارم متوهماً أن النص السابق للسهيلي بقوله: "وهذا التعميم من السهيلي وإن كان صادقاً فإنه لا ينهض حجة فيما نحن بصدده، إذ يفسر تفسيرين مختلفين، فكما فسّره السهيلي على حجية الحديث عند الساكتين عن معارضته والاحتجاج به من النحاة المتقدمين جعله أبو حيان دليلاً على عدم حجية الحديث عندهم"[4].

---

1 – ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، 10/1.

2 – ينظر: السيوطي، الاقتراح، ص 56-57.

3 – ينظر: محمد الخضر حسين، الاستشهاد بالحديث في اللغة، ص199.

4 – علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي ص 141.

وذكر قول أبي حيان:" وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هـذه الطريقة غيره (يعني ابن مالك) على أن الواضعين الأوّلين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب - كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمـر، والخليـل، وسيبويه، من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهـشام الضرير من أئمة الكوفيين - لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المسلك المتـأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس"[1].

ج. الاتجاه الثالث:

اتخذ أصحاب هذا الاتجاه الوسط سبيلاً بين المجوّزين والمـانعين، وعلـى رأسهم الشاطبي والسيوطي، وكثيرٍ من المحدثين.

قسم الشاطبي الحديث إلى قسمين:

أ. قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، لهذا لم يقع به استشهاد أهـل اللسان.

ب. قسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها الاستدلال على فصاحته صلى الله عليه وسلم، ككتابه لهمذان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، وهذا القـسم يصح الاستشهاد به في العربية[2].

ج. ويبدو أن تقسيم الشاطبي للأحاديث هو الأساس الذي بنى عليـه المعاصرون موقفهم من الاحتجاج بالحديث[3].

ومن أبرز المعاصرين الذين دافعوا عن الاحتجاج بالحـديث محمـد الخـضر حسين[4]، وقد كانت خلاصة بحثه تقسيم الأحاديث إلى ثلاثة أقسام:

1- ينظر: البغدادي، خزانة الأدب1/10، وينظر أيضاً: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي ص 142.

2 - ينظر: البغدادي، خزانة الأدب 1/13.

3 - علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي ص 143.

4 - ينظر: بحثه الاستشهاد بالحديث، ص 197-210.

القسم الأول:

من الأحاديث مالا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة، وهو ستة أنواع:

أ. ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته صلى الله عليه وسلم كقوله: "حمي الوطيس"، وقوله: "مات حتف أنفه" وغيرهما.

ب. ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها، أو أمر بالتعبد بها كألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الأذكار والأدعية.

ج. ما يروى شاهداً على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم.

د. الأحاديث التي وردت من طرق متعددة، واتحدت ألفاظها، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها.

ه. خامسها: الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن أنس، وعبد الملك بن جريج، والإمام الشافعي.

و. ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل ابن سيرين، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وعلي بن المدني، وغيرهم.

القسم الثاني:

الأحاديث التي لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج بها، وهي التي لم تدون في الصدر الأول، وإنما تروى في كتب بعض المتأخرين، فلا يحتج بها سواء أكان سندها مقطوعاً أم متصلاً.

القسم الثالث:

الأحاديث التي لا يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظها وهي التي دونت في الصدر الأول، ولم تكن من الأنواع الستة التي في القسم الأول، وهي على نوعين:

الأول: حديث يرد لفظه على وجه واحد.

الثاني: حديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه. وقد رجّح محمد الخضر حسين الأخذ بها.

هذا وقد أصدر مجمع اللغة العربية في الجلسة الخامسة والثلاثين في الدورة الرابعة قراراً حول ما يمكن أن يحتج به من الأحاديث مبينة كالآتي[1]:

أولاً - لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الستة فما قبلها.

ثانياً - يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب السابقة الذكر على الوجه الآتي:

أ. الأحاديث المتواترة والمشهورة.

ب. الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ج. الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.

د. كتب النبي صلى الله عليه وسلم.

ه. الأحاديث المروية لبيان أنه كان صلى الله عليه وسلم يخاطب كل قوم بلغتهم.

و. الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء.

ز. الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى.

ح. الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة.

وقد لاحظ أحد الباحثين أن المجمع في أكثر استدلالاته بالحديث لم يكن إلا متابعاً للسابقين، كما أنه لم يراع شروط قراره بالاحتجاج [2].

1- ينظر: مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية، قرار الاحتجاج بالحديث الشريف، ج/4، اكتوبر 1939 ص 7

2- ينظر: خالد العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية في القاهرة. ص 680

1 . 2 . 1 . 7 – موقف السهيلي من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

ذكر بعض النحويين أن السهيلي استشهد بالحديث النبوي الشريف، فقد قال أبو حيان:" وقد نازع السهيلي النحويين في قولهم إنها (أي لغة أكلوني البراغيث) لغة ضعيفة، وكثيراً ما جاءت في الحديث"[1].

وذكر السيوطيّ كذلك أن ابن مالك استشهد على لغة "أكلوني البراغيث" بحديث "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"[2]، وأنه أكثر من ذلك حتى صار يسميها لغة "يتعاقبون".

وقد استدل به السهيلي، ثم قال: "لكني أقول إن الواو فيه علامة إضمار؛ لأنه حديث مختصر رواه البزاز مطولاً مجروراً، قال فيه: "إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"[3].

وذكرت خديجة الحديثي معتمدة على كتاب الأمالي أن السهيلي كان أول المحتجين بالحديث النبوي الشريف، ودليلها أن أكثر الأحاديث التي استشهد بها لم يسبق إليها، وهي تنبئُ عن استقرائه مصنفات الحديث النبوي، وكان يعتمد عليها في وضع قواعد نحوية جديدة تخالف ما قرره النحاة، وكذلك كان يصحح الرواية ويبين مواطن الخطأ فيها[4].

وذكر محقق كتاب النتائج أن السهيلي كان محدثاً حافظاً، مشهوداً له بأنه من أهل الرواية والدراية، وأن نصوص الحديث أقرب إليه من غيرها[5].

---

2 – أبو حيان، البحر المحيط 34/3

3- ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري 415/13، رقم الحديث 7429، ونص الحديث كاملاً هو: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة العصر وصلاة الفجر، ثم يعرجُ الذين باتوا فيكم، فيسألهم، وهو أعلمُ بهم، فيقول: كيف تركتم عبادي فيقولون تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون".

3– السيوطي، الاقتراح ص 58-59

4 – خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص 206.

5 – ينظر: محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص 259.

وقال محمد خير الحلواني: " وقد ظن المتـأخرون والمعاصـرون أن ابـن خروف أول من احتج بالحديث، والحقيقة تخالف ذلك، لأن السهيلي سبقه إلى هـذا العمل، بل إن عمل السهيلي يعد مقدمة صالحة لعمل ابن مالك"[1].

ويرى بعض الباحثين أن أصحاب المذهب السلفي كابن القيم الجوزية وشيخه ابن تيمية قد أخذوا قصب السبق في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، والقيـاس عليه، وقد أورد مسائل نحوية بني أصلها على الأحاديث النبوية[2].

والحقيقة أن أصحاب المذهب السلفي كابن القيم وشيخه كانوا مقلـدين لمـن سبقهم من النحاة الذين احتجوا بالحديث النبوي الشريف، كالسهيلي وشـيخه ابـن الطراوة.

ومن خلال استقرائي لكتب السهيلي ولا سيما نتائج الفكر وجدته يستشهد في هذا الكتاب وحده بأكثر من أربعين حديثاً شملت مستويات اللغة المختلفة. وقد جعل السهيلي الاستشهاد بالحديث في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم، لأنه كان مـدركاً روايته أحياناً بالمعنى، يقول في ذلك: "وسبيلك أن تنظر في كتاب الله أولاً، لا إلـى الأحاديث التي تنقل مرّة على اللفظ ومرّة علـى المعنـى، وتختلـف فيهـا ألفـاظ المحدثين"[3].

ويعلق محمد إبراهيم البنا على نص السهيلي بقوله[4]: "وهذا النص يعني مـا يأتي:

---

1 – محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص 35.

2 – ينظر: عبد الفتاح الحموز، المذهب السلفي في النحو واللغة ص 33-45.

3 – السهيلي، الروض الأنف 72/3.

4 – محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص 260.

تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ﴾[1]،حيث جعل الرؤية والإدراك بمعنى واحد لا فرق بينهما[2].

ج. واستشهد السهيلي على لام العاقبة[3]، بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "أعتق ليموت"[4] ، وقوله: "إني لأنسى لا سنّ"[5].

د. واستشهد السهيلي بقوله صلى الله عليه وسلم: " لا، تتراءى ناراهما"[6]، على أن "لا" حرف ردع، وما بعدها واجب[7].

ه. واحتج السهيلي بقوله–صلى الله عليه وسلم– : "طوقه يوم القيامة من سبع أرضين"[8] على ورود كلمة (الأرض) جمعاً[9].

و. واستشهد السهيلي بحديث "يتعاقبون فيكم ملائكة..." على لحاق علامة التثنية والجمع للفعل مقدماً، وذكر أن هذه العلامة ليست للفعل إنما هي للفاعلين، وأن هذه العلامة ليست لضمير، وإنما هي حروف لحقت علامة التثنية والجمع حرصاً على البيان وتوكيد المعنى[10].

---

1 – سورة الأنعام، آية 103.

2 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 132.

3 – المرجع السابق، ص140

4 – الجزري، النهاية في غريب الأثر، 310/3، والعنق: ضرب من السير أشد من المشي، والمعنى أن المنية أسرعت به وساقته إلى مصرعه واللام لام العاقبة.

5 – الإمام مالك، موطأ مالك، 100/1، ونص الحديث: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إني لأنسى أو أنسى لأسن".

6 – ينظر: الشافعي، الأم 35/6،، وينظر: محمد بن مفلح المقدسي، الفروع، 884/6.

7 – السهيلي، نتائج الفكر، ص142.

8 – أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل 64/6،

9 – السهيلي، نتائج الفكر، ص159.

10 – المرجع السابق، ص 166، وينظر: ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد 216/1

ز. استشهد السهيلي بقوله صلى الله عليه وسلم: "خير نساء ركبن الإبل صالح نساء قريش، أحناه على ولد في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده"[1] على حذف علامة التأنيث حملاً على المعنى، معززاً فيه قول العرب "هو أحسن الفتيان وأجمله" والمعنى: هو أحسن فتى وأجمله، وقال:" فكثيراً ما تفعل العرب ذلك، تدع حكم اللفظ الواجب له في القياس، إذا كان في معنى الكلمة ما ليس له ذلك الحكم"[2].

ح. واستشهد السهيلي بقوله -صلى الله عليه وسلم- :" إن فلاناً هجاني، فاهجه اللهم"[3] على أصل بلاغي هو ازدواج الكلام معززاً به آيات قرآنية تمثل ما اصطلح عليه بـ (ازدواج الكلام)، ويقصد به استواء اللفظين واختلاف المعنيين[4].

ط. استشهد السهيلي بحديث:" صلّوا كما رأيتموني أصلي[5]، على أن (ما) مهيئة ما قبلها للدخول على ما بعدها؛ أي كافة للخافض، ومهيئة لكاف التشبيه أن يقع بعدها الفعل، فهي ليست مصدرية ولا نكرة[6].

ي. استشهد السهيلي بكلمة واحدة قالها الرسول عليه السلام لعبد الرحمن بن عوف، حين رأى عليه خلوقاً فأنكره وهي كلمة(مَهْيَم؟)[7] للدلالة على حذف حرف الاستفهام في غير موضع الخفض إيجازاً وتخفيضاً، ولحاقها هاء السكت، كان

1- ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري 511/9

2- السهيلي، نتائج الفكر، ص 172.

3- ابن الجوزي، غريب الحديث، 491/2، ونص الحديث من غير لفظة "اللهم".

4- السهيلي، نتائج الفكر، ص184.

5- ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري 172/2.

6- السهيلي، نتائج الفكر، ص187، وينظر: ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد54/1-55

7- البخاري، صحيح البخاري1378/2، رقم الحديث:3569، باب إخاء النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار.

أصلها (مَهْ يا امرؤ؟) قالوا: "أيشٍ"؟ يريدون: أي شيءٍ؟ و:م الله، يريدون: أيمن الله، ثم صيّروا الكلمتين كلمة واحدة فقالوا " مَهْيَم "[1]، وذكر ابن القيم أن أصلها: ما هـذا يـا امـرؤ؟ فاختصروا من كلّ كلمة على حرف[2].

ك. كما استشهد السهيلي بحديث: "الكافر يأكل في سبعة أمعاء"[3] على أنه يصح حذف الموصوف وإقامة الصفة مكانـه إذا اعتمد الكلام على الصفة، قال:"وإن كان في كلامـك حكـم منوط بصفة، اعتمد الكلام على تلك الصفة، استغني عن ذكر الموصوف"[4].

ل. واحتج بحديث "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته" على أن لفظ(كل) إذا كانت مضافة إلى ما بعدها فـي اللفـظ وجـب الإخبار عنها بمفرد[5].

م. واحتج بحديث "من خرج إلى المسجد ليـصلي الـضحى، لا يخرجه إلا إياه" على وقوع الضمير المنفـصل المنـصوب (إيّاه) موقع الضمير المنفصل المرفـوع (هـو)، وذكـر أن الضمائر المنفصلة لم توضع لتدل على مرفوع ولا منصوب، وإنما وضعت للدلالـة علـى الغيبـة والخطـاب والمـذكر والمؤنث[6].

هذه بعض النماذج الدالة على احتجاج السهيلي بالحديث النبوي الشريف، ومن الملاحظ أن السهيلي أحياناً كان يحتج بالحديث ليدعم احتجاجه بنـصوص القـرآن،

1- السهيلي، نتائج الفكر، ص 197.

2- ينظر: ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد272/1.

3- ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري466/11.

4- السهيلي، نتائج الفكر، ص 209.

5- المرجع السابق، ص 279.

6- السهيلي، أمالي السهيلي ص42 – 43

فهو يدعونا إلى الاحتجاج بنصوص القرآن أولاً، ثم نصوص الأحاديث النبوية[1]؛ لهذا كان للأحاديث المحتج بها نظائر في القرآن، وكلام العرب شعره ونثره.

1 . 2 . 1 . 8 – كلام العرب ، ويشمل:

1 . 2 . 1 . 8 . 1– النثر:

إنّ ما يحتج به من كلام العرب هو الكلام الذي ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، إذ نقل السيوطي نصاً لأبي نصر الفارابي فيه تحديد للقبائل التي يحتج بكلامها، والقبائل التي لا يحتج بكلامها مع تعليل ذلك[2].

وكما حدد النحاة البيئة الجغرافية للقبائل التي يحتج بكلامها، فكذلك حددوا فترة زمنية للاحتجاج تقدر بقرابة ثلاثة قرون، قرن ونصف قبل الإسلام، وقرن ونصف بعده، وما سمع في هذه الفترة في القبائل التي حددوها فهو مقطوع الحجة. وأما ما سمع بعد هذه الفترة ــ وهو ما يصطلح عليه بكلام المولدين ــ فقد اُختلف في حجيته، فإن كان منقولاً عن أهل البادية فهو حجة، ويستشهد به في كل فروع الدراسات اللغوية: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، وإن كان منقولاً عن أهل الحضر فلا يحتج به إلا في فنون البلاغة[3]، يقول البغدادي: "علوم الأدب ستة: اللغة والصرف والنحو، والمعاني والبيان والبديع؛ والثلاثة الأُول لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب، دون الثلاثة الأخيرة فإنه يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولّدين، لأنها راجعة إلى المعاني، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم؛ إذ هو أمر راجع إلى العقل، ولهذا قبل من أهل هذا الفن الاستشهاد بكلام البحتري، وأبي تمام، وأبي الطيب"[4].

ومما يؤخذ على سماع النحاة للغة تحديداتهم المكانية العامة والمموهة الحدود، وكذلك تحديدهم الفاصل الزمني الدقيق، كما أن سماعهم للغة لم يكن منظماً، لذلك اضطربت القاعدة المعيارية، وهذا الاضطراب تمثل في كثرة

---

[1]– ينظر: السهيلي، الروض الأنف، 72/3.

[2]– السيوطي، الاقتراح، ص 59–60

[3] – ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي ص40 – 42

[4]– البغدادي، خزانة الأدب، 5/1

الجوازات النحوية، والأساليب الشاذة، وكذلك يؤخذ عليهم الاستقراء الناقص للمادة اللغوية، وعدم اهتمامهم بإسناد اللهجات إلى بيئاتها المحددة.[1]

في ضوء ما تقدم نجد السهيلي ملتزماً بما قرره النحاة، ولا سيما المدّة الزمنية للاحتجاج، ومحتجاً بكلام العرب مصرحاً بذلك: " ... ويشهد لجميع ما قلناه في هذا الباب من دلالة الحروف المقطعة على المعاني والرمز بها، كثير من منظوم الكلام ومنثوره"[2].

تبين لي من خلال استقراء كتاب نتائج الفكر أن الشواهد النثرية لدى السهيلي شملت أقوال الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، والأمثال، ومقتطفات من كلام العرب، وقد فهرس محقق الكتاب تلك الشواهد.

1 . 2 . 1 . 8 . 1 .1- احتجاج السهيلي بأقوال الصحابة رضي الله عنهم .

احتج السهيلي على إعراب المثنى بالحركات، بقول عائشة رضي الله عنها: "إذا حاضت المرأة حرُم الجحرانُ" برفع النون، وبقول فاطمة رضي الله عنها: "يا حسنانُ، يا حسينانُ" برفع النون[3].

واحتج بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه:"لا نقضي ما تجانفنا فيه لإثم"[4]، على وقوع "لا" حرف ردع لما قبلها وما بعدها واجب، معززاً بقول عمر رضي الله عنه شاهده القرآني[5]، وهو قوله عزّ وجلّ:(لاَ أُقْسِمُ بِهذا الْبَلَدِ)[6].

واحتج بقول الأنصارية التي خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم بنتها لجليبيب قائلة له: "أجليبيبٌ إنيه!"[7] على زيادة النون قبل علامة الإنكار للدلالة على

1- ينظر: مراجع بالقاسم الطلحي، الجواز النحوي، ص293-311، وينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي ص 52-69

2- السهيلي، نتائج الفكر، ص224.

3- المرجع السابق، ص 54.

4- محمد بن مفلح المقدسي، الفروع، 56/3، والنص فيه: "لا نقضي ما تجانفنا الإثم".

5- السهيلي، نتائج الفكر، ص142.

6- سورة البلد، آية 1

7- مسند الإمام أحمد، 422/4.

فصل الاسم من العلامة، وذكر السهيلي أنها لا توجد في الكلام إلا علامة لانفصال الاسم[1]؛ أي أنهم زادوا التنوين على الاسم قبل مـدّة الإنكـار، وفـصلوا بينهمـا بـ(إن)؛ كيلا يتوهم أن علامة الإنكار من تمام الاسم أو علامة جمع.

وذكر السهيلي أن "من العرب من لا يلحق هذه النون قبل مدّة الإنكار، فيقول في (عُمَر): أعُمَروه، وفي (زيدٍ) مرفوعاً: أزَيْدُنيه! يحرك التنوين بالكسر، فتنقلـب العلامة ياء"[2]، وذكر سيبويه[3] أن من العرب من يزيد (إن) بين الاسـم وعلامـة الإنكار، نحو: أعمرٌإنيه، وأزيدٌإنيه؛ ليزيدوا العلم بياناً وإيضاحاً.

ويفهم من ذلك أن علامة الإنكار لا تختص بالياء وحدها، بـل قـد تكـون بالواو، كما في (أعُمَروه)، أو بالألف، كما في (أألحمداه)[4].

واحتج السهيلي بقول عمر ــ رضي الله عنه ــ لحفصة: "لا يَغُرَّنَّكِ هذه التي أعجبها حسنُها، حبُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم إيّاها"[5]، منكراً على شيخه ابن الأبرش جواز حذف حرف العطف، إذ عطف كلمة (حبّ) علـى كلمـة (حـسنها) بإضمار حرف العطف، ولكن السهيلي لا يجيز إضمار حروف العطف، وأعـرب لفظة (حبّ) بدل اشتمال من (هذه)، وليست معطوفة على حسنها [6].

كما احتج السهيلي أيضاً بقول عمر ــ رضي الله عنه ــ: "تمرة خيـر مـن جرادة" على وقوع النكرة مبتدأ من غير مسوّغ، جاعلاً قرينة الحال المتمثلـة فـي معنى التفضيل مسوغاً لجواز الابتداء بالنكرة [7].

واحتج السهيلي على ما منعه النحويون واستقبحوه من جزم الفعل المضارع في قولهم: "لا تدن من الأسد يأكلك" لفساد المعنى؛ لأن التقدير :" إن لا تـدن منـه يأكلك"، ولكن السهيلي خالفهم وجوّز ذلك محتجاً بقول أبي طلحة يوم أُحُد لرسـول

1- السهيلي، نتائج الفكر، ص 194-195.

2 - المرجع السابق، ص195

3 - ينظر: سيبويه، الكتاب 365/2

4 - ينظر: ابن جني، الخصائص 156/3

5 - البخاري، صحيح البخاري44/7

6- المرجع السابق، ص 263- 265، وآمالي السهيلي، ص 100 - 101.

7- السهيلي، نتائج الفكر، ص409.

الله صلى الله عليه وسلم: "يا رسول الله، لا تطاولْ، يصبك سهامهم"[1]، فلو قدرت هذا: إن لا تطاول يصبك، كان محالاً[2].

1 . 2 . 1 . 8 . 1 .2- احتجاج السهيلي بالأمثال:

استشهد السهيلي بقول الزَّباء: "عسى الغويرُ أبؤساً"[3]، وجعلها نظيراً لـ (أم) التي للإضراب كقولهم: "إنها لإبل، أم شاء؟"، يقول:" ثم قد تكون (أم) إضراباً ولكن ليس بمنزلة (بل) كما زعم بعضهم، ولكن إذا مضى كلامك على اليقين ثم أضرب عن اليقين ورجع إلى الاستفهام حين أدركه الشك ، ونظيره قول الزّباء حين تكلمت بعسى، ثم أدركها اليقين فقالت: " عسى الغوير" وهي متوقعة شراً، ثم غلب على ظنها الشر فختمت الكلام بحكم ما غلب على ظنها لا بحكم "عسى"؛ لأن "عسى" لا يكون خبرها اسماً غير حدث، فكأنها قالت:" صار الغويرُ أبؤساً"[4]. وقد ذكر ابن الطراوة أن هذا التحول من حال إلى حال في المقام الواحد كثير في كلام العرب واستعمال العامة، فهو أكثر من أن يحصى[5].

واستشهد السهيلي على جواز الابتداء بالنكرة بِمَثَلَيْنِ هما: "أمْتٌ في الحجر لا فيك"، و" شرٌ ما جاء به إلى مُخّه عُرقوب"[6]، وجاز الابتداء بالنكرة لدخول معنى الدعاء والنفي[7]، واستشهد أيضاً بالمثل :" شهرٌ ثَرَى، وشهرٌ تَرَى ، وشهرٌ مَرْعى"[8]، على أن ما بعد النكرة صفة لا خبر عنها مخالفاً في ذلك سيبويه إذ عدّ

1- البخاري، باب غزوة أحد 124/5.

2- السهيلي، الآمالي، ص 85-86.

3- الميداني، مجمع الأمثال، 21/2.، الغوير: تصغير:غار، والأبْؤس: جمع بُؤس، وهو الشدة، ويضرب المثل للرجل يقال له: لعلّ الشرُّ جاء من قبلك.

4 – السهيلي، نتائج الفكر ص260

5- ينظر: ابن الطراوة، الإفصاح ص42.

6- الميداني، مجمع الأمثال 453/1، والمثل في مجمع الأمثال: "شَرٌ ما يُجيئك إلى مُخّهِ عُرقوبٍ"، والمعنى ما ألجأك إليها إلى شرٌ وفاقة، ويضرب للمضطر جداً..

7- السهيلي، نتائج الفكر، ص 410.

8- الميداني، مجمع الأمثال 467/1، والمقصود شهور الربيع: أي؛ في الشهر الأول مطر، وفي الثاني يطلع العشب ويُرى، ثمّ يطول فترعاه النَّعَمُ.

ما بعد النكرة خبراً عنها[1]؛ لأن الأصل: شهر ثرّى فيه، وشهرٌ ترى فيه، ثمّ حذفت شبه الجملة.

الاحتجاج بكلام العرب[2]:

استشهد السهيلي بقول العرب: "اذهب بذي تسلم" نافياً ما ذهب إليه السيرافي من إضافة (ذي) إلى الفعل، يقول السيرافي:" وأما قولهم: "اذهب بذي تسلم"، ففسر العلماء معناه، فقالوا: اذهب بسلامتك، والذي جوّز عندي إضافته إلى الفعل، أن معنى (ذي)، إنما هو لذات الشيء، كما تقول: مررتُ برجل ذي مال، فذي هو الرجل، وهو نعت له، وأضفته إلى مال، فإذا قلت: (اذهب بذي تسلم)، فكأنك قلت: اذهب بيوم ذي تَسلم، أو بوقت ذي تسلم، فذو هو اليوم والوقت، فلذلك جاز إضافته إلى (تسلم) وأقمته مقام اليوم"[3].

وقد ردّ السهيلي قول السيرافي رافضاً أن تضاف "ذي" إلى الأفعال، يقول:" وهو عندي على الحكاية، حكوا قول الداعي "تسلم"...فقولهم: اذهب بذي تسلم، أي: اذهب بهذا القول مني، ولم يقولوا: اذهب بتسلم، لئلا يكون اقتصاراً على دعوة واحدة، ولكن قالوا: بذي تسلم، أي بقول يقال فيه: "تسلم" ... فوصفوا القول بذي تسلم، يريدون هذا المعنى، وحذفوا القول المنعوت بذي، اكتفاء بدلالة الحال عليه"[4].

ويستشهد السهيلي بقول العرب: "كنا أهل ثُمّه ورُمّه" على تقارب معنى حرف العطف (ثم) من معنى الاسم المشتق المتمكن في الكلام، وهو (الثّم)، الذي هو رَمّ الشيء بعضه إلى بعض، وأصله من : ثممتُ البيتَ: إذا كان فيه فُرَجٌ فسَدّ بالثُّمام[5]،

1- السهيلي، نتائج الفكر، ص437، والأمالي ص 91، وينظر: سيبويه، الكتاب 441/1.

2- المقصود بكلام العرب هنا: الاستعمال اليومي النثري.

3- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 99/1

4- السهيلي، نتائج الفكر، ص95.

5- المرجع السابق، ص 124.

واستشهد أيضاً بقول العرب: "أكلوني البراغيث" على إلحاق علامة الجمع الفعل قبل ذكر الفاعل حرصاً على البيان وتوكيداً للمعنى[1].

ويستشهد السهيلي بقول العرب: "مررتُ بسرجٍ خَزٍّ صُفَّتُهُ، وبرجلٍ أسَدٍ أبوه" على إجراء الاسم (الخَزّ) مجرى النعت في إعرابه، لموضع اللين الذي فيه[2].

1 . 2 . 1 . 8 .2- الشعر:

قسم النحاة الشعراء أربع طبقات:

أ. طبقة الجاهليين كامرئ القيس والنابغة.

ب. طبقة المخضرمين كلبيد وحسان بن ثابت.

ج. طبقة الإسلاميين أو المتقدمين كجرير والفرزدق.

د. طبقة المولدين أو المحدثين، وهم الذين جاءوا بعد أن فسدت الألسن باللحن أو الخطأ والعجمه، وحددها جمهور اللغويين فيما بعد منتصف القرن الثاني الهجري كبشار بن برد وأبي نواس.

وأجمع النحاة على الاحتجاج بشعر شعراء الطبقتين الأولى والثانية، واختلفوا في الطبقة الثالثة، وأجمعوا على عدم الاحتجاج بشعر الطبقة الرابعة، يقول السيوطي: "وأول الشعراء المحدثين بشار بن برد، وقد احتج سيبويه في كتابه ببعض شعره تقربًا إليه؛ لأنه كان قد هجاه لترك الاحتجاج بشعره، ذكره المرزباني وغيره، ونقل ثعلب عن الأصمعي قال: خُتِمَ الشعر بإبراهيم بن هَرْمَة وهو آخر الحجج"[3].

1- السهيلي، نتائج الفكر، ص32.

2- المرجع السابق، ص242.

3- السيوطي، الاقتراح، ص 70.

هذا وقد استشهد الرضي[1] ببيت لبشار بن برد (ت 167هـ) على تجرد الجملة الحالية من الواو، ورابطها الضمير في صدر الجملة الخبرية[2]، والبيت هو[3]:

إذا أنْكَرَتْنِي بَلْدَةٌ أوْ أنْكَرْتُهَا	خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِي عَلَيَّ سَوَاد

وكذلك احتج الزمخشري بشعر أبي تمام (ت 231هـ) معللاً ذلك بقوله: "وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية، فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه"[4].

وكذلك احتج ابن جني في مجال المعنى بأشعار المتنبي، ودافع عن ذلك بقوله: "ولا تقل ما يقوله من ضعفت نحيزته، وركَّت طريقته: هذا شاعر مُحْدث، وبالأمس كان معنا، فكيف يجوز أن يحتج به في كتاب الله (عز وجل)؟ فإن المعاني لا يرفعها تَقَدُّمٌ ولا يزري بها تأَخُّر، فأما الألفاظ، فَلَعَمْري إن هذا الموضع معتبر فيها، وأما المعاني ففائتة بأنفسها إلى مغرسها، وإذا جاز لأبي العباس أن يحتج بأبي تمام في اللغة، كان الاحتجاج في المعاني بالمُوَلَّد الآخر أشبه"[5].

الشواهد الشعرية عند السهيلي في ضوء ما تقدم:

فضل السهيلي الاحتجاج بشعر الطبقة الأولى على غيرها، يقول معلقاً على بيتين من الشعر، أحدها لمطرود بن كعب وهو جاهلي، والآخر لأبي الأسود الدُؤَلي: "وبيت مطرود أقوى في الحجة من بيت أبي الأسود الدُؤَلي؛ لأنه جاهلي مُحَكَّكٌ، وأبو الأسود: أول مَن صنع النحو، فشعرُه قريب من التوليد"[6].

1- ينظر: الرضي، شرح الكافية 49/2

2- المرجع السابق، ص 42/2.

3- بشار بن برد، ديوانه 51/3، ورواية الديوان (نهضت مع البازي).

4- الزمخشري، الكشاف، 43/1، وينظر: السيوطي، الاقتراح ص 70.

5- ابن جني، المحتسب 231/1.

6- السهيلي، الروض الأنف 255/1.

ومع ذلك احتج السهيلي بشعر أبي تمام مصرحاً باسمه، من ذلك:

أ. احتج على مجيء الحال من المضاف إليه، يقول: [1]" وقد يجوز أيضاً الحال من المضاف إليه نحو "رأيت وجه هند قائمةً"؛ لأن البعض يجري عليه حكم الكل، فيعمل في الحال ما يعمل في البعض من حيث أجروا البعض مجرى الكل في قوله: "ذهبت بعض أصابعه"، وهو كثير، فعلى هذا جاء قول حبيب[2]:

وَالْعِلْمُ في شُهُبِ الأَرْمَاحِ لامِعَةً

ب. استشهد السهيلي بشعره على جواز الوقف على إن وأخواتها يقول: "ومن هذا الباب إعمالهم "إن" وأخواتها، وإنما دخلت لأن حروفهنّ ثلاثة فصاعداً... وقال حبيب[3]:

"عَسى وَطَنٌ يَدْنُو بِهِم وَلَعلّما"،

حيث وقف على (لعلّ)" [4].

ج. واستشهد بشعر أبي تمام على زيادة الميم في (ملك) مدعماً شاهده في شعر لبيد، يقول: "ولكن الميم من ملك زائدة فيما زعموا، وأصله مَألكٌ من الألوك، وهي الرسالة، قال لبيد[5]:

وغلامٍ أرسَلَتْهُ أمُّهُ بِألوكٍ فَبَذَلْنا ما سَأَلْ

1- السهيلي، نتائج الفكر، ص 316-317.

2 - أبو تمام، ديوانه ص22، وهو صدر بيت، وعجزه: (بَيْنَ الخَميسَيْنِ لا في السَّبْعَةِ الشُّهُبِ).

3- أبو تمام، ديوانه ص541، وهو صدر بيت وعجزه:(وأنْ تُعتِبَ الأيّامُ فيهم فرُبّما)

4- السهيلي، نتائج الفكر، ص341-342.

5- لبيد، ديوانه، ص123

وقال الطائي[1]:

مَن مُبْلِغُ الفِتْيان عني مَألُكاً   أَبِّي متى يَتَثَلَّمُوا أَتَهَدَّمُ[2]

وكذلك استشهد السهيلي بشعر أبي تمام في توضيح معاني الألفاظ في كتابه "الروض الأنف"[3]، وعلل سبب احتجاجه واستشهاده قائلاً: "إنما يحتجون بقول الطائي وهو حَبِيبُ بن أَوْس لعلمه، لا لأنه عربيٌّ يُحتجُّ بلغته"[4].

وقال في موضع آخر :" وأبو تمام حَبِيبُ بن أَوْسٍ الطائي وإن كان مُتَوَلِّداً، فإنما يُحتَجُّ به لتلَقِّي أهل العربية له بالقبول وإجماعهم على أنه لم يَلْحَنْ"[5].

ومع ذلك قال السهيلي في حديثه عن كلمة (شآم) إنها منسوبة إلى شأم، "وكذلك الألف في شآم بفتح الهمزة وألف بعدها عِوَضاً من الياء المحذوفة، فإن شددت الياء من شآم قلت: شأميّ بسكون الهمزة، وتذهب الألف التي كانت عوضاً من الياء كرجوع الياء المحذوفة، ولا نقول في غير النسب: شآم بالفتح والهمز، ولا في النسب إذا شددت الياء شآمي، وسألت الأستاذ أبا القاسم بن الرماك ـ وكان إماماً في صنعة العربية ـ عن البيت الذي أملاه أبو علي في النوادر، وهو قوله:

فَمَا اعْتَاضَ الْمُفارِقُ مِنْ حَبِيبٍ   وَلَو يُعْطى الشآمُ مَعَ الْعِراقِ

فقال: محدث، ولم يره حجة"[6].

ثم يتابع السهيلي كلام أبي القاسم بن الرماك في أن كلمة (الشآمَ) بالفتح قد وردت في شعر أبي تمام حبيب بن أوس الطائي، قائلاً :" وكذلك وجدتُ في شعر حبيب الشآمَ بالفتح كما في هذا البيت، وليست بحجة أيضاً"[7].

---

[1]– أبو تمام، ديوانه، ص554، ورواية الديوان: فَلْيُبْلِغِ الفتْيانُ عنِّي مَألِكاً   أنِّي متى يَتَثَلَّمُوا أتَهَدَّمُ

ويبدو انه لا شاهد في رواية الديوان.

[2]– السهيلي، الروض الأنف 229/3.

[3]– ينظر على سبيل المثال المرجع السابق، 261/2، و314، و364، و78/3.

[4]– المرجع السابق، 79/3.

[5]– المرجع السابق، 229/3

[6]– السهيلي، الروض الأنف، 307/1، والبيت نسبه ابن هشام صاحب السيرة إلى حذيفة بن غانم. ينظر: الروض الأنف 307/1

[7]– المرجع السابق، الصفحة نفسها.

وقد علق محمد إبراهيم البنا على النص السابق للسهيلي قائلاً: "ويمكن التوفيق بين نصوصه التي اعتمد فيها شعر أبي تمام، وقوله هنا إنه ليس بحجة، أن ما في البيت ضرورة، والضرورات لا يقاس عليها في الكلام"[1].

وكذلك استشهد السهيلي بشعر البحتري [2]، وشعر أبي الطيب المتنبي [3]، وأشعار بعض المحدثين من غير أن يصرّح بأسمائهم[4]، وجميعها شواهد على معاني الألفاظ، وكذلك استشهد ببيت لأبي نواس دون أن يصرح باسمه على أن حكم الأسماء والأعلام كحكم سائر المعارف في استغنائه عن التنوين وأن الشعراء غالباً ما يتركون صرف العلم سواء كان مضافاً أو غير مضاف، قال بعد أن أورد عدة شواهد شعرية: " وقول آخر[5]:

ومات مَرْحَبُ لمّا رأيتُ مالي قلاّ"[6].

والخلاصة أن السهيلي غالباً ما يلتزم بأشعار عصور الاحتجاج، وإن كان يذكر أشعار المولدين؛ فإنه يذكرها بعد أن يستشهد بغيرها، فتكون هذه الأشعار من باب التأكيد، أو يستشهد بها على معاني الألفاظ، وهو مع ذلك مقلّدٌ لا مبتدعٌ ، فقد ستشهد بعض النحاة كالمبرد وابن جني والزمخشري بأشعار المولدين.

1- محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص 278.

2- السهيلي، الروض الأنف، 186/4

3- ينظر: المرجع السابق،314/2، و 192/3.

4- المرجع السابق،314/2

5 - أبو نواس، ديوانه 396/2 والبيت الذي قبله: يا من جفاني، وملاّ نسيت أهلاً، وسهلا

6- السهيلي، الأمالي، ص 27.

1 .2 .2 - القياس

القياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل، ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب[1]، وهو ثلاثة أقسام[2]:

أ. قياس العلة: وهو حمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل كحمل نائب الفاعل على الفاعل بعلة الإسناد، وقد أجمع العلماء على العمل به.

ب. قياس الشبه: وهو حمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، كإعراب الفعل المضارع لمشابهة الاسم، وهو معمول به عند كثير من العلماء.

ج. قياس الطرد: وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد (الإخالة) المناسبة في العلة كتعليل بناء (ليس)؛ لأنها فعل جامد غير متصرف، ويرى قوم أنه ليس بحجة.

أركان القياس:

أ. الأصل: وهو المقيس عليه[3]، وهو كل ما يصح الاحتجاج به، ويشترط فيه ألا يكون شاذاً خارجاً عن القياس.

ب. الفرع: وهو المقيس، وما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.

ج. العلة: وبها يتضح علاقة الأصل بالفرع.

د. الحكم: وهو ثمرة عملية القياس الناتجة عن إلحاق الفرع بالأصل.

1- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص 45-46

2- المرجع السابق ص105-112

3- ينظر: السيوطي، الاقتراح ص91

اهتم النحاة بالقياس، وجعلوه أصلاً مهماً في استنباط الأحكام النحوية، ولعلّ عباراتهم تشير إلى ذلك، من ذلك على سبيل المثال، قول ابن جني[1]:" مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس"، وحكى رأي أستاذه أبي علي الفارسي: "أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في مسألة واحدة من القياس"[2]، ويقول أيضاً :"للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يَلْوِ بنصّ أو ينتْهك حُرْمة شرع"[3]، ويقول أيضاً: "واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[4].

ويقول ابن الأنباري: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كلّه قياس"[5]، فهذه عبارات تشير إلى اهتمامهم بالقياس.

ومع ذلك لا تؤخذ اللغة كلها بالقياس، يقول ابن جني: "ومعاذ الله أن ندعي أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياساً"[6]، ويقول أيضاً: "ومنها ما لم يؤخذ إلا بالسماع ولا يلتفت فيه إلى قياس، وهو الباب الأكثر"[7].

يتابع السهيلي النحويين في أقيسته، يقول في آخر فصل حذف المنعوت: "فنقف عندما وقفوا، ونترك القياس إذا تركوا، والله المستعان"[8].

---

1 – ابن جني، الخصائص 90/2

2– المرجع السابق، الصفحة نفسها.

3– المرجع السابق، 191/1

4– المرجع السابق 115/1

5– ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص 95

6– ابن جني ، الخصائص 45/2

7– ابن جني ، المنصف 3/1

8– السهيلي، نتائج الفكر ص 210

اهتم السهيلي بالقياس واعتمد عليه في توجيه المسائل اللغوية ليدعم رأيه ويبرر موقفه، فكثيراً ما نجده يعول على القياس في تسويغ رأيه، وسأذكر بعض آرائه التي رجَّحها معتمداً على القياس.

اختلف النحويون في الوقف على "إذن"، فذهب الجمهور إلى أنها يوقف عليها بالألف لمشابهتها المنون المنصوب، وذهب بعضهم إلى الوقف عليها بالنون؛ لأنها بمنزلة "أن" و "لن"، وقال بعضهم إن عملت كتبت بالنون، وإن أهملت كتبت بالألف، وقيل إن وصلت بالكلام كتبت بالنون عملت أو لم تعمل، وإن وقف عليها كتبت بالألف[1].

واختار السهيلي مذهب الجمهور في الوقف على (إذن) بالألف، قال في (إذن): "إلا أنهم زادوا فيها التنوين فذهبت الألف، والقياس إذا وقفت عليها أن ترجع الألف لزوال العلة، وإنما نوَّنوها لمّا فصلوها عن الإضافة، إذ التنوين علامة الانفصال"[2].

ومن استدلاله بالقياس رفضه دخول الألف واللام على الاسم (الخِرْنِق)، يقول: "في مسألة العلم المنقول من اسم الجنس" هذا الاسم يقال فيه (الخِرْنِق) بالألف واللام، والقياس سقوطها؛ لأنه اسم علم، والعلم إذا نقل من الأجناس لم تدخله الألف واللام في حال العلمية، كامرأة تسمى (مزنة)، أو رجل يسمى (كعباً)، أو (قرداً)، أو (فيلاً)"[3].

وذكر ابن خالويه أن العرب تدخل الألف واللام على الاسم المعرفة إذا جاور ما فيه الألف واللام ليزدوج الكلام[4]، ولا تدخل الألف واللام على اسم معرفة إلا

1- ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص365، وابن هشام ، مغني اللبيب 19/1، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 569/2 ، و ينظر :السيوطي، الاتقان 476/1، وابن درستويه، كتاب الكتّاب ،97، والسيد البطليوسي، إصلاح الخلل، ص 227، وغانم قدوري الحمد، رسم المصحف ص 265-266.

2- السهيلي، نتائج الفكر ص 134

3- المرجع السابق ص 241

4- ابن خالويه، إعراب القراءات السبع 293/1

إذا كان صفة نحو الزبير والعباس والحسن[1]؛ لأن الألف واللام تدل على المعنى المعهود فيما دخلت عليه، فالصفة المنقولة تختلف عن الاسم، يقول السهيلي: "والاسم علامة، وليس بكرامة، ولو كان حسن الاسم شرفاً للمسمى لاشترك الناس في اسم واحد... فإذا ثبت هذا فالقياس أن لا يقال: الخرنق ـ بالألف واللام ـ في الاسم العلم"[2].

ذهب أبو سليمان الخطابي إلى أن دلالة صيغة (افعلّ) تختلف عن صيغة (افعالّ)، وأن (احمرّ) مخالفة لمعنى (احمارّ)، فـ (احمرّ) يطلق على ما لم يخالطه لون آخر، و(احمارّ) يطلق على ما خالطه لون آخر.

ووافق السهيلي الخطابي مستدلاً على ذلك بالقياس، قال: "والخطابي ثقة في نقله، والقياس يقتضي صحة قوله؛ لأن الألف لم تزد في أضعاف حروف الكلمة إلا لدخول معنى زائد بين أضعاف معناها، وقد تقدم هذا الأصل"[3]، أي أن زيادة المبنى تدل على زيادة في المعنى.

يرى السهيلي أن ما جاء عن العرب في إعمال (إن) النصب في الاسمين له وجه في القياس حيث قاسهما على (ظنّ)، يقول: "ومن العرب من أعملها في الاسمين جميعاً، وهو قوي في القياس، لأنها دخلت لمعانٍ في الجملة فليس أحد الاسمين أولى بأن لتعمل فيه من الآخر، قال الراجز:

إن العجوزَ خبَّةً جَرُوزا
تأكلُ كلَّ ليلةٍ قفيزا[4]

ويبدو أن من قوة القياس في إعمال (إن) النصب في الاسمين تكمن في الشبه بين (إنّ) و (ظنّ)، والشبه بينهما من جهتين: الأولى جهة اللفظ، فبنية (إنّ)

1- ينظر: المرجع السابق 163/1، وأبو علي الفارسي، الحجة 339/3، و السهيلي، نتائج الفكر ص 341

2- السهيلي، نتائج الفكر ص 241-242

3- المرجع السابق، ص 326

4- المرجع السابق ، ص 343، وينظر: أبو زيد، النوادر ص172، ورواية البيت (تأكل في مقعدها قفيزا).

تشبه بنية (ظنّ) في تكوّن كلٌ منهما من ثلاثة أحرف، والثانية جهة المعنى، المتمثل بتشبثها بالجملة؛ أي دخولهما لمعنى في الجملة.

ومع اهتمامه بالقياس والاحتكام إليه نجده يشترط الكثرة في المسموع حتى يقيس عليه، ونجده يوافق النحويين ولا يقبل رأي أستاذه ابن الطراوة، من ذلك ما أجازه ابن الطراوة من مجيء الحال من النكرة مؤيداً رأيه بالسماع والقياس، ومن السماع احتجاجه بالحديث الشريف :"صلى خلفه رجالٌ قياماً"[1]، قال:"أمّا القياس فكما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال منها، إذا قلت: جاءني زيد الكاتب، وجاءني زيد كاتباً، وبينهما من الفرق ما تراه، فما المانع من اختلاف المعنى كذلك في النكرة، إذا قلت: مررت برجلٍ كاتبٍ، أو برجل كاتباً، وإذا كان كذلك فلا بدّ من الحال إذا احتيج إليها"[2].

وعقبّ السهيلي على رأي أستاذه ابن الطراوة قائلاً: "والذي قاله الشيخ صحيح، ولكن أكثر الكلام على ما قاله النحويون إيثاراً لاتفاق اللفظ، ولتقارب ما بين المعنيين في النكرة، وتباعد ما بينهما في المعرفة؛ لأن الصفة في النكرة مجهولة عند المخاطب حالاً كانت أو نعتاً، وهي في المعرفة بخلاف ذلك"[3].

ومن أقيسة السهيلي التي وافق فيها الخليل، منعه تقديم الخبر المحض المجرد من المعاني على المبتدأ قياساً على النعت والبدل والتوكيد، يقول: "فالقول إذاً ما قاله الخليل ــ رحمه الله تعالى ــ في امتناع تقديم الخبر عليه قياساً على النعت والبدل والتوكيد"[4].

ويطرح السهيلي سؤالاً كالمعترض على كلام الخليل "فإن قيل: كيف يستقيم من الخليل منع تقديم الخبر مع كثرته في القرآن والكلام الفصيح..."، فيجيب عن ذلك قائلاً: "قلنا: لا يخفى على مثل الخليل مثل هذه الشواهد، ولكنه أراد منع تقديم

1- البخاري، صحيح البخاري، 59/2

2 - السهيلي، نتائج الفكر، ص 234

3- المرجع السابق، الصفحة نفسها

4- المرجع السابق، ص 407.

الخبر الذي هو خبر محضٌ مجردٌ من المعاني التي هي نحو المدح، والذم، والترحم، والتعظيم، وغير ذلك"[1].

ونلاحظ هنا أن السهيلي لجأ إلى تأويل الشواهد التي خرجت على أقيسته التي أصلّها، وسيأتي الحديث عن ذلك في باب الخبر إن شاء الله تعالى.

أمّا ما أورده السهيلي، وذكر أنه مخالفٌ للقياس، فهذا بعضه:

أ. إن إعلال الأسماء الخمسة على غير قياس؛ لأن القياس في الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها أن تنقلب ألفاً، فيكون الاسم مقصوراً مثل عصا، فقياس الإعلال فيها ألا تحذف اللام[2]؛ أي أن أصل (أب) و(أخ): أبو وأخو بزنة (فَعَل)، فكان القياس ألا تحذف الواو مثل (عصا).

ب. القياس أن يقولوا في مؤنث (أخ)، (أخةٌ)، يقول :"وأما أخت وبنت، فالتاء من أخت مبدلة من الواو... وإنما حملهم على ذلك ههنا أنهم رأوا المذكر قد حذفت لامه في الإفراد، فقالوا : أخ، وكان القياس أن يقولوا في المؤنث: (أَخَةٌ) بهاء في الوقف"[3].

ج. قالوا في تثنية "ذات": ذواتَيْ، وفي جمعها: ذوات، وليس هذا هو القياس، وإنما القياس "ذاتي" في التثنية و "ذويات" في الجمع[4].

د. ونجده أحياناً يعبّر عن القياس بقوله: "الأصل"، وعن مخالفته بقوله: "وكان الأصل"، فمثلاً ذكر ثلاثة أوجه يحتملها النعت السببي قائلاً: "أحدها ـــ وهو الأصل- أن تقول: مررت برجلٍ حسنٌ أبوه بالرفع، وإنما قلت: إن هذا هو الأصل؛ لأن الحسن ليس له فيجري صفة عليه"[5].

1- السهيلي، نتائج الفكر، 408

2- السهيلي، نتائج الفكر، ص 98

3- المرجع السابق ص 102.

4- المرجع السابق ص 105.

5- المرجع السابق ص 210

وقال السهيلي أيضاً: "الأصل ألاّ يختلفَ لفظان إلاّ لاختلاف معنى"[1]، وقال أيضاً في موضع آخر: "وكان الأصل أن يكون مصدر "رأيت": (رأياً)"[2]، ويفهم من ذلك أنه قصد بكلمة "الأصل" كلمة "القياس".

ومن الأقيسة التي منعها السهيلي واستقبحها ما أجازه الزجاج من عطف الاسم على الفعل نحو "مررتُ برجلٍ يقوم وقاعد" قياساً على عطف الفعل على الاسم الحامل للضمير نحو قوله تعالى:﴿صَآفَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [3]، وقد علل السهيلي هذا القياس غير الجائز بقوله: "هذا ممتنع على قبح...لأنك إذا عطفت الفعل على الاسم المشتق منه رددت الفرع إلى الأصل؛ لأن الاسم المشتق من الفعل فرع للفعل، فجاز عطف الفعل عليه، وإذا عطفت الاسم المشتق على الفعل كنت قد رددت الأصل فرعاً"[4].

وفي المقابل نجده يستحسن بعض الأقيسة ، من ذلك ما قاله عن وقوع الفعل الماضي بعد حروف الجزاء: "وهو أصل غير مُنْخرم، وعروة قياس لا تَنْفَصِم، والحمد لله"[5].

والخلاصة أن السهيلي يتبع سنن من قبله في إجراء القياس وعدم إجرائه، وقد عبر عن ذلك بصريح العبارة "فنقف عندما وقفوا، ونترك القياس إذا تركوا"، فلا يعقد القياس إلا إذا توافرت فيه أركانه، وهي الأصل والفرع والعلة والحكم، كإعمال (إن) النصب في الاسمين جميعاً حملاً على (ظن)، ولا يقيس إلا على

1- السهيلي، نتائج الفكر ص 211.

2- المرجع السابق ص 373.

3- سورة الملك، آية 19

4- السهيلي، نتائج الفكر، ص 319

5- المرجع السابق ص 150

الكثير متبعاً في ذلك سنن البصريين الذين لا يقيسون إلا على الكثير الغالب، لـذلك لم يستسغ ما ذهب إليه شيخه ابن الطراوة في مجيء الحال من النكرة لقلة سماعه، موافقا البصريين، وليس معنى ذلك أنه بصري المذهب.

1. 2 . 3- التعليل

يعرف التعليل في الاصطلاح بأنه تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، أو هـو ما يستدل فيه من العلة على المعلول[1].

ويبدو أن العلة في النحو هي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمـة فـي اتخاذ الحكم، أو هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العـرب لاحظتـه حـين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة[2]، إن مهمة التعليل تكمن في تفسير الظواهر اللغوية والنحوية والصرفية، وأن كل ما كان جواباً لسؤال السـائل: لماذا رفع هذا أو نصب ذاك؟ فهو تعليل[3].

يعد التعليل من الأصول المهمة التي قامت عليها نظرية النحو العربي؛ لأنـه فسَّر كثيراً من الأنماط اللغوية، وقنن قواعدها، فقد وَسَمَ التعليـل النحـو العربـي بإيجابيات تتمثل في تفسير الظواهر اللغوية ونظام النحـو العربـي بـشكل عـام، ومحاولة تقنين القواعد وَسَمَتْهُ بسلبيات تمثل في الخلاف النحوي وتعدد الآراء حول الظاهرة الواحدة بل في المسألة الواحدة، ممّا أثقل كاهل النحو، فالمعلل مجتهد قـد يصيب وقد يخطئ، فعلل النحو ليست موجبـة، وإنمـا هـي مـستنبطة أوضـاعاً ومقاييس، ولعل مقولة الخليل التي أوردها الزجاجي في الإيضاح أكبر دليل علـى ذلك[4].

تباينت مواقف النحاة القدامى من التعليل، تبعاً لاخـتلاف فكـرهم الثقـافي والديني، فمنهم من التمسها بالمنطق كالزجاجي، ومنهم من التمسها عند المتكلمـين

1- ينظر: الجرجاني، التعريفات ص 86، والتهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون 489/1

2- مازن المبارك، النحو العربي، العلة النحوية نشأتها، تطورها ص90،

3- ينظر: صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي ص184

4- ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ص 64

كابن جني، ومنهم من التمسها عند الفقهاء كابن الأنباري، لذلك تنوعت العلل في الدرس النحوي بين العلل النحوية الخالصة، والعلل الكلامية، والعلل الفقهية، وهؤلاء حاولوا وضع الجانب النظري للعلل. في حين نجد من اهتم بالجانب التطبيقي كالعكبري في كتابه "اللباب في علل البناء والإعراب"، وفي المقابل كان هناك من يعترض على الإسراف في العلل، ولا سيما العلل الثواني والثوالث، ومن هؤلاء ابن حزم، وابن مضاء القرطبي، ومنهم من استضعف بعض العلل وحاول إبطالها، كما فعل ابن الطراوة، والسهيلي في رفضهم علل الممنوع من الصرف[1].

وكما تباينت آراء القدامى حول التعليل، تباينت كذلك آراء المحدثين بين مؤيد ومعارض، فمن أشهر المعارضين إبراهيم مصطفى، وشوقي ضيف، ومهدي المخزومي، وهادي مطر وغيرهم، أما المؤيدون فمنهم عبد الحميد حسن، وعلي النجدي ناصف، ومازن المبارك، وعباس حسن وغيرهم[2].

ويبدو أن اكتمال النحو واستوائه على عوده بحيث لم يعد الإتيان بأبواب نحوية جديدة كان سبباً في اشتغال المتأخرين بدراسة آراء المتقدمين، والوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما، مما أدى إلى ظهور كتب الخلاف، واهتمامهم بالتعليل والإيضاح، ونلمس ذلك بشكل جلي في كتب الشروحات والحواشي، والاختصارات، والتعليقات حتى أصبح الاهتمام بالتعليل سمة ظاهرة في تلك المصنفات، ووجد من المتأخرين من يُصنف مؤلفاً كاملاً في العلل مثل علل البناء والإعراب للعكبري وغيره، وكتاب نتائج الفكر للسهيلي ليس بعيداً عن ذلك فيدور في فلكه كثير من مسائل التعليل.

يحفل كتاب نتائج الفكر بالعلل، فقد ذكر محقق الكتاب أنه وجد على إحدى النسخ الخطية عنوان (نتائج الفكر في علل النحو)[3]، و ذكر أيضاً أنه غني بالعلة[4].

1- ينظر: حسن الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي ص 78-82

2- المرجع السابق، ص 214-221

3- السهيلي، نتائج الفكر، ص 19 مقدمة المحقق

4- المرجع السابق، ص22

وقد صرح السهيلي أن نتائج الفكر معظمه في علل النحو، قال:" وقد عُـزِم لي بَعْدَ طول مطالبة من الزمان، ومجاذبة لأيدي الحَدَثان، وأمراض همة لا تَغِـبّ، وزمانة مرض تنيم الخاطر، فلا يهب، على جمع نبذ من نتائج الفكر، اقتنيتها فـي خلس من الدهر، معظمها من علل النحو اللطيفة، وأسرار هذه اللغة الشريفة"[1].

ويبدو أن بعض علله مبتكرة جديدة، لذلك وصفها بقوله: "وإن لـم يكونـوا لأبكارها خاطبين، ولا في نفائسها بحكم هذا الزمن النائم أهلهُ راغبين"[2].

تبدو تعليلات السهيلي في أكثرها قائمة على المنطق والفلسفة، فهو كثيراً ما يسأل عن العلة، وهو بهذا يتفق مع المنهج المعياري في الدراسات اللغوية الحديثة، وقد انتقده ابن مضاء قائلاً: "وكذلك صاحبنا الفقيه أبـو القاسـم الـسهيلي، علـى مشاركته ــ رحمه الله ــ يولع بها (أي العلل الثواني والثوالث) ويخترعها، ويعتقد ذلك في الصنعة وكان بصيراً بها"[3].

وتبدو النزعة العقلية واضحة في تعليلات السهيلي، فنجده أحيانـاً يـستعين بالأشباه والنظائر في تبريرات تعليله، كما يعتمد على سبر الأغوار وتقسيمها في ما يرد عليه من احتمالات ذهنية قد تطرح عليه.

ويرى السيوطي أن الآراء التي خالف بها السهيلي جمهور النحـويين أثـرٌ سرى إليه من شيخه ابن الطراوة؛ إذ كان السهيلي شاذ المنازع في النحو، وإن كان غير مدفوع عن ذكاء ، وفطنة، ومعرفة[4].

يرفع السهيلي من شأن العلة ليجعلها في مصاف العلل الكلاميـة والفقهيـة، متأثراً على ما يبدو بابن جني[5]، وربما لأنه فقيه، فالعلة الصحيحة في نظره هي

1- السهيلي، نتائج الفكر ، ص 35

2- المرجع السابق، ص 35

3- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة ص133

4- السيوطي، الأشباه والنظائر 24/5

5- ينظر: محمد الحجوج، الأصول اللغوية، الفصل الثالث (التعليل) ص 121

"المطرودة المنعكسة"، التي يوجد الحكم بوجودها، ويفقد بفقدانها[1]، ولم يكتف بوصفها، بل قارنها بعلل الفقه وأصل الكلام، فقال: "الاسكار في الخمر علة التحريم، فهذا تعليل صحيح، لأن الحكم وهو التحريم يوجد بوجود السكر، ويعدم بعدمه، وكذلك سائر العلل الفقهية الصحيحة، والعلل العقلية في مذاهب القائلين بها، نحو العلم فإنه علة موجبة إيجاباً عقلياً للحكم، وهو كون العالم عالماً، ولا يتصور في العقل وجود العلة إلا موجبة لمعلولها، وعدمه واجب عند عدمها"[2] .

ويرى السهيلي أن من علل النحو التي تشبه العلل الفقهية والعقلية السابقة علة الخفض في الإضافة، وعلة التضمن في الأسماء، يقول: "ومن علل النحو ما يطرد وينعكس فيتبين صحتها، كالإضافة فإنها علة الخفض، يوجد بوجودها، ويعدم بعدمها، وثالث ضمن لمعنى الحرف في الأسماء، فإنه موجب للبناء مطرداً ومنعكساً، أي أن عدم التضمن للحرف يعدم معه البناء في الاسم"[3].

ويجعل السهيلي العلل المطرودة المنعكسة في مصاف العلل الفقهية والكلامية، يقول: "وهذا الإيجاب ليس بإيجاب عقلي، ولا بإيجاب شرعي، ولكنه إيجاب لغوي، اقتضته اللغة، فصار أصلاً يبنى عليه"[4].

وينكر السهيلي على النحويين تعليلهم لامتناع الاسم من الصرف؛ لأن علل المنع من الصرف لم ترق إلى مستوى العلل المنطقية والفقهية، فالعلة التي يفضلها السهيلي هي العلة التي يوجد الحكم بوجودها ويعدم بعدمها.

ويرى أن تعليلهم للممنوع من الصرف يشتمل على ضروب من التحكم وأنواع من التناقض، وفساد من العلل، يقول: " وأما علة امتناع الاسم من الصرف ففيها ما ذكرناه من الفساد والمناقضة، أما الفساد في العلة فعدم الاطراد فيها والانعكاس، أما عدم الاطراد فإنا قد نجد الاسم مضارعاً للفعل لفظاً ومعنى وعملاً ورتبة، وهو مع ذلك يدخله الخفض والتنوين، كضارب ونحوه... وأما نقيضها، فإن

1- السهيلي، الأمالي ص 20

2- المرجع السابق ،الصفحة نفسها

3- المرجع السابق، الصفحة نفسها

4- المرجع السابق، الصفحة نفسها

الجمع ثان للاطراد، وقد يجتمع مع الوصف فلا يمنع الصرف، كقولك: كرام، وغيب، وأمجاد، ونحو ذلك، ثم قد تعدم هذه العلل من الاسم، وهو مع ذلك ممنوع من الصرف، نحو "أبي قابوس" فليس فيه إلا التعريف، وقد منع الصرف... فقد وجد الحكم مع عدم العلة، وعدم مع وجودها فدل على فسادها"[1].

وتمنى السهيلي لو أن النحاة اقتصروا في تعليلهم على المسموع، يقول:" وهذا الباب لو قصروه على السماع ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لانتفع بنقلهم، ولم يكثروا الحشو في كلامهم"[2]، ومع هذا الذي قاله نجده يعلل المنع من الصرف بعلل النحاة[3]، وكذلك ينكر على النحويين علة اختصاص الجزم بالأفعال، والخفض بالأسماء، والسؤال عن ذلك غير لازم[4].

ويرفض السهيلي أحياناً علل المناطقة، من ذلك حديثه عن استتار الضمير في الاسم المشتق، يقول متحدثاً عن خبر المبتدأ: "فإن كان اسماً مفرداً جامداً لم يحتج إلى رابط يربطه بالأول؛ لأن المخاطب يعرف أنه مسند إليه من حيث كان لا يقوم بنفسه، لا كما زعم المنطقيون أن الربط بينهما لا بد منه مضمراً أو مظهراً" فيستنكر قول المناطقة "وكيف يكون مضمراً ويدل على ارتباط أوغيره والمخاطب لا يستدل إلا بلفظ يسمعه لا بشيء تضمره في نفسك. ولو احتجنا إلى "هو" مضمرة أو مظهرة لاحتجنا إلى "هو" أخرى تربط الخبر بها، وذلك تسلسل!"[5].

ويفهم من كلامه السابق أن خبر المبتدأ إذا كان جامداً لا يحتاج إلى ضمير يربطه بالمبتدأ، ولو احتاج الخبر إلى ضمير لاحتاج هذا الضمير إلى ضمير، وهكذا دواليك.

1- السهيلي، الأمالي ص 20-21

2- ينظر: السهيلي، نتائج الفكر ص 375-380 ، والسهيلي، الأمالي ص 19

3- السهيلي، نتائج الفكر ص 375-380 ، و السهيلي، الأمالي ص 37، 38

4- المرجع السابق، ص 91

5 - المرجع السابق، ص418

ويبدو هنا أن السهيلي متأثر بهذه الفكرة بابن جني الذي رفض التعليل بالدور أي أن يعلل الشيء بعلة معللة بذلك الشيء، والدور من مصطلحات المناطقة[1].

ومن مسائل اعتلاله بالدور، مسألة تقدم الحال على صاحبها النكر نحو "فيها قائماً رجلٌ"، لم لا تكون الحال من الضمير الموجود في خبر المبتدأ (شبه جملة)؛ لأنه لا بد في خبر المبتدأ من ضمير يعود على المبتدأ، تقدم الخبر أو تأخر، ولماذا جعلها سيبويه من النكرة؟

يقول السهيلي: "هذه المسألة في النحو بمنزلة مسائل الدور في الفقه" وضرب لذلك مثالاً من الفقه: "رجل شهد مع آخر في عبد أنه حر، فعتق العبد وقبلت شهادته، ثم شهد ذلك الرجل مرة أخرى فأريد تجريحه، فشهد العبد المعتق فيه بالجُرْحَة، فإن قبلت شهادته ثبتت جرحة الشاهد، وإن ثبتت جرحة الشاهد، بطل عتق العبد، وإن بطل عتق العبد، سقطت شهادته، وإن سقطت شهادته لم تصح جرحة الشاهد، واستدارات المسألة هكذا، وكل فرع يؤول إلى إسقاط أصله، فهو أولى أن يسقط في نفسه، وكذلك مسألة هذا الفصل، فأنت إن جعلت الحال من قولك: فيها قائماً رجلٌ من الضمير، لم يصحَّ تقدير المضمر إلا مع تقدير فعل يتضمنه، ولا يصحّ تقدير فعل بعده مبتدأ، لأن معنى الابتداء يبطل ويصير المبتدأ فاعلاً، وإذا صار فاعلاً بطل أن يكون في الفعل ضمير لتقدم الفعل على الفاعل، وإذا بطل وجود الضمير بطل وجود الحال منه"[2].

وهذا يكشف لنا عن مدى تأثر السهيلي بالمتكلمين والفقهاء، وأن العلل النحوية تشبه العلل المنطقية والفقهية، ومن الملاحظ أن السهيلي لا يهتم بالعلل التعليمية؛ لأنها معروفة ومستساغة، فمثلاً يقول في مسألة إلحاق علامة التأنيث بالفعل: "كل العرب تقول: قامت هند، ولا تكاد تقول: قاموا أخوتك، إلا قليل منهم" فهو لم يعلل ذلك لأن هذه العلل بسيطة ومعروفة لدى الجميع، فقال معلقاً على ذلك: "وقد ذكر النحويون فروقاً في ذلك وعللاً غنياً عن ذكرها، إذ كانت في كتبهم

1- ينظر: محمد الحجوج، الأصول اللغوية ص 122، والدور في العلة يعني أن يعلل الشيء بعلة معللة بذلك الشيء، أي يتوقف تعليل كلٌ منهما على الآخر.

2- السهيلي، نتائج الفكر ص 236

مسطورة"[1]، ومن العلل التعليمية التي لم يقف عندها، علة نصب المثنـى وجـره بالياء، قال في ذلك: "وشركوا النصب مع الخفض للعلل التي ذكرها النحويون"[2].

ويكثر السهيلي من العلل الثواني والثوالث، فهو يتعدى العلة الأولى(التعليمية) التي تمثّل الحكم إلى العلل القياسية والجدلية وهي التي سماها ابن مضاء القرطبـي بالعلل الثواني والثوالث[3]، فمثلاً يقول عن زوائد الفعل المضارع: "فإن قيل: فهـلا أكتفي بزائدة واحدة من هذه الأربعة؟ وإن كان ذلك الفرق بين مخاطـب وغائـب، فهلا كانت الياء مكان التاء أو الهمزة؟ وما الحكمة في اختصاص كل واحدة منهـا بما اختصت به؟"[4].

أما اعتراضاته السابقة، فيمثل الأول منها العلة، والثاني علة العلـة، وهـذه العلل واضحة في معظم مسائل نتائج الفكر، فكل مـسألة تمثـل عـصارة فكـره، وخلاصة رأيه، ويكثر في تناوله للمسائل من الاعتراض التي يمكن أن ترد عليـه، لذلك نجده كثيراً ما يقول: "فإن قيل...قلنا"، وكذلك يحرص أن يعلل الآراء فيقول: " وأما قولهم"..."وأما قوله..."، ونجده يعتمد على التقسيم في تناوله للمسائل ثم يعلـل كل قسم وحده، من ذلك حديثه عن حذف المنعوت، قال :"فمضمون هـذا الفـصل ينقسم خمسة أقسام..."[5].

1- السهيلي، نتائج الفكر، ص167

2- المرجع السابق، ص154، ذكر ابن الأنباري خمسة أوجه لحمل النصب على الجر دون الرفع، هـي: (1) أن الجر ألزم للاسم من الرفع، فالجر لا يدخل على الأفعال (2) أنهما يقعان فضلة بخلاف الرفـع (3) أنهمـا يشتركان في الكتابة، نحو: رأيتك، ومررت بك (4) أنهما يشتركان في المعنى، تقول: مررت بزيد، فيكون في المعنى:= =جزت زيداً (5)أن الجر أخف من الرفع والحمل على الأخف أولى من الحمل على الأثقل. ينظـر: أسرار العربية ص47-48.

3- ينظر: محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه في النحو ص 288

4- السهيلي، نتائج الفكر ص117

5- المرجع السابق، ص209

1 . 2 . 3 . 1 – العلل التي استعملها السهيلي*:

أ. علة كثرة الاستعمال:

علل بهذه العلة الحذف نحو(أيش) [1]، و(لم أبل)، وحذف الألف من (ما) الاستفهامية في غير موضع الخفض[2]. وذكر أيضاً أن الهمزة في لفظ الجلالة (الله) همزة قطع، ولكنها وصلت لكثرة الاستعمال[3].

ب. علة المشاكلة:

علل حذف متعلق الباء في البسملة لمشكلة اللفظ والمعنى[4]، وكذلك قال في حذف الألف من (ما) الاستفهامية: "إلا أن حذف الألف منها في حال الخفض له سرّ، وهو أنهم أرادوا مشاكلة اللفظ للمعنى"[5]، كما علل حذفها لكثرة الاستعمال.

ج. علة الحمل على المعنى:

يرى السهيلي أن الحمل على المعنى كثير في كلام العرب، يقول: "فكثيراً ما تفعل العرب ذلك، تدع حكم اللفظ الواجب له في القياس، إذا كان في معنى الكلمة ما ليس له ذلك الحكم"[6]، من ذلك تعليله تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث كقولهم: "فإن الحوادث أودى بها"[7]وعلل بهذه العلة أيضاً إضافة ما كان جمعاً من الظروف إلى الأفعال حملاً على

---

* قد يستعمل السهيلي أكثر من علة في تعليل الظاهرة الواحدة

1- السهيلي، نتائج الفكر، ص 99-100

2- المرجع السابق، ص 197

3- المرجع السابق، ص 51

4- المرجع السابق ص 55

5- المرجع السابق، ص197

6- المرجع السابق ، ص 172

7- المرجع السابق، ص 168

معنى المعنى، قال: " فأما الجمع نحو الأيـام فربمـا جـاز اضافتها على الفعل؛ لأنها قد يراد بها معنى المفرد كالـشهر والأسبوع والحول"[1]، وعلل قولهم "أحسن الفتيـان وأجملـه" فأفرد الضمير حملاً على المعنى، لأن المعنى: هو أحسن فتى وأجمله"[2].

د. علة التَّضَمُّن:

علل بها إعراب الفعل المضارع لأنه تضمن معنـى الاسم، وكذلك بناء بعض الأسماء لتضمنها معنى الحرف[3]، وكذلك علل دخول لام التوكيد على الفعل المضارع لتضمنه معنى الاسم[4].

ه. علة المضارعة والتشبيه:

علل بها السهيلي إعراب المثنى بالحركات مضارعةً وتشبيهاً ببناء (فعلان)، نحو قول عائشة: (إذا حاضت المرأةُ حَرُمَ الجحرانُ) بالرفع، وكذلك منع جمع بناء (فعـلان)[5]، فلا يقال في (غضبان) (غضبانين) لمـضارعته التثنيـة[6]، وعلل بناء الفعل الماضي لمضارعته الحرف[7]، وعلل بهـا إعراب الفعل المضارع؛ لأنه ضارع الاسـم فأوجـب لـه الإعراب[8].

1- السهيلي، نتائج الفكر، ص 97

2- المرجع السابق، ص 172

3- المرجع السابق، ص 68-69

4- المرجع السابق، ص 119.

5- المرجع السابق ص53-54

6- المرجع السابق، ص 54

7- المرجع السابق ، ص 68

8- المرجع السابق، ص 69، 119، 144

ويناقض السهيلي نفسه، فوجدته في موضع آخر ينكر علة المضارعة في إعراب الفعل، قال: "ودع عنك ما علل به النحويون في مضارعة الفعل للاسم من كلام واهي القواعد، عن منهاج التحقيق متباعد"[1]، موافقاً في ذلك شيخه ابن الطراوة الذي أنكر إعراب الفعل المضارع لمضارعته الاسم، فقال: "وإنما إعرب ما أعرب من الأفعال لما أعرب ما أعرب من الأسماء"[2]، ويرى ابن الطراوة أيضاً أن سؤال من يسأل عن امتناع دخول الجزم في الأسماء والخفض في الأفعال سؤال غير لازم[3].

و. علة العدول عن الأصل:

من ذلك العدول عن (لا) التي هي الأصل في نفي الماضي إلى (لم)[4]، وكذلك الأصل في المصادر ألا تثنى ولا تجمع، ولكنهم عدلوا عن هذا الأصل إذا حددت، يقول السهيلي: "كلّ ما حُدِّدَ من المصادر فيجوز تثنيته وجمعه، وما لم يحدد فعلى الأصل الذي تقدم لا يثنى ولا يجمع"[5]، فأصل وضع الكلمات التالية مصادر (الفهم، والعقل، والظن)، ولكنهم عدلوا عن هذا الأصل، وأجروها مجرى الأسماء، لذلك جمعت[6]. وقال السهيلي: "والعدول باللفظ عن أصله إلى وزن ما هو في معناه كثير في كلامهم، وأصل صحيح في أغراضهم"[7].

1- السهيلي، نتائج الفكر ص 144

2- ابن الطراوة، الإفصاح ص 27، 49، 98، وينظر: حسن الملخ، نظرية التعليل ص 198

3- السهيلي، نتائج الفكر ص 91، 93.

4- المرجع السابق، ص 141

5- المرجع السابق، ص 371.

6- المرجع السابق ، ص372.

7- السهيلي، الأمالي ص 73

الفعل الماضي بعد (لا) النافية لعدم الجزم في الفعل الماضي. أما إذا كانت (لا) في معنى الدعاء نحو "لا خيبك الله" فإن ذلك جائز؛ لأن الدعاء هيئة ترفع الالتباس[1]، وكذلك علل بها عدم جمعهم بناء (فَعْل) مضعفاً من الصفات المشتقة نحو "بَرّ، وثَطّ، وفَظّ" وما أشبهه، جمع السلامة، وجمعوه جمع تكسير، حتى لا يلتبس ببناء (فَعُول)[2].

ي. **علة الاستحالة:**

علل بها استحالة إضافة لفظ الفعل إلى الاسم، كما يستحيل إضافة الحرف، لأن المضاف هو الشيء بعينه، والفعل ليس هو الشيء بعينه، ولا يدل على معنى في نفسه، وإنما يدل على معنى في الفاعل[3].

وكذلك علل بها استحالة إضافة الأسماء إلى الأفعال، والعلة في ذلك "أن الأفعال عبارات عن وقوع أحداث، وإنما الإضافة إلى المعبر عنه لا إلى أنفس العبارات، والإخبار عن المشار إليه لا عن التلويحات والإشارات، فاستحالت إضافة الأسماء إلى الأفعال"[4]، وعلل بها أيضاً عدم جواز إضافة (قبل، وبعد)، إلى الأفعال، قال: "وذلك محال في "قبل" و"بعد"، لأنه يؤول إلى إبطال معنى القبليّة والبعدية"[5].

1- ينظر: المرجع السابق، ص145-146، وينظر أيضاً: ص 157، 162 وغيرها

2- السهيلي، نتائج الفكر، ص162

3- المرجع السابق، ص68

4- المرجع السابق، ص93، 194

5- المرجع السابق، ص 97

ك. علة التخفيف:

يبدو أن هذه العلة من أكثر العلل دوراناً في كتب النحويين، ولعل هذا يعود إلى طبيعة المجتمع العربي وأعرافه، وعاداته.

استعمل السهيلي هذه العلة في تعليله مجيء الفعل الماضي بعد همزة التسوية؛ لأنه أخف الأبنية[1]، وعلل بها حذف لام الأسماء الخمسة تخفيفاً على اللسان لكثرة دورانها[2].

ل. علة التوهم:

وهي العلة التي أوجبت العمل لـ (إن وأخواتها) لما جاز الوقوف عليهن متوهمين انقطاعهن عن الجملة[3]، وكذلك أدخلوا حرف الجر الزائد (الباء) في نحو "هل زيد بقائم" حتى لا يتوهموا الوقوف على (هل)، وكذلك أعملوا (ليس) حتى لا يتوهم انقطاع الجملة عنها[4].

م. علة الإشعار:

استعملها السهيلي في تعليله لعدم إعمال (لا) في نحو:"لا زيدٌ قائمٌ ولا عمروٌ"، قال: "وأما حرف (لا) فإنه إن كان عاطفاً فحكمه حكم حروف العطف، وليس من حروف العطف شيء عامل، وإن لم يكن (لا) حرف عطف نحو: لا زيد قائم ولا عمرو" فلا حاجة إلى إعمالها في الجملة، لأنه لا يتوهم انفصال الجملة بقوله: "ولا عمرو"؛ ولأنَّ الواو مع (لا) الثانية تشعر بالأول لا محالة، وتربط الكلام بها، فلم

1- السهيلي، نتائج الفكر ص433-434

2- المرجع السابق ص 75

3- المرجع السابق ص 99.

4- المرجع السابق، ص75، ص194

يحتج إلى إعمالها، وبقيت الجملة عاملاً فيها الابتداء، كما كانت قبل دخول (لا)"[1].

وكذلك علل بها السهيلي ضم همزة (أُخْت) إشعاراً بالواو التي أبدلت تاء، وكسر الباء في (بِنْت) إشعاراً بالياء؛ لأنها من (بَنَيْتُ)"[2]، وعلل بها أيضاً سر دخول (أن) الزائدة بعد (لمن) إشعاراً بمعنى المفعول من أجله[3]، نحو قوله تعالى:﴿ فَلَمَّا أَنْ جَآءَ الْبَشِيرُ﴾[4]

وعلل السهيلي كسر العين من كلمة (عِشرين) إشعاراً بتثنية العشر، وكذلك كسرت الكاف من (كِلا) إشعاراً وتنبيهاً على معنى الاثنين[5].

ويرى بعض المحدثين أن كسر العين في كلمة (عِشرين) جاءت بسبب النبر وحده، إذ الأصل أن تكون بالفتح (عَشْرين) <aŠrīn ، ولكن أثّرت حركة المقطع المنبور، وهو (ري) على حركة المقطع السابق، وهو(عَ)، فماثلت حركته حركت المقطع المنبور[6].

ن. علة المعاقبة:

استعملها السهيلي في تعليله إبدال الواو ميماً في كلمة (فم)، قال: "ألا تراهم في حال الإفراد كيف أبدلوا من الواو ميماً ليتعاقب عليها حركات الإعراب، ويدخلها التنوين"[7].

1- السهيلي، نتائج الفكر، ص76

2- المرجع السابق، ص103

3- المرجع السابق ص128

4- سورة يوسف، آية 96

5- السهيلي، نتائج الفكر ص 284

6- ينظر: هنري فلش، العربية الفصحى ص123، وفوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية ص177.

7- السهيلي، نتائج الفكر، ص 103-104

وكذلك عد التنوين في (يومئذ) معاقباً للجملة، وذلك عندما فصلوا (إذْ) عن الإضافة[1].

س. علة التنوين:

استعملها السهيلي في تعليله لحذف اللام في الأسماء الخمسة، قال: " ... تعليل الحذف: إن التنوين لما أوجب حذف الألف المنقلبة لالتقاء الساكنين، حذفوها رأساً... فإذا أضيفت وزالت علة التنوين، رجعت الحروف المحذوفة"[2].

وكذلك قال عن (إذن): "هذا حرف عندي (إذا) زادوا فيها التنوين فذهبت الألف، والقياس أن ترجع الألف لزوال العلة"[3]، أي علة التنوين.

ع. علة النقض:

استعملها السهيلي وعلل بها عدم جواز إضافة الظرف المثنى نحو(يومين) و(ساعتين) للفعل، قال:" وهو أن قولك: قام زيد يوم قام عمرو" لا يصح إلا أن يكون جواباً لمتى، واليومان جواب لكم، وما هو جواب لكم لا يكون جواباً لمتى أصلاً، فإن أضفت اليومين إلى الفعل صرت مناقضاً بجمعك بين الكمية وبين ما لا يكون إلا لمتى"[4].

ف. علة الأولى:

علل بها السهيلي أواخر الأسماء الخمسة إذا قطعت عن الإضافة، لأن الأسماء الخمسة مضافة في

1- السهيلي، نتائج الفكر ص134

2- المرجع السابق، ص 98

3- المرجع السابق ، ص 134

4- المرجع السابق، ص 96

المعنى، فإذا قطعت عن الإضافة وأفردت نقص المعنى، فنقص اللفظ تبعاً للمعنى، لذلك كان الإعلال بالحذف أولى من الإعلال بالقلب[1].

وكذلك علل بها عمل (لن) النصب، فكان الأصل فيها أن تجزم؛ لأنها حرف نفي مختص بالأفعال، وقد جزمت بها طائفة من العرب[2]، ولكن أكثرهم ينصب بها مراعاة لأصلها، وهو التركيب، فقد ذكر الخليلي أنها مركبة من (لا)، و(إن)، فعملت (إن) النصب؛ لأنها أقرب للفعل، وجاءها النفي من (لا)، لذلك يرى السهيلي أن النصب بها أولى من الجزم[3].

ص. علة دلالة الحال:

إن قرائن الأحوال قد تغني عن الألفاظ؛ لأن المعنى إذا ظهر بقرينة حالية لم يحتج إلى اللفظ المطابق[4]، وتعد دلالة الحال علة اجتماعية تظهر في إعمال أهل اللغة وهم يقعدونها[5] معتمدين في ذلك على سياقات الكلام.

ومن الملاحظ أن قرائن الأحوال تقل مع الزمن بالنسبة لعصر الاحتجاج، إذ حلت القرائن اللفظية محلها عند المتأخرين من النحاة[6]، وقد أشار إلى ذلك ابن جني بقوله: "وليست كل حكاية تروى لنا، ولا كل

1- السهيلي، نتائج الفكر، ص 100 ، وينظر : ص 104 ، و 118

2 - ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب 247/1

3- السهيلي، نتائج الفكر، ص 130، وينظر أيضاً: ص 137، 150، 163، 175، 323، 396.

4- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 125/1.

5- ينظر: نهاد الموسى، الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، ص59-67

6- حسن الملخ، نظرية التعليل ص134

خبر يُنقل إلينا يُشفع به شرحُ الأحوال التابعة له، المقترنة ــ كانت ــ به، نعم ولو نُقلت إلينا لم نُفِد بسماعها ما كنا نفيده لو حضرناها"[1]، فالنحاة الأوائل اتخذوا من مشاهدة الحال منطلقاً من منطلقات التقعيد والتفسير والتعليل.

وعلل السهيلي بعلة دلالة الحال حذف القول المنعوت بذي من قولهم: "اذهب بذي تسلم"، اكتفاءً بدلالة الحال عليه. والتقدير عنده "اذهب بقول يقال فيه تسلم"[2]، وعلل بها إجازة حذف المنعوت من نحو: "أقمتُ طويلاً ، وسرت سريعاً"، لدلالة الفعل على المصدر[3]، وعلل بها أيضاً عمل اسم الإشارة في الحال، نحو "هذا زيدٌ قائماً" حيث ذهب في أحد قوليه إلى أن العامل في الحال (قائماً) هو معنى الإشارة، ولم يعمل معنى التنبيه، وكلاهما معنى غير ملفوظ به، قال: " معنى الإشارة تدل عليه قرائن الحال من الإيماء باللحظ واللفظ الخارج من طرف اللسان وهيئة المتكلم، فقامت تلك الدلالة مقام التصريح بلفظ الإشارة"[4].

ق. **علة الحمل على النظير:**

يعد التعليل بالنظير ضرورياً عند فقدان الدليل، لكن وجود الدليل لا يلزم قيام النظير، وإذا وجد النظير بعد قيام الدليل يكون للأنس به لا للحاجة

1- ابن جني، الخصائص 247/1

2- السهيلي، نتائج الفكر، ص 95

3- المرجع السابق، ص209

4- المرجع السابق، ص229

إليه[1]، وعلل السهيلي بها تسكين العين في جمع المؤنث نحو(صَعْبات، وخَذْلات)، حملاً على جمع المذكر[2].

ر. علة التغليب:

والتغليب مصدر غلّب، ويعني إيثار أحد اللفظين على الآخر في الأحكام إذا كان بين مدلوليهما علة أو اختلاط، مثل (الأبوين :الأب والأم)[3]، وعلل بها السهيلي سبب بناء الاسم الموصول (الذين)، قال: "وغلبوا عليه البناء، حيث كان لفظه في الإعراب في أغلب أحواله كلفظه في البناء"[4].

وعلل بها أيضاً اكتساب الاسم المضاف إلى معرفة التعريف من الاسم الثاني، ولم يكتسب الثاني التنكير من الأول، لأنهم غلبوا حكم المعرفة على النكرة، وكذلك غلبوها في الحال نحو قولهم: هذا زيدٌ ورجلٌ ضاحكين، على الحال، ولا يجوز: ضاحكان على النعت، تغليباً منهم لحكم المعرفة[5]، وكذلك إذا اجتمع المذكر مع المؤنث غلب المذكر على المؤنث[6].

1- ابن جني، الخصائص 198/1، 213، وينظر: محمد الحجوج، الأصول اللغوية 169 -170

2- السهيلي، نتائج الفكر، ص162، 341، 369

3- إبراهيم مصطفى وزملاؤه، المعجم الوسيط 658/2

4- السهيلي، نتائج الفكر، ص 179

5- المرجع السابق، ص 215-216

6- المرجع السابق، ص 250

ش. علة الفرق:

ذكر ابن جني أن معظم علل النحو تجري مجرى التخفيف والفرق[1]، ويبدو أن هذه العلة تتفق مع حكمة اللغة وطبع الإنسان الذي يجب أن يفرق بين الأشياء المتشابهة حتى لا تلتبس عليه.

علل بها السهيلي زيادة الألف في جمع المؤنث السالم فرقاً بين الجمع والمفرد[2]، وكذلك ذكر أن التاء في بناء (تفعلل) بمثابة النون في بناء (انفعل)، إلا أنهم خصوا الرباعي بالتاء، وخصوا الثلاثي بالنون فرقاً بينهما[3].

ت. علة الاستغناء:

تعني ظاهرة الاستغناء فناء بعض الاستعمالات اللغوية وبقاء بعض الركام اللغوي الذي يدل عليها، وقد تَعَرَّضَ كثير من الأنماط اللغوية لهذه الظاهرة، كفناء مذكر أنثى؛ أي أنثٌ كما هو مفترض[4].

ذكر السهيلي أن أحرف النصب استغني بها عن السين وسوف من حيث خلصت الفعل للاستقبال[5]، وكذلك علل بها وقوع الفعل الماضي بعد حروف المجازاة (الشرط)؛ لأن هذه الحروف تدل على الاستقبال، فاستغنوا بذلك عن صيغة المستقل إيثاراً للخفة[6]، وكذلك استغناؤهم بفاعل عن فعيل، فمثلاً اسم

---

[1]- ابن جني، الخصائص 145/1-146.

[2]- السهيلي، نتائج الفكر، ص 153

[3]- المرجع السابق، ص 225

[4]- يحيى عبابنه، التعليل النحوي عند البصريين ص 92

[5]- السهيلي، نتائج الفكر ص130

[6]- المرجع السابق، ص148

الفاعل من شَعرُ الأصل شعير، ولكنهم استغنوا عنه بشاعر[1]، وكذلك علل بها امتناع العلم المركب من التنوين، للاستغناء عنه، لأنه قلما يضاف اسم مركب. قال: "فعلة هذا الباب كله استغناؤه عن التنوين"[2].

والخلاصة أن تعليلات السهيلي قد شملت مستويات اللغة كلها، وسيطرت فكرة العامل على تعليلاته، ولكنني اكتفيت بنماذج من علله، وقد سبق السهيلي كثيرٌ من النحاة إلى معظم هذه العلل كسيبويه وابن جني[3]، وهذا دليل على مدى تأثره بمن تقدمه من النحاة، ولكن علله بدأت متينة ومقنعة، عرضها بأسلوب حكيم حتى بدت كأنها مبتكرة، ومن الملاحظ أيضاً أنه لم يرض بعلل من سبقه من النحاة، بل رماها بالقدح والفساد، كما فعل بعلل الممنوع من الصرف.

سمات المنهج التحويلي عند السهيلي.

يبدو لي أن التعليل عند السهيلي، كما هو في التراث النحوي يمثل سمات أساسية في المنهج التحويلي، وهذه السمات تمثلت في بحث السهيلي عما يسمى بـ(الأصل والفرع) للظاهرة اللغوية، فمثلاً نجده يعد المفرد أصلاً والمثنى والجمع فرعاً، ويرى أن الفرع يتولد من الأصل.

ومن هذه السمات أيضاً اهتمام السهيلي بالتعليل وبحثه عما وراء العلل، واهتمامه بالتأويل والتقدير، فكثيراً ما كان يعلل ويبين أسرار التقديم والتأخير، والزيادة والحذف في التراكيب اللغوية.

1- السهيلي، نتائج الفكر، ص 163

2- السهيلي، الأمالي ص39

3- ينظر: محمد الحجوج، الأصول اللغوية، الفصل الثالث

4.2.1 - العامل[1]:

تعد نظرية العامل من أهم الأركان والأصول التي قام عليها بناء النحو العربي، فجاءت هذه النظرية لتفسِّرَ قضايا التركيب اللغوي العربي، وقد اهتم بها النحاة واحتكموا إليها في توجيه شواهدهم، وتباين فكرهم النحوي في هذه النظرية، فاختلفت العوامل تبعاً لاختلاف فكرهم النحوي وتأثرهم بالعلوم الأخرى، والناظر في مصنفاتهم يجد تبايناً في آرائهم تجاه نظرية العامل، فاختلفوا في العوامل، ونوع العامل، وقوته، وضعفه، واختصاصه، وعدم اختصاصه، وإعماله، وإهماله، وإضماره، وتعدد عمله، وقربه وبعده عن معموله، وهذه جميعها تنبئ عن سمات التفكير النحوي لديهم، ويبدو أن ذلك كله كان سبباً من أسباب اضطراب القاعدة النحوية، فبعض القواعد النحوية لا تعكس الظاهرة اللغوية ولا تطرد معها، وخير شاهد على ذلك نظرية الحروف المختصة في العمل[2].

ويرى النحاة أن نظرية العامل تقوم على ثلاثة أطراف، هي: العامل، والمعمول، والحركة الإعرابية(الأثر)، وبمقتضى حتمية وجود هذه الأطراف الثلاثة معاً قالوا:

أ. لا بد لكل عامل من معمول يحمل أثر العلة فيه.

ب. لا بد لكل معمول من عامل يترك فيه أثره.

ج. لا بد لكل حركة تتغير بالعقل أو بالقوة من عامل ومعمول.

والملاحظ أن الأحكام السابقة لم تصدر عن التحليل الموضوعي للظاهرة اللغوية بل صدرت عن فكر فلسفي، فتغير الحركات في أواخر الكلمات أو لزومها

---

1 – حدّ النحاة العامل بأنه الشيء الجالب للأعراب؛ أي أنه أي شيء أثّرَ رفعاً أو نصباً أو جراً أو جزماً في آخر الكلمة المعربة، والأصل فيه أن يكون من الفعل، ثم من الحرف، ثم من الاسم، ولا يؤثّر العامل في أثرين في محل واحد، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد، ولا يمتنع أن يكون له معمولان. ينظر: الفاكهي، شرح الحدود في النحو، ص 324

2 – ينظر: علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص195

يرتبط بعدد من الظروف منها: نوع الصيغة ووظيفتها وموقعها. و هذا في رأيي يتفق مع مبادئ المنهج الوظيفي[1].

وهناك صيغ كثيرة تتغير حركتها دون أن يكون وراءها عامل أحدث هذا التغير، ولكن احتكام النحاة إلى الفكر الفلسفي وتأثرهم بالمنطق هو الذي دعاهم إلى التأويل والتقدير، فالنظرة الفلسفية إلى الحركة الإعرابية لا ترى منها سوى كونها أثراً لمؤثر ومتأثر معاً. وبهذا فالأطراف الثلاثة في العمل النحوي لا تمتد من الواقع اللغوي بل تنبثق من الفكر الفلسفي النظري المجرد[2].

يكاد معظم النحاة المعاصرين يجمعون على أن النحاة القدامى أقاموا فكرة العامل بوحي من المناهج الفكرية كالفلسفة وعلم الكلام التي كانت سائدة في الأمصار الإسلامية[3]، ويبدو تأثر النحاة بعلم الكلام هو اختلافهم في العامل أو (الموجد) للحركة الإعرابية.

وهناك ثلاثة اتجاهات للنحاة في العامل[4]:

الاتجاه الأول:

اتجاه جمهور النحاة القائلين بالتفسير الدلالي، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن موجد الحركة الإعرابية ظاهرة أو مقدرة هو العامل نفسه ملفوظاً أو مقدراً، لفظيا أو معنوياً، وهم متأثرون بالمتكلمين من القدرية المعتزلة.

الاتجاه الثاني:

ذهب إليه ابن جني، فهو يرى إن إيجاد الحركة الإعرابية ليس من طبيعة اللفظ أو المعنى، وإن كان اللفظ والمعنى يؤثران في نوع الموجد، فالموجد الحقيقي في نظر ابن جني هو المتكلم بمضامة اللفظ ومصاحبته، وهو متأثر بالمتكلمين من الأشاعرة والماتريدية.

---

[1]- ينظر : أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربي، ودراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي

[2]- ينظر: علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص196

[3]- ينظر: عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين. ص145

[4]- ينظر: علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي ص215

الاتجاه الثالث:

ذهب إليه ابن مضاء القرطبي، حيث أنكر الاتجاهين، فرفض أن يكون الموجد هو اللفظ أو المتكلم، و ذهب إلى أن الموجد الحقيقي والفاعل الحقيقي هو الله عز وجل. وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى. وهو متأثر بمذهب الجهمية، ويعكس ذلك مذهبه الظاهري.

ويمكن رد الخلاف ـ بكافة اتجاهاته ـ إلى مؤثرات علم الكلام، فالخلاف في موجد الحركة الإعرابية ليس إلا تطبيقاً للمشكلة الكلامية المتمثلة في مشكلة السلوك الإنساني بين الاضطرار والاختيار.

والخلاصة أن اختلاف النحاة في العامل يعود إلى تأثرهم باتجاهات أهل الكلام والفلسفة.

سيطرت نظرية العامل على السهيلي في تعليلاته، وهو يعالج المسائل النحوية متخذها دستوراً في ترجيح الآراء أو رفضها، متبعاً في ذلك جمهور النحاة في كون العامل هو الموجد للحركة الإعرابية إلا أنني وجدت له تلميحاً مع ما ذهب إليه ابن جني في أن المتكلم هو الذي يحدث العمل، قال ابن جني: "فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره"[1].

وكذلك يرى السهيلي أن الإعراب لا يكون إلا بعامل وسبب؛ والسبب هو تحريك العضو، وقال: "أعني بالسبب العامل"[2]، وتحريك العضو يكون من المتكلم نفسه، فكأن المتكلم هو الذي يرفع وينصب ويخفض ويجزم.

1. 4 .2. 1 ـ أصول نظرية العامل عند السهيلي:

تبدو نظرية العامل النحوي عند السهيلي واضحة وجلية، فنجدها في تعليلاته وتوجيهاته للشواهد النحوية، مستفيداً ممن سبقه من النحاة في بعض أصول ما قرّروه، فهو يقحم أصول هذه النظرية في تبرير أحكامه وتأييد الآراء أو رفضها بأسلوب منطقي تبدو فيه فكرة العمل والعامل في بعضها، وكأنها دستورٌ لا يجوز

1- ابن جني، الخصائص 111/1

2- ينظر: السهيلي، نتائج الفكر ص 84-85

الخروج عليه أو انتهاكه، وتعد هذه النظرية من أهم القضايا التي عالجها الدرس النحوي عند السهيلي، ويمكن القول: إنّ كتاب نتائج الفكر في النحو دراسة تطبيقية لنظرية العامل، وسأذكر أهم أصول نظرية العامل عنده، على أن تكون الدراسة التطبيقية لهذه النظرية عنده في الأبواب النحوية التي سأدرسها في الفصول اللاحقة إن شاء الله تعالى، وأهم هذه الأصول، هي:

أ. الأصل في الاسم ألا يكون عاملاً: قال: "الذي له معنى على الحقيقة هو الاسم، ومن ثم وجب أن لا يكون عاملاً في غيره على الحقيقة"[1].

ب. الأصل في الحرف أن يكون عاملاً: قال: "ووجب أن يكون الحرف عاملاً في كل ما دل على معنى فيه"، وقال أيضاً: "فأصل كل حرف أن يكون عاملاً، فإذا وجدت حرفاً غير عامل فسبيلك أن تسأل"[2].

ج. الأصل في الفعل أن يكون عاملاً: "قال: "أما الفعل فلا بد أن يكون عاملاً في الاسم"[3].

د. لا يتسلط عاملان على معمول واحد: قال: "لا يجتمع في شيء من الكلام عاملان في معمول واحد"[4]، وقال: "امتنع اشتراك عاملين في معمول واحد"[5].

ه. لا يدخل عامل على عامل: قال:"وحق العامل أن لا يكون مهيئاً لدخول عامل آخر عليه كي لا يفضي الأمر إلى التسلسل المستحيل عقلاً وأصلاً"[6].

1- السهيلي، نتائج الفكر ، ص 74، 333

2- المرجع السابق، ص 74.

3- المرجع السابق ص74.

4- المرجع السابق، ص151

5- المرجع السابق، ص231، ص345

6- المرجع السابق، ص 143

و. لا يعمل الشيء في نفسه: قال:" الشيء لا يعمل بعضه في بعض"[1].

ز. حق العامل أن يتقدم على معموله: قال: "وحق العامل التقديم على معموله"[2].

ح. عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال[3].

ط. العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي[4].

ي. لا يشترك الاسم مع الفعل في عامل واحد: منع السهيلي عطف الاسم على الفعل، قال: "لأنك تشرك الاسم مع الفعل في عامل واحد"[5].

ك. لا يعرف العامل المعنوي إلا من خلال أثره في معموله: قال: "والعامل المعنوي لولا أثره في المعمول اللفظي لما عقل"[6].

ل. وقال أيضاً: "العامل المعنوي لا يعمل حتى يدل عليه الدليل اللفظي أو التوجه أو ما شاكله"[7].

م. لا تعمل معاني الحروف في الأسماء أصلاً[8].

ن. لا يلي العامل إلا ما عمل فيه[9].

1- السهيلي، نتائج الفكر ، ص 196

2- المرجع السابق ، ص 207

3- المرجع السابق، ص208، ص317

4- المرجع السابق، ص 290، ص278، 406

5- المرجع السابق ص ، ص319

6- المرجع السابق، ص347

7- المرجع السابق، ص 230.

8- المرجع السابق، ص 384

9- المرجع السابق، ص228، وص 348

س. لا يعمل عامل في معمولين عملاً واحداً: قال: "وليس يجوز أن يعمل عامل واحد في حالين ولا ظرفين، فلا يجوز أن نقول: زيدٌ قائم يومَ الجمعة يومَ الخميس، ولا سرتُ راكباً مسرعاً"[1].

هذه هي أهم الأصول العامة لنظرية العامل عند السهيلي كما هي عند غيره من النحاة، تشبث بها ، فسيطرت على تعليلاته في تبرير الأحكام، وترجيح الآراء أو رفضها، ومع ذلك لا تخلو من الوهن، فمثلاً الأصل في الحرف أن يكون عاملاً، ولكن كم هناك من الحروف التي لا تعمل، فاضطرهم ذلك إلى إيجاد نظرية الحرف المختص وغير المختص، ومن هنا وقعوا في أسر ما فروا منه، فكم من الحروف المختصة لا تعمل؟!

والحرف المختص إنما يعمل العمل الخاص بالنوع الذي يختص به، فمثلاً الحروف المختصة بالأسماء لا تعمل في الأفعال، وتعمل العمل الخاص بالأسماء وهو الجر، فلا يصح أن تنصب أو ترفع.

وقالوا: حق العامل أن يتقدم على معموله، ومع ذلك هناك من العوامل عملت متقدمة ومتأخرة مما دعاهم إلى أن يقولوا : عامل قوي، وعامل ضعيف، والعامل القوي يعمل متقدماً ومتأخراً، والعامل الضعيف لا يعمل إلا متقدماً، والعامل اللفظي في نظرهم قوي، أما العامل المعنوي فضعيف، وهناك تفاوت في قوة العامل المعنوي.

ويغلب على كلامهم السابق روح الفلسفة والمنطق، فتبدو حججهم منطقية يضرب بعضها بعضاً، وتأويلات واهية أملتها عليهم نظرية العامل والمغالاة فيها.

1 .2. 4 .2 ـ العوامل المعنوية عند السهيلي:

العوامل المعنوية:

وهي ما لم يكن ملفوظاً بها في الكلام، وإنما هو معنى يعرف بالقلب[2]، ومن العوامل المعنوية التي ذكرها:

---

[1]- السهيلي، نتائج الفكر، ص 400، ولا أدري كيف ينظر السهيلي إلى العامل في قولنا: علمت زيداً ناجحاً، وجاء زيدٌ راكباً مبتسماً.

[2]- فتوح خليل، تقويم الفكر النحوي عند الأعلم الشنتمري في ضوء علم اللغة الحديث، ص367

أولاً: الإخبار:

وهو عامل مختص بالرفع، ويقابل عامل (الابتداء) عند النحويين، يرى السهيلي أن رافع المبتدأ عامل معنوي هو "الإخبار"، قال: "الرافع للاسم المبتدأ كونه مخبراً عنه، لأن كل مخبر عنه مقدم في الرتبة"[1]، وسأناقش اختلاف النحويين في رافع المبتدأ عند حديثنا عن المبتدأ والخبر إن شاء الله.

ثانياً:القصد إليه:

وهو عامل مختص بالنصب، ذكر السهيلي هذا العامل وهو يتحدث عن أضرب الحدث، قال: "فالحدث إذاً على ثلاثة أضرب: ضرب يحتاجُ إلى الإخبار عن فاعله، وإلى اختلاف أحوال الحدث، بل يحتاج إلى ذكره خاصةً على الإطلاق مضافاً إلى ما بعده، نحو (سبحان الله)، فإن (سُبْحان) اسم ينبئ عن العظمة والتنزيه، فوقع القصد إلى ذكره مجرداً من التعقيدات بالزمان والأحوال، ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر، نحو "إياك"، و"ويلَ زيد وويحَهُ"، وهما أيضاً مصدران لم يشتق منهما فعل، حيث لم يحتج إلى الإضمار عن فعلهما، ولا احتيج إلى تخصيصهما بزمن، فحكمهما حكم (سُبْحان الله)، ونصبهما كنصبه؛ لأنه مقصود إليه"[2].

ويفهم من ذلك أن المصادر النائبة عن أفعالها في باب المفعول المطلق نصبت بعامل معنوي هو القصد إليها.

وكذلك عد السهيلي العامل في الاسم المشغول عنه، والمفعول المقدم على فعله منصوباً بعامل معنوي هو القصد إليه. قال: "ومما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر "زيداً ضربته" في قول النحويين، وهو مذهب شيخنا أبي الحسين، وكذلك "زيداً ضربت" بلا ضمير"[3].

ومما انتصب بهذا العامل المنادى، قال: "وأما حروف النداء فعاملة في المنادى عند بعضهم، والذي يظهر لي الآن أن (يا) تصويتٌ بالمنادى، نحو

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 406

2– المرجع السابق، ص 70–71

3 – المرجع السابق، ص 71

"جوتُ"[1]، و"ها"، ونحو ذلك، والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره؛ لما تقدم من قولنا في كل مقصود إلى ذكره مجرداً عن الإخبار عنه: إنه منصوب. ويدلك على أن حرف النداء ليس بعامل وجود العمل في الاسم دونه، نحو:(صاحبَ زيد، أقبل)"[2].

وذكر أن النصب يختار على الرفع في الأمر والنهي والاستفهام والجحد والجزاء وغيرها؛ لأنه يقصد إلى هذه المعاني، قال: "بل كل موضع يكون القصد فيه إلى الفعل والفائدة في ذكره أقوى كان النصب فيه هو الوجه"[3].

ثالثاً: الاتباع:

ظاهرة لغوية أطلق عليها اللغويون المحدثون اسم (vowel harmony)؛ أي التوافق الحركي[4]، والاتباع كظاهرة صوتية لا تعنينا هنا، وإنما المراد هنا الاتباع الذي يدور في فلك كلمتين تتبع ثانيتهما الأولى في الإعراب.أما الاتباع كظاهرة نحوية، فهو: أن يكون التابع مماثلاً للمتبوع في إعرابه[5]، والاتباع يكون بلا واسطة[6].

يرى السهيلي أن العامل في النعت والتوكيد والبدل هو الاتباع، وهو عامل معنوي قوي، قال: "ذهب قومٌ إلى أن العامل في النعت معنوي، وهو كونه في معنى الاسم المنعوت، فإنما ارتفع أو انتصب من حيث كان هو الأول في المعنى، لا من حيث كان الفعل عاملاً فيه، وكيف يعمل فيه وهو يدل عليه وإنما يدل على فاعل أو مفعول أو مصدر دلالة واحدة من جهة اللفظ، وأما الظروف فمن دليل آخر، وإلى هذا القول أذهب" [7].

---

1 - كلمة (جوت): مُثَلَّثةُ الآخر مبنية: دعا للإبل إلى الماء، ينظر: الزبيدي، تاج العروس (جوت).

2- السهيلي، نتائج الفكر، ص77

3- المرجع السابق ، ص435

4- محمود فهمي حجازي، أسس علم اللغة العربية ص232

5- ابن فارس، الاتباع والمزاوجة ص 133 حاشية (4)

6- ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، 486/3، 434

7- السهيلي، نتائج الفكر ص 231

ولم يكتف بذلك بل علل ما ذهب إليه، فقال: "وإنما قوي عندنا هذا القول الثاني لوجوه، منها: امتناع تقديم النعت على المنعوت، ولو كان الفعل عاملاً فيه لما امتنع أن يليه معموله، كما يليه المفعول تارة والفاعل تارة أخرى، وكما يليه الحال والظرف، ولا يصح أن يليه ما عمل فيه غيره"، وقال: "ومما يبين لك أن الفعل العامل في الاسم لا يعمل في نعته؛ أي أن النعت صفة للمنعوت لازمة له قبل وجود الفعل وبعده، فلا تأثر للفعل فيه، ولا تسلط له عليه، وإنما التأثير فيه للاسم المنعوت؛ إذ بسببه يرتفع وينتصب وينخفض"[1].

ومن النحاة الذين ذهبوا إلى أن العامل في النعت هو الاتباع الجرمي، وابن عصفور[2]، وقدم ابن عصفور دليلاً على ذلك، قال: "والذي يدل على أن العامل في النعت إنما هو التبع للمتبوع لا العامل في المنعوت، إنا قد وجدنا في المنعوت ما لا يصح دخول العامل عليه، نحو: مررت بهم الجماءَ الغفيرَ؛ ولا يجوز في الغفير إلا أن يكون نعتاً للجماء، وكذلك أيضاً وجدناهم يقولون: ما زيدٌ بأخيك العاقل بالنصب على موضع الخبر، ولا يتصور أن يكون العامل هو العامل في المنعوت، وهو الباء، لأن الباء إذا عملت في شيء جرّته، فدل ذلك على أن العامل فيه إنما هو التبع له في اللفظ أو على المعنى"[3].

وعدّ السهيلي عامل الخبر عاملاً معنوياً، وهو الاتباع، قال: "وأما رافع الخبر فمن حيث كان هو الاسم الأول في المعنى، كما هو النعت والبدل، ولذا كان الجريان على المنعوت والمبدل منه واتباعه في الإعراب لازماً"[4].

1- السهيلي، نتائج الفكر ص 232-233

2- ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 216/1

3- المرجع السابق، الصفحة نفسها.

4- السهيلي، نتائج الفكر، ص 406-407

رابعاً:السعة (سعة الكلام) :

ضرب من الحذف إلا انك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، وتحذف العامل في الحذف وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب[1].

ويقول ابن جني: "وكيف تصرفت الحال فالاتساع فاش في جميع أجناس شجاعة العربية"[2].

عدّ السهيلي العامل في الظرف النصب عاملاً معنوياً هو سعة الكلام، قال: "واعلم أنه ما كان من الظروف له عَلَمٌ، فإن الفعل إذا وقع فيه تناول جميعه، وكان الظرف مفعولاً على سَعَة الكلام، فإذا قلتَ: سرتَ غدوةَ " فالسير واقعٌ في الوقت كله، وكذلك: "سرت السبتَ والجمعةَ"... وكل هذا مفعول على سعة الكلام لا ظرف للفعل؛ لأن هذه الأسماء لا يطلبها الفعل، ولا هي في أصل موضعها زمان"[3].

وعدّ السهيلي كلمة (رمضان) في الحديث النبوي الشريف: "من صام رمضانَ..." مفعولاً على السعة، قال: "فرمضان في هذا الحديث مفعول على السعة"[4].

خامساً:الاظهار:

يرى السهيلي أن الاظهار عامل معنوي ينصب المفعول من أجله، قال متحدثاً عن علاقة الفعل بالمفعول لأجله: "وأما عمله في المفعول من أجله، فإنه لم يعمل فيه بلفظه عندي، ولكنه دل على فعل باطن من أفعال النفس والقلب، أثار هذا الفعل الظاهر، وصار ذلك الفعل الباطن عاملاً في المصدر الذي هو المفعول من أجله في الحقيقة... نحو: جاء زيد خوفاً، ورغبةً فيك، فإن الخوف والرغبة من أفعال النفس الباطنة، وهو من فعل الفاعل المذكور في الجملة، فلو قلت: "جاء زيدٌ قراءةً للعلم" أو :"قتلاً للكافرين"، لم يَجُزْ أن يجعل ذلك مفعولاً من أجله، لأنها أفعال ظاهرة، فقد بان لك أن المجيء إنما يظهر ما كان باطناً خفياً حتى كأنك قلت: جاء

1- الكفوي، الكليات ص 36، وينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر 29/1

2- ابن جني، الخصائص 449/2

3- السهيلي، نتائج الفكر، ص 382

4- المرجع السابق، ص386

زيدٌ مظهراً بمجيئه الخوف أو الرغبة أو الحرص أو أشباه ذلــك، فهــذه الأفعــال الظاهرة تبدي لك الباطنة، فهي مفعولات في المعنى والظــاهرة دالــة علــى مــا ينصبها"[1]؛ ويقصد السهيلي بالفعل الباطن الفعل القلبــي، لأن المفعــول المطلــق مصدر قلبي.

وعلق ابن القيم على كلام السهيلي السابق رافضاً أن يكون العامل المعنــوي (الاظهار) هو العامل في المفعول من أجله"[2].

سادساً:التضمن:

يرى السهيلي أن العامل في المفعول المطلق عامل معنوي هــو "التــضمن"، قال: "والعامل فيه إذا كان مفعولاً مطلقاً ليس هو لفظ الفعل بنفسه، وإنما هــو مــا يتضمنه من معنى "فعل" الذي هو ــ فاء وعين ولام ــ لأنك إذا قلــت: ضــربت ضرباً، فالضرب ليس بمضروب، ولكنك حين قلت: "ضربت " تــضمن "ضــربت" معنى فعلت"[3].

سابعاً:معنى التوجه والنظر:

اختلف النحويون في عامل الحال في جملة "هذا زيدٌ قائماً" فمنهم من قــال: إن العامل فيها معنى الإشارة، ومنهم من قال: إن العامل فيهــا حــرف التنبيــه[4]، ويرى السهيلي أن العامل فعل مضمر دل عليه التوجه من المتكلم؛ قال بعد أن ذكر آراء النحاة في عامل الحال في الجملة السابقة: "وأصح من هذا كلّه عندي أن معنى الإشارة ليس هو العامل؛ إذ الاسم الذي هو "هذا" ليس بمشتق من أشار يشير، ولــو جاز أن تعمل أسماء الإشارة لجاز أن تعمل علامات الإضمار...وإنما العامل فعل

1- السهيلي، نتائج الفكر، ص 395

2- ينظر: ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد 566/2

3- السهيلي، نتائج الفكر ص 357

4- المبرد، لمقتضب 435/4.

مضمر تقديره: "انظر"، وأضمر لدلالة الحال عليه من التوجه واللفظ، وقد قالوا: " لمن الدار مفتوح بابها "؛ فاعملوا في الحال معنى "انظر"، ودل عليه التوجه من المتكلم بوجهه نحوها"[1].

ودليله على أن العامل معنوي أنه لا يجوز تقديم الحال؛ لأن العامل المعنوي لا يعمل حتى يدل عليه الدليل اللفظي أو التوجه أو ما شاكله، ويبدو لي وكأن السهيلي يرى أن المتكلم هو العامل.

ثامناً:التعوقع أو (الموقع):

اختلف النحاة في رافع الفعل المضارع، فذهب البصريون إلى أنه مرفوع بعامل معنوي وهو قيامه مقام الاسم، وذهب الكوفيون إلى أنه مرفوع بالزوائد التي في أوله، وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه يرتفع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة[2].

وافق السهيلي البصريين في عامل الرفع للفعل المضارع، قال: "إن الفعل المضارع قبل دخول العامل عليه كان مرفوعاً، ورفعه ــ لا شك ــ بعامل، وذلك العامل في قولهم: هو وقوعه موقع الاسم"[3].

ويبدو أن ما ذهب إليه البصريون والسهيلي يمكن أن ينبئ عن إرهاصات أو بذور أولى للمنهج الوظيفي المعاصر في الدراسات اللغوية، وهي مسألة تكمن في أن الكلمة تأخذ حالتها الإعرابية من موقعها في الجملة، وحسب وظائفها التركيبية والدلالية والتداولية على التوالي، فقد ذكر أحمد المتوكل أن المكونات تترتب داخل الجمل في اللغة العربية وفقاً للبنيات الموقعية[4]، وذكر أن البنيات الموقعية تختلف حسب نوع الجملة، فمثلاً البنية الموقعية للجملة الفعلية هي:

م4 ، م2 ، م1 ، م Ø فا (مف) (ص) ، م3

1- السهيلي ،نتائج الفكر ص230

2- ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية ص 36

3- السهيلي، نتائج الفكر ص 78

4 - البنيات الموقعية في المنهج الوظيفي قسمان: أ) خارجية، وهي: (م4، م2، م3) ، ب) داخلية: وهي بقية العناصر.

وأن البنية الموقعية للجملة الاسمية هي :

م4 ، م2 ، م1 ، م Ø فا { م ص }(مف) (ص) ، م3.[1]

فكل مكون يأخذ بنيتة الموقعية حسب البنية الموقعية للجملة، وبالتالي يأخذ حالته الإعرابية من رفع أو نصب أو جر حسب وظيفته التي يؤديها في البنية الموقعية[2].

ومن هنا يمكن أن نستخلص من نظرية العامل عند السهيلي ثلاث نظريات تعد أسساً رئيسة لها، هي:

أولاً: نظرية الاقتضاء:

الاقتضاء بعد دلالي يدل على حاجة العامل للمعمول ليتم به جزءاً من معناه عن طريق الارتباط به بعلاقة نحوية مخصوصة"[3]، أي أن الاقتضاء هو المفهوم البسيط للعامل والمعمول[4].

يكثر اُستعمال لفظة (الاقتضاء) ومشتقاتها في مظان النحو المختلفة، وكلها تدور حول العامل، وفحواها أن المبتدأ يقتضي خبراً، وحرف الشرط الجازم يقتضي فعلاً وجواباً، وحرف النداء يقتضي المنادى، والفعل المتعدي يقتضي فاعلاً ومفعولاً، وهكذا دواليك، فقد ذكر العكبري أن علة العمل الاقتضاء[5]، وقال الشلوْبين: "والمقتضي هو الذي ينبغي أن يجعل العامل وكذا هو أبداً، ألا ترى أنك إذا قلت: ضرب زيدٌ عمراً، فإن (ضرب) يقتضي ضارباً ومضروباً"[6].

---

1 -معنى هذه الرموز في النحو الوظيفي: م4: موقع المنادى، م2: موقع المبتدأ، م3: موقع الذيل، وتمثل مواقع المكونات الخارجية، م1: موقع الأدوات الصدور، مø: موقع المكون المسند إليه الوظيفة التداولية المحور، أو بؤرة المقابلة، أوأحد أسماء الاستفهام، فا:موقع الفاعل، مف: موقع المفعول، وهي وظائف تركيبية، وط: موقع الرابط (كان)، وص: يحتل الموقع (ص) كلّ مكون غير حامل لوظيفة تركيبية، أو وظيفة تداولية تخوله احتلال الموقع مø ، (مس، مص، مح، مظ): المحمول الاسمي والوصفي والحرفي والظرفي على التوالي.

2- ينظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 20

3- لطيفة النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، ص201

4- ينظر: حسن الملخ، نظرية التعليل ص 150.

5- العكبري، التبيين ص 230

6- الشلوْبين، شرح المقدمة الجزولية الكبرى، 483/2

وقال ابن النحاس: "الأفعال أصلٌ في العمل من حيث كان كل فعل يقتضي العمل، أقله في الفاعل"[1]، واستعمل البصريون مفهوم الاقتضاء في تحديدهم للعامل في جواب الشرط، وهو حرف الشرط، لأنه :"يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط، وكما وجب أن يعمل في فعل الشرط يجب أن يعمل في جواب الشرط... بخلاف غيره من الحروف الجازمة؛ فإنها لما اقتضت فعلاً واحداً عملت في شيء واحد، وحرف الشرط لما اقتضى شيئين وجب أن يعمل في شيئين قياساً على سائر العوامل"[2].

وقد وجدت هذه النظرية عند السهيلي، فقد ذكر في حديثه عن عمل الفعل: الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدل عليه لفظه ... لأنك إذا قلت: (ضَرَبَ)، اقتضى هذا اللفظ (ضَرْباً) و (ضارباً) ، و (مضروباً)"[3].

ثانياً: نظرية التشبث:

فحوى هذه النظرية أن العامل يتشبث بمعموله ويتعلق به، والتشبث عند السهيلي هو العمل نفسه[4].

تناول السهيلي هذه النظرية في حديثه عن الحرف العامل، قال: "ووجب أن يكون الحرف عاملاً في كلّ ما دل على معنى فيه؛ لأن الألفاظ تابعة للمعاني، فكما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى، وجب أن يتشبث به لفظاً، وذلك هو العمل"[5].

ويرى السهيلي أن (لا) التي للتبرئة تعمل عمل إن إظهاراً لتشبثها بالحديث، قال: "فإن كانت عاملة فكما أعملوا (إن) حرصاً على تشبثها بالحديث"[6].

وكذلك يرى أن الأفعال التي تنصب مفعولين عملت لتشبثها بالجملة، قال: "وأما نصب (علمت) و(ظننت)، فليس هنا مفعولان في الحقيقة، إنما هو المبتدأ والخبر، وهو حديث إما معلوم وإما مظنون، فكان حق الاسم الأول أن يرتفع

1- السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو 2/239-240

2 - ابن الأنباري، الإنصاف 2/608-609

3- السهيلي، نتائج الفكر ص 387

4- المرجع السابق ، ص74

5- المرجع السابق، الصفحة نفسها

6- المرجع السابق، ص77

بالابتداء، والثاني بالخبر، ويلغي الفعل؛ لأنه لا تأثير له في الاسم.... ولكنهم أرادوا تشبث (علمت) بالجملة التي هي الحديث، كيلا يتوهم الانقطاع بين المبتدأ وبين ما قبله، لأن الابتداء عامل في الاسم وقاطع له مما قبله، وهم إنما يريدون إعلام المخاطب بان هذا الحديث معلوم فكان إعمال (علمت) فيه ونصبُه له إظهاراً لتشبثها، ولم يكن عملها في أحد الاسمين أولى من الآخر، فعملت فيهما معاً، وكذلك (ظننتُ)[1]، كما يرجع السهيلي إعمال إن وأخواتها، وكان وأخواتها إظهاراً لتشبثها بالجملة[2].

ومن الملاحظ أن هناك شبهاً بين الاقتضاء والتشبث في طلب كل منهما معموله، وهما أيضاً يعبران عن الحاجة الدلالية وطلب استكمال المعنى في العامل[3].

ثالثاً: نظرية الصفر الإعرابي:

وفحوى هذه النظرية أن كل عامل مؤثر يدخل على الجملة يعيدها إلى قيمة الصفر الإعرابي ليحدث فيها بعد ذلك أثره بسرعة في معموله؛ لأن علامات الإعراب آثار، وليست جزءاً أصلياً من الكلمة.

فمثلاً كلمة (زيد) وحدها، قيمتها الإعرابية صفر(Ø)، وكلمة (مجتهد) وحدها، قيمتها الإعرابية صفر(Ø)، فإذا دمجنا الكلمتين معاً، وقلنا: زيدٌ مجتهدٌ، أصبحت القيمة الإعرابية لكلمة (زيدٌ) الرفع، وكذلك كلمة (مجتهدٌ).

وإذا أدخلنا العنصر الجديد (كان) على الجملة السابقة، تعود كلمات الجملة (زيد) و (مجتهد) إلى القيمة الإعرابية الصفر (Ø)، لتكون مستعدة لقبول أثر العامل الجديد، لذلك عند دخول العامل الجديد (كان) يرتفع المبتدأ (زيد) وينتصب الخبر (مجتهد).

ويبدو أن نظرية الصفر الإعرابي مخالفة لقواعد بعض النحويين، فقد ذكر ابن عصفور أن النحاة اختلفوا في رافع اسم كان وأخواتها، فمنهم من ذهب إلى أن

1- السهيلي، نتائج الفكر ص 339- 340

2- ينظر: المرجع السابق، ص 342-343

3- ينظر: لطيفة النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، ص201

هذه الأفعال دخلت على المبتدأ والخبر، فنصبت الخبر، وبقي المبتدأ على رفعه وهو مذهب أهل الكوفة، أما أهل البصرة فذهبوا إلى أن كان وأخواتها رفعت المبتدأ ونصبت الخبر[1].

وكذلك ذهب الكوفيون إلى أن (إن وأخواتها) تنصب الاسم ولا ترفع الخبر[2]. وكأنهم لا يؤمنون بنظرية الصفر الإعرابي في العمل.

وقد أيد الصبان مذهب البصريين في العمل بنظرية الصفر الإعرابي، فقال عن (كان): "تجد لاسمها رفعاً غير الأول"[3]، ويقصد بذلك أن اسم (كان) مرفوع بها.

وافق السهيلي موقف الكوفيين من نظرية الصفر الإعرابي، فهو يرى أن خبر إن المرفوع ليس بمعمول لـ(إن)، وإنما هو على أصله في باب الابتداء[4].

وقال في موضع آخر متحدثاً عن عمل (إن وأخواتها): " وإنهما أرادوا تشبثها بالجملة فاكتفوا بتأثيرها في الاسم الأول؛ يدلك على أنها لم تعمل في الاسم الثاني أنه لا يلها، لأنه لا يلي العامل ما عمل فيه غيره، فلو عملت فيه لوليها"[5].

ويفهم من كلام السهيلي السابق أن دخول العامل الجديد (إن) على الجملة الاسمية يعيد كلمات الجملة إلى قيمتها الإعرابية الصفر (Ø) لتكون مستعدة لقبول أثر العامل الجديد.

ويبدو لي أن الذي دفع السهيلي إلى هذا الرأي هو مخافة مخالفة ما أصله، وهو: "لا يلي العامل إلا ما عمل فيه"[6].

1- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 425/1-426

2- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص94.

3- الصبان، حاشية الصبان 331/1

4- السهيلي، نتائج الفكر ص 232

5- المرجع السابق، ص343.

6- المرجع السابق، ص 232، و 343

الفصل الثاني

القضايا الصوتية

الفصل الثاني

2. القضايا الصوتية

1.2 - الفكر الصوتي عند السهيلي:

لم يعن السهيلي بالدرس الصوتي عنايته بالدروس الصرفي أو النحوي أو الدلالي، إلاّ أن له بعض الإشارات التي تتعلق بالصوت، والتي سخرها لخدمة الصرف والنحو والدلالة، ولعل من أهم القضايا الصوتية التي تعرض لها السهيلي ما يلي:

1.1.2- الحركات:

يرى السهيلي أن هناك تبايناً بين الحركة والحرف، وقد وضح ذلك التباين من تعريفه للحركة والحرف، فالحركة عنده: عبارة عن تحريك العضو الذي هو الشفتان عند النطق بالصوت الذي هو الحرف، والحرف عبارة عن جزء من الصوت[1]، وقال في موضع آخر:" والحروف أعراض في اللسان أجزاء من الصوت، لا يستتر فيها شيء ولا يظهر إذ ليست بجسم" [2].

ويفهم من كلام السهيلي السابق أن مصطلح الحرف مرادف لمصطلح الصوت، وأن الحركة سميت بهذا الاسم؛ لأن أعضاء النطق تتحرك عند نطق الصوت بها، ولولا وجود الحركات على الحروف لما تحركت أعضاء النطق.

ومن المعروف أن مصطلح الحرف في الاستعمال العربي القديم يشمل كلاً من الصوامت (consonants)، والصوائت (vowels)[3]، أو ما يسمى بالصحاح والعلل.

وقد حاول بعض العلماء التفريق بين الصحاح والعلل، فمنهم من فرق بينهما على أساس فسيولوجي، فمثلاً يرى فندريس أن الفم يكون مفتوحاً عند النطق بالعلل أكبر منه عند النطق بالصحاح[4]، ومنهم من فرق بينهما على أساس صوتي، فمثلاً

1- السهيلي، نتائج الفكر ص 83

2 - المرجع السابق، ص165

3 - حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي ص 151

4- Vendryes, Language, The English translation, p97-98

يرى دانيال جونز أن التفريق بين الصحاح والعلل ليس اعتباطياً فسيولوجياً، وإنما هو تفريق مبنيّ على أمور صوتية هي العلو النسبي أو قوة الإسماع[1].

وأميل إلى الرأي الثاني الذي يفرق بينهما على أساس صوتي، لأن أصوات العلة تمتلك قوة أصوتية أكبر من الأصوات الصحيحة، والنبر يقع على نواة المقطع الصوتي المتمثل بالحركة الطويلة والقصيرة، وقوة الإسماع تكمن في نواة المقطع.

وسميت الحركات بهذا الاسم لأنها تحرك الحرف وتقلقله عن موضعه وتجذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها[2].

ويبدو أن السهيلي كغيره من علماء اللغة القدامى الذين استعملوا مصطلح الحرف بمعنى الصوت، ويرى ابن جني أن الحرف في الكلام يراد به حد الشيء وحدته، يقول: "وذلك أن الحرف حَدُّ منقطَع الصوت وغايته وطرفه، كحرف الجبل ونحوه، ويجوز أن تكون سُمّيت حروفاً؛ لأنها جهات للكلم ونواحٍ كحروف الشيء وجهاته المُحْدِقَة به"[3].

والحرف عند ابن سينا هيئة للصوت عارضة له يتميز بها عن صوت آخر مثله في الحِدَّةِ والثِّقَل تَميُّزاً في المسموع[4].

يفهم مما سبق أن مصطلحي الحرف والصوت عند علماء اللغة القدامى يستعملان لنفس المفهوم.

أما علماء اللغة المحدثون فقد فرقوا بينهما، يقول تمام حسان: "والحروف وحدات من نظام، وهذه الوحدات أقسام ذهنية لا أعمال نطقية على نحو ما تكون الأصوات، والفرق واضح بين العمل الحركي الذي للصوت وبين الإدراك الذهني الذي للحرف؛ أي بين ما هو مادي محسوس، وبين ما هو معنوي مفهوم"[5]،

---

1 Daniel Jones, Outline of English Phonetics, p 23

2 – ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب 26/1، وينظر: عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي ص97،

3 – ابن جني، سر صناعة الإعراب 14/1

4 – ينظر: ابن سينا، رسالة في أسباب حدوث الحروف ص60

5 – تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص 73

فالصوت اللغوي شيءٌ، والحرف الذي هو مجردُ رمزٍ كتابي لهذا الصوت شيءٌ آخر[1]؛ أي أن الصوت يمثّل الجانب النطقي الحركي الناتج عن تحريك أعضاء النطق، أما الحرف فهو الرمز الكتابي للصوت المنطوق[2].

ويرى السهيلي أن الحركة صوت مستقل، وأنها لا تحل محل الحرف، بل هي مقرونة به، وقد انتقد من يقول (حرف متحرك أو ساكن) معالجاً المسألة بأسلوب منطقي فلسفي، قال بعد أن عرف الحركة والحرف: "ومحال أن تقوم الحركة بالحرف حتى يقال: حرف متحرك، حقيقة؛ لأن الحرف الذي هو جزء من الصوت عَرَضٌ عند جميع العقلاء إلا النظام[3]، وقوله لا ينسق مع الصواب في نظام، فإذا ثبت أن الصوت عَرَضٌ والحركة عَرَضٌ آخر، فقولنا: حرف متحرك أو ساكن، مجاز"[4].

ويبدو لي أن السهيلي متأثر بابن جني، فقد ذكر ابن جني أن الحركة عرض، والحرف عَرَضٌ آخر، وأن قول النحاة (حرف متحرك أو ساكن) كان حملاً على المجاز؛ لأن الحرف أقوى من الحركة، فقد يوجد الحرف بدون الحركة، وقد يوجد معها، في حين لا توجد الحركة إلا مع الحرف[5].

وحتى يُثْبِتَ السهيلي ما ذهب إليه قام بتوضيح حدوث الحركات، قال: "فقولنا حرف متحرك أو ساكن، مجاز، لأن السكون أيضاً ضد الحركة ومحله محلها، وهو العضو، إذ لا تقوم الحركة والسكون إلا بجسم أو جوهر"[6].

وقال في موضع آخر: "وأما الحركات فأعراض، لأنها لحروف المد أبعاض، والحروف أصوات ، وهي عند جميع المحققين من المتكلمين أعراض إلا إبراهيم

---

[1] – ينظر: داود عبده، أبحاث في اللغة ص7، وينظر: De Saussure, Course in General Linguistics, P33

[2] – عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي ص 96

[3] - هو أبو إسحاق بن هانئ البصري من أئمة المعتزلة ت 231، ينظر: الزركلي، الأعلام 26/1

[4] – السهيلي، نتائج الفكر ص83

[5] – ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب 32/1

[6] – السهيلي، نتائج الفكر ص 83

النظام... والعرض شيء لأنه موجود، وكل موجود شيء، وكل شيء موجود، بخلاف المعدوم"[1].

وفسر السهيلي حدوث كلٍّ من الحركات الثلاثة، الضمة والفتحة والكسرة، "فالضمة عبارة عن فتح الشفتين بالضم عند النطق بالحرف، فيحدث عن ذلك صُويتٌ خفيٌّ مقارن للحرف، فإن امتد كان "واواً"، وإن قصر كان "ضمة"، وصورتها عند حذاق الكتاب صورة "واو" صغيرة؛ لأنها بعض واو، والفتحة: عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف، وحدوث الصوت الخفي الذي يسمى فتحة أو نصبه، وإن امتدت كانت ألفاً، وإن قصرت فهي بعض ألف، وصورتها كصورة ألف صغيرة، وكذلك القول في الكسرة والياء، وان إحداهما بعض الأخرى، وحدوثها عند تحرك العضو بالكسر مع مقارنة الحرف"[2].

ويبدو أن السهيلي ارتضى ما ذهب إليه ابن جني من أن الحركات أبعاض أحرف المد، فالفتحة بعض الألف، والضمة بعض الواو، والكسرة بعض الياء، فالفتحة تجذب الحرف نحو الألف، والكسرة تجذبه نحو الياء، والضمة نحو الواو[3]، قال ابن جني: "وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريقة مستقيمة"[4].

ويمكن القول إن السهيلي اعتمد في تفسير حدوث الحركات على الملاحظة والمشاهدة، ويتفق مع ما ذهب إليه علماء الأصوات المحدثون من أن الحركة مستقلة عن الحرف ، وهذا واضح من قوله :" فيحدث عن ذلك صُويتٌ خفيٌّ مقارن للحرف"[5].

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ، ص 112

2 – المرجع السابق ص 83-84

3 - ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب 17/1، والخصائص 195/2،وعبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي ص97.

4 – ابن جني، سر صناعة الإعراب، 17/1

5 – السهيلي، نتائج الفكر ص 84

وقد اختلف النحويون في مكان الحركة من الحرف، فمنهم من قال إن الحرف قبل الحركة؛ لأن الحرف يسكن ويخلو من الحركة، ثم يتحرك بعد ذلك، وهناك من قال: إن الحروف بعد الحركات مستدلاً على ذلك بأن الحركات إذا أشبعت تولدت منها الحروف، وقد ضعف مكي هذا الرأي؛ لأن الحركات التي تتولد منها الحروف لا تنفرد بنفسها، ولا بد أن تكون على حروف، فكيف تسبق الحروف وهي لا تنفرد من الحروف؟، وهناك رأي أخير يرى أصحابه أن الحروف والحركات لم يسبق أحدهما الآخر في الاستعمال، بل استعملا معاً[1].

ويبدو أن اعتماد القدماء على الرسم الكتابي هو الذي دفعهم إلى هذا الاختلاف، فالكتابة العربية توهم موقع الحركة من الحرف، ولا اعتقد أنّ أحداً من المحدثين يُنكر أن تكون الحركة تابعة للحرف؛ لأن الكتابة الصوتية العالمية وضحت هذه المسألة.

استطاع السهيلي أن يسخر معرفته الصوتية في إثبات العلاقة القائمة بين اللفظ والمعنى، مفرقاً في ذلك بين مصطلحات الفتح والضم والكسر والسكون من جهة، وبين الرفع والجزم و الخفض والنصب من جهة أخرى، يقول: "فقولنا إذاً فتح، وضم، وكسر، وسكون هو من صفة العضو، وإذا سميناها رفعاً ونصباً وخفضاً وجزماً، فهي من صفة الصوت، لأنه يرتفع عند ضم الشفتين، وينتصب عند فتحها، وينخفض عند كسرهما، وينجزم عند سكونهما"[2].

وقال عن السكون: "والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف، فلا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك، أي ينقطع، نسميه جزماً، اعتباراً بالصوت وانجزامه، ونسميه سكوناً، اعتباراً بالعضو الساكن"[3].

---

[1] – ينظر: غالب فاضل المطلبي، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص96

[2] – السهيلي، نتائج الفكر ص84

[3] – المرجع السابق، ص14

وقد أشار الزجاجي إلى ذلك قائلاً: "وأما الجزم فأصله القطع؛ يقال: جزمت الشيء وجذمته وبترته وجذذته وفصلته وقطعته، بمعنى واحد، فكأن معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة، هذا أصله"[1].

ويفهم من كلام السهيلي السابق أنه فرق في المصطلحات بين ما يخص البناء، وما يخص الإعراب، فالرفع والنصب والجزم والخفض تختص بالإعراب، والضم والفتح والكسر والسكون تختص بالبناء، وذكر الحكمة من ذلك قائلاً: "ولهذه الحكمة عبر أرباب الصنعة بالرفع والنصب والجزم والخفض عن حركات الإعراب؛ إذ الإعراب لا يكون إلا بعامل وسبب، كما أن هذه الصفات التي تضاف إلى الصوت من رفع ونصب وخفض إنما تكون بسبب، وهو تحريك العضو، فاقتضت الحكمة اللطيفة والصنعة البديعة أن يعبر بما يكون عن سبب عما يكون لسبب وهو الإعراب، وأن يعبر عن الفتح والضم والكسر والسكون عن أحوال البناء، فإن البناء لا يكون بسبب، أعني بالسبب العامل، فاقتضت الحكمة أن يعبر عن تلك الأحوال بما يكون وجوده بغير آلة؛ إذ الحركات الموجودة في العضو لا تكون بآلة، كما تكون الصفات المضافة إلى الصوت"[2].

وقد أشار ابن السراج إلى ذلك قائلاً : "فإذا كانت الضمة إعراباً تدخل في أواخر الأسماء والأفعال، وتزول عنها سميت رفعاً، فإذا كانت الفتحة كذلك سميت نصباً، وإذا كانت الكسرة كذلك سميت خفضاً وجراً"[3]، ولم يذكر الحكمة التي ذكرها السهيلي في اختلاف المصطلحات.

فالرفع مثلاً مصطلح صوتي يعني رفع الحنك الأسفل إلى أعلى عند النطق بالضمة، والضم مأخوذ من ضم الشفتين أثناء نطق الصوت المضموم[4].

---

1 – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ص 93

2 – السهيلي، نتائج الفكر 83-84

3 – ابن السراج، الأصول في النحو 45/1

4 – عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي ص 98

لقد كان السهيلي مدركاً العلاقة بين الحركات القصيرة والحركات الطويلـة، إلا انه لم يذكر المصطلحين بصريح اللفظ، بل كان يدرك تماماً أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وأن لهذه الأصوات منزلة في التفريق بين المعـاني الدلاليـة والصيغ الصرفية، يقول: "الأصل في الدلالة على المعاني الطارئة علـى الأسـماء حروف المد واللين، وأبعاضها ــ وهي الحركات ــ[1] ".

ويرى أن الفرق بين حروف المد واللين والحركات يكمن في طول الصوت، يقول: "حروف المد واللين هي أنفـس الحركـات، إلا أنهـا مُـدت وطـول بهـا الصوت"[2]، ويرى السهيلي أن الحركة أضعف من حرف المد، وأن الفتحة أضعف الحركات[3].

استعان السهيلي بالدلالة الصوتية في تبرير آرائه الصرفية والنحوية، فمـثلاً اختيرت الياء في أبنية التصغير ولم تُختَرْ الألف؛ لأن الألف اختصت بجمع التكثير، وتدل على الانتشار والسعة والكثرة، يقول: "وكانت (يا) ولم تكن ألفاً؛ لأن الألف قد اختصت بجمع التكثير، وكانت به أولى كما كانت الفتحة التي هي أختها بذلك أولى لأن الفتح ينبئ عن الكثرة ويشار به إلى السعة، ولذلك تجـد الأخـرس والأعجـم بطبعه إذا أخبر عن شيء فتح شفتيه وباعد ما بين يديه"[4].

وإذا كانت الفتحة تنبئ عن السعة والانتشار، فإن الضمة ضدها تنبـئ عـن القلة، ومع ذلك لم تُختَرْ لبناء التصغير، يقول السهيلي: "وإذا كان الفتح ينبـئ عـن السعة والكثرة، فالضم الذي هو ضده ينبئ عن القلة والحقارة، ولذلك تجدد المقلـل للشيء يشير إليه بضم فم أو يدٍ"[5].

---

1 - السهيلي، نتائج الفكر، ص87

2 - المرجع السابق، ص 88

3 - ينظر: المرجع السابق ص 243-244

4 - المرجع السابق ، ص 89-90

5 - المرجع السابق، ص 90

ويعلل السهيلي عدم اختيار الواو في بناء التصغير، بقوله: "وأما الواو فلا معنى لها في التصغير لوجهين: أحدهما: دخولها في ضربٍ من الجموع نحو الفعول، فلم يكونوا ليجعلوها علامة في التصغير، فيلتبس التقليل بالتكثير، والثاني: أنه لا بد من كسر ما بعد علامة التصغير إذا لم يكن حرف إعراب... فلم يمكن إدخال (الواو) مكان (الياء) لئلا يخرج منها إلى الكسر الذي هو ضدها، وإذا امتنعت الواو ـ والألف قد اختص بها الجمع ـ فلم يبق إلا الياء. وقد جعلت مفتوحاً ما قبلها من أجل الضمة التي هي في أول الكلمة، لئلا يخرج من ضم إلى كسر"[1].

وذكر أيضاً سبب كسر العين في صيغة (فَعِلَ) لأن الفاعل باطن في المفرد غامض، والكسر خفض للصوت وإخفاء له، فشاكل اللفظ والمعنى[2].

وتعليل السهيلي السابق في اختيار الياء للتصغير يتفق مع قانون السهولة والتيسير في النطق، لذلك جاء ما قبل ياء التصغير مفتوحاً؛ لأن انتقال جهاز النطق من ضم إلى كسر مستثقل، وفيه جهد عضلي كبير.

وكذلك يرى السهيلي أن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى[3]، وبذلك علل إعراب الأسماء الخمسة بالألف والواو والياء والتي هي عنده علامات إعراب وليست حروف إعراب، يقول: "فمكنوا الحركات التي هي علامات الإعراب في الإفراد فصارت حروف مد ولين في الإضافة. وقد تقدم أن الحركة بعض الحرف الذي هو حرف المد، فالضمة إذاً التي هي علامة الرفع في قولك "أخ"، هي بعينها علامة الرفع في "أخوك"، إلا أن الصوت بها مد، ليتمموا اللفظ كما تمموا المعنى بالإضافة إلى ما بعد الاسم، ولم يحتاجوا مع تطويل حركات الإعراب إلى إعادة ما قد حذف من الكلمة رأساً"[4].

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 90.

2 – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

3 – المرجع السابق ، ص 89

4 – المرجع السابق ص 100

ويرى معظم المحدثين أن صوت الهمزة صوت شديد مهموس مرقق[1]، ويرى إبراهيم أنيس أن صوت الهمزة صوت شديد، لا هو بالمجهور ولا بالمهموس[2].

ومهما يكن فإن صوت الهمزة صوت أصيل في اللغات السامية كلها، وهو صوت حنجري انفجاري، ولصعوبة صوت الهمزة أُجْرِيَ عليه كثير من التغيرات والتحولات في اللغات السامية، وكذلك تباين الاستعمال اللغوي لهذا الصوت عند القبائل العربية، فالحجازيون مثلاً كانوا يسقطونه من الكلام غالباً ، في حين حافظ التميميون على تحقيقه[3].

ويؤدي صوت الهمزة وظائف تركيبية مورفولوجية في بنية الكلمة، أشار السهيلي إلى معانيها، منها: أن الهمزة تدل على المتكلم وتختص به، فهي أصل في المتكلم الواحد[4].

وعلل حكمة واضع اللغة في تخصيص الضمير (أنا) للمتكلم دون غيره معتمداً في ذلك على الجانب الصوتي، فالهمزة في بنية الضمير أولى بالتعبير عن اسم المتكلم: "لأن الهمزة مخرجها من الصدر، وهو أقرب مواضع الصوت إلى المتكلم إذ المتكلم محله وراء حبل الوريد... فإذا كان المتكلم على الحقيقة محله هناك، وأردت من الحروف ما يكون عبارة عنه، فأولاهما بذلك ما كان مخرجها من جهته وأقرب المواضع إلى محله، وليس إلا الهمزة أو الهاء ، والهمزة أحق بالمتكلم لقوتها بالجهر والشدة، وضعف الهاء

---

[1] – رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ص56، ومحمد الإنطاكي، دراسات في فقه اللغة ص 156

[2] – إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية ص 91

[3] – ينظر: يحيى عبابنة، النظام اللغوي للهجة الصفاوية ص 167

[4] – السهيلي، نتائج الفكر ص 221

بالخفاء، فكان ما هو أجهر وأقوى أولى بالتعبير عن اسم المتكلم الذي الكلام صفة له، وهو أحق بالاتصاف به"[1].

ب. التاء:

صوت أسناني لثوي شديد مهموس مرقق انفجاري[2]. ويرى السهيلي أن صوت التاء صوت مهموس، فهي كالدال في مخرجها وشدتها، ولا تفارقها إلا في الجهر[3]، فالسهيلي كان يدرك أن نظير الدال المجهورة هي التاء المهموسة.

تؤدي التاء وظيفة بنائية، فهي تدل على المخاطب، لذلك أعرب الفعل المستقبل الذي أوله الزوائد؛ لأنه تضمن معنى الاسم[4]، فإذا كانت الهمزة تدل على المتكلم فإن التاء تدل على المخاطب.

ويرى السهيلي أن أولى الحروف بالضمير المرفوع المتصل "الواو" وليس "التاء"، إلا أن الواو لا يمكن تعاقب الحركات عليها لثقلها، وهم يحتاجون إلى الحركات في هذا الضمير فرقاً بين المتكلم، والمخاطب المؤنث، والمخاطب المذكر، فجعلوا البديل من الواو التاء لقربها من مخرجها؛ ولأنها قد تبدل من الواو في كثير من الكلام مثل (تراث)[5].

وذكر العيني أنهم لمّا أرادوا الإخبار عن النفس زادوا التاء في آخر الماضي؛ لأن تحته (أنا) مضمر، ولا يمكن الزيادة من حروف أنا للالتباس، فالألف تؤدي إلى الالتباس بالتثنية، والنون بالجمع،

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 219

2 – ينظر: رمضان عبد لتواب، المدخل إلى علم اللغة ص46، و يحيى عبابنة، النظام اللغوي للهجةالصفاوية ص56

3 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 228، 252

4 – المرجع السابق، ص69

5 – المرجع السابق، ص221

فاختيرت التاء لوجوده في أخواته، أي المخاطب والمخاطبة والغائبة[1].

وعلل السهيلي اختيار حرف التاء في اسم الإشارة للمؤنث (تا) حتى تفترق عن اسم الإشارة المذكر (ذا)، ولأنها مهموسة، قال: "وخصت التاء بالإشارة إلى المؤنث للفرق بينهما، وكانت أولى به لهمسها وضعف المؤنث"[2].

ويبدو أن تعليل السهيلي يتفق مع العادات والأعراف الاجتماعية، فالذي يهمس كلامه همساً يكون خائفاً أو ضعيفاً، وهاتان الصفتان في أعراف المجتمع العربي تتمثلان في المرأة، لذلك اتفق صوت التاء المهموس مع ضعف المرأة وعجزها، فخصت التاء ليشار بها إلى المؤنث.

ج. **الثاء:**

يخرج هذا الصوت من بين الأسنان، فهو صوت رخو مهموس مرقق، ليس له نظير مفخم في العربية، وقد مال هذا الصوت إلى التطور في بعض اللغات السامية واللهجات العامية الدارجة، وذلك بإرجاع مخرجه قليلاً للتخلص من صفة (بين أسنانية) فأُبدل إلى تاء، وتارة إلى سين، وأخرى إلى ذال[3]، فقد ذكر أبو الطيب اللغوي أن من العرب من يقول: امرأة قَرْثَعٌ وقَرذَعٌ، وهي البلهاء، ويقال الحثاله والحسالة[4]، وقالوا أيضاً: التار في الثأر[5]، وتوم بدلاً من ثوم[6].

---

1 – العيني، شرح المراح في التصريف، ص62

2 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 228

3 - ينظر: رمضان عبد لتواب، المدخل إلى علم اللغة ص44، و ينظر: يحيى عبابنة، النظام اللغوي للهجة الصفاوية ص61، وينظر: محمد الإنطاكي، دراسات في فقه اللغة ص 148.

4 - أبو الطيب اللغوي، الإبدال 1/ 160 ، 174

5 – ينظر: ابن مكي الصقيلي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص53.

6 - ينظر: رمضان عبد لتواب، المدخل إلى علم اللغة ص85

وذكر السهيلي مخرج الثاء وصفته في حديثه عن سر اختصاص الذال باسم الإشارة (هذا)، قال: "ولا يمكن إشارة اللسان إلا بحرف يكون مخرجه من عذبة اللسان، التي هي آلة الإشارة دون سائر أجزاءه، فليس إلا الذال أو الثاء، فأما الثاء فمهموسة رخوة، فالمجهور أو الشديد من الحروف أولى منها للبيان"[1].

ويعرف السهيلي مخرج الثاء، وهو من عذبة اللسان، أي من طرفه، أما صفة الثاء، فهي مهموسة رخوة، وهو بهذا لا يختلف عن وصف المحدثين لهذا الصوت.

د. **الحاء:**

صوت رخو مهموس مرقق، وهو النظير المهموس للعين[2].

وقد ذكر ابن جني الفرق بين الحاء والعين قائلاً: "ولولا بحة في الحاء لكانت عيناً، وأورد قصة رجلٍ من العرب بايع أن يشرب علبة لبن ولا يتنحنح، فشرب بعضه، فلما كَظَّهُ الأمرُ، قال: كبشٌ أملح، فقيل له: ما هذا؟ تَنَحْنَحْتَ، فقال: من تَنَحْنَحَ فلا أفلح، وعلق ابن جني على ذلك بقوله: "فكرر الحاء مستروحاً إليها لما فيها من البُحة التي يجري معها النفس، وليست كالعين التي تحصُر النَّفس"[3].

أشار السهيلي إلى مخرج الحاء دون أن يصرح به وذلك في حديثه عن ضمير جماعة المتكلمين (نحن)، قال: "ثم جعلوا بين النونين "حاء" ساكنة لقربها من مخرج الألف الموجودة في ضمير المتكلم قبل النون وبعدها، ثم بنوها على الضم ـ دون الفتح والكسر ـ إشارة إلى أنه ضمير مرفوع"[4].

---

[1] - السهيلي، نتائج الفكر، ص 227

[2] - ينظر: رمضان عبد لتواب، المدخل إلى علم اللغة ص55.

[3] – ابن جني، سر صناعة الإعراب، 241/2

[4] - السهيلي، نتائج الفكر، ص224

ويظهر أن السهيلي لا يفرق بين الألف والهمزة، فهما عنده شيء واحد، ولكنه كان مدركاً أن مخرج الحاء قريب من مخرج الهمزة التي يسميها ألفاً.

ه. الدال:

صوت أسناني لثوي شديد مجهور مرقق، ويفترق عن صوت الطاء بصفة الإطباق، فلولا الإطباق الذي في الطاء لصارت دالاً[1].

ويوجد صوت الدال في معظم اللغات البشرية؛ لسهولة نطقه، ومن الممكن ألا يجري على هذا الصوت تطورات أو تحولات تاريخية مطلقة أو مقيدة[2].

ذكر السهيلي مخرج صوت الدال وصفته في حديثه عن (حتى) العاطفة، قال: "والدال كالتاء في مخرجها وشدتها، لا تفارقها إلا في الجهر فكانت لقوة الجهر أولى بالمعنى القوي وهو الاسم والفعل"[3]، فالسهيلي مدرك تماماً أن مخرج التاء والدال واحد، وأنهما صوتان شديدان، وهو بهذا لا يختلف عن ما ذهب إليه المحدثون.

ويمكن أن يفهم من حديث السهيلي عن هذين الصوتين وعن الأصوات بشكلٍ عام أن الغاية منها لم تكن بيان مخرج الأصوات أو صفاتها، ولكن ليعلل بها المعاني، ويبين سر اختصاص بعض الأصوات ببعض الكلمات دون غيرها، فهو يرى أن الاسم والفعل أقوى من الحرف، لذلك خص بها صوت الدال لقوة جهره، فنقول: حَدَّ، وحدٌّ، في حين اختصت الحاء بالحرف، لأن الحاء مهموسة،

---

1 – ينظر: رمضان عبد لتواب، المدخل إلى علم اللغة ص 46، وينظر: محيي الدين رمضان، في صوتيات العربية ص 139

2 – ينظر: يحيى عباينة، النظام اللغوي للهجة الصفاوية ص 84

3 – السهيلي، نتائج الفكر، ص252

والحرف ضعيف، ويَكْمُنُ ضعفه في استقلاله بنفسه، فمعناه في غيره بخلاف الاسم الذي معناه في نفسه.

و. الذال:

صوت الذال يخرج من بين الأسنان، وهو صوت رخو مجهور مرقق احتكاكي ونظيره المهموس هو الثاء، وقد تطور هذا الصوت في بعض اللهجات الدارجة إلى صوت الدال والزاي، نحو: ذهب – دهب، ذِكْر – زكر[1].

وذكر السهيلي مخرج صوت الذال وصفته في حديثه عن اسم الإشارة (هذا)، وسر اختصاص الذال باسم الإشارة، قال: "وخصت الذال بهذا المعنى؛ لأنها من طرف اللسان، والاسم المبهم مشارٌ إليه، فالمتكلم يشير نحوه بلحظة أو بيده، ويشير مع ذلك بلسانه، لأن الجوارح خدمُ القلب، فإذا ذهب القلب إلى شيء ذهاباً معقولاً ذهبت الجوارح نحو ذلك الشيء ذهاباً محسوساً، والعمدة في الإشارة في هذا الموطن على اللسان إلا بحرف يكون مخرجه من عَذَبة اللسان، التي هي آلة الإشارة دون سائر أجزاءه، فليس إلا الذال أو الثاء، فأما الثاء فمهموسة رخوة، فالمجهور أو الشديد من الحروف أولى منها للبيان، والذال مجهورة فخصت بالإشارة إلى المذكر"[2].

ويبدو أن تعليل السهيلي السابق في اختيار صوت الذال لاسم الإشارة المذكر وصوت التاء لاسم الإشارة المؤنث يتفق مع روح اللغة وأعراف المجتمع ومعتقداته وتقاليده، فالرجل أقوى من المرأة لذلك خص الصوت الأقوى بالقوي، والصوت الضعيف بالأضعف.

---

[1] - ينظر: رمضان عبد لتواب، المدخل إلى علم اللغة ص45

[2] - السهيلي، نتائج الفكر، ص227-228

ز.   السين:

صوت أسنان لثوي رخو مهموس منفتح، وهو النظير المنفتح للصاد المطبقة، وهو أيضاً النظير المهموس للزاي المجهورة [1]؛ لأن الأوتار الصوتية لا تهتز عند النطق به، ولذا فهو صوت لثوي احتكاكي مهموس[2].

ذكر السهيلي صفة صوت السين دون أن يذكر مخرجها معللاً بها سبب تأخير لفظة الأنس عن الجن في أغلب آيات القرآن الكريم، إذ ذكر أن ترتيب الألفاظ في الكلام قد يكون بحسب الخفة والثقل لا بحسب المعنى، من ذلك "الجن والأنس"، فالأنس أخف لفظاً من الجن؛ لأن لفظة الأنس تشتمل على أصوات خفيفة، قال: "فإن الإنس أخف لفظاً لمكان (النون) الخفيفة، و(السين) المهموسة، فكان تقديم الأثقل أولى بأول الكلام من الأخف لنشاط المتكلم وجماحه"[3].

ويفهم من كلام السهيلي السابق أن الصوت المهموس هو صوت خفيف، و الصوت الخفيف لا يتطلب جهداً عضلياً من المتكلم أثناء نطقه، وتعليل السهيلي السابق في تقديم الثقيل وتأخير الخفيف يتفق مع الوضع الفسيولوجي لتركيبة الإنسان.

ح.   الميم:

صوت شفوي أنفي مجهور، وهو من الأصوات المائعة التي توصف بسهولة نطقها، واللسان لا يتدخل في تشكيل هذا الصوت[4]؛

---

1 – ينظر: رمضان عبد لتواب، المدخل إلى علم اللغة ص 47، وينظر: محمد الإنطاكي، دراسات في فقه اللغة ص 148.

2 – و ينظر أيضاً: يحيى عبابنة، النظام اللغوي للهجة الصفاوية ص 100، وينظر:
Roach, English phonetics and phonology, A practical Course (1983), page 39

3 – السهيلي، نتائج الفكر، ص267 ، الجماح: الراحة.

4 – ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة ص 133، وينظر: يحيى عبابنة، النظام اللغوي للهجة الصفاوية ص 146

ولذلك احتفظ هذا الصوت بكل صفاته في اللهجات الدارجة، ولم يطرأ ــ حسب علمي ــ عليه أي تطور.

ذكر السهيلي مخرج هذا الصوت في حديثه عن الفرق بين (لا)، و(لم)، قال: "ثم فيها (الميم) وصوتها بين يدي الفم، ليكون هواء الكلمة إلى ما بعدها، ومعناها فيما يتصل بها لا فيما وراءها... ويؤيد هذا المعنى ويوضحه قلبهم لفظ الفعل الماضي بعد (لم) إلى لفظ المضارع حرصاً على الاتصال، وصرفاً لوجه الوهم عن ملاحظة الانفصال"[1].

ويبدو أن قول السهيلي: "وصوتها بين يدي الفم"، إشارة إلى أن مخرجها من بين الشفتين، وقوله "ليكون هواء الكلمة إلى ما بعدها" إشارة إلى أن الميم ترجع إلى الخياشيم، وهذا واضح من الغنّة التي فيها، وقد ذكر المبرد هذا، وقال: " ومن الشفة الواو، والباء، والميم، ... والميم ترجع إلى الخياشيم كما فيها من الفتحة، لذلك تسمعها كالنون"[2].

ط. النون:

صوت أنفي مجهور، ويبدو أن لصوت النون أكثر من إلفون، فهناك نون أسنانية، وهي التي تقع قبل الأصوات الأسنانية اللثوية (ذ، ث، ظ)، وهناك نون أسنانية لثوية، وهي التي تقع قبل الأصوات الأسنانية اللثوية (د، ض، ت، ط، ز، س، ص)، وهناك نون غارية وهي التي تقع قبل (ش، ج، ي)، وكذلك هناك نون طبقية، وهي التي تأتي قبل الكاف، وهناك نون لهوية، وهي التي تأتي قبل القاف[3].

---

[1] - السهيلي، نتائج الفكر ص 142، وتبدو عبارة السهيلي السابقة ملبسة؛ لأن الفعل المضارع بعد لم ينقلب زمنه إلى الماضي وليس العكس.

[2] – المبرد، المقتضب 224/1

[3] - ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة ص157، ورمضان عبد لتواب، المدخل إلى علم اللغة ص49-50

ويرى دانيال جونز أن الفونيم عائلة من الأصوات متقاربة في خصائصها[1]، وتسمى التعددات النطقية للصوت الواحد إلفونات، وهذه الإلفونات تعد شكلاً من أشكال الفونيم، ولا تظهر بشكل عشوائي، وإنما تحكمها قواعد محدودة، وليس موضوعنا الحديث عن نظرية الفونيم.

أشار السهيلي إلى سر اختصاص الأسماء بالتنوين الذي هو نون ساكنة، إذ ذكر أن الأصل في الدلالة على المعاني الطارئة على الأسماء حروف المد واللين وأبعاضها — وهي الحركات، ولكن إذا تطورت حروف المد واللين كان أولى الحروف بالدلالة على المعاني الطارئة على الأسماء الحروف التي تشبه حروف المد واللين، فأشبه الحروف بحروف المد واللين النون الساكنة لخفائها وسكونها، وأنها من حروف الزيادة... فاختيرت علامة لتمكن الاسم وتنبيهاً على انفصاله"[2].

فوجه الشبه بين النون وحروف المد أنها من حروف الزيادة، وذكر سيبويه أن النون مع سائر حروف الفم حرفٌ خفيٌ مخرجُه من الخياشيم[3]، ويقول السهيلي في حديثه عن الضمير (أنا): "ثم بينوا النون لخفائها بالألف"[4].

وعلل السهيلي إبدال الألف في (ما) الموصولة نوناً (مَن) وقصرها على العاقل المفرد مذكراً كان أو مؤنثاً، ليتوازى اللفظ مع المعنى، قال في حديثه عن (ما) الموصولة: "فإذا أوقعوها على نوع

---

1 - Daniel Jones, The phoneme theory, Cambridge 1950.

وينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة ص158

2 - السهيلي، نتائج الفكر ص 88

3 - سيبويه، الكتاب 454/4

4 - السهيلي، نتائج الفكر، ص 215

بعينه، وخصوا ما يعقل وقصروها عليه، أبدلوا الألف نوناً ساكنة، فذهب امتداد الصوت وصار قصراً للفظ موازناً لقصر المعنى"[1].

ويفهم من كلام السهيلي السابق أنه يربط الألفاظ بالمعاني، فالصوت الذي فيه امتداد واتساع كالألف عندما اتصل بالميم أطلقت لتشمل غير العاقل في هذا الكون الرحب أكثر من العاقل، كما أنها قد تطلق على العاقل وغيره إذا اختلطا معاً، كقوله تعالى: ﴿يُسبِّحُ لله ما في السَّمَوات وَما فِي الأَرْضِ﴾[2]، وربما كان ذلك من باب التغليب ، تغليب الكثير على القليل [3].

أما النون فلا يمتد الصوت معها، لذلك عندما اتصلت بالميم (مَن) أطلقت على نوع بعينه، وهو العاقل، فجاء اللفظ موازياً للمعنى.

ي. **الهاء:**

صوت حنجري رخو مهموس احتكاكي[4]. ويرى تمام حسان أنه صوت مجهور، ولكنه يهمس إذا وليه صوت مهموس[5]، وقد يكون مجهوراً إذا جاء بين صوتي علة[6]. وذكر سيبويه من قبلُ أن مخرج الهاء من أقصى الحلق، وذكر أنها صوت مهموس[7].

أشار السهيلي إلى مخرج الهاء في حديثه عن ضمير الغائب المنفصل، معللاً اختصاص الهاء دون غيرها بهذا الضمير، قال:

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر، ص181

2 – سورة الجمعة آية 1

3 – السهيلي، نتائج الفكر ص 131، و 181

4 – ينظر: محمد الإنطاكي، دراسات في فقه اللغة، ص158

5 – ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص131

6 – ينظر: يحيى عبابنة، النظام اللغوي في لهجة الصفاوي، ص154، وينظر: Al-Ani, Arabic phonology, p 59

7 – سيبويه، الكتاب ص 4/433-434

"وخصت الهاء بذلك؛ لأن الغائب لما كان مذكوراً بالقلب واستغنى عن اسمه الظاهر بتقدمه، كانت الهاء التي مخرجها من الصدر قريباً من محل الذكر، أولى بأن تكون عبارة عن المذكور بالقلب... والهاء ــ لخفائها ــ أولى بالغائب الذي هو أخفى وأبطن"[1].

وقد نقل السهيلي رأياً لابن فَوْرك[2] أن مخرج الهاء من أقصى مخارج الصوت، لذلك خصت بلفظ الجلالة (الله)؛ لأن لهذه الحروف دلالة على المعاني، قال: "والحكمة في وجود الألف في أوله أنها من أقصى مخارج الصوت قريباً من القلب الذي هو محل المعرفة إليه، ثم الهاء في آخره مخرجها من هناك أيضاً، لأن المبتدأ منه والمعاد إليه. والإعادة أهون من الابتداء، وكذلك لفظ الهاء أهون من لفظ الهمزة"[3].

وقد علّق السهيلي على تاء التأنيث المربوطة (هاء التأنيث) ورأى أنها تدل في الغالب على التحديد والنهاية، مستمداً هذه الدلالة من مخرجها، قال: "وإنما استحقت الهاء ذلك لأن مخرجها من منتهى الصوت وغايته، فصلحت للغايات، ولذلك قالوا: علاّمة ونسّابة، أي : غايةٌ في صفتيهما"[4].

ك. **الألف:**

تباينت آراء القدماء في صوت الألف، فقد عده سيبويه صوتاً يخرج من أقصى الحلق مع الهمزة والهاء[5] ، وتبعه في ذلك

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 222–223، وينظر: ص 219

2 – هو أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك، الإمام المتكلم الزاهد، صنف في الأصول، وله مشاركات في الأدب والوعظ والنحو، توفي سنة 406هـ، ينظر: الذهبي، العبر 95/3.

3 – السهيلي، نتائج الفكر ، ص225

4 – المرجع السابق، ص 322

5 – سيبويه، الكتاب 433/4

والمبرد[1]، ابــن الــسراج[2]، وابــن جنــي[3]، وابــن يعــيش[4]، والسيوطي[5]، وابن الطحان[6]، أما الخليل بن أحمد فجعله صــوتاً هوائياً[7].

وتعد الألف من الأصوات الصائتة، والصائت هو كل صــوت ليس بصامت[8].

ذكر السهيلي أن مخرج الألف من أقصى الحلــق، قــال فــي حديثه عن (لا) النافية: "حيث كان بعد اللام فيها صوتٌ مديدٌ ينقطع في أقصى الحلق، راجع إلى خلف مخارج الحروف"[9].

ويبدو أن السهيلي متأثر بمن سبقه ممن عدوا مخرج الألــف من أقصى الحلق، فقد قال المبرد: "فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة، وهي أبعد الحروف، ويليها في البعد مخرج الهاء، والألــف هاويــة هناك"[10].

ومما لاحظته عند السهيلي في حديثه عن الألــف أنــه كــان يخلطها بالهمزة، فالهمزة والألف عنده شيء واحــد. وأن مخرجهــا واحد، من ذلك حديثه عن ضمير جماعة المتكلمين (نحن)، قال: "ثــم جعلوا بين النونين (حاء) ساكنة لقربها من مخرج الألف الموجود في ضمير المتكلم قبل النون وبعدها"[11].

---

1 – ينظر: المبرد ، المقتضب 223/1

2 – ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو 400/3-401

3 – ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، 46/1

4 – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 124/10-125

5 – ينظر: السيوطي، همع الهوامع 447/3

6 – ينظر: ابن الطحان، مخارج الحروف وصفاتها ص 79

7 – ينظر: الخليل بن أحمد ، العين 58/1

8 – ينظر:عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي ص72، وينظر: محمد علي الخولي، دراسات لغوية ص 45

9 – السهيلي، نتائج الفكر ص 142

10 – ينظر: المبرد ، المقتضب 223/1

11 – السهيلي، نتائج الفكر ص 224

وكذلك قال عن همزة الوصل في لفظ الجلالة (الله) أنها ألــف وأن مخرجها من أقصى مخارج الصوت[1] .

والذي قبل النون في ضمير المتكلم (أنا) الهمزة والذي بعــدها الألف، والألف والهمزة في الدراســات اللغويــة الحديثــة صــوتان مختلفان، فالهمزة حرف صحيح قابل للحركات والـسكون بخــلاف الألف فهي حرف مد جوفي ساكن أبداً، ويطلق عليها فــي الــدرس اللغوي المعاصر الحركة الطويلة، والشبه بين الصورتين لا يــسوغ تسمية أحداهما باسمالآخرى، وربما ألفوا النحاة القدامى ذلك بسبب ما تُوهمهُ الكتابة العربية.

ومن خلال استقراء كتاب النتائج وجدت ملمحــاً للــسهيلي يتفق فيه مع وجهة نظر الدراسات اللغويــة المعاصــرة حــول صوت الألف إذ عدّ الفتحة بعض الألف، قال في حديثــه عــن علامات التثنية إن: " الألف حقها أن تثبت فــي المثنــى رفعــاً، ونصباً ، وجراً، كما فعلت طائفة من العرب، ولكن كرهــوا أن يجعلوه كالاسم المبني أو المقصور وكرهوا أيضاً زوال الألــف، لاستحقاق التثنية لها فتمسكوا بالأمرين فجعلوا الياء التــي مــن الكسرة علامة الخفض، وأبقــوا مــن الألــف بعــضها وهــي الفتحة"[2]، فكأنه يشير إلى أن الألف عبارة عن فتحتين يسميهما المحدثون من علماء الأصوات فتحة طويلة أو حركــة طويلــة، وتتصف الألف بالمد والاتساع في هواء الفم، وعلل بهذا الوصف اتصالها بالميم في الاسم الموصول (ما) مشاكلة لاتساع معناهما في الاجناس[3].

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 225

2 – المرجع السابق، ص 153– 154

3 – المرجع السابق، ص 180

ل. الواو:

يرى الخليل بن أحمد أن الواو هوائية لا مخرج لها[1]، وجعل سيبويه مخرجها من بين الشفتين[2]، وتابعه في ذلك معظم القدماء[3].

ويرى تمام حسان أن الواو "صوت شفوي نصفٌ عِلي مجهور مرقق، ينطق به بضم الشفتين ضماً دون الإقفال، مع نتوئهما إلى الأمام، ورفع مؤخرة اللسان وسد المجرى الأنفي، ووجود ذبذبة في الأوتار الصوتية"[4]. وبهذا يكون مخرجه من أقصى الحنك مع مساعدة الشفتين[5].

وذكر سيبويه أن مخرج الواو يتسع لهواء الصوت، ويستطيع المرء أن يجري الصوت ويمده[6]، وبسبب هذه الصفة سمي نصف حركة أو شبه حركة (علة)[7].

تابع السهيلي القدماءَ في عد مخرج الواو وصفته ليس هو الغاية عند السهيلي بل ذكر ذلك ليجعل الألفاظ دالة على المعاني، فقال في حديثه عن ضمير الغائب المنفصل (هو): "ثم وصلت بالواو لأنه لفظ يُرْمَزُ به إلى المخاطب، ليعلم ما في النفس من مذكور، والرمز بالشفتين، والواو مخرجها من هناك، فخصت بذلك"[8].

وعلل السهيلي الحكمة في اختصاص (الواو) بجمع ما يعقل، قائلاً: "وجه الحكمة في اختصاص (الواو) بجمع ما يعقل علامة وإضماراً... أنها جامعة حساً

---

1 – الخليل بن أحمد، العين 58/1

2 – سيبويه، الكتاب 433/4

3 – ينظر: عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي، ص56-57

4 – تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص135

5 – ينظر: رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص93، وينظر: عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي ص 72

6 – سيبويه، الكتاب 435/4

7 – ينظر: كمال بشر، علم اللغة العام، ص133

8 – السهيلي، نتائج الفكر ص 223

وعقلاً، حيث كانت هي الضمة في الحقيقة ومخرجها في النطق من الشفتين"، وقال في موضع آخر: "ولما كان الإخبار عن جمع ما يعقل بخلاف ذلك، وكان كل واحد من الجمع فيه يتعين غالباً في القصد إليه والإشارة، وكان اجتماعهم في الغالب عن ملإٍ منهم وتدبير وأغراض عقلية، جُعِلَت لهم علامة تختص بهم تنبئ عن الجمع المعنوي، كما هي في ذاتها جمع لفظي، وهي (الواو)؛ لأنها ضامةٌ بين الشفتين، وجامعة لهما، وكل محسوس يعبر به عن معقول فينبغي أن يكون مشاكلاً له... فهذا سر الواو في اختصاصها بالجمع لمن يعقل"[1].

وكذلك ذكر أنها اختصت بالعطف؛ لأنها جمع في معناه، وذكر أيضاً أنها اختصت بالقسم؛ لأن واو القسم ـ في نظره ـ واو عطف في المعنى[2].

ويبدو أن السهيلي يرى في ضم الشفتين واستدارتهما عند نطق الواو معنًى حسيّاً ينبئ عن معنى معنويٍّ، هو الاجتماع.

وصفوة القول أن حديث السهيلي عن مخارج الحروف وصفاتها لم يكن غاية وهدفاً، وإنما كان يسعى من وراء ذلك إلى ربط اللفظ بالمعنى ، ويراهما مترابطين متكاتفين لا ينفك أحدهما عن الآخر، وهو بكل هذا يريد ألا يخرج عما أصله، ونادى به، من ذلك قوله: "الأصل ألا يختلف لفظان إلا لاختلاف معنى، ولا يحكم باتحاد المعنى مع اختلاف اللفظ"[3].

ويرى أيضاً أن الجوارح ترجمة لما في القلب ، قال: "فإذا ذهب القلب إلى شيء ذهاباً معقولاً ذهبت الجوارح نحو ذلك الشيء ذهاباً محسوساً"[4].

ومما تجدر الإشارة إليه أن ابن جني قد سبق السهيلي في ربط اللفظ بالمعنى، أي دلالة الصوت على المعنى، إذ عقد فصلاً عن مساوقة الألفاظ للمعاني، وتكلم أيضاً عن مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث والمعاني، فغالباً ما

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 108

2 – المرجع السابق ص 108.

3 – المرجع السابق، ص 211

4 – المرجع السابق ، ص227

تكون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها، ووصف ذلك بأنه باب عظيم واسع[1].

.2.2-: الظواهر الصرفية الصوتية:

تناول القدماء ظواهر الإبدال والإعلال والإدغام في الدرس الصرفي، أما علم اللغة الحديث فينظر إليها على أنها ظواهر صوتية ناتجة عن القرب والبعد في مخارج الأصوات وصفاتها، ولهذا تناولتها في فصل القضايا الصوتية:

.1.2.2- الإبدال:

الإبدال هو جعل مطلق حرف مكان حرف من غير إدغام ولا قلب[2]. وعد ابن فارس الإبدال من سنن العرب، وقال: "ومن سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض"[3].

وعبر علماء العربية القدماء بمسميات مختلفة للدلالة على الإبدال، مثل: البدل، والعوض، والقلب، والتقريب[4]، يقول عبد الصبور شاهين: "ومعنى الإبدال أعم ...لأنه يشمل جميع حالات التبادل بين الأصوات الصحيحة والمعتلة، فإذا خص التعبير في أصوات العلة بمصطلح (الإعلال) كان مدلول الإبدال فيما عدا ذلك، بمقتضى التخصيص الاصطلاحي، ولكن القدماء استعملوا كلا الاصطلاحين لنفس المعنى توسعاً"[5].

وكذلك سار السهيلي على سنن من قبله مفرقاً بين مصطلحي القلب و الإبدال، قال عن قلب الواو إلى ياء، والياء إلى الواو:" ولذلك نجد النحويين يعبرون عن هذا المعنى بالقلب لا بالإبدال، ويقولون في التاء من (تراث) و(تخمة) بدل من الواو... يسمون ذلك كله بدلاً ولا يسمونه قلباً"[6].

---

1 – ينظر: ابن جني، الخصائص 147/2، 159

2 – عبد الغني الدقر، معجم القواعد العربية، ص12

3 – ابن فارس، الصاحبي ص154

4 – عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي ص 167

5 – عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية ص 167

6 – السهيلي، نتائج الفكر ص 154

ولشيوع ظاهرة الإبدال في العربية ألف بعض اللغويين كتباً فيها، من ذلك على سبيل المثال: كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي[1]، وكتاب القلب و الإبدال لابن السكيت[2].

ويحدث الإبدال بين الحروف رغبة في تحقيق الانسجام الصوتي بفعل قانون السهولة والتيسر، وقد أدرك القدماء أن تنافر الأصوات في بعض البنى الصرفية يؤدي إلى إبدال الحروف، لذا جاءت تعليلاتهم بناءً على ملاحظاتهم لصفات الحروف ومخارجها.

ويبدو أن هناك فرقاً بين الإبدال اللغوي، والإبدال الصرفي، فقد يقع الإبدال اللغوي بين حروف متباعدة في المخرج والصفة، فقد قال أبو حيان: "قلما تجد حرفاً إلا وقد جاء فيه البدل، ولو نادراً"[3]، كما عدوا الإبدال اللغوي من سنن العربية.

ويبدو أيضاً أن الإبدال اللغوي في الغالب يحكمه السماع، في حين أرى أن الإبدال الصرفي يقع في حروف معينة، وليس مطلقاً، ويخضع في أغلبه للقياس، أي أنه يقع في سياقات صوتية معينة.ا

وقد ذكر بعض المحدثين مسوغات الإبدال اللغوي بين الحروف، ومن هذه المسوغات: التماثل، والتجانس، والتقارب، والتباعد[4].

ومن الأمثلة التي ذكرها السهيلي، وقال إن فيها إبدالاً ما يلي:

أ- إبدال الهمزة واواً:

يبدو أن من مسوغات الإبدال اللغوي بين الحروف التقارب؛ أي أن يتقارب الحرفان مخرجاً ويتحدا صفة، كالحاء والهاء، وقيل أن إبدال الواو همزة نحو (أكدت العهد ووكدته) سببه تقارب صوتي الواو والهمزة[5].

---

1 – تحقيق: عز الدين التنوخي، ونشر في دمشق 1960م

2 – تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مراجعة علي النجدي ناصف،ونشرته الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية في القاهرة 1978م

3 – السيوطي، المزهر 461/1

4 – صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة ص 216

5 – المرجع السابق ص 216، و ص 220

وذكر السهيلي هذا الإبدال في حديثه عن مسألة الاشتقاق للفظ الجلالة (الله)، إذ ذكر رأياً يقول: هو من (الوله) وهمزة (إله) عند هؤلاء مبدله من الواو[1].

ولم يبين السهيلي سبب هذا الإبدال، ويبدو أن خلط العلماء وعدم تفرقتهم بين الهمزة والألف هو الذي حملهم على جعل المسوغ لهذا الإبدال هو التقارب.

وقد أشار السيرافي إلى هذا الخلط بين الهمزة والألف معللاً ذلك بقوله: "وإنما سميت الهمزة ألفاً لأنها تصور بصورتها؛ لأن الهمزة لا صورة لها، وإنما تصور بصورة غيرها"[2].

وتشير الدراسات اللغوية الحديثة إلى عدم التقارب بين صوتي الهمزة والواو لا في المخرج ولا في الصفة.

ب- إبدال الواو تاء:

تبدل الواو تاء مع أنهما متباعدان في المخرج والصفة، خلافاً للقدماء ممن قالوا إنهما متقاربان في المخرج ، وذكر التصريفيون أن هذا الإبدال يكون مطرداً إذا كانت الواو فاء لوزن "افتعل" ومشتقاتها، إذ تبدل الواو تاءً، ثم تدغم التاء بتاء الافتعال، نحو "اتعد"، والعلة عنده في ذلك أن التاء من حروف الزوائد والبدل، وهي أقرب الزوائد من الفم إلى حروف الشفة[3].

وعلل الأشموني ذلك بقوله:" لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقارنة المخرج ومنافاة الوصف؛ لأن حرف اللين من المجهور، والتاء من المهموس"[4].

ولم يخرج السهيلي عن جملة القدماء ممن عللوا سبب إبدال الواو تاء بقرب مخرجهما، قال في حديثه عن سر اختصاص التاء بالضمير المرفوع المتصل:

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر، ص52

2 – سيبويه، الكتاب 13/3، حاشية المحقق. وينظر: الثمانيني، الفوائد والقواعد ، مقدمة المحقق.ص(لا).

3 – المبرد، المقتضب 129/1

4 – الأشموني، شرح الأشموني على الألفية550/4

"فجعلوا التاء مكان الواو، لقربها من مخرجها؛ ولأنها قد تبدل منها في كثير من الكلام، نحو: تراث، وتخمة"[1].

ويبدو أن هذا الإبدال بين الواو والتاء سببه التضاد في صفة الجهر والهمس، فالواو مجهورة والتاء مهموسة، ويبدو هذا ما قصده الأشموني من قوله" ومنافاة الوصف" في كلامه السابق.

أوردت المعاجم اللغوية[2] عدة مصادر للفعل وَرِث ، من هذه المصادر (وِرْث) و (وَرْث) و (إرْث) و (رِثَة) و (وِراثة) و (إراثة) و(تراث) ، والأصل في مصدر الفعل المعتل الفاء بالواو أن يكون على (فَعْلة)، والإعلال فيه طارئ[3]، وهذا التعدد ربما يكون سببه القوانين الصوتية أو تباين اللهجات.

وسأقف عند المصدر الذي أورده السهيلي وهو (التراث):

ذكر ابن منظور أن التاء في (تراث) بدل من الواو[4]، ويعد مجيء المصادر على وزن (تُعال) (tu<āl) نادراً وقليل الاستعمال[5].

ويمكن تفسير هذه التاء من وجهة نظر الدراسات اللغوية المعاصرة كالآتي[6]:

إن الأصل الثلاثي للمصدر (التراث) هو (وَرِثَ) (wariṯa)، وأصل التراث ـ أوتراث >iw/ti/rāt ، ونلاحظ في بنية (أوتراث) تشكل مزدوج حركي هابط في المقطع الأول (>iw)، نواتها الحركة (i) وحدها إغلاقها شبه الحركة (w).

وتكره العربية هذا المزدوج الحركي؛ لأنه مستثقل، ولذا لجأت اللغة إلى التخلص من هذا المزدوج عن طريق حذف شبه الحركة (w)، فأصبحت بنية الكلمة

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص221

2 – ينظر: ابن منظور، لسان العرب – (ورث)، وابن فارس، مقاييس اللغة 105/6، والمعجم الوسيط ص 1024

3 – ينظر: آمنة الزعبي، مصادر الأفعال الثلاثية ص 140-141

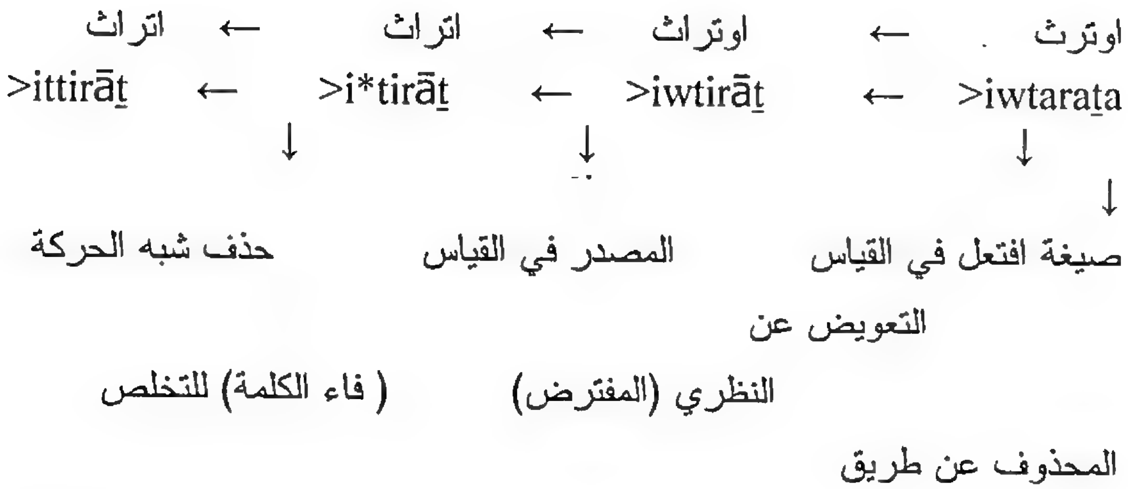
4 – ينظر: ابن منظور، لسان العرب (ورث)

5 – ينظر: يحيى عبابنة، سابقة التاء في مصادر العربية ص 148، وينظر أيضاً: عبد الله الكناعنة ، أثر الحركة المزدوجة ص22، و 145

6 – ينظر: يحيى عبابنة ، سابقة التاء في مصادر العربية ص151

>i*tirāṯ. وهذا الحذف خلف فراغاً ملموساً مخلاً بالكلمة من الناحية الفنولوجية، لذا لجأت اللغة إلى سد هذه الفجوة، وذلك بالتعويض عن المحذوف عن طريق تشديد تاء الافتعال.

ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط الصوتي التالي:



إن البنية العميقة لكلمة تراث هي وُراث[1]، فالتاء مبدلة من الواو كما ذكر السهيلي، ويبدو أن سبب هذا الإبدال هو تشكل الحركة المزدوجة الصاعدة (wu) في البنية العميقة (wurāṯ)، وهذه الحركة مستثقلة في العربية، لذلك لجأت اللغة إلى حذف شبه الحركة فصارت بنية الكلمة (urāṯ) فتشكل محظور لغوي يتمثل في المقطع المرفوض؛ لأن المقطع في العربية لا يبدأ بحركة، لذلك جيء بسابقة التاء لتصحيح النظام المقطعي، فصارت تُراث (tu/rāṯ)، وربما توهموا وقاسوا قياساً خاطئاً فقالوا: ترَث، وما قلناه عن (تراث) يمكن أن يقال عن (تُخمة)؛ لأن أصلها (وُخمة).

[1] – ينظر: العيني، شرح المراح ص 243

وكذلك ذكر السهيلي أنهم استبدلوا التاء بالواو في كلمتي (أخت وبنت) قال: "وأما (أخت و بنت) فالتاء من (أخت) مبدلة من الواو، كما ابدلت منها في (تراث) و(تخمة)"[1].

وذكر الزبيدي أن (أخت) صيغة للمؤنث على غير بناء المذكر، "والتاء بدل من الواو، ووزنها فعلة فنقلوها إلى فعل، وألحقتها التاء المبدلة من لامها بوزن فعل، فقالوا: أخت، وليس للتأنيث كما ظن من لا خبرة له بهذا الشأن ، وذلك لسكون ما قبلها"[2].

ـ تفسير سابقة التاء في نحو (تراث وتخمة)، ولاحقة التاء في (أخت و بنت):

ذهب النحاة القدامى ومنهم السهيلي إلى أن سبب إبدال الواو تاء هو قرب مخرجهما، ولم يزيدوا على ذلك.

وتشير الدراسات اللغوية الحديثة إلى تباعد مخرجي الواو والتاء، ويبدو أن وجود سابقة التاء في المصادر العربية ناتج بسبب الحذف وتعويضه الناتجين عن التخلص من الحركات المزدوجة، المرفوضة أو الهمزات المتوالية أو طريق القياس الخاطئ[3].

ولسنا نريد أن ندفع أو نخالف هذا التفسير، بل نحن مطمئنون إليه تماماً، ولكن نريد أن نتساءل عن سر اختيار صوت التاء بعينه بدلاً من الواو، لا سيما أنهما صوتان مختلفان في المخرج والصفة.

ويبدو أن اختيار صوت التاء دون غيره وجود هذا الصوت في اللغات السامية، ولم يجر عليه أي تطور أو تحول[4]، ولكن يدفعنا هذا الكلام إلى أن نتساءل أيضاً: لماذا لم يجرِ على هذا الصوت (t) أي تحول في نطقه؟

---

[1] – السهيلي، نتائج الفكر ص102

[2] – الزبيدي، تاج العروس ، مادة (أخا).

[3] – يحيى عبابنة، سابقة التاء في مصادر العربية ص 143

[4] – كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية ص 49

والإجابة التي اعتقدها أن صوت التاء صوت جلد، ومع ذلك لا أعتقد أن صفة الجلادة تكمن في صوت التاء وحده، فربما تكون هذه الصفة في أصوات أخرى كالباء مثلاً.

ولكن ما يمكن أن أطمئن إليه في هذا المقام يكمن في أن حذف الواو من صيغة (افتعل) ومشتقاتها يؤدي إلى خلل فونولوجي في بنية الكلمة، وأقرب الأصوات للواو المحذوفة في بنية الكلمة همزة الوصل والتاء، وهمزة الوصل ضعيفة، وهي عُرضة للسقوط؛ لأنه يؤتى بها للتخلص من الابتداء بالساكن، لذا فصوت التاء أقوى منها، فيكون التأثير لها في جلب صوت يناسبها، والذي يناسبها ويتحد فيها هو صوت له نفس مخرجها وصفتها، والصوت الذي له نفس المخرج والصفة هو الصوت نفسه؛ لذلك جيء بالتاء من أجل تحقيق الانسجام الصوتي الذي لا يمكن أن يحققه أي صوت آخر، هذا بالنسبة إلى صيغة (افتعل) ومشتقاتها.

أما بالنسبة لكلمتي (أخت و بنت) فلم أجد لهما تفسيراً ـ حسب اطلاعي ـ لا عند القدماء ولا عند المحدثين.

ويبدو أن مجيء لاحقة التاء في كلمة (أخت)، ربما يكون مرتبطاً بمعنى ما تؤديه هذه التاء دون غيرها، وحرف التاء في الساميات هو (tāw) وفي الإغريقية هو (tau) ومعناه علامة أو إشارة. وقد فُسِّرَ تطور الصورة الكتابية لهذا الحرف كما هو في العربية تفسيراً صوتياً، فالكلمة (tāw) فيها حركة مزدوجة مستثقلة في العربية، فتخلصت منها اللغة عن طريق حذف شبه الحركة (w) فصارت (tā)، والعربية تميل إلى إغلاق المقاطع المفتوحة، فجيء بالهمزة لإغلاق المقطع المفتوح فصارت (تاء) (ta>)، والذي يؤيد أن معناها هو (الإشارة أو العلامة) كما هو في العربية الآن ما جاء في النقوش القديمة، فصورة حرف التاء رسمت على شكل إشارة (+) أو (×) بدليل وجود كلمات من لغة النقوش[1].

---

1 - يحيى عبابنة، التطور السيميائي ص 190-193

يبدو أن اختيار العرب لحرف التاء في كلمة (أخت) بدلاً من الواو المحذوفة في (أخو) يكمن في ما تحمله دلالة هذا الحرف من معنى علامة أو إشارة، فكأنهم جعلوها علامة تمييز بين المذكر والمؤنث.

والعرب أمة حكيمة تتخير لمعانيها ما يناسبها من الألفاظ.

ت- إبدال الواو ميماً:

تبدل الميم من الواو وجوباً في (فم) وأصله (فُوه) بدليل تكسيرة على أفواه، فحذفوا الهاء تخفيفاً ثم أبدلوا الميم من الواو[1].

ذكر السهيلي أن الحكمة من إبدال الواو ميماً في كلمة (فم) هو تعاقب حركات الإعراب والتنوين على الميم، فلو لم تبدل الواو في كلمة (فو) ميماً لأذهبها التنوين في الإفراد، وبقيت الكلمة على حرف واحد، فإذا أضيفت زالت العلة حيث أمنوا التنوين، فلم يحتاجوا إلى قلبها ميماً[2].

ويفهم من كلام السهيلي السابق أن الواو في (فو) تبدل ميماً في حال عدم الإضافة، وكلمة (فو) نكرة، لا بد من دخول التنوين عليها، ولو أدخلنا التنوين عليها بهذه الصورة لحذفت الواو، وبقيت الكلمة على حرف واحد، والحرف الواحد لا يمكن أن ينبئ عن معنى كلمة؛ لذلك لجأوا إلى قلبها ميماً ؛ لأن الميم تتعاقب عليها الحركات ويدخلها التنوين، ولهذا إذا أضيفت كلمة (فو) زالت علة التنوين، فلم يحتاجوا إلى قلبها ميماً ، بمعنى أن كلمة (فم) إذا أضيفت إلى ظاهر أو مضمر يُرجع بها إلى الأصل وهو (فو)، نقول: فو زيد وفوكَ، ومع ذلك نقول: فمُ زيد□، وفمك.

ولعل هذا الرجوع إلى الأصل ليس ملزماً، فربما بقي الإبدال مع الإضافة ، فقد جاء في الحديث النبوي الشريف : " لَخَلوفُ فَمِ الصائم أطيبُ عند الله من ريح المسك"[3] .

---

1 – ينظر: سيبويه، الكتاب 285/3، و ينظر: عباس حسن، النحو الوافي 727/4

2 – السهيلي، نتائج الفكر ص 103-104

3 – البخاري، صحيح البخاري، 670/2، رقم الحديث 1795.

وربما تكون هذه الميم من بقايا ما يعرف بظاهرة (التمييم) في الساميات الذي يقابل التنوين في العربية الآن.

ث- إبدال الألف نوناً:

ذكر السهيلي أن النون في الاسم الموصول (مَن) مبدلة من الألف، وأن أصلها (ما)، ولكن في نطق الألف امتداد واتساع في هواء الفم، وهذا الاتساع يشاكل اتساع معناها، فهي تقع على كل شيء، فلما أرادوا أن يختصوا نوعاً معيناً من الأجناس أبدلوا الألف نوناً ساكنة، فذهب امتداد الصوت، وصار قصرُ اللفظ موازناً لقصر المعنى.

ويبدو أن النون ليست بدلاً من الألف، فكل ما حدث هو تقصير الحركة الطويلة، ثم إغلاق المقطع؛ لأن المقطع قبل إغلاقه لا يوحي بدلالة جديدة، والعربية أيضاً تميل إلى إغلاق المقاطع المفتوحة في غير الشعر[1] ، لذلك جيء بالنون.

ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط الصوتي التالي:

man	←	ma	←	mā
مَنْ	←	مَ	←	ما

ج- إبدال التاء طاء:

ذكر السهيلي أن الطاء في (مصطفى) بدلاً من التاء، ويسمي النحاة ذلك إبدالاً لا إقلاباً[2].

لم يعلل السهيلي هذا الإبدال ، ومن المعلوم أن تاء الافتعال تبدل طاءً إذا كان فاء الكلمة صاداً، أو ضاداً، أو طاءً، أو ظاءً.

وكلمة (مصطفى) التي أوردها السهيلي أصلها (مصتفى)، وسبب هذا الإبدال صوتي بحت، فقد اجتمع صوتان في بنية الكلمة أحدهما مفخم والآخر مرقق، والانتقال من المفخم إلى المرقق في النطق فيه صعوبة، لذا تعمل القوانين الصوتية على تحقيق الانسجام الصوتي، فيؤثر الصوت المفخم (ص) في الصوت المرقق

---

1 – ينظر: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية ص 103

2 – السهيلي، نتائج الفكر ص 154

(ت)، فتبدل التاء إلى نظيرها المفخم وهو الطاء، فتصير بنية الكلمة (مصطفى)، ويسمى هذا التغير في الدرس الصوتي الحديث تغير تركيب (سياقي) يحدثه قانون المماثلة، وتسمى هذه المماثلة مماثلة جزئية مقبلة متصلة، ويمكن تفسير ذلك بالآتي:

muśṭafā ← muśṯafā

نلاحظ من خلال الكتابة الصوتية أن صوت الصاد السابق قد أثر في صوت التاء اللاحق، ويسمى هذا تأثير مقبل، وليس بينهما فاصل، فسمي (متصلاً)، فأبدلت التاء إلى نظيرها المفخم الذي هو من مخرجها، وهو (الطاء) ليتناسب مع صوت الصاد المفخم، وتجمع صفة التفخيم بين صوتي الصاد والطاء فسميت هذه المماثلة بالمماثلة الجزئية.

2.2.2.2- الإعلال:

يرى معظم التصريفيين أن الإعلال هو تغيير حرف العلة للتخفيف بالقلب، أو التسكين، أو الحذف، وحروفه الألف، والواو، والياء، ولا تكون الألف أصلاً في المُتمكِّن ولا الفعل[1]، فالأول: كقلب حرف العلة همزة نحو جمع صحيفة ← صحائف، والثاني: كتسكين القاف في "يَقُول"، وأصلها يَقْوُل، نقلت حركة الواو إلى القاف فصارت يقُول. والثالث: كحذف فاء المثال في نحو: (يزِن)، و(يَعِد).

ولكننا لا نتفق مع القدماء ومن ذهب مذهبهم من المحدثين في بعض قضايا الإعلال؛ لأن كلامهم يخالف ما جاء به الدرس الصوتي الحديث، فقلب الواو والياء همزة سموه إعلالاً بالقلب، ونحن لا نراه إعلالاً بالقلب، بل هو إعلال بالحذف،

---

1 - ينظر على سبيل المثال: الرضي، شرح الشافية 3/66-67، وأحمد الحملاوي، شذا العرف، ص149، ومصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية 2/106، وعبده الراجحي، التطبيق الصرفي ص156

وجيء بالهمزة لتصحيح النظام المقطعي بعد حذف شبه الحركة (w) أو (y)، كمـا في (سماء، وبناء وقائل، وبائع)، فمثلاً:

سماء ←——— أصلها سماو

samā> ←——— samāw

بناء ←——— أصلها بناي

binā> ←——— bināy

نلاحظ تشكل حركة مزدوجة هابطة في بنية الكلمة (āw) و(āy)، والعربية تكره هذه الحركات، فلجأت إلى حذف شبه الحركة للتخلص مـن هـذا المـزدوج المرفوض، فصارت بنية الكلمتين، samā و binā ، والعربية تميل إلى إغـلاق المقاطع المفتوحة، فجيء بالهمزة لإغلاق هذا المقطع كالآتي:

samā> و binā> ، ويقال مثل ذلك في قائل ، وبائع، وصحائف...

وكذلك نعترض على ما سموه (إعلالاً بالنقل أو التسكين ، فمثلاً يرى القدماء أن الفعل يقولُ yaķūlu أصله يَقْوُلُ yaķwulu ، وأن حركة الواو (الضمة) نقلت إلى القاف. وليس الأمر كذلك، وإنما حذفت شبه الحركة (w) وعُوض عنها بتطويل حركة الضمة بعدها.

yaķwulu ←——— yaķ*ulu ←——— yaķūlu

ولهذا ندعو إلى حذف ما يسمى إعلالاً بالتسكين من المناهج التعليميـة فـي المدارس، ودراسة الإبدال والإعلال من خلال علم الأصوات؛ لأنه تفسير منطقـي للتغير الذي يجري بين الأصوات من إبدال وقلب وحذف.

٢-٢-٢-١٠ ـ الإعلال بالحذف:

عد السهيلي الإعلال في الأسماء الخمسة نحو (أب، وأخ) مخالفاً للقياس؛ لأن الأصل في إعلالها القلب وليس الحذف. قال: "اعتلال هذه الأسماء على غير قياس؛ إذا كان قياس الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلهـا أن تنقلـب ألفـاً؛ فيكـون الاسـم

مقصوراً، وهذه الأسماء حذفت أواخرها في حال الإفراد والانفصال عن الإضافة"(1).

ونقل السهيلي عن بعض أشياخه تعليل الحذف بأن "التنوين لما أوجب حذف الألف المنقلبة لالتقاء الساكنين، حذفوها رأساً... فإذا أضيفت وزالت علة التنوين، رجعت الحروف المحذوفة"(2).

ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط الصوتي التالي، آخذين في الحسبان ما قرره التصريفيون من أن أصل هذه الأسماء ثلاثي:

فمثلاً كلمة (أبو) ← أصلها (أبوٌ) ← >abawun ← ثم حدث مماثلة بين الحركات، حيث أثرت الضمة في الفتحة حسب قانون المماثلة، مماثلة مدبرة كلية منفصلة، فصارت ←>abuwun ، فشكلت الحركة المزدوجة الصاعدة (wu)، فقامت اللغة بحذفها؛ لأنها مستثقلة >abu*n، في حالة عدم الإضافة، وعوضت اللغة عن ذلك بتطويل الضمة (u) فصارت >abū، في حالة الإضافة إلى ياء المتكلم.

ويرى السهيلي أن حق علامة التثنية أن تكون بالألف في جميع الحالات كما فعلت طوائف من العرب وهم: خثعم، وطيئ، وبنو الحارث بن كعب(3)، ويمكن تفسير ذلك صوتياً:

>abā ← >aba ← >abawun

تشكلت حركة مزدوجة صاعدة (wu) فعمدت اللغة إلى حذفها ثم عوضت عنها بإطالة الفتحة فصارت >abā (أبا).

وإعلال هذه الأسماء بالحذف دون القلب فيه مخالفة لنظائرها مما علته كعلتها، وهي الأسماء المقصورة، نحو عصا، ورحى، فأصل عصا مثلاً، هو عَصَوَ، تحركت الواو وما قبلها مفتوح، فقلبت الواو ألفاً، ولكن كلمة (أبو)، تحركت

---

1 - السهيلي، نتائج الفكر ص 98

2 - المرجع السابق، ص 98.

3 - المرجع السابق، ص 153

الواو وما قبلها مفتوح، فكان الأصل أن تقلب الواو ألفاً، ولكنها حذفت، ويرى السهيلي أن ما يعتري اللفظ من زيادة فيه أو حذف، إنما هو بحسب ما يكون في المعنى، قال معللاً إعلال هذه الأسماء بالحذف دون القلب: " وهذه الأسماء الخمسة مضافة في المعنى، فإذا قُطعت عن الإضافة وأفردت، نقص المعنى فنقص اللفظ تبعاً له، مع أن أواخرها حروف علة، فلا بد من تغييرها إما بقلب وإما بحذف، وكان الحذف فيها أولى"[1].

ذكر السهيلي أن كلمتي (يد) و(دم) فيهما إعلال بالحذف، وأن أصلهما (يَدْيٌ) و (دَمْيٌ)[2].

ويبدو أن الذي حدث في (يد) و(دم) حسب الأصل الذي نص عليه السهيلي (يَدْيٌ) و (دَمْيٌ) هو تشكل حركة مزدوجة في بنيتهما، ويمكن توضيح ذلك كالآتي: yadyun ، damyun، فنلاحظ تشكل حركة مزدوجة صاعدة هي (yu)، وقد تخلصت اللغة من هذا المزدوج الحركي عن طريق حذف شبه الحركة (y) وبقيت حركتها دالة على حالتها الإعرابية، وهي الرفع فصارتا: (yadun و damun)

2 . 2 . 2 . 2 ــ الإعلال بالقلب:

قلب الواو ياء:

تعرض السهيلي إلى الإعلال بالقلب في حديثه عن أصل الاسم الموصول (الذي)، ولم يكن هدفه أن يتكلم عن الإعلال بالقلب؛ لأن علة قلب الواو ياء معروفة للشادين، قال:" ولا نطول بتكثير النظائر؛ لأن الأصل معروف عند الشادين..."[3].

اختلف النحاة في أصل الاسم الموصول (الذي)، فذهب البصريون إلى أن الكلمة كلها (الذي) اسم موصول ووزنه فَعِل، وذهب الكوفيون إلى أن الأصل هو

---

[1] – السهيلي، نتائج الفكر، ص 100

[2] – اختلف التصريفيون في بنية كلمة (يد)، فقد ذكر ابن جني في المنصف 148/2 "وقد أجمعوا على سكون العين من (يد)"، وأن أصلها (فَعْل) بسكون العين، ويرى المبرد أن أصلها فَعَل بفتحتين، وضم من يرى أن أصلها دَمَو، بفتحتين لأنه قيل في تثنيتها دموان.

[3] – السهيلي، نتائج الفكر ص 178

حرف الذال وحده، ويرى سيبويه أن أصل الذي- لَذِي، والتي- لِتي. ويرى الفراء أن أصل الذي والتي هو ذا، وتي، وذكر أبو حيان أن للفراء والسهيلي تمحلات حتى صار (الذي)[1].

يرى السهيلي أن أصل الذي هو ذو، وأكثر العرب لما رأوه اسماً وصفوا به المعرفة، فقد جاء ذلك عن طيئ، قال أحد شعرائهم[2]:

وبئري ذو حفرت وذو طويت

أي الذي حفرت والذي طويت.

قال: "ثم إن أكثر العرب لما رأوه اسماً وصف به المعرفة، أرادوا تعريفه ليتفق الوصف مع الموصوف في التعريف، فأدخلوا الألف واللام عليه، ثم ضاعفوا اللام كيلا يذهب لفظها الإدغام، ويذهب ألف الوصل في الدرج فلا يظهر التعريف، فجاء منه هذا اللفظ:(الذو)، فلما رأوا الاسم قد انفصل عن الإضافة حيث صار معرفة، قلبوا الواو منه ياء؛ إذ ليس في كلامهم واو متطرفة مضموم ما قبلها إلا وتنقلب ياء... فلما انقلبت الواو ياء، والضمة كسرة، صار اللفظ (الذي)"[3].

وصحت الواو في (ذو)، ولم تقلب ياء كما في قولنا: (جاء رجلٌ ذو مالٍ) مع أنها وقعت متطرفة، إلا أن السهيلي لا يراها متطرفة، قال: "وإنما صحت الواو في قولهم (ذو)؛ لأنها كانت في حكم التوسط؛ إذ المضاف إليه كالاسم الواحد"[4].

---

1 - ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ص1/ 525، وينظر: ابن الأنباري، الإنصاف ، المسألة الخامسة والتسعون ص 669

2 - ينظر: أبو تمام، ديوان الحماسة 231/1، وصدر البيت هو: (فإنَّ الماء ماءُ أبي وجدي).

3 - السهيلي، نتائج الفكر ص 178

4- المرجع السابق، الصفحة نفسها

. والحقيقة أننا نوافق السهيلي على أن أصل الذي هو الذو، ولكن لا نوافقه على أن في الكلمة إعلالاً بالقلب، وسأبين المراحل التي مرت بها الكلمة من خلال الكتابة الصوتية:

مرحلة الأصل (البنية العميقة المفترضة)	← مرحلة المخالفة	← مرحلة حذف شبه الحركة	← مرحلة التعويض عن المحذوف
الذُو	← الذِو	← الذِ	← الذَي
>alladuw	← >alladiw	← >alladi	← >alladī

نلاحظ أن اللغة عمدت إلى المخالفة الصوتية بين المتماثلين وهما شبه الحركة (w) والحركة (u) فصارت الضمة كسرة، ثم حذفت شبه الحركة وعوض عن المحذوف بإطالة الحركة.

وبهذا التحليل الصوتي نخالف السهيلي في قوله إن الذي حدث هو إعلال بالقلب، والحقيقة العلمية تثبت أنه إعلال بالحذف.

الفصل الثالث

القضايا الصرفية

الفصل الثالث

3. القضايا الصرفية

3 . 1 - أبنية الأفعال:

ذكر التصريفيون[1] أن الفعل ينقسم من حيث التجرد والزيادة إلى قسمين: فعل مجرد، وهو ما كانت جميع حروفه أصلية، لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة إلا لعلة تصريفية، وثانيهما فعل مزيد: وهو ما زيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية.

وذكروا أن الفعل المجرد قسمان:

أ ـــ ثلاثي

ب ـــ رباعي

والفعل المزيد قسمان أيضاً:

أ ـــ مزيد الثلاثي

ب ـــ مزيد الرباعي

ولمجرد الثلاثي أربعة أبنية:

أ. فَعَلَ

ب. فَعُلَ

ج. فَعِلَ

د. فُعِلَ، وهذا البناء لا يكون إلا في المبني للمجهول.

يقول ابن مالك[2]:

وافتحْ، وضُمَّ واكسرْ الثاني فِعْلٍ ثلاثيٍّ، وزد نحو ضُمِنْ

ومنتهاهُ أرْبَعٌ إن جُرِّدا وإنْ يُزَدْ فيهِ فما ستاً عَدَا

---

1 - ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب 76/1 وما بعدها، والعيني، شرح المراح ص 38، وأحمد الحملاوي، شذا العرف ص29

2 - ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 488/2

ولمجرد الرباعي بناء واحد هو: فَعْلَلَ، وهناك أبنية يقول التصريفيون إنها ملحقة بالوزن الأصلي أشهرها: فَوْعل ، فَعْوَل ، فَيْعَلَ ، فَعْيَلَ ، فَعْلى.

وذكر التصريفيون أن مزيد الثلاثي يكون بحرف أو حرفين أو ثلاثة أحرف:

أ. مزيد الثلاثي بحرفٍ واحد، وله ثلاثة أوزان ، هي: أفعل، وفَعَّلَ، وفاعل

ب. مزيد الثلاثي بحرفين، وله خمسة أوزان هي: انفعل، وافتعل، وتفاعل، وتفعّل، وأفْعَلّ .

ج. مزيد الثلاثي بثلاثة أحرف، وله أربعة أوزان، هي: استفعل ، وافعوعل ، وافعالّ ، وافْعَوّل .

أما مزيد الرباعي فيكون بحرف أو حرفين:

أ. مزيد الرباعي بحرف له وزن واحد، هو: تَفَعْلَلَ

ب. مزيد الرباعي بحرفين، له وزنان: هما: افْعَلَلَّ ، افْعَنْلَلَ

3. 1 - أبنية الأفعال عند السهيلي:

لم يتناول السهيلي جميع أبنية الأفعال بالدرس والتفصيل، فعالج بعض الأبنية في كتابه نتائج الفكر، وربما اقتصر على بعض الأبنية؛ لأن كتابه هذا يعد كتاباً نقدياً تطبيقياً، ويدور في أغلب مسائله حول كتاب الجمل للزجاجي، وفيما يلي بيانها:

3. 1 .1- أبنية الثلاثي المجردة:

أ. فَعَلَ:

ذكر السهيلي أن هذا البناء أخف من بناء (فَعُلَ)، ولخفته تعدى إلى المفعول، أما ما كان لازماً من باب فَعَلَ فمصدره أثقل في اللفظ من مصدر فَعَلَ المتعدي وإن اتفقا في لفظ الفعل، فمثلاً نجد الفعل (ضرب)، و(قتل)، ونحوهما من الأفعال المتعدية، أنها تعدت إلى المفعول لخفتها، وأما ما جاء لازماً من هذا البناء نحو (دَخَلَ، وخَرَجَ، وقَعَدَ) فمصدره أثقل من مصدر

استقرأ اللغويون القدماء كلام العرب، فعرفوا أبنيته، وثبت لهم أن الزيادة في البنية الصرفية للفعل تدل على زيادة جديدة في المعنى الدلالي، بل إن الزيادة في البنية الصرفية للفعل قد تنقله من وظيفة إعرابية إلى أخرى، فذكروا أن زيادة الهمزة في بناء أفعل تأتي لعدة معانٍ منها التعدية، فإذا كان الفعل لازماً أصبح متعدياً، نحو:

هلك الغلامُ ← أهلك اللهُ الغلامَ

وإذا كان متعدياً إلى واحد عدته الهمزة إلى اثنين، نحو:

قرأ الطالبُ الدرس ← أقرأ المعلمُ الطالبَ الدرسَ.

وإن كان متعدياً إلى اثنين عدته الهمزة إلى ثلاثة، وذلك في الفعلين رأى وعَلِمَ، نحو

رأيتُ أو علمتُ زيداً قائماً ← أريْتُ أو أعلمتُ زيداً بكراً قائماً .

ولكننا نجد خلاف هذه القاعدة في كلام العرب، إذ نجدهم يستعملون صيغتي (فَعَلَ وأَفْعَلَ) للدلالة على اللزوم فقط ، نحو:

ضاء القمر	←	وأضاء القمرُ
جدّ فلانٌ في أمره	←	وأجدّ فلان في أمره
وجنّ الليل	←	وأجنّ الليل
وفرزتُ الشيء	←	وأفرزته.

وغيرها ، ويبدو أن هذا التباين مما يمكن ردّه إلى اختلاف اللهجات.

تنبه اللغويون القدامى إلى هذه الظاهرة، فألفوا فيها كتباً، وخصوها بفصولٍ من كتبهم، فألف السجستاني كتابه (فَعَلْتُ وأفعَلْتُ)، كما خصها كل من ابن قتيبة في كتابه أدب الكاتب، وسيبويه في كتابه، وإبو مسحل في نوادره، والقالي في أماليه، والفراء في معاني القرآن ، وثعلب في مجالسه، وابن سيده في مخصصه، والسيوطي في المزهر، وغيرهم.

ذهب بعض التصريفيين إلى أن تعدية الفعل اللازم بالهمزة قياسية[1]، ويرى

---

[1] – ينظر: سيبويه، الكتاب 55/4، أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب54/3، والسيوطي،همع الهوامع 14/5، وأبو علي الفارسي، الإيضاح 169، والبغداديات 117.

ابن مالك أن تعدية الفعل بالهمزة أمكن من تعديته بالتضعيف[1].

ويرى الحيدرة[2] أن التعدية بالهمزة قياسية، وذكر أفعالاً لا تتعدى البتة، وهي أفعال الألوان، نحو : احمرّ ، وابيضَّ ، واصفرّ، وأفعال الطباع، نحو: كَبُرَ ، وصَغُرَ، وحَسُنَ ، وأفعال العاهات ، نحو: عَمِيَ ، عَرِجَ .

ويرى السهيلي أن التعدية بالهمزة سماع في اللازم والمتعدي، وليس بقياس، وذكر أن هذا هو مذهب سيبويه، ووافقه في ذلك، قال: " وقد اختلفوا: أهو قياس مُستَتِبٌ في جميع الأفعال أم لا ؟ وليس مذهب سيبويه فيه طرد القياس في جميع الأفعال، وهو الصحيح"[3].

وقال سيبويه : " وقد يجيء الشيء على فَعَّلتُ فَيشرَك أفْعَلتُ... وذلك قولك: فَرِحَ وفرَّحته، وإن شئت قلت أفرحتُه... وتقول: مَلُحَ وملَّحتُه؛ وسمعنا من العرب من يقول : أملَحته، كما تقول: أفزعته، وقالوا: ظَرُف وظرّفته، ونبُل ونبَّلته ؛ ولا يستنكر أفعَلت فيهما ؛ ولكن هذا أكثر واستغني به"[4].

ويفهم من كلام سيبويه السابق أن التعدية بالهمزة قياسٌ متبع خلافاً لما ذكره السهيلي، من أن التعدية بالهمزة سماع في اللازم والمتعدي، وليس بقياس.

وضع السهيلي أصلاً لتعدية الأفعال بالهمزة، قال :" ولكني أشير لك إلى أصل ينبني عليه هذا الباب، وهو أن تنظر في كل فعلٍ حَصَلَ منه في الفاعل صفةٌ ما فهو الذي يجوز فيه النقل؛ لأنك إذا قلت : أفعلته، فإنما معناه : جعلته على هذه الصفة"[5]، وقال عن هذا الأصل :"وقلّما ينكسر هذا الأصل في غير المتعدي إذا كان ثلاثياً نحو قَعَد وأقعدتُه، وطال وأطلته"[6].

---

1 – ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل 164/2.

2 – ينظر: علي بن حمزة الحيدرة، كشف المشكل ص255.

3– السهيلي، نتائج الفكر ص 327، وينظر أيضاً: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب 54/3

4 – سيبويه، الكتاب 55/4

5 – السهيلي، نتائج الفكر ص 327

6 – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

ويبدو أن هناك أفعالاً لا يتأتى فيها ما أصله السهيلي، نحو: قَرُبَ الشيء، وحَكَمَ فلان، وقَوِيَ الشيء، وغيرها، مع أنه يحصل في الفاعل صفة من الفعل، كالقرب والحكم والقوة، ومع هذا لا تتعدى بالهمزة قياساً[1].

وفي ضوء الخلافات السابقة أصدر مجمع اللغة العربية في القاهرة قراراً يرى فيه أن تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة قياسية [2].

ب. **تفاعَل:**

ذكر التصريفيون أن بناء تفاعل اشتهر في أربعة معان:

أ. المشاركة بين اثنين فأكثر، نحو: تخاصم زيدٌ وعمروٌ، وتجادل زيد وعمرو وعلي.

ب. التظاهر بالفعل دون الحقيقة مثل: تناوم، وتكاسل، وتعامى.

ج. التدرج في حدوث الفعل ، نحو: توافد الناس، وتواردت الإبل.

د. المطاوعة؛ أي مطاوعة وزن (فاعَلَ) نحو: باعدته فتباعد.

ذكر السهيلي أن بناء تفاعل، نحو: تقاتل، وتخاصم، وتمارض، وتغافل ، فيه إظهار للأمر وانتشار له [3].

وذكر أيضاً أن بناء تفاعل إن كان متعدياً فإنه لا يدل على المطاوعة، قال :"وأما تفاعل فقد تُوجَدُ متعديةً؛ لأنها لا يراد بها المطاوعة كما أريد بتَفَعْلَلَ، وإنما هو فِعْلٌ دخلته (التاء) زيادة على (فاعل) المتعدية، فصار حكمُه إن كان متعدياً إلى مفعولين قبل دخول (التاء)، أن يتعدى بعد دخول (التاء) إلى مفعول، نحو: "نازعت زيداً الحديثَ"، ثم يقول: "ما تنازعنا الحديث"، وإن كان متعدياً إلى مفعول لم يتعد بعد دخول (التاء) إلى شيء آخر، نحو: خاصمت زيداً، وتخاصمنا"[4].

---

1 – خالد العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية ص 108

2 – ينظر المرجع السابق ص106–110

3 – السهيلي، نتائج الفكر ص 224

4 – ينظر المرجع السابق ص 325

ويبدو أن المطاوعة بيّنة في (تفاعل) في جميع معانيها، وهي الأصل في ذلك، وأن المعاني الأخرى متأتية من خلالها، فلولا المطاوعة في الفاعل لما تظاهر أو تدرج، وفي الطرفين لما تشاركا.

ج. انْفَعَل:

ذكر التصريفيون أن بناء انفعل يأتي لمعنى واحد ، وهو المطاوعة ولا يكون إلا لازماً، ولم يخرج السهيلي في الغالب عن المعاني المألوفة لزيادات الأفعال.

وتابع السهيلي التصريفيين في ذلك، ولكنه علل هذه الزيادة وهذا اللزوم، قال:" ومن غير المتعدي انفعل، نحو انطلق، وهو أيضاً فعل الفاعل في نفسه بعد تقدم منع واستدعاء من فاعل آخر، فيسمونه فعل المطاوعة، نحو: كسرته فانكسر، وشويته فانشوى"[1].

ويعلل سبب لزوم الأفعال التي جاءت على هذا البناء بقوله: "فمن حيث كان فعل الفاعل في نفسه لم يتعدَّ"، ويعلل سبب هذه الزيادة بقوله: "ومن حيث لم يقع من فاعله إلا بعد استدعاء وسبب زيدت النون في أوله قبل الحروف الأصلية ، وزيدت ساكنة كيلا تتوالى الحركات، ثم وُصِل إليها بهمزة الوصل"[2].

ويظهر أن همزة الوصل في صيغة انفعل جيء بها لتصحيح النظام المقطعي، لأن النظام المقطعي في العربية لا يبدأ بصامت، ويمكن تمثيل ذلك صوتياً:

>infa<ala ← infa<ala ← nf<ala

فالمقطع في العربية لا يبدأ بساكن، فجيء بالكسرة فوقعنا في محظور آخر، وهو أن المقطع في العربية لا يبدأ بحركة أيضاً، فحققنا الكسرة، فتخلقت الهمزة، وذلك في حالة بداية الكلام، وأما عند الوصل، فإن الهمزة لا وجود لها.

---

[1] – السهيلي، نتائج الفكر ص 324

[2] – المرجع السابق ، ص324.

وذكر السهيلي أيضاً أن الزيادة في اللفظ موازية للزيادة في المعنى ، فإن كان المعنى الزائد مترتباً قبل المعنى الأصلي، كان الحرف الزائد قبل الحروف الأصلية كالنون في انفعل، وخصت النون بهذا البناء للفرق بين بناء الثلاثي وبناء الرباعي[1].

وذكر أبو حيان أن بناء (انفعل) يأتي في المطاوعة ولا يكون إلا من الثلاثي، ويدل على علاج وتأثير، ولا يبنى من نحو: عرفه، ولا من نحو: أحكمت الشيء، وعد ما جاء من غير الثلاثي شاذاً، نحو: أدخلته فاندخل، وقال :" وقد جاء في المطاوعة أشياء ظريفة قالوا أطردته فذهب، وأنختة فبرك، ولم يقولوا فانطرد ولا فأناخ، وقالوا جبرته فجبر". ونقل عن ابن الخشاب أن أفعال المطاوعة لا تقاس[2].

هذا وقد أنكر مصطفى جواد[3]معنى المطاوعة في الأبنية، واقترح أن يحل محل باب المطاوعة باب الفعل الذاتي، قال:" وفي الصرف خرافة عجيبة لم يزل المعنيون بالصرف يرددونها وما فتئت الكتب الصرفية تنقلها وهي المطاوعة"، ويرى أن أصل (انفعل) هو (افّعل) بتضعيف الفاء بدليل وجود هذا الأصل في اللغة الأكدية، إحدى اللغات السامية؛ ثم قلبت العرب من أحد الضعفين نوناً للتخفيف فقالوا (انفعل)، ويرى أن (احرنجم) أصلها (احرجّم)، ويبدو أن قانون الاختيار والاصطفاء عمل على اضمحلال هذه الأقيسة في الاستعمال.

وإذ أوافقه في أصل هذا البناء؛ لأن اللغات السامية كانت يوماً ما لغة واحدة، ثم تفرقت اللغات وابتعدت عن بعضها، وأصبح لكل لغة خصائص معينة، وإن كانت الساميات تشترك في قضايا لغوية كثيرة، فإنني لا أوافقه في ما ادّعاه خرافة (المطاوعة) لأنني لا أرى فرقاً لغوياً بين البديل الذي طرحه، وهو الفعل الذاتي وباب المطاوعة؛ لأن المطاوعة هي نزعة ذاتية وإلا استعصت على التحقيق.

1- السهيلي، نتائج الفكر ص 324-325

2 – أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب 85/1، وينظر: الرضي، شرح الكافية 108/1، وينظر أيضاً: أحمد الحملاوي، شذا العرف ص 45

3 – محمد البكاء، مصطفى جواد وجهوده اللغوية ص235

ويبدو أن صيغة (انفعل) ربما كانت مستعملة في اللهجات القديمة للدلالة على البناء المجهول، وهي الصيغة الأولى لذلك، ثم تطورت اللغة فاختارت صيغة(فُعِلَ) للبناء المجهول، وما زالت صيغة (انفعل) مستعملة في اللهجات الدارجة اليوم واسمعها كثيراً.

وهذا الرأي قد سُبقت إليه، فقد ذكر خليل عطية ذلك قائلاً: "الراجح أن العوام يلجأون إلى صيغة انفعل وهي إحدى صور المطاوعة، بديلاً عن الفعل المبني للمجهول فبدلاً من أن يقولوا: (كُسِرَ الغصن) يقولون (انكسر)"[1].

د. **تَفَعَّلَ:**

تأتي زيادة هذا البناء لخمسة معان:

أ. المطاوعة نحو كسَّرتُه فتكَسَّر.

ب. الاتخاذ نحو توسّد ثوبه؛ أي اتخذه وسادة.

ج. التكلف نحو تصبّر وتحلّم، أي تكلف الصبر والحلم.

د. التجنب نحو تحرّج وتهجّد، أي تجنب الحَرَجَ والهجود ، أي النوم.

ه. التدريج نحو تجرّع، وتحفّظ.

وجعل السهيلي بناء تفعّل من باب بناء انفعل يفيد المطاوعة، إلا أن التاء خصت بالرباعي، والنون خصت بالثلاثي للفرق بينهما[2]، ولم يذكر لها معانيَ أخرى.

ويبدو أن الزيادة في بناء (تفعّل) تفيد معنى المطاوعة، والمعاني الأخرى راجعة إليه، لأنه لا يمكن أن نتخذ شيئاً أو نتكلفه أو نتجنبه أو نتدرج فيه دون أن نقدر على فعله.

---

1 – خليل عطية، المطاوعة في الأفعال ص 145،.

2 – السهيلي، نتائج الفكر ص 325

و. تَفَعْلَلَ:

ذكر السهيلي أن بناء (تَفَعْلَلَ) يفيد المطاوعة، وهو تماماً مثل (انْفَعَلَ) لازم، قال وهو يتحدث عن صيغة انفعل: "ومن هذا الباب تَفَعْلَلَ، وتَفاعَلَ ، وتَفَعَّلَ. أما تَفَعْلَلَ فلا يتعدى البتة، لأن التاء فيه بمثابة النون في انفعل، إلا انهم خصوا الرباعي بالتاء، وخصّوا الثلاثي بالنون فرقاً بينهما، ولم تكن التاء هنا ساكنة كالنون، نسكون عين الفعل، فلم يلزم فيهما من توالي الحركات ما لزم هناك"[1].

ويبدو أن تسكين عين تفعْلل يمثل كره العربية لتوالي المقاطع المفتوحة.

ز. تَمَفْعَلَ:

عد ابن السراج ما جاء على بناء (تَمَفْعَلَ) شاذاً، قال: "وقد جاء حرفان شاذان لا يقاس عليهما، قالوا: تَمَدْرَعَ من المدرعة يتمدرع تمدْرعاً، وأكثرهم: تَدَرَّعَ يَتَدَرَّعَ تَدَرُّعاً، وهو القياس، وهما أكثرهما وأجودهما، وقالوا: تَمَسْكَنَ يَتَمَسْكَنُ تَمَسْكُناً... وقالوا تَمَنْدَلَ"[2]، وكلام ابن السراج فيه نظر؛ لأنه قال جاء حرفان، ثم أورد ثلاثة، وبناء تَمَفْعَلَ، نحو: تَمَسْكَنَ ملحق ببناء تَدَحْرَجَ[3].

وذكر السهيلي أن تمدرع وتمسكن هو من باب تشبيه الزائد بالأصلي، فشبهوا الميم الزائدةِ بالحرف الأصلي للزومها لكثير من الأبنية، فمثلاً جمعوا (مكان) على (أمكنة) متوهمين أن الميم في (مكان) أصلية وأن وزنه (فَعَال)، والحقيقة أن وزن مكان (مَفعل)؛ لأنه من الكون[4]، وذكر ابن منظور أن الميم الزائدة في (تَمَفْعَلَ) جيء بها لتقوية المعنى، قال: "وتدرع مدرعة، وادّرعها، وتمدرعها؛ تحملوا ما في تبعية الزائد مع الأصل في حال الاشتقاق، توفية

---

[1] – السهيلي، نتائج الفكر ال ص 325

[2] – ابن السراج، الأصول 230/3

[3] – ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب 82/1

[4] – السهيلي، نتائج الفكر ص 393-394

للمعنى، وحراسة له ودلالة عليه... وهذا دليل على حرمة الزائد في الكلمة عندهم، حتى أقرّوه إقرار الأصول، ومنه تمسكن وتمسلم"[1]، فهما من (سَكَنَ)، و (سَلَمَ).

ويبدو أن بناء (تَمَفْعَلَ) من الأقيسة المهجورة التي كانت مستعملة في مرحلة غابرة، والعامة يبنون عليها نحو: "تمجلس، تمنظر، من جلس ونظر[2]، ولعلها كانت صيغة ذات استعمال شائع، ثم اضمحلت، ولم يبقَ منها إلا هذا القليل الذي تحفظه كتب الصرف والمعاجم.

ح. **افْعَلَّ وافْعالَّ:**

يأتي بناء (افْعَلَّ) من الأفعال الدالة على الألوان والعيوب بقصد المبالغة، ولا يكون إلا لازماً[3]، ولا يُبنى من مضعف[4]، وكذلك بناء افعالّ يدلُّ أيضاً على المبالغة في أصل الفعل.

وذكر أبو حيان أن الخليل يرى أن (افعلّ) مقصور من (افعالّ)، وقد يجيئان لغير لونٍ أو عيبٍ ظاهر كاشعالّ الرأس، واشعَلّ، واقْطَرَّ النبت واقطارّ [5].

وارتضى هذا الرأي إبراهيم السامرائي، إذ يرى أن صيغة افعلّ متطورة عن صيغة افعالّ، وهذا التطور يكمن في التخلص من التقاء الساكنين، كما أن الصيغتين (افعالّ وافعلّ) يؤديان المعنى نفسه، وهو المبالغة[6].

عقد السهيلي فصلاً في صيغتي (افعالّ وافعلّ)، ذكر فيه أن هذين البنائين مشتقان من الأسماء، وأنهما صيغتان مختلفتان، قال: "وأما احمّر واحمارّ ففعل مشتق من الاسم، كانتعل من النعل، وتمسكن من المسكين؛ لأن الحمرة، والصفرة ونحوهما أسماءٌ لأعراض ثابتة عند الفلاسفة"[7].

---

1 – ابن منظور، اللسان ، مادة درع.

2 – اسماعيل عمايرة، معالم دارسة في الصرف الأقيسة الفعلية المهجورة، ص13

3 – ينظر: أحمد الحملاوي، شذا العرف ص45

4 – ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ص86/1

5 – أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ص86/1.

6 – ينظر: إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن ص19

7 – السهيلي، نتائج الفكر ص 325

وذكر السهيلي رأياً لأبي سليمان الخطابي زعم فيه أن معنى (احمّر) مخالف لمعنى (احمارّ) ، وأن (افعلّ) يقال فيما لم يخالطه لون آخر، و(افعالّ) يقال لما خالطه لون آخر[1].

ويرتضي السهيلي رأي الخطابي قائلاً:" والخطابي ثقة في نقله، والقياس، يقتضي صحة قوله؛ لأن الألف لم تُزد في أضعاف حروف الكلمة إلا لدخول معنى زائد بين أضعاف معناهما، وقد تقدم هذا الأصل"[2].

ويرى إبراهيم مصطفى أن الأفعال، نحو: (احرنجم، واجلوّذ، واسلنقى، واحرنبى، واكوأدَّ، وازلعَبَّ، واشمَخَرَّ، وغيرها، مواد تعافتها العربية، وصارت شواهد يؤتى بها في كتب اللغة، وكتب الصرف، وسبيل هذه الأفعال الرجوع بها إلى الرباعي[3].

والأصل الذي تقدم هو أن لا يختلف لفظان إلا لاختلاف معنى، ولا يحكم باتحاد المعنى مع اختلاف اللفظ، وزيادة المبني تدل على زيادة المعنى.

ويثبت الدرس الصوتي الحديث أن صيغة (افعالّ) لا يوجد فيها التقاء ساكنين كما ادعى القدماء، إذ وقعوا في وهم، فظنوا أن الألف هنا حرف ساكن، وهو في الواقع حركة طويلة [4].

ويمكن توضيح ذلك بالكتابة الصوتية:

احْمارَّ ← >ihmārra

وبنية هذه الكلمة تتكون من ثلاثة مقاطع. الأول: قصير مغلق بصامت(>ih)، والثاني طويل مغلق بصامت (mār) ، والثالث قصير مفتوح (ra).

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 326

2 – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

3 – ينظر: إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته ص200

4 – عبد القادر مرعي، التشكيل الصوتي ص 185

والمقطع الثاني مرفوض في العربية إلا في حالتين: الأولى: أن تقع في آخر الكلمة في حالة الوقف. والثانية : أن يقع في وسط الكلمة بشرط أن يبدأ المقطع التالي بصامت يماثل الصامت الذي ختم به هذا المقطع المرفوض:

>ih/ mār/ ra

وقد تخلصت العربية من المقاطع الطويلة من نوع (ص ح ص) بوسائل أهمها[1]:

أ. تقصير الحركة الطويلة مثل: افعالّ ← افعلّ ، النجوم ← النَجُم

ب. اختزال المشدد مثل: جانّ ← جان

ج. فك التضعيف مثل: روادّ، وموادّ ، ← روادد ، وموادد

د. الهمز مثل: ادهامّ ← ادهأم ، واحمارّ ← احمأرّ.

ويبدو أن المقطع (ص ح ص) لا يجوز في الشعر، وإذا اضطر الشاعر إليه أقحم همزة في الكلمة؛ أي قسم المقطع الطويل المغلق (mār) إلى مقطعين، كقول كُثير[2]:

وَأنْتَ ابْن لَيْلَى خَيْرُ قَوْمِكَ مشهداً إِذا ما احْمَأَرَّتْ بِالْعَبيطِ العوامِلُ

وقوله[3]:

وَلِلأَرْضِ أمّــا سُــودُها فَتَجَلَّتْ بَياضــاً وَأَمَّا بيضُــها فَاذهَأَمَّت

يقول رمضان عبد التواب معقباً على الأبيات :"ومن هنا يبدو أن كل صيغة على وزن (افعألّ) قد جاءت في العربية من هذا الطريق، حتى ولو لم يوجد إلى جانبها صيغة "افعالّ" في الاستعمال، وذلك مثل :"اشمأزّ" و"احزألّ" و"اطمأنّ" وغير ذلك"[4].

1- ينظر: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية ص264

2 - كثير، ديوانه ص 294

3- المرجع السابق ص323

4 - رمضان عبد التواب، التطور اللغوي ص 97

ح. افْتَعَلَ:

ذكر التصريفيون أن الزيادة في بناء افْتَعَلَ تفيد عدة معاني، منها:

أ. المطاوعة نحو: جمعته فاجتمع.

ب. الاشتراك نحو: اقتتل زيد وعمرو.

ج. الاجتهاد والطلب نحو: اكتسب، واكتتب، أي اجتهد وطلب الكسب والكتابة.

د. الاتخاذ نحو: اختتم زيد، واختدم: اتخذ له خاتَماً، وخادماً، وامتطى؛ اتخذ مطية.

ه. الاظهار نحو: اعتذر، واعتظم؛ أي أظهر العُذرَ والعَظَمَة.

و. المبالغة في معنى الفعل نحو: اكتسب، اختلع، ارتدّ، أي بالغ في الكسب والخلع والردة.

ويرى السهيلي أن معنى الزيادة في صيغة افتعل هو الأخذ ، قال معلقاً على قوله تعالى ﴿ اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ ﴾[1]: " فإنما دخلت (على) لتؤذن أن الكيل على البائع للمشتري، ودخلت التاء في اكتالوا لأن الفعل في هذا الباب كله للأخذ، لأنها زيادة على الحروف الأصلية تُؤذنُ بمعنى زائد على معنى الكلمة؛ لأن الأخذ للشيء كالمبتاع والمكتال والمشتري"[2].

وذكر ابن القيم أن الاكتساب يستدعي التحمل، والمحاولة، والمعاناة[3].

ويرى مصطفى جواد أن افتعل تفيد التشارك، وهي بمعنى تفاعل الاشتراكي، ويعيب على من يقول :"اشتركت في المجلة أو الجريدة" لأن اشترك يدل على التشارك، وبناء افتعل لا يصح أن يكون من جهة واحدة، بل يكون من جهتين فاعلتين أو أكثر، والصواب عنده أن نقول: "شاركت في الجريدة أو المجلة"[4].

---

1 – سورة المطففين، آية 2

2 – السهيلي، نتائج الفكر ص 353

3 – ابن القيم، بدائع الفوائد 505/2

4 – محمد البكاء، مصطفى جواد وجهوده اللغوية ص 232

وذكر أبو حيان[1] أن صيغة (افتعل) تغني عن صيغة (انفعل) فيما فاؤه(لام)، نحو: لويته فالتوى، أو (راء)، نحو: ردعته فارتدع، أو (نون)، نحو: نقلته فانتقل، أو(ميم)، نحو: مددته فامتد، وقال: ميزته فانماز، ومحوته فانمحى، ولم يذكر بناء افتعل فيهما، مع أنهما يبدآن بالميم، وقد تتشارك الصيغتان فيما ليس كذلك، نحو: شويته فاشتوى وانشوى، وقد يغني عنه، نحو: سترته فاستتر.

3 . 2 – أبنية الأسماء والصفات:

لم يفرد السهيلي مسائل أو حديثاً خاصاً عن أبنية الأسماء، وإنما ذكرها عرضاً أثناء الاعتراضات التي يمكن أن تَرِدَ عليه، أو أثناء اختياراته أو تعليلاته، كأن يذكر اسماً ويقول: ووزنه في الأصل كذا، أو أن هذا الوزن يتصف بكذا، وأحياناً لا يذكر الوزن، بل ينص على أن هذا الاسم جاء على وزن اسم آخر، وأحياناً يذكر أنه لا يوجد في الكلام اسم على وزن كذا وكذا، وسنوضح ذلك من خلال الأمثلة التالية التي ذكرها:

3. 2 .1–أبنية الأسماء الثلاثية التي ذكرها السهيلي:

أ. بناء فَعَل:

ذكر السهيلي وزن فَعَل في حديثه عن سؤال المعترض عليه في عدم إعادة المحذوف من كلمة (أبن) في التثنية والإضافة، كما عاد المحذوف في كلمتي (أب) ، و(أخ) في التثنية والإضافة، قال: "فإن قيل: فما بال "أبن" وهو اسم إضافي، ووزنه في الأصل فَعَلٌ، كما كان (أخ، وأب) كذلك، ثم لم يعد إليه ما حذف منه في تثنيةٍ ولا إضافة؟"[2]

يفهم من كلام السهيلي السابق أن وزن ابن هو فَعَلٌ، وأن هناك حرفاً محذوفاً، وهذا المحذوف لم يعد في التثنية كما عاد المحذوف في (أبٌ ، وأخٌ) عند التثنية، لأننا نقول: أبَوان وأخَوان، ونقول: ابْنان.

---

[1] – أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب 86/1

[2] – السهيلي، نتائج الفكر ص101

ويجيب السهيلي عن سؤال المعترض بقوله: "قلنا إنهم عوَّضوا عن المحذوف ألف همزة الوصل في ابن واسم، فلم يكونوا ليجمعوا بين العِوَض، والمُعَوَّض منه، بخلاف (أخ) و (أب) ، ومنعهم أن يعوّضوا من المحذوف في (أخ) و(أب) الهمـزة التي في أولهما، فراراً من اجتماع همـزتين"[1]، ولـم يـذكر السـهيلي الحـرف المحذوف.

واختُلِفَ في الحرف المحذوف من كلمة (ابن)، فقيل: واو، وقيل: ياء، وذكر ابن فارس أن أصل بنائه بنو، والنسبة إليه بَنَويٌّ [2]، وجاء في تاج العروس: "قـال الراغب: أصله بَنَيٌ محركة، قال ابن سيده: ووزنه فَعَلٌ محذوف اللام، مجتلب لهـا ألف وصل، قال: وإنما قضينا أنه من الياء لأن بنى يبني أكثر في كلامهم من يبنو، أو أصله: بنو، والذاهب منه الواو"[3].

ب. **بناء فَعْل:**

ذكر السهيلي هذا البناء مرتين، الأولى في حديثه عن الفـرق بـين كلمتـي (الأرض) و(السماء)، إذ ذكر أن وزن (أرْض) فَعْل، قال: "قلنا بينهما فرقان، فـرق من جهة اللفظ، وفرق من جهة المعنى، فأما الأرض فعلى وزن ألفـاظ المـصادر الثلاثية الذي وجب لها في الأصل، وهو فَعْل، وكان الأصل مـا كـان علـى وزن فَعْل،... وأما السماء، وإن كان مثالها في المصادر كالعَلاء والجَلاء، فهـي بأبنيـة الأسماء أشبه"[4].

وذكر المرة الأخرى في حديثه عن الصفات المشتقة من الأفعـال التـي لا تجمع جمع سلامة، قال:" ومن الصفات المشتقة من الأفعـال مـا لا يجمـع جمـع السلامة في مستعمل الكلام، وهو ما كان على وزن "فَعْل" مضاعفاً، نحو: رجل بَرّ، وثَطّ، وفَظّ، وما أشبهه"[5]. وعلة ذلك حتى لا يلتبس ببناء (فَعُول)، لذلك كـسّروه،

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 101.

2 – ابن فارس، معجم مقاييس اللغة 303/1

3 – الزبيدي، تاج العروس مادة بنى

4 – السهيلي، نتائج الفكر، ص159

5 – المرجع السابق ، ص162

أما ما جاء من الصفات على بناء (فَعْل)، وليس بمضاعف، فإنه يجمع جمع سلامة، مثل: صعبٍ وصعبين، وكذلك قالوا في مؤنثه (صَعْبات) حملاً على مذكره[1].

ج. بناء فُعَل:

لم يصرح السهيلي بهذا البناء، وإنما ذكر أسماءً وصفاتٍ، جعل بعضها على أوزان بعض، من ذلك قوله: "ألا ترى أن ضَحْوَة على وزن صَعْبة من النعوت، وعلى وزن ضَرْبَة من المصادر، ... وضُحىً على وزن هُدىً، وعلى وزن حُطَم من النعوت"[2].

وذكر هذه الأبنية في معرض حديثه عن الظروف الأعلام ، إذ ذكر أن غُدوة وبُكرة اسمان علمان غير مصروفين؛ لأنهما بُنيا بناءً لا تكون عليه المصادر ولا النعوت، وغيرتا للعملية كما غير عُمارة وعُمر وأشباههما، في حين صرفت ضَحْوَة وضحًى، وهما اسمان علمان؛ لأنهما بُنيا بناءً يكون في المصادر والنعوت[3].

وذكر السهيلي هذا البناء دون أن يصرح به، قال:"فإذا ضممت السين فالسُّم اسم"[4]، فكأنه أراد أن يفرق بين الاسم والمصدر، فما جاء على بناء (فُعْل) بضم الفاء وسكون العين فهو اسم، وما جاء على بناء (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين فهو مصدر.

د. فَعَلَة:

ذكر أبو حيان أن بناء فَعَلَة يأتي اسماً نحو أَصَلَة، ونعتاً نحو حَسَنَة، ومصدراً نحو: غَلَبَة، ونعتاً مستوى فيه نحو: يَفَعَة، وجمعاً نحو كَتَبَة[5] .

وذكر السهيلي أن كلمة "آفة" اسم جاء على وزن فَعَلَة كالعَظَمَة والحَدَبة، وجعلها اسماً ولم يجعلها مصدراً، قال:"والآفة اسم ليس بمصدر عندي؛ لأنه على

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ، ص162

2 – المرجع السابق ، ص380

3 – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

4 – المرجع السابق، ص 245

5 – أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب 73/1

وزن (فَعَلَة)... وإن كان قد وجد في المصادر هذا المثال، كالعَجَلَة والحَرَكَة"، وعلل اختياره بكونها اسماً بقوله: " ولكن لما لم نجد منه فعلاً، ولا اسم فاعل، حكمنا بأنسه اسم غير مصدر"[1].

وفي كلام السهيلي السابق نظر، فقد أوردت المعاجم اللغوية فعلاً من (الآفة)، قال الجوهري: "وقد إيفَ الزرع –على ما لم يسم فاعله– أي: أصابته آفــة، فهــو مئوف مثل معوف"[2]، وجاء في اللسان أيضاً: "وآف القوم وأوفوا وإيفــوا: دخلــت عليهم آفة"[3]، وفي الوسيط: "آفتِ البلادُ: أوْفاً، وآفةً"[4].

1.2.3- الأبنية المزيدة :

ذكر التصريفيون أن أوزان الاسم المزيد كثيرة، ولا يتجاوز الاســم المزيــد سبعة أحرف، كما أن الفعل لا يتجاوز بالزيادة ستة[5] .

ـ الأبنية المزيدة التي ذكرها السهيلي:

أ. فَعُول:

تشترك الأسماء والصفات والمصادر في هذا البناء، فالاسم نحــو خَــرُوف، والصفة نحو ضَرُوب، والمصدر نحو وَلُوغ[6] .

ذكر السهيلي هذا البناء مرتين، الأولى في تعليله لكسر الــسين فــي كلمــة (سِنين) حتى لا تلتبس ببناء فَعُول، قال: " وأما كسر السين من سِنين، فلئلا يلتــبس بما هو على وزن (فَعُول) في الواحد نحو (نَوُور) ، و(سَنون)، فكان كــسر الــسين تحقيقاً للجمع؛ إذ ليس في الكلام اسم على وزن فِعُول ولا فِعِيل [7].

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 246

2 – الجوهري، الصحاح (آف)

3 – ابن منظور، لسان العرب ، (آف)

4 – إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط 1/ص32

5 – أحمد الحملاوي، شذا العرف ص 69

6 – ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب 75/1

7 – السهيلي، نتائج الفكر ص157

ويرى فوزي الشايب أن الأصل سَنين بالفتح، ولكن كسرت السين في سنين بسبب النبر، إذ أثر المقطع المنبور "تي" على حركة المقطع السابق وهو (سَ)، فجعل حركة السين مماثلة لحركة المقطع المنبور (ني)، فصارت (سِنين)[1] .

أما المرة الأخرى التي ذكر فيها السهيلي هذا البناء، فكانت في حديثه عن تحليل بيتي الخِرْنِقِ بنت هفّان، وهما[2] :

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ	سُمُّ الْعُدَاةِ وآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلِيــنَ بِكــُلِّ مُعْتَرَكٍ	والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ[3]

قال : " وأما الجُزُر فجمع جَزُور، وهي فَعُول بمعنى مَفْعُول"[4].

ب. فِعال:

يأتي هذا البناء في الاسم والصفة والمصدر والجمع، وبمعنى مفعول، نحو: عِذار، وحِصان، وحِران، وكِلاب وإمام بمعنى مَأْمُوم على التوالي[5] .

ذكر السهيلي أن وزن فِعال يكثر في المشتملات على الأشياء، قال :" فالصراط هو الطريق السهل القويم، وجاء على وزن فِعال لأنه مشتمل على سالكه اشتمالَ الحلْق على الشيء المسروط، وهذا الوزن كثير في المشتملات على الأشياء كاللِّحاف، والخِمار، والرِّداء، وكذلك الشِّكال والعِنان"[6] .

---

[1] – فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية ص 176

[2] – ينظر: ديوانها ص39، ورواية الديوان (النازلون) بالرفع، والخرنق بنت بدرة بن هفّان هي من بني الحارث بن سعد، رهط الأعشى، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه، وأكثر شعرها في رثاء طرفة، ورثاء زوجها بشر بن عمر الأسدي الذي قتل في يوم القلاب، ماتت قبل الإسلام بنحو ستين سنة.

[3] – استشهد النحاة بقولها على قطع النعت، وتعددت رواياته، فيروى برفع (النازلون) ونصبه، ينظر: سيبويه، الكتاب 202/1،و 57/2، و64 والزجاجي، الجمل ص 15، والرضي، شرح الكافية 316/1.

[4] – السهيلي، نتائج الفكر ص 247

[5] – ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب 74/1

[6] – السهيلي، نتائج الفكر ص 303

ج. فَعيل:

يأتي هذا البناء اسماً، نحو: قَميص، ونعتاً، نحو: كَـريم، ومـصدراً، نحـو: صَهيل، واسم جمع، نحو: خَنين، وبمعنى مفعول، نحو: جَريح[1].

ذكر السهيلي هذا الوزن في حديثه عن سرٍّ ورود كلمة (الطريق) في قولـه تعالى: ﴿ قَالُوا يَا قَوْمَنا إِنَّا سَمِعْنا كِتاباً أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسى مُصَدِّقاً لِمَا بَـيْنَ يَدَيْـهِ يَهْدي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾[2]، إذجاء وزن فَعيل بمعنى مفعـول، قـال: "فاقتضت البلاغة والإعجاز لفظ (الطريق)، لأنه (فَعيل) بمعنى (مَفْعُول)، أي: أَنَّـه مَطْروق مشت عليه الرسل والأنبياء قبلُ"[3].

د. فَعَال:

يأتي هذا البناء اسماً ، ونعتاً ، ومصدراً ، واسـماً مَقيـساً، نحـو: (أثـاث، وجَواد، وجَلال، وجَراد) على التوالي [4].

ذكر السهيلي هذا البناء في حديثه عمن توهم فجمع (مكان) علـى (أمكنـة)، ظاناً أن (مكان) وزنها فَعال[5]، وذكر الـسهيلي بعـض الأبنيـة دون أن يـصرح بأوزانها من ذلك على سبيل المثال بناء كلمة (عُمارة) التي وزنها (فُعالة)، و(غدوة) التي وزنها (فُعلة)[6] .

كما ذكر أن بناء (فَعْلُول) غير مستعمل، قال: "إذ ليس في الكلام فَعْلـول"[7]، وقال السيوطي :"ليس في كلامهم (فَعْلُول) (بفتح الفاء) إلا صَعْفُوق بلا خـلاف، وهو من موالي بني حنيفة، وزَرْنُوق بخلاف، وذلك في لغة حكاها أبو زيد اللحياني في نوادره، والثاني المشهور فيه الضم" [8].

---

1 – أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب 75/1

2 – سورة الأحقاف، آية 30

3 – السهيلي، نتائج الفكر ، ص 304

4 – أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب 74/1

5 – السهيلي، نتائج الفكر ، ص 394

6 – المرجع السابق ، ص 380

7 – المرجع السابق ، ص 162

8 – السيوطي، المزهر 57/2

3 .3- المصادر:

لم يعن السهيلي كثيراً بالمصادر والمشتقات، وإن أفرد بعض الفصول في المسائل الكبرى، إلا أن حديثه عن ذلك جاء مبعثراً في ثنايا كتاب النتائج، وكان تعرضه لبعض المصادر والمشتقات يدل دلالة كاملة على معرفته بدقائق التصريف، وآراء السابقين، وكان يهدف من تعرضه لبعض أبنية المصادر والمشتقات إلى توظيفها في تعليلاته واختياراته، وردوده على سابقيه، كما وظف هذا الجانب في أسرار النظم القرآني.

عقد السهيلي فصلاً تكلم فيه عن أسرار اشتقاق الفعل من المصدر، فقد ذهب مذهب البصريين في أن المصدر أصل المشتقات[1]، وذكر أن المصدر اسم كسائر الأسماء يُخْبَرُ عنه كما يُخْبَرُ عن سائر الأسماء، نحو قولك: (أعجبني خروجُ زيد)[2].

وأفرد مسألة قصيرة في المصدر، تحدث فيها عن مصطلح المصدر في عرف النحاة، وفحوى هذه المسألة هل يُراد بكلمة(مصدر) التي وزنها (مَفْعَل) الحدث أو الموضع؟ إذ يرى أن تسمية الحدث مصدراً إنما هو على جهة الاستعارة، كأنه الموضع الذي صدرت عنه الأفعال، والأصل الذي نشأت عنه[3] .

وَأَصَّلَ السهيلي أصلاً في المصادر يكمن في أن المصدر لا يثنى ولا يجمع، قال: "والمصدر على الحقيقة لا يجمع؛ لأن المصادر كلها جنس واحد" [4] ، وقال أيضاً : "كل ما حُدد من المصادر يجوز تثنيته وجمعه، ما لم يحدد فعلى الأصل

[1] – اختلف النحاة في أيهما الأصل للآخر، الفعل أم المصدر، فذهب البصريون إلى أن المصدر أصل المشتقات، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل المشتقات، (ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، مسألة 28، 235/1. والحقيقة أن الرأيين يطرحان مسألة غيبية، لا يمكن البتُّ فيها، والأحسن من هذا أن يقال إن الأصل هو الجذر الصامتي.

[2] – السهيلي، نتائج الفكر ، ص 68

3 – المرجع السابق ، ص 72 – 73، وينظر أيضاً: العيني، شرح المراح ص 30

4 – المرجع السابق، ص 363

الذي تقدم لا يثنى ولا يجمع" [1]، وقال في موضع آخر: "لا يجمعون مصدراً البتة، إلا أن يكون محدوداً" [2] .

وسأتناول أبنية بعض المصادر والمشتقات التي تعرض لها السهيلي:

3. 3. 1- مصادر الثلاثي:

مصدر الفعل الثلاثي غير قياسي، لا تحكمه قاعدة عامة، وإنما الأغلب فيه السماع، أي يعتمد في معرفتها على المعاجم وكتب اللغة والأدب[3]، وحاول العلماء وضع ضوابط لقياسية مصدر الأفعال الثلاثية، في حين كانت مصادر الأفعال غير الثلاثية قياسية، علل المبرد ذلك بقوله: "وإنما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف، فجرت على قياس واحد، لأن الفعل منها لا يختلف، والثلاثة مختلفة أفعالها الماضية والمضارعة؛ فلذلك اختلفت مصادرها، وجرت مجرى سائر الأسماء"[4]، والأسماء لا تقع بقياس.

وارتضى هذا المذهب عدد من العلماء، منهم ابن القوطية، قال: "وليس لمصادر المضاعف ولا الثلاثي كلمة قياس يحتمل عليه، وإنما ينتهي فيه إلى السماع أو الاستحسان"[5]، كما قال ابن الحاجب: "وهو من الثلاثي سماع، ومن غيره قياس"[6] ، وقال الزمخشري: "أبنيته في الثلاثي المجرد كثيرة مختلفة يرتقي ما ذكره سيبويه منها إلى اثنين وثلاثين بناءً "[7]، وذكرها مع التمثيل، ومنهم أيضاً ابن جودي، قال أبو حيان: "وقال أبو القاسم بن جودي : فَعَل وفَعِل وفَعُل إنما يؤخذ سماعاً وكذا مصادرها لأنها جاءت سمة لهذه الأوزان"[8].

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ، ص 371

2 – المرجع السابق، ص 365

3 – ينظر:الرضي، شرح الكافية 400/3، ومحمد بن عبد الغني المصري، علم الصرف والنظام اللغوي ص58 وأمنه الزعبي، مصادر الأفعال الثلاثية ص180

4 – المبرد، المقتضب 418/2

5 – ابن القطاع، الأفعال 10/1

6 – الرضي، شرح الكافية في النحو 400/3

7 – الزمخشري، المفصل ص 275

8 – أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب 224/1

وذكر العيني أن مصادر الثلاثي كثيرة، ومصادر غير الثلاثي تجيء على وتيرة واحدة لا تختلف في الغالب [1].

والخلاصة أن آراء النحاة والتصريفيين اضطربت في قياسية مصادر الفعل الثلاثي، مما دعا بعض اللغويين إلى القول بأن "مصادر الفعل الثلاثي مقيسة وغير مقيسة" [2].

ويبدو أن اضطراب مصادر الثلاثي، وتعددها يعود إلى اختلاف لغات العرب، واختلاف المعنى، وسنن التطور الغوي، وأثر القوانين الصوتية[3] .

ويرى عبد الصبور شاهين أن أوزان المصدر سماعية في الحقيقة، وأن مصدر الفعل الثلاثي أقل قياسية من مصادر الأوزان الأخرى[4]، ويرى صبحي الصالح أن المصادر لا تتقيد بموازين دقيقة، ولا تقاس أقيسة سليمة مطردة [5].

ويبدو أن التصريفيين جعلوا أبنية الأفعال هي الأساس في اشتقاق المصدر، ولكنهم وجدوا البناء لا يفي بالغرض ولا يستقيم دائماً، فبحثوا عن وسيلة أخرى، فوجدوا تعدي الفعل أو لزومه يمكن أن يفرق بين مصدر الفعل المتعدي، ومصدر الفعل اللازم، ومع ذلك لم يستقم ذلك لهم؛ لأنهم وجدوا أمثلة من اللازم تدخل في المتعدي والعكس كذلك، فبحثوا عن وسيلة أخرى يضبط ما شذ من قيد البناء وقيد التعدي واللزوم، فوجدوا تلك الوسيلة في التفريق بين مصادر الأفعال تكمن في الدلالة، ومع ذلك هناك أفعال خرجت مصادرها على هذه القيود الثلاثي، لذلك لا أرى ضابطاً لمصادر الأفعال الثلاثية يستقيم مئة بالمئة، وأدعو إلى إعادة النظر في القواعد الصرفية التي يتحدد بموجبها مصادر الأفعال؛ لأن هناك أمثلة كثيرة واردة في الاستعمال اللغوي تفرض سلطانها على الدارس في رفض تلك القواعد، فمثلاً

---

1 – العيني، شرح المراح ص 34، ص37

2 – ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل 471/3

3 – فاضل السامرائي، معاني أبنية الصرف ص 17-18، وينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات ص696، وأمنه الزعبي، مصادر الأفعال الثلاثية ص195،ص203، ص209-210

4 – عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية ص109

5 – صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة ص 182

ذكر التصريفيون أن بناء (فَعَلَ) اللازم مصدره فُعول نحو : جلس ← جلوساً، ودخل ← دخولاً، ولكن هذا الأصل عندهم لا يطَّرد، فقد جاء مصدر (فَعَلَ) اللازم على غير فعول نحو جَمَحَ ← جماح، وأَبَى ← إباء، والأمثلة على ذلك كثيرة، كما أن مصدر الفعل المتعدي قد يأتي على بناء فُعُول، نحو جَحَد جحوداً، ولزم لزوماً، وغيرها.

وسنتناول بعض الأبنية التي ذكرها السهيلي على النحو التالي:

أ. **فَعْل:**

يتكون هذا البناء من مقطعين صوتيين في حالة الوصل، هما:

أ. فَعْ : (fa<) وهو مقطع قصير مغلق بصامت.

ب. لن : (lun) وهو مقطع قصير مغلق بصامت أيضاً.

يعد هذا الوزن أصلاً للأوزان الأخرى في المصادر، وقد أشار النحاة القدامى إلى ذلك، قال سيبويه: " وقالوا اللَّمْع والخَطْر، كما قالوا الهَذْر، فما جاء منه على فَعْلٍ، فقد جاء على الأصل"[1]، وتبعه المبرد قائلاً: " والدليل على أن أصل المصادر في الثلاثة فَعْل أنك إذا أردت رد جميع هذه المصادر إلى المرة الواحدة، فإنما ترجع إلى فَعْلة على أي بناء كان بزيادة أو غير زيادة"[2]، وتبعهم أيضاً أبو علي الفارسي[3] ، والسيرافي[4] ، وابن جني[5] ، والسهيلي [6].

1 – سيبويه، الكتاب 15/4

2 – المبرد، المقتضب 420/2

3 – أبو علي الفارسي، التكملة ص 512

4 – السيرافي، شرح الكتاب 280/2

5 – المنصف، 179/1

6 – سيأتي الحديث عنه لاحقاً.

ويبدو أن بناء فَعْلٍ هو أصل المصادر الثلاثية عند القدامى؛ لأنهم رأوه أكثر المصادر الثلاثية شيوعاً ودوراناً في الكلام، وأنه أعدل الأبنية وأخفها[1] ، وأنه يأتي مصدراً للفعل اللازم والمتعدي، كما ورد هذا البناء مصدراً من المصادر التي تنوب مناب أفعالها في الاستعمال اللغوي الذي لم يتحدد له فعل[2] .

ارتضى السهيلي ما قاله النحاة في أن بناء (فَعْل) هو الأصل في أبنية المصادر الثلاثية، وذكر هذا البناء في حديثه عن الفرق بين لفظي السماء والأرض، قال :"فأما الأرض، فعلى وزن ألفاظ المصادر الثلاثية الذي وجب لها في الأصل، وهو فَعْل، وكان الأصل ما كان على وزن فَعْل؛ لأن مصدر الثلاثي وإن اختلفت أبنيته فالواحدة في جميعه "فَعْلَةٌ" قياساً لا ينخرم؛ فهذا يدلك على أنه الأصل في أبنية المصادر الثلاثية"[3].

ويترجح أن السهيلي متأثر بهذا الرأي بما ذكره ابن جني: "كل فعل ثلاثي، فالمرّةُ الواحدةُ منه (فَعْلَةٌ) نحو (ضَرَبْتُه ضَرْبَةً، وقَتَلْتُه قَتْلَةً، وشَتَمْتُه شَتْمَةً)، فكأن قولك في المصدر: (شَتْمٌ وقَتْلٌ وضَرْبٌ) إنما هو جمع فَعْلَةٍ، نحو (تَمْرَةٍ وتَمْرٍ، ونَخْلَةٍ ونَخْلٍ)؛ لأن المصدرَ يدلُّ على الجِنس، كما أن التَّمْرَ والنَّخلَ يَدُلَّان على الجنس، فضربة نظيرة تمرة، وضَرْب نظير تَمْر"[4].

ويمكن القول إن استدلال النحاة القدامى بالمصدر الدال على المرّة في الحكم على بناء (فَعْل) هو الأصل في الأوزان جميعاً يبقى نظرياً، ويبدو أنهم: "لو استدلوا بشيوعه في جميع أوزان الفعل لكان أحسن من استدلالهم بالمصدر الدالّ على المَرّة، إذ إنّ الدليل في هذا الأمر يظلّ نظرياً، وأما الدليل الاستعمالي، فقد رأينا أن هذا الوزن شائع في اللازم والمتعدي من الأفعال"[5].

---

[1] – ينظر: خالد العصيمي، القراءات النحوية والتصريفية ص 386

[2] – ينظر: آمنة الزعبي، مصادر الأفعال الثلاثية ص 25-26

[3] – السهيلي، نتائج الفكر ، ص 159

[4] – ابن جني، المنصف 179/1

[5] – آمنة الزعبي، مصادر الأفعال الثلاثية ص 25

ومن الممكن أن نركن إلى هذا الرأي؛ لأن السماع يعد أقوى دليلاً وأسطع برهاناً، والسماع يبطل القياس، فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب[1].

ذكر السهيلي أن بناء (فَعْل) في الأصل مصدرٌ، ولكنه قد يأتي اسماً، فيخرج عن أصل موضوعه، مثال ذلك كلمة (عَيْن، وصَيْد)، قال: "فالعين هنا يُراد بها حقيقة الشيء المُدْرَكة بالعيان، أو ما يقوم مقام العيان، وليست اللفظة على أصل موضوعها؛ لأن أصلها أن تكون مصدراً وصِفَة لمن قامت به، ثم عُبِّر عن حقيقة الشيء بالعين، كما عُبِّر عن الوحش بالصيد، وإنما الصيدُ في أصل موضوعه مصدرٌ، من (صاد يصيدُ)"[2].

وقال: "وأما عين الإنسان فمُسمَّاة بما أصله أن يكون صفةً ومصدراً؛ لأن العين في أصل الوضع مصدرٌ كالزَّين، والدَّين، والبيْن، والأيْن وما جاء على بنائه... ومما يدلك أيضاً أنها مصدرٌ في الأصل قوله سبحانه: ﴿ عَيْنَ الْيَقِينِ ﴾[3]، كما قال تعالى: ﴿ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴾[4]، فكما أن العلم المضاف إلى اليقين مصدر وصفة، فكذلك العين"[5].

ونجد السهيلي يعبر عن المصدر (فَعْل) بالمصدر الحقيقي، قال: "والذي هو مصدر حقيقة إنما تَجِدُه على وزن فَعْل، نحو ضَرْب، وقَتْل"[6].

ب. **فَعَلٌ:**

يتكون هذا البناء من ثلاثة مقاطع صوتية في حالة الوصل، هي:

أ. فَ : (fa) وهو مقطع قصير مفتوح.

ب. عَ : (<a) وهو مقطع قصير مفتوح

ج. لن : (lun) وهو مقطع قصير مغلق بصامت.

---

1 – ينظر: ابن جني، المنصف 240/1، 279

2 – السهيلي، نتائج الفكر ص 291

3 – سورة التكاثر ، آية 7

4 – سورة التكاثر ، آية 5

5 – السهيلي، نتائج الفكر ص 291-292

6 – المرجع السابق ص 372

ذكر التصريفيون [1] أن بناء فَعَل مصدر للأفعال اللازمة التي من باب (فَعِل يَفعَلُ) نحو : فَزِعَ يَفْزَع فَزَعاً، وما جاء من المتعدي على هذا الوزن فهو محمول على اللازم نحو: عَمِلَ يَعْمَلُ عَمَلاً.

وقال ابن هشام: "وأما فَعِلَ القاصرُ، فقياس مصدره الفَعَلُ، كالفَرَج، والأشَر، والجَوى، والشَّلَلِ، إلا إن دلّ على حِرفةٍ، أو ولاية فقياسُهُ الفِعالَةُ، كَوَلِيَ عليهم ولايةً"[2].

ذكر السيوطي أن بناء (فَعِلَ) بالكسر لازماً يطّرد بناءُ مصدرِهِ على (فَعَل) بفتحتين في الصحيح والمعتل والمضعف، إلا ما جاء في الألوان والعيوب، فمصدره فُعْلَة نحو سَمِرَ سُمْرَة، وحَمِرَ حُمْرَة[3]، ولا يقتصر بناء المصدر فَعَل على الفعل فَعِل، وإنما يشتق أيضاً من فَعَلَ، نحو: جَلَبَ جَلَباً، وحَلَبَ حَلَباً[4]، وكذلك يشتق من صيغة فَعُلَ، نحو شَرُفَ شَرَفاً، وكَرُمَ كَرَماً[5].

وأجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة مجيء المصدر(فَعَل) للدلالة على المرض، سواء أورد له فعل أم لم يرد[6] .

وقد ذكر السهيلي أن (سَقَم) مصدر الفعل سَقِمَ، ثم أورد أنهم قالوا: سُقْم، بضم السين[7]، ومما جاء على بناء المصدر فَعَل من صيغة فَعِلَ المتعدية الفعل عَمِلَ، فقد ذكر السهيلي أن مصدره عَمَلٌ[8] .

---

[1] - ينظر: سيبويه، الكتاب 6/4، والزجاجي، الجمل في النحو ص 384، والميداني، نزهة الطرف في علم الصرف ص 18

[2] - ابن هشام، أوضح المسالك 212/3

[3] - السيوطي، همع الهوامع 283/3

[4] - ينظر: المبرد، المقتضب 418/2

[5] - ينظر: الميداني، نزهة الطرف في علم الصرف. ص19

[6] - ينظر: خالد العصيمي، القرارات النحوية التصريفية ص 390

[7] - السهيلي، نتائج الفكر ص 365

[8] - المرجع السابق، ص 371-372

ج. فُعُول :

يتكون هذا البناء من ثلاثة مقاطع صوتية في حالة الوصل:

أ. فُ: (fu) وهو مقطع قصير مفتوح.

ب. عو: (ū>) وهو مقطع طويل مفتوح.

ج. لن: (lun) وهو مقطع قصير مغلق بصامت.

نص القدماء على أن بناء (فُعُول) مصدراً يجيء من الثلاثي اللازم في الغالب[1]، وقد يشترك بناء فعول مع أبنية أخرى، منها[2]:

أ. فُعُول مع فَعْل نحو: وقَعَ وَقْعاً ووقوعاً.

ب. فُعُول مع فَعيلة نحو: وقَعَ وقوعاً ووقيعةً.

ج. فُعُول مع فَعَل نحو: يَنَعَ يُنُوعاً ويَنعاً، وغيرها.

د. فُعُول مع فَعُول، نحو: تَوَضأ وُضُوءً ووَضُوءً، وغيرها.

ويبدو أنّ تعدد أبنية مصدر الفعل الواحد ربما يعود إلى اختلاف المعنى؛ فمثلاً يأتي مصدر الفعل (كَفَرَ) على: (كُفْر) و(كفران) و(كُفُور)، وكل بناء يؤدي معنى مختلف عن الآخر، فالكفران أكثر استعمالاً في جحود النعمة، والكفر في الدين والكفور فيها جميعاً [3].

يرى السهيلي أن مصدر الفعل اللازم جاء مثقلاً بالحركات، قال :" الفعل غير المتعدي هو الذي لزم محله ولم يجاوزه إلى غيره، فهو فعل الفاعل في نفسه، ولذلك جاء مصدره مثقلاً بالحركات؛ إذ النقل من صفة ما لزم محله، ولم ينقل منه لغيره، والخفة من صفة المنتقل من محله حتى يقع بمحل آخر، كالضرب والقتل"[4].

---

1 – ينظر: سيبويه، الكتاب 9/4، والمبرد، المقتضب 420/1، والزجاجي، الجمل ص 384، وابن هشام، أوضح المسالك 212/3، والسيوطي، همع الهوامع 283/3

2 – ينظر: آمنة الزعبي، مصادر الأفعال الثلاثية ص43

3 – ينظر: الكفوي، الكليات ص 305، وفاضل السامرائي، معاني أبنية ص 19.

4 – السهيلي، نتائج الفكر ص 321

ويرى أن خفة اللفظ في هذا الباب موازية للمعنى، فما لزم مكانه فهو الثقيل، وما تجاوزه فهو الخفيف لفظاً ومعنى[1] .

وبناءً على ما أصله، رجح قول سيبويه في عده الفعل (دخل) في الجملة التالية: (دخلت البيت) فعلاً لازماً؛ لأن مصدره الدخول، والدخول على وزن الفعول، وهذا الوزن مختص بمصدر الفعل اللازم لأنه كالخروج والقعود.

ويصرح السهيلي بأن مصدر (فَعَلَ) المتعدي لا يمكن أن يجيء على بناء فُعُول، قال :"ومصدر الفعل المتعدي لا يجيء على الفعول"[2]؛ لذلك يرى أن كلمة (شكورا) في قوله تعالى: ﴿ لاَ نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلاَ شُكُوراً ﴾[3]جمع شُكر، وكذلك عدّ (كفورا) جمع كُفر، ولم يجعلها بمنزل القعود والجلوس لأنهما من متعدٍ [4].

وقد ردّ الزركشي عليه قائلاً: "ليس المراد الجمع هنا، بل المراد: لا نريد منكم شكراً أصلاً، وهذا أبلغُ في قصد الإخلاص في نفي الأنواع، وزعم السُّهيلي أنه جمع (شَكر)، وليس كذلك لفوات هذا المعنى"[5] .

وعدّ السهيلي كلمة (الظنون) في قوله تعالى: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونَا ﴾[6]، مفعولاً مطلقاً، قال: "وأما الظن فمصدر لا يثنى ولا يجمع، فالظنون ــ على هذا ــ مفعول مطلق، لا عبارة عن الظن الذي هو المصدر في الأصل"[7].

هذا وقد جاء بناء فَعُول مصدراً للفعل المتعدي، من ذلك ما ذكره سيبويه نحو: لَزِمَه لُزوماً، ونَهِكَهُ نُهُوكما، وَوَرَدَ وُرُوداً، وجَحَدَ جحوداً[8] .

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 321.

2 – المرجع السابق ، ص 364

3 – سورة الإنسان، آية 9

4 – السهيلي، نتائج الفكر ص 363-364

5 – الزركشي، البرهان في علوم القرآن 2/286- 287

6 – سورة الأحزاب، آية 10

7 – السهيلي، نتائج الفكر ص 374

8 – سيبويه، الكتاب 4/5

ويبدو أن ترجيح السهيلي لقول سيبويه (دخلت البيت) غير متعدٍ إلى مفعول؛ لأن مصدره دخول، فيه نظر بدليل ما يلي:

أ- وجود أفعال متعدية جاءت مصادرها على بناء فعول، نحو لَزِمَه لزوماً، وجَحَدَهُ جُحُوداً، وغيرها.

ب- وقوع الخلاف في تعدية الفعل (دخل)، فقد ذكر ابن منظور أن الأفصح تعدية هذا الفعل بواسطة[1]، وذكر ابن بابشاذ[2] أن ما يتعدى بنفسه تارة، وتارة بحرف الجر، هي أفعال قليلة تحفظ، ولا يقاس عليها، مثل: شَكَرْتُ زيداً، وشَكَرْتُ لِزيدٍ، وأن قولنا دخلت البيت، وذهب الشامَ فعلان موقوفان على السماع، وأصلهما أن يتعدى بحرف الجر، أي دخلت إلى البيت، وذهبت إلى الشام، وذكر أيضاً أن من الناس من يجعل الفعل متعدياً بنفسه، وأنه ليس بصحيح من المحققين لأن ضد (دخل)، هو (خرج)، ونظيره عبر ـ كلاهما لا يتعدى إلا بحرف الجر، وعليه فينبغي أن يكون دخل كذلك.

وكذلك يرى أبو علي الفارسي أنه يتعدى بحرف الجر (في) [3]، في حين يرى الأخفش أنه يتعدى بنفسه، فالاسم المنصوب بعده مفعول به على الأصل لا على الاتساع.

ويبدو أن الفعل دخل يصل إلى مفعوله بنفسه وبوساطة، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم.

ويظهر أن بناء (فُعُول) يجيء مصدراً للأفعال اللازمة والمتعدية، ولا محوج إلى اعتماد تعدية الأفعال ولزومها في تقرير بناء المصدر.

---

1 - ابن منظور، لسان العرب، مادة دخل

2- ينظر: ابن بابشاذ، شرح المقدمة النحوية ص246 -247

3 - ينظر: أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي ص 213

د. فَعَال:

يتكون بناء المصدر فعال من ثلاثة مقاطع صوتية في حالة الوصل، وهي:

أ. فَ: (fa): وهو مقطع قصير مفتوح.

ب. عا: (ā<) وهو مقطع طويل مفتوح.

ج. لن: (lun) وهو مقطع قصير مغلق بصامت.

يشتق المصدر (فَعَال) من باب فَعَل يفعِل، وفَعَلَ يَفْعُل، قال سيبويه: "وقالوا: نَمَى يَنْمِي نَماءً، وبدا يبدُو بداءً، ونثا ينثُو نَثاءً، وقضى يقْضي، وإنما كثُرَ الفَعَال في هذا كراهية الياءات مع الكسرة، والواوات مع الضمة، مع أنهم قد قالوا: الثبات والذهاب، فهذا نظير المعتل"[1] .

ويرى سيبويه أنه يمكن اشتقاق فَعَال بدلاً من فَعُول بسَبب الثقل الصوتي، قال: "وقالوا: دامَ يَدُومُ دَواماً وهو دائم، وزالَ يزُولُ زَوالاً وهو زائل، وراح يَرُوحُ رواحاً وهو رائحٌ كراهية للفُعُول"[2] .

وهناك من يرى أن صيغة (فَعَال) متطورة من صيغة فَعَل، وذلك بتطويل الحركة التي بعد الصامت الثاني[3]، ويبدو أن هذا لا ينسحب على جميع الأفعال[4].

ويشتق المصدر(فَعَال) أيضاً من صيغة (فَعُل)[5] ، وذهب السهيلي إلى أن المصدر فَعَال يشتق من صيغة فَعُل الذي يدل على الطبع، قال: "فإن كان الفعل عبارة عما هو طبع وخصلة ثابتة، ثُقلَ بضم العين، كَظَرُفَ وكَرُمَ، ولزم مصدر فَعُل الذي هو طبع وخصلة ــ وزن الفَعَال نحو: الجَمال والبَهاء والسَّناء والجَلال والغَلاء، هذا إذا كان المعنى عاماً يشتمل على خصال"[6].

---

1 – سيبويه، الكتاب 47/4

2 – المرجع السابق ص 52/4

3 – صلاح الدين حسنين، أبنية المصادر في اللغتين العبرية والعربية، ص 170، نقلاً عن آمنة الزعبي، مصادر الأفعال الثلاثية ص 63

4 – آمنة الزعبي، مصادر الأفعال الثلاثية ص 63

5 – الميداني، نزهة الطرف ص 19

6 – السهيلي، نتائج الفكر ص 321

ويشترط السهيلي في اشتقاق مصدر فَعُل على فَعال، أن يكون جنساً عامــاً، قال: "فإذا ثبت هذا فالجمال والكمال كالجنس العام"[1]، وقال أيضاً: "وهذا الأصل في هذا الباب، ثم لا يشردُ عن هذا القياس شيء إلا ويمكن رده إليه"[2]، ويبدو أن هناك أفعالاً جاءت على صيغة (فَعُلَ)، ومع ذلك لم تأتِ مصادرها على بناء (فَعال)، وقد احترس السهيلي من ذلك وقال: "إلا أن تكون ألفاظ قد دخلت في هذا الباب بوجــهٍ من المجاز، فنجد مصادرها مخالفة لهذا الأصل في وزنها أو شيء من أحكامهــا، وليس ذلك إلا لنقلها بالاستعارة والمجاز عن أصل موضــوعها، كقــولهم: شَــرُفَ الرجل شَرَفاً، ولم يقولوا: شَرَافاً، كقولك جمالاً وكمالاً"[3].

ويرد السهيلي ما جاء مخالفاً لما أصله من أن مصدر فَعُل يأتي على فَعَــال إلى المجاز، قال: "لأن الشرف رفعة في الآباء، والآباء شيء خــارج عــن محــل الفعل، فهو مستعار من شرف الأرض، والشرف فــي الأرض كالهَــدَف والعَلَــم، فاستعيد للرجل الرفيع في قومه، كأن آباءه الذين ذُكِرَ بهم وارتفع بسببهم شَرَفٌ له؛ إذ الشرف من الأرض يُرتَفَع بسببه ويُظهر منه"[4].

ولا أرى محوجاً إلى هذا التمحل والتأويل؛ لأن هناك من الأمثلة التي تفرض سلطانها على الدارس في إقرار مجيء مصدر (فَعُل) على (فَعَل) نحو شَرُف شَرَفاً، وكَرُمَ كَرَماً، وغيرها.

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ، ص 322

2 – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

3 – المرجع السابق، ص 222–223

4 – المرجع السابق ، ص 223

٥.	**فَعَالة:**

يتكون بناء (فَعَالة) من أربعة مقاطع صوتية في حالةِ الوصل، وهي:

أ.	فَ: (fa) وهو مقطع قصير مفتوح.

ب.	عا: (<ā) وهو مقطع طويل مفتوح.

ج.	لَ: (la) وهو مقطع قصير مفتوح.

د.	تُن: (tun) وهو مقطع قصير مغلق بصامت.

ذكر سيبويه أن بناء المصدر فَعَالة يشتق من فَعُلَ يَفْعُل، الذي يكون في الخصال، قال: "أما ما كان حسناً أو قبحاً فإنه مما يبنى فِعلُه على فَعُلَ يَفْعُل؛ ويكون فَعَالاً و فَعَالة وفُعلاً، وذلك قولك قَبُحَ يَقْبُحُ قباحة، وبعضهم يقول قُبوحة، فبناه على فُعولةٍ كما بناه على فَعالةٍ، ووَسم يَوْسُمُ وسامة، وقال بعضهم: وساماً فلم يؤنث، كما قال السَّقام والسَّقامة... وأما الفعل من هذه المصادر، فنحو: الحُسن والقبح، والفَعالةُ أكثر"[1]، وذكر أيضاً أنه يأتي من فَعِلَ نحو سَبِطَ سَبَاطة، كما قالوا: مَلُحَ ملاحة، وسَمُحَ سماحة، ونظُفَ نَظَافَة، وطهُرَ طهارةً [2].

ويأتي أيضاً من فَعَلَ يَفْعُل، نحو: سَرَقَ يَسْرُقُ سَراقة، ومن فَعَلَ يَفْعَل، نحو: زَهَدَ يَزهَدُ زَهاده[3].

وذكر المبرد أن بعض الأفعال يكون مصدرها على فَعَال، ولكن بالهاء، قال بعد أن ذكر فَعَال نحو: ذهبت ذهاباً: "ويكون على هذا الوزن بالهاء، نحو: سَفُه سَفاهة، وضلّ ضلالة، وجَهِلَ جَهالة، وسَقُمَ سَقَامة"[4].

نلاحظ مما سبق أن المصدر (فَعَالة) يشتق من فَعُلَ يَفْعُل ، ومن فَعَلَ يَفْعُل، ومن فَعَلَ يَفْعَل، ولم يذكروا علاقة المصدر (فَعَالة) بالمصدر (فَعَال)، مع أن المبرد أشار إلى ذلك، ولكنه لم يذكر الفرق الدلالي بينهما كما وجدناه عند السهيلي.

1 – سيبويه، الكتاب 28/4

2 – المرجع السابق، 28/4–29

3 – العيني، شرح المراح ص 35

4 – المبرد، المقتضب 419/2

ذكر السهيلي أن بناء المصدر (فَعَالة) يشتق من الفعل (فَعُلَ) الذي هو طبع وخصلة، وربطه ببناء المصدر (فَعَال)، ولكنه وجد فرقاً دلالياً بينهما، فمصدر (فَعُلَ) يأتي على (فَعَال) وعلى (فَعَالة)، قال: "ولزم مصدر فَعُلَ ــ الذي هو طبع وخصلة ــ وزن الفَعَال نحو: الجمال والكمال...؛ هذا إذا كان المعنى عاماً يشتمل على خصالٍ ولا يختص بخصلة واحدة؛ فإن اختص المعنى بخصلة واحدة صار كالمحدود ولزمته هاء التأنيث؛ لأن هاء التأنيث تدل على نهاية ما دخلت عليه كالضربة من الضرب وحذفها في هذا الباب وفي أكثر الأبواب يدل على انتفاء النهاية... فإذا ثبت هذا فالجمال والكمال كالجنس العام من حيث لم يكن فيه الهاء المخصوصة بالتحديد والنهاية، وقولك: مَلُحَ مَلاحَةً، وفَصُحَ فصاحة على وزن: جَمُلَ جمالاً، وكمُلَ كمالاً، إلا في تاء التأنيث؛ لأن الفصاحة خصلة من خصال الكمال، فحُددت بالهاء، لأنها ليست بجنس عام كالجمال"[1].

ويفهم مما سبق أن ما دل على جنس عام مطلق يأتي مصدره على (فَعَال) نحو الْجَمال والْكَمال، وما دل على شيء مقيد يكون مصدره على (فَعَالة)، نحو: ملاحة، وظرافة، ولا نقول فلاح ولا ظراف، بل نقول: ملاحة، وظرافة، كما نقول سفاهة، ووَضاعَة وحَماقَة؛ أي أن ما كان جزءاً من كل يأتي على فَعَالة، وما كان كلاً عاماً يكون مصدره على فَعَال.

واستدل السهيلي بقول خالد بن صفوان على هذا المعنى، قال: "ألا ترى إلى قول خالد بن صفوان ــ وقد قالت له عِرْسُه ــ :إنك لجميلٌ، فقال: أتقولين ذلك وليس عندي عمود الجمال ولا رداؤه ولا بُرْنُسه؟! ولكن قولي: إنك لمليحٌ وظريف"، ويعلق السهيلي على ذلك بقوله: "فجعل المَلاحة خصلة من خصال الجمال"[2].

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر 321-322

2 – المرجع السابق ، ص 322، وجاء في الروض الأنف: ثم قال (أي خالد): عموده الطول وأنا ربعة، وبرنسه سواد الشعر، وأنا أشمط، ورداؤه البياض، وأنا آدم" 19/4

و. فِعْل:

يتكون بناء هذا المصدر من مقطع واحد في حالة الوقــف (fi<l)، وهــو مقطع قصير مغلق بصامتين، وتقبل العربية هذا المقطع في حالة الوقف، أمــا فــي حالة الوصل فإنه يتكون من مقطعين هما:

أ. فِعْ: (fi<) وهو مقطع قصير مغلق بصامت.

ب. لُن : (lun) وهو أيضاً مقطع قصير مغلق بصامت.

ذكر سيبويه أن هذا المصدر يشتق من الأفعال الدالة على الجوع والعطــش، نحو: رَوِي يَرْوَى رِياً، وشَبِعَ يشْبَعُ شِبْعاً[1] .

ويشتق من فَعَلَ يَفْعُل نحو: فَسَقَ يَفْسُقُ فِسقاً [2]، كما قالوا: فَعَل فِعْلاً، ممــا يتعدى[3]، ويرى بعض الباحثين أن بناء (فِعْل) متطورٌ من بناء (فِعِل)[4]، ومنهم من يرى أن هذا البناء قد تأثر في مرحلة التحول من اللهجــات إلــى العربيــة الفصحى بقانون الحذلقة والمبالغة في التفصح، وذلك بهمز غير المهموز، مثــل وَرِثَ وِرْثاً وإرْثاً[5].

ويبدو أن الهمزة في مصدر الفعل (وَرِثَ : إرْثاً) قد جيء بهــا لتــصحيح النظام المقطعي، فالعربية تكره الحركة المزدوجة في بنية الكلمة؛ لأنهــا مُــستَثْقَلَةٌ، فالمصدر وِرْث (wirt̲) فيه حركة مزدوجة صاعدة (wi)، ولعلّ بعض اللهجات استثقلت هذه الحركة، فحذفت شبه الحركة(w) للتخلص من المــزدوج، فــصارت الكلمة(irt̲)، فوقعت اللغة في محظور لغوي، وهو ابتداء المقطع بحركة، فَحُقِّقَــتْ الكسرة، فتخلقت الهمزة ، فصارت (>irt̲)؛ أي أن هذه الهمزة جيء بها لتــصحيح النظام المقطعي.

---

[1] : سيبويه، الكتاب 22/4

[2] – العيني، شرح المراح، ص35

[3] – عبد المنعم فائز، السيرافي النحوي، في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ص 72

[4] – ينظر: آمنة الزعبي، مصادر الأفعال الثلاثية ص 67

[5] – المرجع السابق، ص 67-68

ومن المصادر التي ذكرها السهيلي وجاءت على (فِعْل) المصدر (فِكْر) قال: "وأما الفِكْر فهو كالعِلْم لقربه منه في معناه، ومشاركته له في محلّه، وليس باسم عند سيبويه، ولذلك مَنَعَ من جمعه، فقال: " لا يجمع الفِكْر على أفكـــاره، حملـــه علـــى المصادر التي لا تجمع"[1].

قال سيبويه[2]:"واعلم أنّه ليس كلّ جَمْعٍ يُجْمَعُ، كما أنّه ليس كُلّ مَصدرٍ يجمع كالأشتغال والعقول والحلوم والألباب؛ ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر؟".

والفِكْر مصدر لا يجمع، ولذلك سمّى السهيلي كتابه (نتائج الفِكْر)، أما الفِكَر بكسر ففتحٍ فهو جمع فكرة، ولكن إذا قصدنا بالفِكْر الاسم فإنه يجمع على أفكار.

وقد كفانا محقق كتاب النتائج محمد إبراهيم البنا مسألة التحقق من اسم كتاب النتائج وضبطه، قال في المقدمة:" وقد كان الظاهر أن يكون ضبط الفكـــر بكـــسر ففتح؛ جمع فكرة، ولكن رجح الإطراد ــ وأعني أن تكون الفكر بكسر فسكون ــ ما ذكره السهيلي في المقدمة، وما نقلته من نص ابن دِحيَة، ففيها سجعة لا يحسن معها أن تكون الكلمة جمعاً، وقد ظللت أرجح هذا إلى أن ظفرت بنص أيد ما رجحتـــه، ذكره ابن قاضي شهبة في طبقاته، قال في ترجمة الـــسهيلي: " ... وكتـــاب نتـــائج الفكر في النحو، وهو بكسر الفاء وسكون الكاف، كذلك قيده قاضي القضاة أبو البقاء الشبلي، ثم يقول ابن قاضي شهبة: وكثير من الناس يقولون بفتح الكاف وليس بجيدٍ؛ لأن المصدر لا يجمع"، ويعلق محمد إبراهيم البنا على كلام ابن قاضي شهبة بقوله: "وغير الجيد ما ذكره ابن قاضي شهبة، فلقائل أن يقول: إن فِكَر ــ بكسرٍ ففـــتحٍ ــ جمع فِكْرة، وليس جمع فِكْر"[3].

---

[1] – السهيلي، نتائج الفكر ص 369

[2] – سيبويه، الكتاب 240/3

[3] – السهيلي، نتائج الفكر ، مقدمة المحقق ص 19-20

3. 3 .2- مصادر الأفعال غير الثلاثية:

لم يتعرض السهيلي للمصدر من غير الثلاثي إلا في شذرات بسيطة تكاد لا تذكر، ربما لأن هذه المصادر قياسية لا خلاف فيها، ومن هذه المصادر التي ذكرها في معرض حديثه:

أ. **مصدر فَعَّلَ: تَفْعيل**

يتكون البناء الصوتي للمصدر (تفعيل) من المقاطع الآتية في حالة الوصل:

أ. تَفْ: (taf) وهو مقطع قصير مغلق بصامت.

ب. عي: (ʕī) وهو مقطع طويل مفتوح.

ج. لُن: (lun) وهو مقطع قصير مغلق بصامت.

يرى التصريفيون أنه لا بد لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس، فقياس فعّل ــ بالتشديد ــ إذا كان صحيح اللام التفعيل، كالتسليم والتكليم والتطهير[1].

ذكر السهيلي هذا المصدر دون أن يصرح بأن مصدر فعّل تفعيل، ولكنه أشار إلى ذلك من خلال الأمثلة، حيث ذكر ذلك في معرض حديثه عن التنوين معترضاً على من قال إن حد التنوين: نون ساكنة تلحق أواخر الأسماء المتمكنة، قال: "وتصحيح هذه العبارة عندي أن يقال: التنوين إلحاق الاسم (نون) ساكنة"، معللاً ذلك بقوله:" لأن التنوين مصدر نوّنت الحرف؛ أي: ألحقته نوناً، كما أن التنعيل مصدر (نعّلتُ الرِّجْل): إذا جعلت لها نَعْلاً، وليس التنعيل هو النَّعْل؛ وكذلك التنوين ليس هو النون بمجردها"[2].

وقال ابن يعيش: "فالتنوين: مصدر غُلب حتى صار اسماً لهذه النون"[3].

---

[1] – ينظر: الرضي، شرح الكافية400/3، والعيني، شرح المراح ص37،34، وابن هشام ، أوضح المسالك، 214/3.

[2] – السهيلي، نتائج الفكر ص 86

[3] – ابن يعيش، شرح المفصل 29/9

وتعرض السهيلي لمصدر التفعيل، ومثل عليه، عندما ذكر أن المـــصادر لا تجمع، قال: "ألا ترى أنهم لا يجمعون مـــن المـــصادر مـــا كـــان علـــى وزن ... (التفعيل)، نحو: التكبير والتضريب"[1].

ومن الممكن القول إن بناء المصدر (تفعيل) بناء حادثٌ جديـــد، وأن المـــصدر الأصلي والقياسي لصيغة (فعّل) هو(فِعال)[2].

ب. **أَفْعَلَ: إفْعال**

يتكون بناء هذا المصدر من ثلاثة مقاطع صوتية في حالة الوصل، هي:

أ. إفْـ :(>if) وهو مقطع قصير مغلق بصامت.

ب. عا : (<ā) وهو مقطع طويل مفتوح.

ج. لُن : (lun) وهو مقطع قصير مغلق بصامت

يأتي مصدر (أَفْعَل) على بناء إفعال سواء كان صحيحاً أم معـــتلاً، أم مـــضاعفاً متعدياً أم لازماً: كأكرم إكراماً، وأمسى إمساءً، وأجلّ إجلالاً ، وأعطى إعطـــاءً[3]، وإن كان معتل العين نُقلت حركة عينه إلى فاء الكلمة، ثم أعل بالحـــذف، وعـــوض عن المحذوف تاء التأنيث نحو: أقام إقامة، وأفاد إفادة، وأجاد إجادة، وقد لا يعوض عن المحذوف بالتاء كقوله تعالى: ﴿ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ﴾[4]، وقـــول العـــرب: أجـــاب إجاباً[5].

تعرض السهيلي لمصدر الإفعال، ومثل عليه عندما ذكـــر أن المـــصادر لا تجمع قال: "ألا ترى أنهم لا يجمعون من المصادر ما كان على وزن الإفعال، نحو: الإكرام"[6].

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 365

2 – ينظر: يحيى عبابنة، سابقة التاء في مصادر العربية. ص 155-159

3 – السيوطي، همع الهوامع 284/3

4 – سورة النور، آية 37.

5 – أمين السيد، في علم النحو 34/2

6 – السهيلي، نتائج الفكر ص 365

وتعرض له أيضاً عندما ذكر أنه يمكن أن يستغنى عن المصدر بالمفعول المطلق، كقولهم: أحببتُ حُباً، فالحبّ ليس بمصدر لأحببت، لذلك جُمع الحُبُ على أحباب، ولو كان مصدراً لما جاز جمعه، قال: "فقد انكشف لك بقولهم: أحببتُ حُبّاً، ولم يقولوا: إحباباً استغناءً بالمفعول المطلق، الذي هو عند المخاطبين من الإحباب ... وصار الحُبّ كالشغل، ولو قالوا: إحباباً، لكان بمنزلة شغلت شَغلاً، بفتح الشين"[1].

ج. **الانْفعال والافْتعال:** >ifti<āl و >infi<āl

ذكرهما السهيلي في حديثه عن جمع المصدر، ذِكراً مختصراً جداً، قال: "ألا ترى أنهم لا يجمعون من المصادر ما كان على وزن الإفعال نحو: الإكرام، وعلى وزن الانفعال والافتعال، وعلى وزن التعليل نحو: التكبير والتضريب، إلا ان يكون محدوداً، فهذا يدلك أنهم لا يجمعون مصدراً البتة، إلا أن يكون محدوداً، فيكون كالتمرة من تَمْر والبُرة من بُرّ "[2].

ومن الملاحظ أن السهيلي لم يمثل على هذين البناءين، كما مثل على بناء الإفعال والتفعيل.

ويبدو أن السهيلي ذكر مصادر الأفعال الرباعية والخماسية ليثبت من خلالها أن المصدر لا يجمع البتة، إلا أن تكون هذه المصادر محدودة بالتاء؛ لأن مصادر الأفعال الثلاثية يمكن أن تختلط بالأسماء، فَيَجري مُجراها في الجمع، وذكر أبو العباس احمد بن يحيى أن "المصادر تُردُّ على الأسماء، والأسماء تُردُّ على المصادر؛ لأن المصادر ظهرت ظهور الأسماء، وتمكَّن الإعراب منها"[3]، وقال المازني: "وقد جُمعت من المصادر أحرف قليلة، وليس يطرد عليه الباب إلا أنه قد قيل: أمراض وأشعار وعُقُول وألباب وأوجاع وآلام، فلا يحملنّك هذا على أن تقيس فتجمع المصادر"[4].

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 364-365

2 – المرجع السابق ، ص 365

3 – الزجاجي، مجالس العلماء ص76

4 – المرجع السابق ص133

د. تُعال، وتُعَلَة: (tu<āl و tu<latun) :

يبدو أن هذين الوزنين نادران، ولم ينص السهيلي عليهما بصريح اللفظ، ولكنه ذكر مثالاً واحداً على كل منهما، وذلك في حديثه عن سرّ اختصاص التاء بالضمير المرفوع المتصل، حيث ذكر أن الواو قد تبدل تاء، ومثّل على هذا الإبدال بـ (تُراث، وتُخمة)، قال: "فجعلوا التاء مكان الواو، لقربها من مخرجها؛ ولأنها قد تبدل منها في كثير من الكلام نحو: تُراث، وتُخمة"[1].

لا يمكن تفسير انقلاب الواو تاء وفقاً لقوانين التقارب الصوتي، بسبب التباعد بين الواو والتاء[2].

وربما جاء بناء تُعال، وتُعلة بسبب قانون القياس الخاطئ إذ توهموا وجود الفعل تَرَث فاشتقوا منه تُراث، والفعل تَخَم فاشتقوا منه تُخمة[3].

ولا يُنْكَرُ أثر قانون القياس الخاطئ في تشكّل كلمات جديدة في اللغة، ولكن يبدو أن هناك مسلكاً آخر ربما كان سبباً في مجيء بنائي تُعال، وتُعلة، في المصادر، فكلمة تُراث أصلها وُراث (wuraṯ)، إذ نلاحظ تشكل حركة مزدوجة صاعدة في بنية هذا المصدر، وهي (wu) وهذه الحركة المزدوجة مستثقلة في العربية، فتخلصت منها اللغة عن طريق حذف شبه الحركة (w) فصارت بنية الكلمة (uraṯ)، فوقعت اللغة في محظور لغوي، وهو بداية المقطع بحركة، فجيء بصوت التاء لأنه صوت أجلد لتصحيح النظام المقطعي، فصارت (turaṯ) تُراث، على زنة تُعال، ويمكن القول نفسه في بنية المصدر تُعلة نحو تُخمة.

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 221

2 – يحيى عبابنة، سابقة التاء في مصادر العربية ص 147

3 – ينظر: رمضان عبد التواب، التطور اللغوي ص 107–108، وآمنة الزعبي، مصادر الأفعال الثلاثية ص129، 202.

3. 4- المشتقات

3. 4 .1- اسم الفاعل:

مفهومه:

اسم الفاعل: اسم مشتق من الفعل للدلالة على وصف من قام بالفعل على جهة الحدوث والطروء لا الثبوت، والمراد بالحدوث والطروء أن يكون المعنى القائم بالموصوف متجدداً بتجدد الأزمنة [1].

أطلق التصريفيون على هذا المشتق مصطلح اسم الفاعل، ولم يقولوا اسم المُفْعِل، أو المُستَفعِل، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن العرب قد أكثرت اشتقاقه من الفعل الثلاثي كمّاً، فجعلوا أصل الباب له[2]، وأطلق عليه سيبويه مصطلح الاسم فقط[3]، وأطلق عليه الكوفيون الفعل الدائم[4].

اختلف العلماء حول اسم الفاعل في ظاهرتين متباينتين[5]:

الأولى: اشتقاقية، وهي: هل اسم الفاعل مشتق من المصدر أو من الفعل؟

ويبدو أن هذا الخلاف شكلي، فالذين أشاروا إلى المصدر أشاروا إلى الأصل، والذين أشاروا إلى الفعل أشاروا إلى الفرع، وهذا واضح في قول أبي سعيد السيرافي: "إن اسم الفاعل مشتق من الفعل، والفعل مشتق من المصدر"[6]. وأرى أن هذا الخلاف لا يمثل انحرافاً عن مسار اللغة.

والثانية: بنائية، وانقسم العلماء حولها قسمين: يرى أصحاب القسم الأول أن اسم الفاعل من الثلاثي المجرد له بناء واحد فقط، ويصاغ على زنة (فاعل) بصرف النظر عن بنائه أو تعديته ولزومه، ويمثل هذا الرأي ابن الحاجب والرضي[7]،

---

1 – مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية ص 1/ 182

2 – الرضي، شرح الكافية 198/2

3 – سيبويه، الكتاب 164/1

4 – ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ص310

5 – ينظر: عبد الفتاح الدجني، في الصرف العربي نشأة ودراسة، ص 172

6 – الرضي، شرح الكافية 198/2

7 – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

والزمخشري[1]، ومن المحدثين أحمد الحملاوي[2]، وعباس حسن[3]، وأحمد المراغي[4]، ويرى أصحاب القسم الثاني أن اسم الفاعل من الثلاثي المجرد له عدة أبنية، تبعاً لبناء الفعل وتعديته ولزومه، ويمثل هذا الرأي سيبويه[5]، وابن جني[6]، وابن عصفور[7]، وابن مالك[8]، والسيوطي[9]، فمثلاً ذكروا أن اسم الفاعل يأتي من (فَعُلَ) مضموم العين – وهذا لا يكون إلا لازماً – على أوزان متباينة، هي:

أ. يكثر مجيئه على وزن (فَعْلٍ) بسكون العين، نحو: ضَخُمَ فهو ضَخْمٌ.

ب. يأتي على وزن (فَعيلٍ)، نحو: جَمُلَ فهو جَميلٌ، وشَرُفَ فهو شَريفٌ.

وشذ من ذلك طَهُرَ فهو طاهر، ونَعُمَ فهو ناعم ، وفَرُهَ فهو فاره، والقياس أن يأتي على بناء فَعْل أو فَعْيل[10]، وذكر ابن خالويه أنه ليس في كلام العرب (فَعُلَ) فهو (فاعل) إلا فَرُهَ فهو فاره فقط[11]. والحقيقة أن هناك ألفاظاً غير هذه ذكرها ابن جني، وفسرها بسبب تداخل اللغات، قال: " واعلم أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركبت"[12].

---

1 – الزمخشري، المفصل ص226

2 – ينظر: أحمد الحملاوي، شذا العرف ص77

3 – ينظر: عباس حسن، النحو الوافي 232/2

4 – ينظر: أحمد المراغي، تهذيب التوضيح ص86

5 – ينظر: سيبويه، الكتاب 264/2– 265

6 – ينظر: ابن جني، المنصف 282/1

7 – ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف 450/2

8 – ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية 134/2

9– ينظر: السيوطي، همع الهوامع 210/1

10 – الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 596/2

11 – ينظر: ابو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب 234/1

12 – ابن جني، الخصائص 376/1

تعرض السهيلي لبناء اسم الفاعل من (فَعُلَ) في حديثه عن جمع شعراء، حيث ذكر أن شعراء ليست بجمع شاعر على القياس، ويرى أن اسم الفاعل من (فَعُلَ) قياسه أن يأتي على (فعيل)، قال: "فليس ما هو في وزن فاعل جارياً على فَعُل، ولا يوجد ذلك"[1]؛ أي أنه لا يأتي اسم الفاعل من (فَعُلَ) على (فاعل)، وهو بهذا من أنصار القسم الثاني الذين يرون تعدد أبنية اسم الفاعل من الثلاثي.

ويرى السهيلي أن الأصل في اسم الفاعل من شَعُرَ هو شَعير، ولكنهم عدلوا عنه إلى شاعر حتى لا يلتبس بلفظة شعير الذي هو أخو الحنطة؛ ولأن في صيغة فاعل معنى النسب، وهذا المعنى لا يتوفر في صيغة فَعيل، لأن فاعل هنا بمعنى ذي كذا، وذي الشيء منسوب إلى ذلك الشيء، قال: "ولكنهم لما رفضوا أن يقولوا في اسم الفاعل من شَعُر: شَعير، عدلوا عنه إلى فاعل، الذي فيه معنى النسب، نحو: رامح، وتامر، ولابن، واستغنوا به، فلما جمعوه ردوه إلى الأصل الذي كان يقتضيه القياس، وكأنهم إنما كرهوا موافقة اللفظ للفظ الشعير: الذي هو أخو الحنطة، فاستغنوا عنه بفاعل الذي معناه ذي الشِّعر، كما أن رامحاً معناه ذي رمح، وليس هو من (رَمَحَ)"[2]، وجاء في تاج العروس رجلٌ رامح أي (ذو رمح)[3].

أشار السهيلي إلى أن اسم الفاعل من الفعل الأجوف يشتق على وزن فاعل، دون أن يذكر ذلك بصريح اللفظ، وذلك في حديثه عن كلمة (عين)، حيث يرى أنها مصدر في أصل وضعها، وذكر أنهم يقولون (رجل عائن)[4]، ويرى القدماء أن الهمزة في اسم الفاعل تكون منقلبة من الواو أو الياء نحو: قائل أصلها قاول، وبائع أصلها بايع.

ولكن علم اللغة الحديث يرى غير ذلك، ومن المعروف أن اسم الفاعل يشتق من البنية العميقة للفعل، وليس من السطحية، فالبنية العميقة للفعل عان هي عَـيَنَ، وإذا أردنا أن نشتق اسم الفاعل فإننا نشتقه من البنية العميقة (عـاين : <āyin)،

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 163

2 – المرجع السابق، ص 163.

3 – الزبيدي، تاج العروس، مادة (رمح)

4 – السهيلي، نتائج الفكر ص291

نلاحظ تشكل حركة مزدوجة صاعدة (yi)، والعربية تستثقل هذا المزدوج الحركي، فتتخلص منه عن طريق حذف شبه الحركة (y)، فتقع اللغة في محظور لغوي، وهو ابتداء المقطع بحركة، وكذلك التقاء حركتين متتاليتين في نفس بنية الكلمة (<ā*in>) لذا لجأوا إلى تحقيق الكسرة، وبتحقيقها تخلقت الهمزة فصارت (<ā>in) عائن، بمعنى أنه جيء بالهمزة لتصحيح النظام المقطعي.

والخلاف بين القدماء والمحدثين يكمن أيضاً في وزن الكلمة، فكلمة عائن وزنها عند القدماء (فاعل)، أما عند المحدثين فوزنها (فائل).

بَنَتِ العرب من الفعل (أورس) اسم الفاعل (وارس) شذوذاً، والقياس أن يبنوه على (مورس)، وقد جاء بناؤه القياسي في شعر لابن هرمة، كما أورده صاحب التاج، قال: "وأورس الرمث وهو وارس، ومورس قليل جداً، وقد جاء في شعر ابن هرمة[1]:

وكأنما خُضِبَت بِحَمْضٍ مُورِسٍ   آباطُها مِنْ ذِي قُرُونٍ أيَايِل

كذا زعمه بعض الرواة الثقات، وهذا غير معروف، وإن كان القياس"[2].

ويرى السهيلي أن العرب اعتقدوا طرح الهمزة من الفعل (أوْرَسَ)، لذلك بنوه من الثلاثي، ولم يبنوه على (أورس) [3].

3. 4 .2- اسم المفعول:

لم يتعرض السهيلي إلى بناء اسم المفعول بشكلٍ صريح، ولكنه ذكر أمثلة على اسم المفعول في ثنايا الكتاب، منها على سبيل المثال: مووف، ومحموم، ومجنون، ومسوس، ومدود، قال: "باب مووف كباب محموم ومجنون ... والعرب قد تجعل ما فيه الشيء بمنزلة المفعول، وما له الشيء بمنزلة الفاعل، وإن لم يكن له فِعْلٌ، كقولهم فيمن له رُمح: رامح، وفيمن له نُبل: نابل، وفيما فيه الحُمى:

---

1 – ابن هرمة، ديوانه ص46 ، وفي الديوان (أيائل)

2 – الزبيدي، تاج العروس، مادة (ورس)

3 – السهيلي، نتائج الفكر ص 235

محموم، ومكان مضبوب ومسبوع، من الضباب والسباع، ومنه طعام مَسُوس ومدود، إذا وقع فيه السوس والدود"[1].

ونفهم من كلام السهيلي السابق أن اسم المفعول يشتق من الثلاثي على زنة (مَفعول)، من الفعل المبني للمجهول، وهو بهذا يسير على سنن من سبقه، ولم يتعرض السهيلي إلى ما يحدث من تغيرات في بنية اسم المفعول من (ساس) و(داد).

وذكر السهيلي أن هناك صيغاً تأتي بمعنى اسم المفعول منها:

أ. بناء (فعول) بمعنى (مفعول)، قال: "وأما (الجُزُر) فجمع (جَزُر)، وهي فَعُول بمعنى مفعول"[2].

ب. فعيل بمعنى مفعول، كثر مجيء فعيل بمعنى مفعول في كلام العرب، ولكن لم يقس عليها، وقيل مقيس فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل، كقدير، ورحيم[3].

ذكر السهيلي ذلك في حديثه عن سرّ ورود كلمة الطريق في قوله تعالى:{يهدي إِلى الْحَقِّ وإِلى طَرِيقٍ مُسْتَقِمٍ}[4]، قال: "فاقتضت البلاغةُ والإعجاز لفظ (الطريق)؛ لأنه (فَعيل) بمعنى (مفعول)؛ أي إنه مطروق مشت عليه الرسل والأنبياء من قبل"[5].

ج. فِعْل بمعنى مفعول، لم يذكر ذلك بصريح اللفظ، وإنما ذكر أن (الشِّرب) عبارة عن المشروب[6].

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 246

2 – المرجع السابق ، ص 247

3 – ينظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد ص254.

4 – سورة الأحقاف، آية 30

5 – السهيلي، نتائج الفكر ص304

6 – المرجع السابق ، ص 372

3. 4 .3- صيغة المبالغة:

لم يتعرض السهيلي إلى أبنية المبالغة، إلا أنه عدّ صيغة فعلان من أبنية المبالغة، ومثل عليها بكلمة (الرحمن)، قال: "إلا أن الرحمن من أبنية المبالغة كفيضان ونحوه"، وعلل ذلك بقوله: "وإنما دخله معنى المبالغة من حيث كان في آخره ألف ونون كالتثنية، فإن التثنية في الحقيقة تضعيف، وكذلك هذه الصفة، فكأن (غضبان) و(سكران) حامل لضعفين من الغَضَب والسُكْر"[1].

ويبدو أن السهيلي قصد بمعنى أبنية المبالغة المعنى اللغوي؛ لأن التصريفيين لم يعدوا صيغة (فعلان) من أبنية المبالغة، بل عدوها من أبنية الصفة المشبهة[2].

3. 4 .4- اسم المرّة:

يدل اسم المرّة على حدوث الفعل، مبيناً عدد مراته، ويسمى مصدر المرّة، ومصدر العدد، والمرّة، والوحدة، والمرّة الواحدة، والفَعْلَة، والمصدر الدال على المرّة، ويصاغ من الفعل التام المتصرف غير القلبي، وليس دالاً على صفة ملازمة كأفعال السجايا، فلا يصاغ من نحو: (كاد)؛ لأنه ناقص التصرف، ولا من (عسى)؛ لأنه جامد، ولا من (عَلِمَ)؛ لأنه قلبي، ولا من (ظَرُفَ)؛ لأنه من أفعال السجايا، ويصاغ من الثلاثي على وزن (فَعْلَة) بفتح الفاء نحو: (جَلَسَ جَلْسَة)، ولكن إذا كان المصدر مختوماً بتاء مربوطة جيء بكلمة واحدة، ويقال في غير الثلاثي ما قيل في الثلاثي.

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة[3] مجيء اسم المرّة من الفعل الثلاثي المجرد على مصدره المستعمل وإن كان فيه زيادة على فعله؛ بمعنى إلحاق تاء المرّة بالمصادر الثلاثية المزيدة، معتمدين على قول ابن يعيش: "وقد يزيدون

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 54

2 – ينظر: أحمد الحملاوي، شذا العرف، ص80، ومصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، 191/1، 198

3 – ينظر: خالد العصيمي، القرارات النحوية التصريفية، ص 402-406

التاء على المصدر المزيد فيه"[1]، معتمداً على قول الزمخشري: "وقد جاء على المصدر المستعمل في قولهم أتيته إتيانه، ولقيته لقاءة "[2].

وكذلك اعتمد المجمع على قول سيبويه: "وقالوا: أتيته إتيانه ولقيته لقاءة، جاءوا به على المصدر المستعمل في الكلام"، وذكر سيبويه أن هذا قليل في الكلام، قال: "ونحو إتيانه قليل والاطّراد على فَعْلَة "[3].

وهناك من اعترض على هذا القرار مدعياً أنه يؤدي إلى اختلال نظام القواعد الضابطة للأبنية والتراكيب العربية[4].

ولا أرى حرجاً في قرار المجمع؛ لأن كثرة الأمثلة التي خالفت قواعد التصريفين تنبئ عن استقرائهم الناقص للغة.

أطلق السهيلي على اسم المرّة تسمية المرّة الواحدة، و(فَعْلَة)، والتحديد، و المرّة، ويرى السهيلي أن هاء التأنيث في بناء اسم المرّة (فَعْلَة) تدل على نهاية ما دخلت عليه، كالضربة من الضرب، وحذفها يدل على انتفاء النهاية[5].

ذكر السهيلي أن الفعل لا يدُلُّ على مصدره إلا مطلقاً غير محدود ولا منعوت، كما أن الفعل لا يدل بلفظه على المرّة الواحدة، إذ اعترض على ما أجازه النحاس من قولهم:(زيدٌ ظننتها منطلق) يريد الظَّنَّة؛ لأن الفعل لا يدل عليها[6].

وذهب السهيلي إلى أن اسم المرّة لا يشتق من جميع الأفعال، بل من أفعال محددة، قال :"فالتحديد في المصادر ليس يَطَّرد في جميعها، ولكن فيما كان منها حركة للجوارح الظاهرة، ففيه يقع التحديد غالباً؛ لأنه مضارع للأجناس الظاهرة

---

1 – ابن يعيش، شرح المفصل 57/1

2 – الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب ص480

3 – سيبويه، الكتاب 45/4

4 – خالد العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية ص406

5 – المرجع السابق ، ص 322

6 – المرجع السابق، ص 370

التي يقع الفرق بين الواحد فيه والجنس بهاء التأنيث نحو: تمـرة وتمـر، ونخلـة ونخل، وكذلك نقول: ضَربة وضرب"[1].

وهذا ما دعا أحدهم إلى أن يقول أحجية لآخر يقيس فيها ذكاءه، فطرح عليه جملة من الأسئلة، منها: "أيُّ كلمة إذا كثُر عرضها قلّ معناها، وإذا ذهب بعـضها جلَّ مفزاها؟"[2]، والمقصود بهذا اللغز هو اسم الجنس الجمعي، إذا زيد عليه التـاء صار واحداً، وإذا حُذفت دلّ أكثر من واحد، كتمرٍ وتمرة، ونَبْقٍ ونَبْقَةٍ، وهذا تمامـاً ينطبق على المصدر واسم المرّة.

وكذلك يرى السهيلي أن اسم المرّة لا يشتق من الأفعال الباطنـة، ولا مـن أفعال الطبع والخصال، قال: "وأما ما كان من الأفعال الباطنة نحو: عَلِمَ، وحَـذِرَ، وفَرِقَ، ووَجِلَ، وكذلك ما كان طبعاً نحو: ظَرُفَ وشَرُفَ ـ فلا يقال في شيء مـن ذلك : فَعْلَةٌ؛ لا يقال: فَهِمَ فهمة، ولا ظَرُفَ ظَرْفة"[3].

ويرى أيضاً أن اسم المرّة لا يشتق من الأفعال الدالة على الكثرة والقلة، قال: "وكذلك ما كان من الأفعال عبارة عن الكثرة والقلة نحو: طـال وقَـصُرَ، وكَبُـرَ وصَغُرَ، وقَلَّ وكَثُرَ، لا نقول: كَبْرَة ولا : صَغْرَة، وأما قولهم: الكَبْرة، في الهـرم، فعبارة عن الصِّفة وليست بواحدة من الكبر، وكذلك الكثرة ليست كالـضربة مـن الضرب، لأنك لا تقول: كَثُرَ كَثراً"[4].

وذكر السهيلي أن كلمة (مَرَّة) التي على وزن (فَعْلَة) تختلف دلالتهـا تبعـاً لقصد المتكلم، فقد تكون ظرف زمانٍ، وقد تكون اسم مرة، قال: "وأما (مَرَّة) فـإن أردت بها فَعْلَة واحدة من مرور الزمان، فهي ظرف زمان، وإن أردت بهـا فَعْلَـة

---

[1] – خالد العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية ص 370

[2] – السيوطي، شرح مقامات جلال الدين السيوطي، 239/1

[3] – السهيلي، نتائج الفكر ص 370

[4] – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

واحدة من المصدر مثل قولك: (لقيته مرة، أي لقيته لقية)، فهي مصدر، وعبَّرت عنها بالمرة ... فإذا جعلت المرّة ظرفاً فاللفظ حقيقة؛ لأنها من مرور الزمان، وإن جعلتها مصدراً فاللفظ مجاز، إلا أن تقول: (مررتُ مَرَّةً)، فيكون حينئذٍ حقيقة"[1]؛ أي إذا سبق كلمة (المَرَّة) فعل من لفظها فهي اسم مرّة حقيقية، وإن لم يكن الفعل الذي قبلها من لفظها، فهي تحمل على اسم المرّة تبعاً لقصد المتكلم مجازاً.

3. 5- التصغير:

التصغير: تغيير يطرأ على بنيية الكلمة وهيئتها، لجعلها على وزن (فُعَيْل)، أو (فُعَيْعِل)، أو(فُعَيْعيل) نحو: عُمَيْر، وجُعَيْفِر، وقُنَيْديل على التوالي، واقتصر التصريفيون على هذه الصيغ الثلاثة "لأنهم قصدوا الاختصار بحصر جميع أوزان التصغير فيما يُشْتركُ فيه بحسب الحركات المعينة والسكنات، لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها"[2].

عرّف السهيلي التصغير بقوله: " التصغير عبارة عن تغيير الاسم ليدل على صغر المسمى وقلة أجزائه؛ إذ الكبير ما كثرت أجزاؤه، والصغير بعكس ذلك"[3]. وبهذا التعريف أشار السهيلي إلى المفهوم اللغوي للتصغير.

أفرد السهيلي مسألة قصيرة تحدث فيها عن الحكمة في اختيار بنية الاسم المصغر، وذلك بضم أولها، وفتح ثانيها، وزيادة الياء ثالثة، وهذه الهيئات تأتي في أوزان أبنية التصغير الثلاثة (فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعيل).

ذكر السهيلي أن التصغير هو تقليل أجزاء المصغر، وأنه بخلاف الجمع، فبناء التصغير يقابل بناء (فعالل) في الجمع، فلما زادوا الألف في صيغة الجمع (فعالل) زادوا في أبنية التصغير ياء ثالثة في وسط الكلمة، وبَيَّنَ السهيلي الحكمة من زيادة الياء في أضعاف الكلمة، ، ولم تكن آخراً ، مقارناً إياها بتاء التأنيث، قال: "زيد في التصغير (ياء) ثالثة في أضعاف الكلمة، ولم تكن آخراً مثل علامة التأنيث،

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر، 391

2 – الرضي، شرح الشافية 14/1

3 – السهيلي، نتائج الفكر ص 89

لأن الزيادة في اللفظ إنما تكون على حسب الزيادة في المعنى، والصفة التي هي صغر الجسم لا تختص بجزء منه دون جزء، بخلاف صفة التأنيث فإنها مختصة في جميع الحيوانات بطرف يقع به الفرق بين الذكر والأنثى، فكانت العلامة في اللفظ منبئة عن معنى التأنيث طرفاً في اللفظ، بخلاف (الياء) في التصغير فإنها منبئة عن صفة واقعة على جملة المصغر"[1].

وذكر أنها كانت (ياء) ولم تكن ألفاً؛ لأن الألف مختصة بجمع التكسير، وكانت حركتها ضمة ولم تكن فتحة، لأن الفتحة منبئة عن الكثرة، ويشار بها إلى السعة، أما الضم فإنه منبئ عن القلة والحقارة.

وعلل السهيلي عدم اختيار الواو بدلاً من الياء في بنية التصغير، لأن الواو تدخل على بعض أبنية الجموع نحو الفعول، فلو جعلوها علامة في التصغير لالتبس التصغير بالتكثير.

وكذلك لا بد من كسر ما بعد علامة التصغير إذا لم يكن حرف إعراب، كما كُسِر ما بعد علامة التكثير في نحو (مفاعِل)، والعرب توازن بين اللفظين إذا كان معناهما متضادين، وذكر ابن الأنباري أنهم حملوا التصغير على جمع التكسير؛ لأن التصغير يعني اللفظ والمعنى، وكما أن التكسير يغير اللفظ والمعنى[2].

قال السهيلي: "فلم يمكن إدخال الواو مكان الياء لئلا يخرج منها إلى الكسر الذي هو ضدها"[3].

---

1 - السهيلي، نتائج الفكر، ص89.

2 - ابن الأنباري، أسرار العربية ص 184

3 - السهيلي، نتائج الفكر ص 90

إذاً امتنعت الواو من أن تكون علامة في التصغير بسبب علة أمـن اللـبس وعلة الثقل.

ومما نلاحظه أن السهيلي يسبر الاحتمالات كلها، ويختار المناسب بعد نفـي الاحتمالات البعيدة. قال: "وإذا امتنعت الواو ــ والألف قد اختصت بها الجمع ــ فلم يبق إلا الياء، وقد جعلت مفتوحاً ما قبلها من أجل الضمة التي هي في أول الكلمـة لئلا يخرج من ضمٍ إلى كسر"[1].

وذكر ابن الأنباري[2] أنهم اختاروا الضم في أول بنية التصغير؛ لأنها أقوى الحركات، وبني الحرف الثاني على الفتح تبييناً للضمة.

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 90

2 – ابن الأنباري، أسرار العربية ص 183

الفصل

الرابع

القضايا

النحوية

الفصل الرابع

4 – القضايا النحوية

ذكر محقق كتاب نتائج الفكر أن السهيلي لم يُعنَ بذكر الآراء والتوجيهات، كغيره من النحاة أمثال ابن الأنباري والعُكبري، إذ كان صاحب نظرة ذاتية، وقد يخرج من هذه النظرة برأي مبتكر، أو اختيار لآراء سُبق بها، وسنكشف عن نظرته تجاه المسائل والقضايا النحوية التي تعرض نها من خلال حديثنا عن الأبواب النحوية الآتية:

4 . 1 – المرفوعات:

4 . 1 . 1 – المبتدأ:

عرّفه ابن هشام[1] بقوله: "المبتدأ اسم أو بمنزلته، مجردٌ من العوامل اللفظية أو بمنزلته، مُخبرٌ عنه، أو وصف رافعٌ لمكتفيً به"، فالاسم نحو: "اللهُ ربُّنا"، والذي بمنزلته، نحو: "وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ"[2]، والذي بمنزلة المجرد، نحو: "هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ"[3]، والوصف الرافع لمكتفىً به، نحو: أقائمٌ هذان".

أفرد السهيلي مسألة في نتائج الفكر عنونها بـ (باب الابتداء)، تحدث فيها عن العامل في المبتدأ وحركته، ومسوغات الابتداء بالنكرة، وتقديم الخبر، وعن استتار الضمير في الاسم المشتق، ومتعلق الخبر إذا كان ظرفاً، وعن إعراب الاسم المرفوع بعد الظرف، وفصول أخرى في الباب، وسنناقش بعض هذه القضايا:

4 . 1 . 1 . 1– العامل في المبتدأ:

اختلف النحاة في رافع المبتدأ[4]، فذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، و الخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، ولهم أيضاً مذهب آخر وهو أن المبتدأ يرتفع بالعائد من الخبر، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، والابتداء عامل معنوي يعني التعرية من العوامل اللفظية.

---

[1] – ابن هشام، أوضح المسالك 167/1

[2] – سورة البقرة، الآية 184

[3] – سورة فاطر، الآية 3

[4] – ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 44/1، العكبري، التبيين، ص 224

وقد يأتي المبتدأ نكرة بأمور يسميها النحاة المسوّغات، أوصلها بعضهم إلى نيّفٍ وثلاثين مُسَوِّغاً [1]، واختصرها ابن هشام إلى عشرة أمور، وقال: " لم يُعَوِّل المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كلُّ أحدٍ يهتدي إلى مواطن الفائدة، فَتَتَبَّعوها، فمن مُقِلٍّ مُخِلٍّ، ومن مُكْثِرٍ مُوردٍ ما لا يصلح أو مُعَدِّدٍ لأمورٍ متداخلة"[2].

وذكر ابن عصفور أن سيبويه لم يشترط في الابتداء بالنكرة أكثر من شرط واحد، وهو أن يكون في الإخبار فائدة، وذكر أيضاً أن سيبويه أجاز مثل: (رجل في الدار)، واعترض عليه بقوله: " إلا أنه يدخل على سيبويه إجازة مثل رجل في الدار؛ لأن فائدته وفائدة: في الدار رجل، واحدة، وهو مع تقديم الظرف جائز فينبغي أن يجوزَ مع تأخيره، وقد أجمع النحويون قاطبةً على أن ذلك لا يجوز، وأنه ليس بمسموع من كلام العرب"[3].

وقال الرضي ناقلاً رأياً لابن الدهان: "وقال ابن الدهان وما أحسن ما قال إذا حصلت الفائدة، فأخبر عن أيّ نكرة شئت، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب"[4].

ويبدو مما سبق أن من النحاة من يجيز الابتداء بالنكرة إذا حصلت الفائدة، وقد سبقني إلى هذا الرأي عبد الرحمن السيد، إذ قال: " أرى أن كلَّ ما قيل عن الابتداء بالنكرة تَزَيُّدٌ لا داعي إليه؛ لأن المعرفة والنكرة في الحكم سواء، وكما يجوز الابتداء بالمعرفة إذا أفاد الحكم عليها، ويجوز الابتداء بالنكرة كذلك إذا كان الحكم عليها مفيداً، فإذا لم تتحقق الفائدة لم يصح أن يكون أحدهما مبتدأ"[5].

---

[1] – ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 137/1، والسيوطي، همع الهوامع 326/1، والأشموني، شرح الأشموني على الألفية 278/1، وعباس حسن، النحو الوافي 440/1

[2] – ابن هشام، مغني اللبيب 115/2، وينظر أيضاً: والأشموني، شرح الأشموني على الألفية 270/1

[3] – ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 350/1

[4] – الرضي، شرح الكافية 88/1

[5] – عبد الرحمن السيد، الابتداء بالنكرة، بحث قدمه للمؤتمر في الدورة الثامنة والخمسين، نقلاً عن خالد العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية، ص77

وكذلك أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة وقوع المبتدأ نكرة مطلقاً[1].

إن ما يذكره النحاة من مسوغات الابتداء بالنكرة هي أقرب إلى دلالات المعاني منها إلى ضبط القواعد، ويذكرها النحاة تيسيراً للمتعلمين، وتقريباً للطالبين، إذ ليس كل أحد يهتدي إلى موطن الفائدة، كما ذكر ابن هشام[2].

لم يخرج السهيلي على قواعد النحاة، إذ لا يجيز الابتداء بالنكرة؛ لأن النكرة أبعد في باب الابتداء من المعرفة، والمعرفة أشدُّ استبداداً بأول الكلام[3]، وعقد فصلاً في مسوغات الابتداء بالنكرة استهله بذكر حدّ المبتدأ، قال: "وحدُّ المبتدأ أن يكون معرفة أو مخصوصاً، وإلا فلا فائدة في الإخبار عنه"[4].

وذكر من مسوغات الابتداء بالنكرة أن تكون النكرة منعوتة أو مخصوصة أو مسبوقة باستفهام أو نفي، ومثّل على النفي بقوله تعالى:﴿ لاَ لَغْوٌ فِيهَا ﴾[5].

وذكر أيضاً أن المبتدأ يقع نكرة إذا كان الخبر معرفة مجروراً مقدماً، وعلل ذلك بقوله: "لأن الخبر إذا كان مقدماً ومعرفة، فإن كان في اللفظ خبر المبتدأ، فإنه في المعنى مخبر عنه؛ لأن التعريف والتقديم يَجُرَّان إليه ذلك المعنى"، ومثّل على ذلك بقوله: "وإذا قلت: في الدار امرأة، إنما أردت (الدار فيها امرأة)، فلذلك حَسُنَ الإخبار عن النكرة ههنا في اللفظ؛ لأنه ليس خبراً عنها في الحقيقة"[6].

ويرى السهيلي أن الكلام يبقى ناقصاً إذا تقدم الاسم النكرة على شبه الجملة (الخبر)؛ لأن النكرة تطلب الوصف طلباً حثيثاً، فيسبق إلى الوهم أن الجار والمجرور وصف لها لا خبرٌ عنها، لأن المعتاد أن يخبر عن النكرة بعد وصفها، فعند تقديم الجار والمجرور على النكرة يستحيل أن يكون الجار والمجرور وصفاً لها؛ لأن الوصف لا يتقدم الموصوف، وبهذا يكون الاسم المجرور المعرفة الذي هو

---

1 – ينظر: خالد العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية، ص74

2 – ينظر:ابن هشام، مغني اللبيب 115/2

3 – السهيلي، نتائج الفكر ص 76

4 – المرجع السابق، ص 408

5 – سورة الطور، آية 23

6 – السهيلي، نتائج الفكر ص409

في موضع خبر عن النكرة هو المخبر عنه في المعنى، وإن كان مجروراً في اللفظ، قال: "فكم من مجرور في اللفظ مخبرٌ عنه في الحقيقة"[1].

وذكر ابن جني في قولهم: "لك مالٌ، وعليك دَيْنٌ" أن النكرة وإن وقعت موقع الخبر، فهي في المعنى مبتدأ[2].

ومن مسوغات الابتداء بالنكرة التي ذكرها السهيلي التفضيل، قال: "وفي العربية أبواب رُفعت فيها النكرة بالابتداء سوى ما ذكرناه، ولكن لمعان مازجت الكلام، وقرائن أحوال حَسَّنت النظام، من ذلك التفضيل"[3]، ومثّل عليه بقول عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ : "تمرة خيرٌ من جرادة"[4]؛ لأنك حين قلت: أفعلُ من كذا، عَلِمَ المخاطب أنك تريد أن تقول: "أُفَضِّلُ تمرةً، فخرجت النكرة عن أن تكون مبتدأ محضاً ومخبراً عنه حقيقة"، فلو كانت النكرة مخبراً عنها حقيقة لما جاز الابتداء بالنكرة.

ويبدو أن النكرة هنا لا تراد بعينها، بل تؤول إلى العموم؛ لأن المعنى تمرةٌ واحدة من هذا الجنس خيرٌ من كلٍ واحدة من جنس الجراد.

وذكر ابن القيم أن التفضيل نوع من التخصيص بالعموم، ومن الأمثلة التي ذكرها السهيلي، وجاز الابتداء بالنكرة فيها؛ لأن فيها معنى التفضيل، ففي قوله تعالى:﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾[5]، فقد قدّره سيبويه[6]: طاعة أمثلُ، ولم يقل: مثيلة ولا حسنة، وقولٌ معروف أشبهُ وأجدر بكم، ويعلق ابن القيم على ذلك بقوله: "وهذا أحسن من قول بعضهم: إن المسوغ للابتداء بها ههنا العطف عليها؛ لأن المعطوف عليها موصوف، فيصح الابتداء به، وإنما كان قول سيبويه أحسن؛ لأن تقييد

---

1 – المرجع السابق، ص 409

2 – ابن جني، الخصائص 318/1

3- السهيلي، نتائج الفكر ص 409

4 – ابن حجر، فتح الباري 266/9

5 – سورة محمد ، آية 21

6 – سيبويه، الكتاب 141/1

المعطوف بالصفة لا يقتضي تقييد المعطوف عليه بها، ولو قلت: (طاعةٌ أمثل) لساغ ذلك وإن لم يُعطف عليها"[1].

ومن المعاني التي مازجت الكلام، وقرائن الأحوال التي حسنت الابتداء بالنكرة ما دخله معنى الدعاء، أو معنى يخرج النكرة عن أن يكون الكلام خبراً محضاً، كقولهم: (أَمْتٌ في الحجر لا فيك)، وذكر أن فيه معنى التزكية والمدح، بدليل أنهم لم يقولوا: (أَمْتٌ في الحجر)، ويسكتوا، وإنما قربوا ذلك بقولهم: (لا فيك)، وصار معنى الكلام: (نسبة الأَمْت إلى الحجر أقرب من نسبته إليك، والأَمْت بالحجر أليق به فيك).

وعلل السهيلي ذلك بقوله: "لأنهم أرادوا تزكية المخاطب ونفي العيب عنه، ولم يريدوا الإخبار عن (أَمْت) بأنه في الحجر؛ بل هو في حكم النفي عن الحجر وعن المخاطب معاً، إلا أن نفيه عن المخاطب أوكد، وإذا دخل الحديث معنى النفي فلا غروَ أن يبتدأ بالنكرات ... لما فيه من العموم والفائدة"[2].

وذكر ابن جني[3] أنهم أجازوا الابتداء بالنكرة في قولهم: "(أَمْتٌ في الحجر لا فيك)؛ لأنه ليس في المعنى خبراً، إنما هو دعاء ومسألة، والمعنى: ليكن الأَمْت في الحجارة لا فيك، والأَمْتُ: الانخفاض، والارتفاع، والاختلاف، بدليل قوله تعالى: ﴿لاَ تَرَى فِيهَا عِوَجاً وَلاَ أَمْتاً﴾[4]؛ أي اختلافاً، ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجارة، وهي مما توصف بالخلود والبقاء.

ويرى ابن ولاد[5] أن هذا ليس على معنى الدعاء، وذلك أنه نفى عنه العيب والسوء وجعله للحجر، ولو كان يدعو له بأن لا يجعل اللهُ فيه العوجَ وأن يجعله للحجر لما كان مادحاً له، والرجل يمدح بما ثبت له، والدعاء يكون للمستأنف لا لما ثبت، وبهذا فالعوج ثابت للحجر على كلّ حال ومنتفٍ عن الرجل على وجه المدح

---

1 – ابن القيم، بدائع الفوائد 625/2

2 – السهيلي، نتائج الفكر ص 410، و ينظر أيضاً: ابن القيم، بدائع الفوائد 626/2

3 – ابن جني، الخصائص 319/1

4 – سورة طه ، آية 107

5 – ينظر: أبو العباس بن ولاد، الانتصار لسيبويه على المبرد ص102 – 103

لا على معنى الدعاء، وبهذا جاز الابتداء بالنكرة، لان المعنى مدح وتنزيه للرجل من العيب.

ويظهر أن ما ذهب إليه ابن ولاد والسهيلي مقبول من جهة المعنى أكثر من معنى الدعاء الذي ذهب إليه ابن جني.

وذكر السهيلي أن نحو (سلامٌ عليكم)، و(ويلٌ له) مما دخله معنى الدعاء فابتدئ به وهو نكرة[1].

ومن أمثلة الابتداء بالنكرة قولهم: "شرٌّ أهر ذا نـاب"[2]، ومسوّغ الابتداء بالنكرة هنا أن الكلام عائدٌ إلى معنى النفي، إذ التقدير: ما أهر ذا ناب إلا شرٌّ، وهذا أوكد في المعنى من قولنا: أهر ذا ناب شر تماماً نحو: ما قام إلا زيدٌ، أوكد من : قام زيدٌ، وذكر السيوطي أنه جاز الابتداء بالنكرة في المثل السابق لأنه قصد بالنكرة الحصر[3].

ويمكن أن يقع المبتدأ نكرة، إذا كانت هذه النكرة مفيدة، أو كانت الجملة تحمل خبراً خارجاً عن المألوف، كقولهم: شجرةٌ سجدت، وبقرة تكلمت، وهذا كما ذكر السيوطي فيه خرقٌ للعادة[4]، ولكنه لم يجعل ما فيه خرقاً للعادة والمألوف مسوغاً للابتداء بالنكرة بل ذكر المثالين السابقين تحت مسوّغ العموم.

ويبدو أن كلمتي (شجرة) و(بقرة) في الجملتين السابقتين نكرتان مفيدتان؛ لأن المقصود هنا ليس الإخبار عن شجرة مخصصة أو بقرة بعينها، وإنما المقصود هذا الجنس بالذات دون غيره، ولم يقصد معينٌ منه، وهذا يتفق مع ما اشترطه النحويون للابتداء بالنكرة وأطلقوا عليه العموم[5].

---

[1] – السهيلي، نتائج الفكر ص 412

[2] – ينظر:الميداني، مجمع الأمثال 467/1، والجرجاني، دلائل الإعجاز ص 143، والسهيلي، النتائج ص 410

[3] – السيوطي، همع الهوامع 327/1

[4] – المرجع السابق، 327/1.

[5] – ينظر: عبد الرحيم رضوان، في النحو العربي ص 60

وقد أشار الفاسي الفهري[1] إلى ذلك في حديثه عمّا يسمّى بـ (التفكيك)[2]، حيث ذكر أن العنصر المفكك يجب أن يكون مُعَرَّفاً عند النحاة القدامى، لكنه لا يرى هذا القيد ملزماً، فقد يكون هذا العنصر المفكك نكرةً إذا صاحبه مؤثرات صوتية خاصة تتمثل في نبره، نحو قولنا: بقرةٌ تكلمت، ورجلٌ حضر، فمثل هذه الجمل تعدّ لاحنةً عند النحاة القدامى؛ لأنه لا يوجد مُسَوِّغ للابتداء بالنكرة.

ويمكن أن يُقال إن الفهري أضاف مُسَوِّغاً جديداً للابتداء بالنكرة يتمثل في استخدام نغمة معينة تُكْسِبُ النكرة تعييناً أو تعريفاً، كنبر النكرة مثلاً، ويتبدّى لي أيضاً أن ما ذكره الفهري ينطبق على الكلام المنطوق، وليس المكتوب.

ويظهر للباحث أن ما ذكره بعض النحاة القدامى في جواز الابتداء بالنكرة إذا حصلت الفائدة يمكن أن يُنبئ عن إرهاصات أو بذور أولى للمنهج الوظيفي المعاصر[3]، وهي مسألة تكمن في أن هنالك تواصلاً بين المتكلم والمخاطب؛ لأن حصول الفائدة ينبئ عن هذا التواصل.

4 . 1 . 1 . 3- مفهوم المبتدأ من منظور النحو الوظيفي[4]:

المبتدأ هو العنصر المحدّث عنه خارج الحمل؛ أي هو ما يحدد مجال الخطاب الذي يعتبر الحمل بالنسبة إليه وارداً، لذلك عُدَّ من الوظائف التداولية [5]، في كونها مرتبطة بالمقام، أي أن تحديدها لا يمكن أن يتم إلا انطلاقاً من الوضع التخابري القائم بين المتكلم والمخاطب في وظيفة مقامية معينة.

---

1 - ينظر: الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ص128- 131

2 - وهو نقل المركب الاسمي يميناً أو يساراً إلى موقع خارج الحمل تاركاً أثراً ضميرياً احياناً.

3 - يهتم هذا المنهج بالمعنى، ويعطي جلّ عنايته لوظائف المكونات في الجملة المتمثلة في الوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية، ويرى أصحاب هذا المنهج أن هذه الوظائف مفاهيم أولى، ومتوفرة في كل الأداءات اللغوية، ويهتم هذا المنهج أيضاً بالظروف الخارجية والتداولية، من حيث موقف المتكلم والمخاطب، والظروف الكلامية التي تكتنف الظاهرة اللغوية، وتشتق الجملة في النحو الوظيفي بوساطة بنيات ثلاث هي: البنية الحملية، والبنية الوظيفية، والبنية المكونية.

4 - ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية ص115، وما بعدها

5 - الوظائف التداولية هي: أ- وظائف خارجية، وهي: المبتدأ والذيل والمنادى، ب- وظائف داخلية، وهي: المحور والبؤرة.

يشترط في المبتدأ أن يكون مُعَرَّفاً، ولكن النحو الوظيفي لا يعتمد المعيار التركيبي التقليدي المعروف (دخول الألف واللام، والإضافة،...) معياراً في معرفته، بل يعتمد معياراً تداولياً، وهو "إحالية" المبتدأ؛ أي أن يكون المخاطب قادراً على التعرف إلى ما تحيل إليه العبارة، بمعنى أن هذه الإحالية مرتبطة بالمقام (الوضع التخابري) بين المتكلم والسامع أو السامعين، فمثلاً لو قال المتكلم: "الشجرة تساقطت أوراقها"، هذه الجملة في منظور النحو التقليدي صحيحة، ولكنها في منظور النحو الوظيفي لاحنة؛ لأن المخاطب لم يكن قادراً على التعرف على ما تحيل إليه العبارة،

أي ليس هناك وضع تخابري بين المتكلم والمخاطب، فالمخاطب إذا كان غير متمكن من الاهتداء إلى الشجرة المعينة المقصودة، فالجملة لاحنة، كذلك فكلمة (الشجرة) غير محلية، وبالتالي غير صالحة للمبتدئية مع كونها معرفة.

ووضع أصحاب المنهج الوظيفي قيداً لإحالية المبتدأ، وهو: يجب في المبتدأ أن يكون عبارة محلية؛ أي أن يكون المخاطب قادراً على التعرف إلى ما يحيل إليه المبتدأ.

ويبدو أن هذه الإحالية (إحالية المبتدأ) أشار إليها النحاة القدامى في معرض حديثهم عن عدم جواز الابتداء بالنكرة؛ لأن الإخبار عن مجهول لا يفيد، لذلك عدوا جملة: (رجل رأيت أباه) جملة لاحنة، واللحن فيها تداولي ناتج عن عدم احترام مبدأ الاتفاق على مجال الخطاب بين المتكلم والمخاطب.

ميّز أحمد المتوكل[1] بين وظائف مثلت في رأي النحاة القدامى وظيفة واحدة؛ أي أنها تمثل نمطاً بنيوياً واحداً، ولكنها عند المتوكل تمثل وظائف تداولية مختلفة، كما في الجدول التالي:

---

[1] – ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية ص 130–136، وينظر أيضاً: لطيفة النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي ص 306

الجملة	الوظيفة عند النحاة	الوظيفة عند المتوكل		
		تركيبية	دلالية	تداولية
1- زيدٌ، أبوه مريض	مبتدأ	-	-	مبتدأ
2- زيدٌ منطلق	مبتدأ	فاعل	منفذ	محور
3- عندي كتاب	مبتدأ	فاعل	-	محور
4- أبوه قائم، زيدٌ	مبتدأ مؤخر	-	-	ذيل

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن كلمة (زيد) في الجملة الأولى والثالثة تحمل وظيفتين مختلفتين على الرغم من اشتراكهما في أن كلاً منهما (محدّث عنه)، إلا أن بينهما فرقاً من حيث الوظائف التداولية، الداخلية والخارجية، فزيد في الجملة الأولى يحمل وظيفة تداولية خارجية وهي (المبتدأ) تقع خارج الحمل، أما في الجملة الثانية فإنه يمثل وظيفة تداولية داخلية، وهي (المحور) تقع داخل الحمل.

كما أن (زيداً) في الجملة الأولى والخامسة يحمل وظيفتين تداوليتين مختلفتين، ففي الأولى (مبتدأ)، وفي الرابعة (ذيل توضيح)، ويكمن هذا الفرق في آلية إنتاج الكلام، فالمتكلم في كل جملة يقوم بعملية مختلفة، ففي الأولى وضع المتكلم بدءاً مجال خطاب، أو (المحدث عنه)، ثم حمل عليه جملة وارداً عليه حملها. أما في الرابعة فإن المتكلم أنشأ الجملة بدءاً، ثم بعد ذلك أضاف إخباراً إليها ليوضح أو يصحح، أو يعدّل، بحسب ما يقتضي ذلك.

لا يوجد في النحو الوظيفي ما يسمى بالمبتدأ المؤخر؛ لأنه يستبعد معايير القواعد ذات الطابق التحويلي، فمثلاً جملة :(في الدار زيدٌ)، تسمى في المنهج التحويلي التوليدي بنية سطحية، وأصلها أو بنيتها العميقة، هي (زيدٌ في الدار)، لكن النحو الوظيفي يرفض مثل هذه القواعد التي يتسم بها النحو التحويلي كقاعدة النقل

والحذف؛ بمعنى أنه لا يوجد أصل وفرع، فلا يوجد تقديم أو تـأخير فـي النحـو الوظيفي، وإنما يحكم مثل ذلك ما يسمى بقاعدة البؤرة، وقاعدة الموقعيـة، وذلـك تحقيقاً للكفاية النفسية.

4 . 1 . 2 - ـ الخبر:

هو الجزء الذي حصلت به أو بمُتَعَلَّقِه الفائدة مع المبتـدأ غيـر الوصـف، ويسمّي سيبويه خبر المبتدأ المبنيَّ عليه[1]. قال ابن مالك[2]:

والخَبَرُ : الجُزْءُ المُتِمُ الفائدهْ كاللهُ بَرٌّ، والأيادي شاهدهْ

أي أن الخبر هو الذي يكمل المعنى مع المبتدأ، وبه يتمُّ المعنى الأساسي للجملة.

ذكر السهيلي أن الخبر ليس من تمام المبتدأ، ولكنه من تمام الكلام الذي فيـه المبتدأ[3].

ويرى النحاة أن الأصل في الخبر أن يكـون نكـرة؛ لأنـه محكـوم بـه ، والمحكوم به ينبغي أن يكون نكرة؛ لأنه إن كان معرفة كان معلوماً للمخاطب، فـلا يكون في الحكم فائدة، وقد يأتي معرفة[4].

وذكر السيوطي أن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من الفاعل، والفعـل يلزمه التنكير؛ لذلك رُجّحَ تنكير الخبر على تعريفه[5].

ويرى السهيلي أن الجملة الواقعة خبراً تَتَنَزّلُ منزلة النكرة؛ لأن المخاطـب لا يخبر إلا بما يجهله لا بما يعرفه[6].

4 . 1 . 2 . 1- رافع الخبر:

ذكر ابن الأنباري[7] أن المبتدأ هو الرافع للخبر، ونسب هـذا الـرأي إلـى الكوفيين، وذكر أن البصريين اختلفوا في رافع الخبر، فذهب قوم مـنهم إلـى أنـه

---

1 - ينظر: سيبويه، الكتاب 23/1

2 - ابن عقيل، شرح ابن عقيل 128/1

3 - السهيلي، نتائج الفكر ص 407

4 - الزمخشري، شرح الأنموذج في النحو ص 21

5 - السيوطي، همع الهوامع، 325/1

6 - السهيلي، نتائج الفكر ص 178

7 - ابن الأنباري، الإنصاف 44/1

يرتفع بالابتداء وحدَهُ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب جماعة منهم إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء.

ووافق ابن الأنباري جماعة البصريين الذين قالوا أن الخبر ارتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، ولكنه كان أحوط في لفظه، إذ قال: "والتحقيق فيه عندي أن يقال: إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ " بمعنى أن الابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، وقدم لذلك دليلاً عقلياً وهو تسخين الماء بواسطة القِدْر والحطب[1].

ويبدو أن ما قاله ابن الأنباري في كون الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ فيه نظر؛ لأن المبتدأ قد يحذف من الكلام ويبقى الخبر مرفوعاً.

وعقد العُكبري مسألة مستقلة لرافع الخبر، قال فيها: "خبر المبتدأ يرتفع بالابتداء عند ابن السراج وجماعة، وقال أبو علي وابن جني يرتفع بالمبتدأ، وقال آخرون: يرتفع بالابتداء والمبتدأ، وقال الفراء يرتفع بالمبتدأ"[2].

إن ما أورده العكبري عن ابن جني مخالف لما في الخصائص، حيث ذكر ابن جني أن رافع الخبر هو الابتداء والمبتدأ جميعاً[3]، وربما وقع العكبري على مصنف آخر لابن جني ذكر فيه أن الخبر يرتفع بالمبتدأ .

وفنّدَ ابن عصفور الآراء السابقة كلها، وذهب إلى أن رافع الخبر هو التعرية من العوامل اللفظية، لأنه استقرَّ عملُ الرّفع للتعري في كلامهم[4].

وذهب السهيلي إلى أن رافع الخبر هو عامل معنوي، وهو كونه الاسم الأول في المعنى[5]، وهو بهذا يتفق مع الكوفيين في كون الخبر هو المبتدأ في المعنى[6].

وذهب مهدي المخزومي إلى أن الخبر ارتفع؛ لأنه وصف للمبتدأ في المعنى، ولم يرتفع لأنه معمول لعامل معنوي كالابتداء، أو عامل لفظي وهو المبتدأ،

---

1 – ينظر: المرجع السابق 1/46-47

2 – العكبري، التبيين ص 129-130

3 – ابن جني ، الخصائص 2/187

4 – ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 1/364 – 365

5 – السهيلي، نتائج الفكر ص406

6 – ابن الأنباري، الإنصاف 1/47

وهو بهذا يتفق مع ما ذهب إليه السهيلي، ويرى أن الخبر إذا كان وصفاً للمبتدأ نحو(العلمُ نورٌ) و (النجم متلألئ) و (الحياة جميلة) يكون هو والمبتدأ كشيءٍ واحد، ولكنه عدّ الخبر من التوابع[1].

4 . 1 . 2 . 2- تقديم الخبر:

اختلف النحاة في تقديم الخبر على المبتدأ، فمنع الكوفيون تقديم الخبر على المبتدأ أياً كان الخبر (مفرداً أو جملة)؛ حتى لا يتقدم ضمير الاسم على ظاهره متناسين ما في العربية من شواهد ومن جواز عودة الضمير على اسمٍ متأخر لفظاً متقدمٍ رتبةً[2]، وهم بهذا يخالفون مذهبهم الوصفي من حيث عدم القياس على الشاهد المسموع، وقد أجاز البصريون ذلك[3].

عقد السهيلي فصلاً في تقديم الخبر، منع فيه تقديم الخبر على المبتدأ وقاسه على النعت والبدل، موافقاً في ذلك ما ذهب إليه الخليل، قال: "فالقول إذاً ما قاله الخليل ـــ رحمه الله تعالى ـــ في امتناع تقديم الخبر عليه قياساً على النعت والبدل والتوكيد"[4]، ومن المعلوم أن التوابع لا تتقدم على المتبوع، وإذا تقدمت تغير المعنى واختلف الإعراب.

ويرى السهيلي أن تقديم الخبر أخفُّ من تقديم التوابع، لأن التوابع من تمام الاسم المتبوع، وليس الخبر من تمام المبتدأ، ولكنه من تمام الكلام، كما أن النعت مع المنعوت لا يكون كلاماً، في حين يكون الخبر مع المبتدأ كلاماً.

وأورد السهيلي سؤال المعترض، قال[5]: "فإن قيل كيف يستقيم من الخليل منع تقديم الخبر مع كثرته في القرآن[6] والكلام الفصيح، من ذلك قوله سبحانه: ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ﴾[7]، ونحو ما استشهد به سيبويه من قولهم: (مسيء أنت) و(مسكين

---

[1] - ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي ص146 ، و ص196

[2] - ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب 133/1

[3] - ينظر:ابن الأنباري، الإنصاف 65/1

[4] - السهيلي، نتائج الفكر ص407

[5] - السهيلي، نتائج الفكر، ص 407

[6] - ينظر: الزجاج، إعراب القرآن (منسوب له) 274/1

[7] - سورة يس، آية 37

فلان)؛ لا سيما وفي الحديث: (مسكين رجل لا زوجٌ له! مسكينةٌ امرأةٌ لا زوج لها)"[1].

وذكر السهيلي أنه لا يخفى على الخليل مثل هذه الشواهد، ولكنه أراد منع الخبر الذي هو خبرٌ محضٌ مجردٌ من المعاني، أما إذا تضمن الخبر معنى من المعاني كالمدح والذم والترحم والتعظيم وغيرها، جاز تقديم الخبر؛ لأن هذه المعاني حسنت تأخير المبتدأ الذي صار بسببها مفعولاً في المعنى.

ويرى السهيلي أنك إذا قلت: (أحسنٌ زيدٌ!)، فالمعنى أستحسن زيداً، و(مسيء عمرو!)، فالمعنى أذم عمراً، وإذا قلت (مسكين فلانٌ!)، فالمعنى: ارحم فلاناً وأرق له، فهذه الصفات تشعر بالمعنى الذي لو لفظ به لكان مقدماً والاسم مؤخراً، والاسم هو المبتدأ في اللفظ وهو المذموم أو المرحوم في المعنى[2]، ومن المعلوم أن قرائن المعنى تفيد في تحديد الدلالة اللغوية، والمعنى النحوي ، وقد ذكر تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) قرائن لفظية ومعنوية تسهم في إبراز المعنى النحوي، ولا يتأتى ذلك إلا بالكشف عن العلاقات التركيبية في السياق اللغوي، يقول تمام حسان: "والكشف عن العلاقات السياقية أو التعلق كما يسميه عبد القاهر هو الغاية من الإعراب"[3].

ويرى السهيلي أن الخبر إذا تجرد من تلك القرائن منع تقديمه على المبتدأ، وذكر أن هذا ما أراده الخليل، ومثل على ذلك بـ (قائم زيد) و (ذاهبٌ عمروٌ) و(خياط أخوك)؛ لأن مثل هذه الجمل لا تشتمل على قرائن معنوية تُحسِّنُ تأخير المبتدأ، وتقديم الخبر.

---

[1] – ينظر : البرهان، علاء الدين، كنز العمال 255/9

[2] – السهيلي، نتائج الفكر ص 408

[3] – تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص 180

ولكن سيبويه وصف قولهم: (قائمٌ زيدٌ) بأنه عربيٌّ جيد، وهو مثل قولهم: (تميميٌّ أنا)، و(خزٌّ صُفَّتُك)، أي أنه جعل ذلك مبنياً على المبتدأ، وذكر أن المبنيَّ على المبتدأ بمنزلة ما ارتفع بالفعل(1).

قال: "فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقولهم: يقوم زيدٌ وقام زيدٌ فقبيح؛ لأنه اسم، وإنما حَسُن عندهم أن تجريَ مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه"(2).

ويظهر من كلام سيبويه السابق أن التعبير (قائمٌ زيدٌ) يحتمل معنيين، يكون إعراب (قائم) في المعنى الأول خبراً مقدماً لأنه مبنيٌّ على المبتدأ، فإن لم يبنوه على المبتدأ، وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقولهم: يقوم زيد وقام زيد قبح ذلك إلا إذا تقدمه مسوغ كالنفي والاستفهام(3).

4 . 1 . 2 . 3- الضمير المستكن في الخبر:

ذكر السهيلي أنه لا بدَّ لخبر المبتدأ من ضمير يعود على المبتدأ، تقدم الخبر أو تأخر(4)، ولم يبيّن السهيلي نوع الخبر.

عقد السهيلي فصلاً للضمير المستتر في الاسم المشتق(5)، وبين أن خبر المبتدأ إذا كان جملة فلا بد من مضمر يعود على المبتدأ، وسرّ ذلك عنده أن الجملة كلام مستقل بنفسه، ولولا هذا الضمير الرابط لنقطع الكلام عن المبتدأ أو استغني عنه، ولكن إذا كان الخبر اسماً مفرداً جامداً لم يحتج إلى رابط يربطه بالمبتدأ؛ لأن المخاطب يعرف أنه مسند إليه، ويعارض السهيلي المناطقة الذين يرون أن الرابط بين المبتدأ و الخبر ــ الجامد ــ لا بدَّ منه مضمراً أو مظهراً، قال مستنكراً ومتعجباً من قولهم: "وكيف يكون مضمراً ويدل على ارتباط أو غيره، والمخاطب

1 – ينظر: المرجع السابق 118/2
2 – المرجع السابق، 127/2
3 – ينظر: فاضل السامرائي، معاني النحو 153/1
4 – السهيلي، نتائج الفكر ص 235
5 – المرجع السابق ص 418

لا يستدِلُّ إلا بلفظٍ يسمعه لا بشيءٍ تضمره في نفسك، ولو احتجنا إلى (هو) مضمرةً أو مظهرةً، لاحتجنا إلى (هُوَ) أخرى تربط الخبر بها، وذلك تسلسل!"[1].

وهذا يشبه ما يسمى في اصطلاح المتكلمين بالدور، والدور بين الشيئين يعني توقف كل منهما على الآخر[2].

ويرى السهيلي أن الخبر إذا كان اسماً مشتقاً من فعل، كان فيه ضمير من حيث كان فيه معنى الفعل، والفعل لا بد له من فاعل، لا من حيث كان خبراً للمبتدأ، ويرد على سؤال المعترض: "فإن قيل: وما برهانه أن فيه ضميراً في اعتقاد العرب؟ قلنا: تأكيدهم له وإبدالهم منه"[3].

4 . 1 . 2 . 4- متعلق الخبر إذا كان ظرفاً:

عقد السهيلي فصلاً في متعلق الخبر إذا كان ظرفاً، ورجح أن يكون متعلق الخبر إذا كان شبه جملة اسم فاعل، لا فعل ولا مصدر.

قال السهيلي: "خبرُ المبتدأ إذا كان ظرفاً أو مجروراً يُعَلَّق بالفعل، ويقدر تقدير (مستقر)... وكان في ذلك الاستقرار ضميرٌ يعود على المبتدأ، كما يكون في (مُستَقِر) إذا لُفِظَ به"[4].

ويرى السهيلي أن الأصل في تعلق الجار أن يكون بالفعل، ولكن النحاة جعلوا حرف الجر يتعلق بالاسم المشتق من حيث كان فيه معنى الفعل، لا من حيث كان اسماً.

وذكر السهيلي إجابة أبي علي لتلميذه ابن جني عندما سأله عن هذه المسألة، قال له: "تقدر الاسم ههنا أولى؛ لأن خبر المبتدأ في أغلب أحواله اسم"[5].

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص418.

2 – ينظر: ابن جني، الخصائص 184/1

3 – السهيلي، نتائج الفكر ص 418–419

4 – السهيلي، نتائج الفكر ص 421

5 – المرجع السابق ص 419

ولم يجعل السهيلي متعلق الخبر إذا كان شبه جملة بالفعل، قال: "والصحيح في التعليل والتقدير أن يقال: الجار هنا لا يتصور تعلقه بفعل محض؛ إذ الفعل المحض ما دلّ على حدث وزمان، ودلالته على الزمان ببنيته؛ فإذا لم يكن له وجود في اللفظ لم يكن له بنية تدل على الزمان، مع أن الجار لا تعلق له بالزمان ولا يَدُلُّ عليه، إنما هو في أصل وضعه لتقييد الحدث... والحدث الذي هو المصدر لا يمكن تقديره ههنا ، لأنه خبر المبتدأ، والمبتدأ ليس هو الحدث، فبطل أن يكون التقدير :(زيدٌ استقرارٌ في الدار)، وبطل أيضاً أن يكون التقدير : (زيد استقرَّ في الدار)... وإذا بطل القسمان، اعني إضمار المصدر وإضمار الفعل، لم يبق إلا القسم الثالث وهو إضمار اسم الفاعل"[1].

ويُفهم من كلام السهيلي السابق انه منع تعلق شبه الجملة إذا كانت خبراً بالفعل لأمرين: الأول: أن الفعل يدل على حدث وزمان، ودلالته على الزمان تكون ببنيته، فإذا لم يكن له وجود في اللفظ لم يكن له بنية تدل على الزمان، لذا لا يقدر هنا، والأمر الآخر: أن القصد من شبه الجملة تقييد الحدث، لذا لا يجوز تقدير الفعل لأنه دال على حدث وزمان، ولا يمكن أيضاً تقدير الحدث الذي هو مصدر؛ لأنه خبر المبتدأ.

ويبدو أن السهيلي يستعمل أسلوب السبر والتقسيم في نفي الأدلة، وهذا واضح في قوله: (وإذا بطل القسمان، أعني إضمار المصدر وإضمار الفعل، لم يبق إلا القسم الثالث وهو إضمار اسم الفاعل).

ويرى السهيلي أنه في إضمار اسم الفاعل فائدتان: الأولى: أن يكون خبراً عن المبتدأ، ومُضمَر فيه ما يعود عليه، إذ لا يمكن ذلك في المصدر، والأخرى: أن يصحَّ تعلّق الجار به؛ إذ مطلوبه الحدثُ، واسم الفاعل متضمن للحدث لا للزمان.

---

[1] – السهيلي، نتائج الفكر ص 421-422

وبناءً على ما مر فلا يصح ارتفاع الاسم بعد شبه الجملة من الظرف أو الجار والمجرور بالاستقرار على أنها فاعل، وإن كانت شبه الجملة في موضع خبر، وإنما يرتفع الاسم بالابتداء، نحو:(في الدار زيدٌ)، وقاس السهيلي ذلك على الحال من النكرة نحو: (فيها قائماً رجلٌ)، إذ جعل سيبويه الحال هنا من النكرة، ولم يجعلها من الضمير الذي في الخبر؛ لأن الخبر مؤخر في البنية، والظرف والمجرور ليس هو

الخبر في الحقيقة ولا الحامل للضمير، ولا العامل في شيء من الأشياء، لا في الحال، ولا في الظرف، ولا في الفاعل[1].

وقدم السهيلي دليلاً عقلياً على ذلك، قال: "ومن جهة العقل أن (الدار) إذا انفردت بلفظها لم يصحَّ أن تكون خبراً عن (زيد) ولا عاملة، ولا حاملة للضمير، وكذلك (في) و (من) وسائر حروف الجر لو انفردت لم يكن فيها شيء من ذلك، فقد وَضَحَ لك أن الخبر هو غيرها وموضعه موضعه"[2].

4 . 1 . 3- الفاعل:

4 . 1 . 3 . 1- مفهومه : اسم أُسند إليه ما تقدّمه من فعل أو شبهه[3].

4 . 1 . 3 . 2- مصطلح الفاعل:

ذكر السهيلي[4] أن جميع ألفاظ النحاة تنقسم إلى قسمين: منها: ما تواضعوا واصطلحوا عليه، فمفهومه في صناعة النحو يختلف عن مفهومه عند العرب، من ذلك (الظرف)، و(الحرف)، وهذا لا بدّ من تبيينه للمبتدئ بالحدِّ والرسم، والآخر: ما بقي على أصل وضعه في كلام العرب؛ أي أن معناه عند العرب، ومعناه عند النحاة واحد، من ذلك: (الاسم)، و(الفاعل)، و(المفعول به)، فهذا لا يحتاج إلى تبيين

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 422-424

2 –المرجع السابق، ص 425

3 – ينظر: وابن جني، اللمع في العربية ص 16، الزمخشري، شرح الأنموذج في النحو ص 27، والسيوطي، همع الهوامع 510/1، وابن جني، اللمع في العربية ص 16

4 – السهيلي، نتائج الفكر ص64

حدّه ورسمه، ودليل ذلك عنده أن سيبويه[1] حدَّ الفعل والحرف، ولم يحد الاسم، بل قال: (فالاسم زيد وعمرو).

ويبدو أنه لا يشترط في الفاعل في عُرف النحاة أن يكون فاعلاً حقيقياً للحدث، فمثلاً (مات الرجل) و(فاض الإناء)، فهذا وإن كان فاعلاً في عرف النحاة إلا أنه ليس هو الفاعل الحقيقي الذي فعل الفعل.

4 . 1 . 3 . 3- العامل في الفاعل:

اختلف النحاة في رفع الفاعل، فذهب سيبويه[2] إلى أن العامل في الفاعل هو الفعل وحده، وهو مذهب البصريين[3]، ومذهب الفراء من الكوفيين[4]، وعليه جمهور النحاة [5]، وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في الفاعل هو معنى الفاعلية، وهو عامل معنوي، ورد عليه السيوطي بقوله: "مات زيدٌ وما قام عمرو، فالفاعل هنا فاعل في اللفظ وليس في المعنى"[6].

وذهب هشام بن معاوية الضرير إلى أن رافعه الإسناد؛ أي إسناد الفعل له، وهو بهذا يتفق مع خلف الأحمر في كونه عاملاً معنوياً[7].

ويرى السيوطي[8] أن مذهب هشام مردود؛ لأنه لا يَلْزَم القولُ بالعامل المعنوي إلا إذا تعذر العامل اللفظي، و العامل اللفظي موجود، لا سبيل إلى إنكاره.

---

1 - سيبويه، الكتاب 2/1

2 - المرجع السابق 34/1

3 - ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 79/1

4 - ينظر: المجاشعي، شرح عيون الإعراب ص 120

5 - ينظر: ابن جني، اللمع ص16، والسيوطي، همع الهوامع 511/1

6 - السيوطي، همع الهوامع 511/1، ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 79/1، وابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي 166/1

7 - ينظر: السيوطي، همع الهوامع 511/1، وحنا حداد، من أعلام النحو العربي هشام بن معاوية الضرير 52

8 - السيوطي، همع الهوامع 511/1

وذهب الكسائي إلى أن رافع الفاعل هو كونه داخلاً في الوصف[1]، وذكر السيوطي[2] رأياً في رافع الفاعل دون أن ينسبه، وهو تشبّهُهُ بالمبتدأ من حيث إنه يخبر عنه بفعله، كما يخبر عن المبتدأ بالخبر.

وذهب السهيلي مذهب جمهور النحاة في أن العامل في الفاعل هو عامل لفظي، واللفظ الذي يسبق الفاعل في الأصل هو الفعل، قال بعد أن عقد مقارنة بين المبتدأ و الفاعل في استحقاقهما الرفع؛ لأن كلاً منهما مخبراً عنه، قال: "فقد اشترك الفاعل و المبتدأ في استحقاق الرفع، إلا أن العامل في الفاعل لفظي، فلا يدخل عليه ما يزيله، لأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي"[3]، وذكر أن الفعل يطلب فاعلاً مضمراً أو مظهراً، ولذلك لا بُدَّ من ذكر الفاعل بعده[4]، وقال في موضع آخر: "والفعل يدل على فاعل مطلق"[5]، وذكر أيضاً أن دلالة الفعل مع الفاعل أقوى من دلالة الفعل مع المفعول[6].

ولولا هذا التصريح من السهيلي، لكان يمكن أن يقال إن عامل الرفع في الفاعل عنده هو عامل معنوي، وهو كونه مخبراً عنه، وذلك لتصريحه أكثر من مرة بأن المخبر عنه يستحق الرفع، قال: "حقّ كلّ مخبر عنه أن يكون مرفوعاً لفظاً وحساً، كما أنه مرفوع معنى وعقلاً؛ ولذلك استحق الفاعل الرفع دون المفعول؛ لأنه المحدث عنه الفعلُ؛ فهو أرفعُ رتبةً من المفعول في المعنى، فوجب أن يكون في اللفظ كذلك، لأنه تابع للمعنى"[7].

1- السيوطي، همع الهوامع ، 510/1

2 - المرجع السابق، 511/1

3 - السهيلي، نتائج الفكر ص 406

4 - المرجع السابق ص ص69

5 - المرجع السابق، ص 164

6 - المرجع السابق، ص 387

7 - المرجع السابق، ص 78، وينظر: ص 67، و ص406

ذكر السهيلي أن رتبة الفاعل تأتي بعد الفعل، قال بعد أن ذكر أن الفعل يطلب فاعلاً: "لا بُدَّ من ذكر الفاعل بعده"[1]، وذكر أيضاً أن الفاعل لا ينبغي أن يتقدم على فعله[2].

ومع ذلك نلمح عند السهيلي إشارات يُفهم منها أن حق الفاعل عنده أن يكون مقدماً على الفعل؛ لأنه محدّث عنه، والمحدث عنه أو المخبر عنه له حق الرفع والتقديم، قال: "حق المخبر عنه أن يكون مرفوعاً مبدوءاً به"[3]، والفاعل مخبر عنه ومحدث عنه بفعله، فحقُّه التقديم.

ويبدو أن هناك وجه شبه بينه وبين الكوفيين الذين يجيزون تقدم الفاعل على فعله خلافاً للبصريين، نحو: (زيد قام)، فزيد ـ عندهم ـ فاعل، ويذهب هذا المذهب من المحدثين مهدي المخزومي[4].

ويتلخص مذهبهم في أن (زيد) هو نفسه الضمير المستتر في الفعل على مذهب البصريين، وبالتالي لا يوجد سببٌ مُحْوِجٌ إلى تقديره؛ لأن أمن اللبس متحققٌ في عدّ الاسم الظاهر فاعلاً، على الرَّغم من مخالفة ذلك لأصول جمهور النحويين.

ويحترم الكوفيون ومن تبعهم ظاهر النص، ويبتعدون في الغالب عن التأويل والتقدير، وهم بهذا متفقون مع نظرة أصحاب المنهج الوصفي المعاصر تُجاه النص اللغوي.

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 69، على الرغم مما نسبه إليه ابن هشام من إجازة حذف الفاعل، ينظر: شرح شذور الذهب،ص166.

2 – المرجع السابق، ص 71

3 – المرجع السابق، ص 67

4 – ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي ص91

ويبدو أن مذهب الكوفيين ينطلق من المعنى؛ لأن الجملتين: (قام زيد)، و(زيد قام) لا تختلفان في النتيجة[1]، ولعل ما يعزز ذلك أن العنصر (زيد) في الجملتين هو الكلمة المحورية والمهمة، ويحمل نفس الوظيفة الدلالية والتداولية من وجهة نظر النحو الوظيفي، إذ يحمل المكون (زيد) وظيفة دلالية وهي المنفذ، ووظيفة تداولية وهي المحور، ووظيفة تركيبية وهي الفاعل، فالعنصر المهم والمحوري في الجملتين هو (زيد).

ويتضح ذلك من خلال تحليل البنية الوظيفية حسب وجهة نظر المنهج الوظيفي الآتية:

الجملة الأولى: قامَ زيدٌ

{ مض قام ف^{1} (س^{1} : زيد (س^{1})) منف فا مح } بؤجد

↓ ↓ ↓ ↓ ↓ ↓ ↓

ماض فعل المكون1 منفذ فاعل محور بؤرة جديدة بالنسبة للمخاطب

---

[1] – وإن اختلفتا في الدلالة والمعنى، فجملة (زيدٌ قام) المراد بها تنبيه السامع إلى أن الذي قام هو (زيد) لا غيره، أما جملة (قام زيدٌ) فالمراد بها الإخبار عن قيام زيد إخباراً محضاً لا يخالطه شيءٌ غيره ولعل ما يعزز ذلك أن الجملتين في ضوء المنهج الوظيفي جملتان مختلفتان في الدلالة، هذا بالنسبة للبنية الحملية كاملة، ومن المعلوم أيضاً أن النحو الوظيفي لا يحفل بالقواعد ذات الطابع التوليدي التحويلي، كقاعدة النقل وقاعدة الحذف، وذلك استجابة لقيد الكفاية النفسية، بمعنى أن الوظائف عند تشومسكي وظائف مشتقة، أما في النحو الوظيفي فالوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية تعد مفاهيم أولى، فمثلاً: جملة (زيداً قابل عمروٌ) بنية سطحية حسب النحو التوليدي التحويلي، وهي مشتقة من بنية عميقة، هي: (قابل عمروٌ زيداً)، وذلك عن طريق تطبيق قاعدة نقل تسمى قاعدة (التصدير)، أما في النحو الوظيفي فإن الجملة(زيداً قابل عمرو) جملة مستقلة نتجت عن تطبيق ما يسمى بـ (قواعد الموَقعة) التي تتخذ دخلاً لها البنية الوظيفية غير المرتبة الآتية:

مض قابل فا (س^{1}: عمرو (س^{1})) منف فا مح (س^{2}: زيد(س^{2})) متق مف بؤمقا

وبناءً على قاعدة الموَقعة فإن س^{1} يتموقع بعد الفعل بحكم وظيفته التركيبية الفاعل، ويتموقع س^{2} في صدر الحمل في الموقع (م$\emptyset$) بمقتضى وظيفته التداولية (بؤرة مقابلة)، بمعنى أن المكون المُبأر (زيداً) لا ينقل إلى صدر الحمل، بل هو متصدر للحمل بدءاً ، بمعنى أنها جملة أصلية ليست مشتقة. (ينظر: المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ص 88).

أي أن المكون (زيد) يحمل وظيفة دلالية وهي المنفذ، ووظيفة تركيبية وهي الفاعل، ووظيفة تداولية وهي المحور.

الجملة الثانية: زيدٌ قام

البنية الحملية للجملة السابقة هي نفسها.

{مضى قام ف[1] (س[1] : زيد (س[1])) منف فا مح } بؤجد

ثم تنقل البنية السابقة بناء على قواعد التعبير، وقواعد الموقعية إلى الشكل التالي: زيدٌ قام.

وذكر أحمد المتوكل(1) أن ثمة مكونات تنزع إلى احتلال صدر الجملة والتموقع في (م∅)، والمكونات التي تحتل هذا الموقع هي: المكون الحامل لوظيفة المحور، أو المكون الحامل لوظيفة بؤرة المقابلة، أو اسم الاستفهام، وبناءً على ذلك فالمكون الحامل لوظيفة المحور بالإضافة إلى وظيفته التركيبية (الفاعل) في جملة (قام زيدٌ) هو العنصر (زيد) ، وبالتالي يحق له التموقع في (م∅) بحكم كونه يحمل وظيفة تداولية، هي المحور.

4 . 1 . 3 . 4- قضايا تتعلق بالفاعل تعرض لها السهيلي، منها:

4 . 1 . 3 . 4 . 1- قضية المطابقة بين الفعل والفاعل:

نص النحاة على المطابقة بين الفعل والفاعل إذا تقدم الفاعل، نحو: زيدٌ قام، والزيدان قاما، والزيدون قاموا، فقد تطابق الفعل مع الاسم المتقدم، إفراداً وتثنية وجمعاً.

أورد السهيلي قول الزجاجي في ذلك: "الفعل إذا تقدم الأسماء وُحِّدَ، وإذا تأخر ثُني وجُمع، للضمير الذي يكون فيه"(2).

وانتقده السهيلي، حيث ذكر أن الفعل في كل حال مفرد، قال: "فإذا كان في الفعل ضميره لحقته في التثنية علامة الإضمار وهي الألف، وفي الجمع (الواو)، والفعل في كل حال مفرد، لأنك لم ترد أن تضم فعلاً إلى فعلٍ، ولا (يفعل) إلى (يفعل) آخر"، وذكر أن الفعل يدل على فاعل مطلق، ولا يدل على تثنيته ولا على

---

1 – ينظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ص 48-50

2 – السهيلي، نتائج الفكر ص 164

جمعه، فالتثنية والجمع معنى طارئ على الإفراد، قال: "والإفراد هو الأصل، ففعل الواحد مستغنٍ عن ظهور علامة الإضمار بعلم السامع أن له فاعلاً؛ وليس كذلك في التثنية والجمع؛ لأن السامع لا يعلم أن الفاعل مثنــى ولا مجمــوع إلا بــدليل"[1]، والدليل هو هذه العلامة التي تلحق الأفعال.

وأورد ابن السيد البطليوسي عبارة الزجاجي السابقة، منتقده، وملتمســاً لــه عذراً في ذلك، قال: " وكان الوجه أن يقول: "وإذا تأخر لحقــه ضــمير الاثنــين، والجمع، أو ثني الضمير الذي فيه، وجمع ونحو ذلك...ووجه الاعتذار له أن يقــال: نسب التثنية والجمع إلى الفعل مجازاً، ومراده: الضمير الفاعل المستكن فيه، مــن حيث الفعل والفاعل كالشيء الواحد، وكان كالجزء منه لإيجابه تسكين آخر الفعــل في نحو: ضربت، وذهبت، لاجتماع أربع متحركات... وهم لا يكرهــون اجتمــاع الحركات وتواليها إلا في الكلمة الواحدة"[2].

وكذلك اعتذر السهيلي للزجاجي وغيره من النحــاة بقولــه: "أكثــر ألفــاظ النحويين محمولة على التجاوز والتسامح، لا على الحقيقة؛ لأن مقصدهم التقريــب على المبتدئين والتعليم للناشئين"[3]، ومن الملاحظ أن السهيلي أراد أن يوضح لنــا سرَّ عدم ظهور علامة الإضمار في فعل الواحد، إلا أنه في المسألة التالية ذكر أنه قد تلحق العلامة الفعل للتثنية والجمع قبل ذكر الفاعلين[4].

وعلى الرَّغم مما نص عليه النحاة من مطابقة الفعل للفاعل إذا تقدم الفاعــل، وعدم المطابقة إذا تأخر وجدت شواهد في اللغة العربية خالفت ما نص عليه النحاة، وطابقت بين الفعل والفاعل في نحو: قاما الولدان، وقاموا الأولاد، وســميت هــذه الظاهرة بلغة (أكلوني البراغيث)، ونظر القدماء إلى هذه الظاهرة على أنها عيــب من عيوب الاستعمال اللغوي، ولكن لا سبيل إلى إنكارها، لأننا نجد شواهدها فــي مختلف مصادر الاستعمال اللغوي، ففي القرآن الكريم قوله تعــالى: ﴿ ثُــمَّ عَمُــوا

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 164.

2 – ابن السيد البطليوسي، إصلاح الخلل ص 61

3 – السهيلي، نتائج الفكر ص 165

4 – المرجع السابق، ص 166

وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾[1]، وقوله تعالى:﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[2]، وقد تمحل النحاة في إعرابها، فمرة يضمرون مبتدأ، وأخرى يبدلون الظاهر من المضمر على مذهب من يجيز ذلك.

وفي الحديث النبوي الشريف قوله ــ صلى الله عليه وسلم ــ :" يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم ــ وهو أعلم بهم ــ: كيف تركتم عبادي، فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون"[3].

وكذلك في الشعر العربي كقول أمية بن أبي الصلت[4]:

يُلومونني في اشتراءِ النخيـــــــلِ أهلي فَكُلُّهُمُ يَعذلُ

والأصل يلُمني أهلي، وغيره من الشواهد[5].

وذهب النحاة في هذه المسألة مذهبين[6]:

أ ــ مذهب الجمهور: ويرى أن الواو ضمير وليست علامة، وهذا الضمير فاعل لذلك عدوا مثل هذه الجمل جملاً لاحنة؛ لأنه اجتمع فيها فاعلان لفعل واحد.

ب ــ المذهب الثاني ونسبه ابن يعيش[7] إلى المازني، إذ يرى أن الواو علامة وليست ضميراً، يقول ابن يعيش: "وقد اختلف العلماء في هذه الألف والواو، فذهب سيبويه إلى أنهما قد تكونان تارة اسمين للمضمرين، ومرة تكونان حرفين دالين على التثنية والجمع، فإذا قلت الزيدان قاما، فالألف اسم وهي ضمير الزيدين، وإذا قلت الزيدون قاموا، فالواو اسم وهو ضمير الزيدين، وإذا قلت: قاما الزيدان،

---

1 – سورة المائدة ، آية 71

2 – سورة الأنبياء، آية 3

3 – البخاري، صحيح البخاري، 157/1، ورقم الحديث 555.

4 – أمية بن الصلت، ديوانه ص 357، وهناك رواية (ألومُ).

5 – ينظر: رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ص 299– 307 ، وينظر أيضاً: يحيى عبابنة، علم اللغة المعاصر، ص 143–147

6 – ينظر: الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ص 334

7 – ابن يعيش، الشرح المفصل 3/87–88

فالألف حرف مؤذن بأن الفعل لاثنين، وكذلك إذا قلت: قاموا الزيدون فالواو حرف مؤذن بأن الفعل لجماعة، وهي لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم، وعليه جاء قولهم أكلوني البراغيث ... وذهب أبو عثمان المازني وغيره من النحويين إلى أن الألف في (قاما)، والواو في (قاموا) حرفان يدلان على الفاعلين، والفاعلين المضمرين، والفاعل في النية، كما أنك إذا قلت: (زيد قام) ففي(قام) ضمير في النية، وليست له علامة ظاهرة، فإذا ثُني أو جمع فالضمير أيضاً في النية غير أن له علامة"[1].

وذهب إلى هذا الرأي السهيلي حيث ذكر أن علامة التثنية والجمع التي تلحق الفعل قبل ذكر الفاعلين، ليس بضمير؛ لأنه لم يتقدم مذكور يعود إليه، ويرى أنها حروف لحقت علامة التثنية والجمع، حرصاً على البيان وتوكيداً للمعنى، وذكر أن هذه العلامة ليست للفعل، وإنما هي للفاعلين، مثلها مثل التاء في (ظفرت يداك، وقامت هند)، إذ إن علامة التأنيث ليست للفعل، وإنما للدلالة على الفاعل المؤنث[2].

ولعل المنهج الوصفي (التقريري والتفسيري) لا يمكن أن يقدم حلاً لمشكلة (لغة أكلوني البراغيث) سوى أن يقول: هكذا نطقت العرب، وأن الذي يحل المشكلة هو استعمال المنهج التاريخي المقارن الذي سيفيد بكل تأكيد من معطيات علم اللغة الوصفي، وهذا المنهج ينظر إلى هذه الظاهرة على أنها الأصل في اللغة العربية بدليل ما في الاستعمال العربي الفصيح، كما في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، والشعر الفصيح، وكلام العرب والتابعين، وما في اللغات السامية، والاستعمالات العربية في اللهجات الدارجة من شواهد[3].

وتبدو ظاهرة المطابقة ظاهرة حادثة سببها أن العربية الفصيحة تكرهُ تعدد العلامات، فاستغنت عن علامة جمع الفعل اكتفاء بعدد الفاعل، ولا ينظر إلى هذه

1 – ابن يعيش، الشرح المفصل 3/87-88.

2 – السهيلي، نتائج الفكر ص 166

3 – ينظر: يحيى عبابنة، علم اللغة المعاصر ص 147

فالألف حرف مؤذن بأن الفعل لاثنين، وكذلك إذا قلت: قاموا الزيدون فالواو حرف مؤذن بأن الفعل لجماعة، وهي لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم، وعليه جاء قولهم أكلوني البراغيث ... وذهب أبو عثمان المازني وغيره من النحويين إلى أن الألف في (قاما)، والواو في (قاموا) حرفان يدلان على الفاعلين، والفاعلين المضمرين، والفاعل في النية، كما أنك إذا قلت: (زيد قام) ففي(قام) ضمير في النية، وليست له علامة ظاهرة، فإذا ثُني أو جمع فالضمير أيضاً في النية غير أن له علامة"[1].

وذهب إلى هذا الرأي السهيلي حيث ذكر أن علامة التثنية والجمع التي تلحق الفعل قبل ذكر الفاعلين، ليس بضمير؛ لأنه لم يتقدم مذكور يعود إليه، ويرى أنها حروف لحقت علامة التثنية والجمع، حرصاً على البيان وتوكيداً للمعنى، وذكر أن هذه العلامة ليست للفعل، وإنما هي للفاعلين، مثلها مثل التاء في (ظفرت يداك، وقامت هند)، إذ إن علامة التأنيث ليست للفعل، وإنما للدلالة على الفاعل المؤنث[2].

ولعل المنهج الوصفي (التقريري والتفسيري) لا يمكن أن يقدم حلاً لمشكلة (لغة أكلوني البراغيث) سوى أن يقول: هكذا نطقت العرب، وأن الذي يحل المشكلة هو استعمال المنهج التاريخي المقارن الذي سيفيد بكل تأكيد من معطيات علم اللغة الوصفي، وهذا المنهج ينظر إلى هذه الظاهرة على أنها الأصل في اللغة العربية بدليل ما في الاستعمال العربي الفصيح، كما في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، والشعر الفصيح، وكلام العرب والتابعين، وما في اللغات السامية، والاستعمالات العربية في اللهجات الدارجة من شواهد[3].

وتبدو ظاهرة المطابقة ظاهرة حادثة سببها أن العربية الفصيحة تكرهُ تعدد العلامات، فاستغنت عن علامة جمع الفعل اكتفاء بعدد الفاعل، ولا ينظر إلى هذه

---

1 - ابن يعيش، الشرح المفصل 3/87-88.

2 - السهيلي، نتائج الفكر ص 166

3 - ينظر: يحيى عبابنة، علم اللغة المعاصر ص 147

الظاهرة على أنها عيب من عيوب اللهجات أو الأداءات اللغوية التي رغبت عنها اللغة[1].

وهذا يخلصنا من التكلف والتأويل، والتمحل في إخضاع النص اللغوي المسموع وصهره بقوالب لغوية جافة اصطنعها النحاة، ولا أجد ضيراً أن نعدها قسماً بنيوياً مستقلاً جاء على هذه الصيغة، ولا سبيل إلى إنكارها؛ لأنها وردت في فصيح الكلام.

كما أن أخذ لهجة دون أخرى في مجال التقعيد وتركيب الأساليب لا يتفق مع المنطق، ولا يسير مع الواقع؛ لأن العربي ينطق على سجيته وطبعه، وما على الرواة إلا احترام المسموع[2].

4 . 1 . 3 . 4 . 2- قضية إلحاق الفعل علامة التأنيث:

عقد السهيلي مسألة كاملة لهذه القضية، وذكر فيها أن علامة التأنيث التي تلحق الفعل ليست للفعل، وإنما هي للفاعل، لتدل على تأنيثه.

قال بعد أن ذكر أن علامة التثنية والجمع التي تلحق الفعل قبل ذكر الفاعلين: "وكما أن هذه العلامة ليست للفعل وإنما للفاعلين، فكذلك التاء في ظَفِرت يداك، وقامت هند، ليست للفعل؛ إذ الفعل عبارة عن الحدث، وهو اسم مذكر لا تلحقه علامة التأنيث إلا في التحديد، نحو: ضربة وقتلة... فثبت بهذا أن التاء حرف بمنزلة العلامة التي تقدم ذكرها"[3]، يعني علامة التثنية والجمع التي تلحق الفعل قبل ذكر الفاعلين كلغة (أكلوني البراغيث).

ويرى السهيلي أن تاء التأنيث ألزم للفعل من (الألف) و(الواو) في الفعل قبل ذكر الفاعلين، بدليل أن كلّ العرب تقول: قامت هند، وقليل منهم يقول: قاموا إخوتك.

1- ينظر: يحيى عبابنة، علم اللغة المعاصر 207

2 - ينظر: عبد العال سالم مكرم، ظواهر لغوية ص 91-92

3 - السهيلي، نتائج الفكر 166-167

وذكر أن النحاة زعموا أن الاسم المؤنث إذا كان تأنيثه حقيقياً، فلا بدَّ من لحوق (تاء) التأنيث في الفعل؛ وإن كان تأنيثه مجازياً كنت مخيراً في إثبات التاء وتركها[1].

وذكر أيضاً أنهم زعموا أن (التاء) في (قالت الأعراب) لتأنيث الجماعة غير حقيقي، وبناء على دعواهم هذه كان يلزم تأنيث الفعل في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[2]؛ لأن تأنيث النسوة حقيقية، وكذلك اتفقوا على أن الفعل إذا تأخر عن فاعله المؤنث وجب إلحاق علامة التأنيث بالفعل، وإن لم يكن تأنيثة حقيقة، وكذلك لم يذكر النحاة فروقاً في تقدم الفعل وتأخره، ونقد السهيلي ما قرره النحاة في هذا الشأن، قال: "وفي هذا كلّه وهن لأصولهم، ودليل على قلة تحصيلهم"[3]، ووضع أصلاً يحكم هذا الباب، قال: "والأصل في هذا الباب أن الفعل متى اتصل بفاعله، ولم يَحْجزْ بينهما حاجز، لحقت التاء علامة التأنيث، ولا يبالي إذا كان تأنيث الفاعل حقيقة أم مجازاً، تقول: طالت النخلة، كما تقول: جاءت المرأة"[4].

ويبدو أن من قال: (قالت الأعراب) راعى لفظ الجماعة فأنّث، ومن قال: (قال الأعراب) راعى لفظ الجمع فذكّر، وذكر السهيلي أن حذف التاء من قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[5]؛ لأن (نسوة) اسم جمع بمنزلة رهط ونفر، ويجوز (قالت نسوة).

واستثنى السهيلي [6]من ذلك ما حمل على المعنى، قال: "اللهم إلا أن يكون الاسم المؤنث في معنى اسم آخر مذكر، كالحوادث مع الحدثان، والأرض مع

---

[1] – السهيلي، نتائج الفكر ص 167

[2] – سورة يوسف، آية 30

[3] – السهيلي، نتائج الفكر ص 167

[4] – المرجع السابق، ص 168

[5] – سورة يوسف، آية 30

[6] – السهيلي، نتائج الفكر ص 167

المكان"، نحو: (فإن الحوادث أودى بها)[1]، (ولا أرض أبقل إبقالها)[2]، إذ حملت الحوادث على الحدثان والأرض على الموضع والمكان، وعلق على ذلك بأنه شعر، والشعر موضع ضرورة، ثم ذكر أن علامة التأنيث يقوى حذفها كلما بعد الفعل عن فاعله، وفصل بينهما، وفضّل حذف التاء في ذلك.

ويرى السهيلي أن حذف (التاء) في (قامت هند) و(طالت النخلة)، أقرب إلى الجواز منه في (النخلة طالت)، لأن الفاعل الظاهر كلمة والفعل كلمة أخرى، أما الفاعل المضمر والفعل فكلمة واحدة[3]، بدليل تسكين لام الفعل عند اتصاله بضمير الفاعل؛ لأن اللغة تكره توالي المقاطع القصيرة في بنية الكلمة الواحدة.

4 . 2 – المنصوبات:

4 . 2 . 1– المفعول به:

اسم منصوب دلّ على شيٍ وقع عليه فعل الفاعل، ولم يتغيّر لأجله صورة الفعل، نحو: ضرب زيدٌ عمراً، وأعطيتُ عمراً درهماً[4]، وقال الرضي[5]: "والأقرب في رسم المفعول به أن يقال هو ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت أو المفعول مثبتاً".

وَقُيِّدَ المفعول به بالباء؛ "لأنه ليس مفعولاً لك، وإنما هو مفعول لله عز وجل، إلا أنك أحدثت فعلاً وأوقعته به، فلهذا قيد بالباء"[6]، بمعنى أنه موجود قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أوقع الفاعل به فعلاً[7].

---

1 – عجز بيت للأعشى، ينظر: سيبويه، الكتاب 239/1، وابن يعيش، شرح المفصل15/5، والبيت في الديوان ص175: فإن تعهديني ولي لمة فإن الحوادث ألوى بها

2 – عجز بيت لعامر بن جوين الطائي، وصدره : (فلا مُزنة ودقت ودقها) ، والبيت من شواهد سيبويه، الكتاب 240/1، وابن يعيش، شرح المفصل 94/5

3 – السهيلي، نتائج الفكر ص 168– 169

4 – ينظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب ص 58، وابن يعيش، شرح المفصل 124/1،وعبد الله الفوزان، تعجيل الندى بشرح قطر الندى ص 200

5 – رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية 127/1

6 – المجاشعي، شرح عيون الإعراب ص 119.

7 – المرجع السابق، الصفحة نفسها، الحاشية.

4 . 2 . 1. 1- العامل في المفعول به:

اختلف النحاة في عامل المفعول به، وذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل معاً[1]، ونسب هذا الرأي إلى الفراء[2].

وقال هشام بن معاوية من الكوفيين الفعل رفع الفاعل، والفاعل نصب المفعول، ونصّ على أنك إذا قلت: (ظننتُ زيداً قائماً) تنصب زيداً بالتاء، وقائماً بالظن[3].

وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول هو معنى المفعولية[4]، وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل الرفع، وفي المفعول النصب، ووافقهم في ذلك المجاشعي (ت 479هـ)[5]، وابن الأنباري (ت 577هـ)[6]، والعكبري (ت 616هـ)[7]، وابن عصفور(ت 619هـ)[8].

وتابع السهيلي جمهور النحاة في جعل الفعل وحده هو عامل النصب في المفعول به، قال: " الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا ما يدل عليه لفظه، كالمصدر والفاعل و المفعول، أو فيما كان صفةً لواحد من هذه"[9].

ويبدو أن السهيلي لم يذهب مذهب من جعل الفعل والفاعل هما العاملان معاً في المفعول النصب، حتى لا يخالف الأصول التي ارتضاها، ومنها: لا يعمل عاملان في معمول واحد[10].

---

1 - ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 78/1

2 - ينظر: السيوطي، همع الهوامع 5/2، والمجاشعي، شرح عيون الإعراب ص 120

3 - ابن الأنباري، الإنصاف 79/1، والمجاشعي، شرح عيون الإعراب ص 120 والسيوطي، همع الهوامع 5/2، والاشباه والنظائر 244/2

4 - ينظر: السيوطي، همع الهوامع 5/2 ، و ابن الأنباري، الإنصاف 79/1

5 - ينظر المجاشعي، شرح عيون الإعراب ص120:

6 - ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية ص65.

7 - ينظر: العكبري، التبيين ص 263.

8 - ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجي 167/1

9 - السهيلي، نتائج الفكر، ص 387

10 - ينظر: المرجع السابق، ص231، 345

وأورد السهيلي رأياً يذكر فيه أن المفعول به ينتصب بعامل معنوي هو السعة، قال في قوله ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ:"من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر"[1]: " فـ(رمضان) في هذا الحديث مفعولٌ على السَّعَة"[2].

ولكنه ذكر أن ما ينتصب على سعة الكلام، هي الأسماء التي لا يطلبها الفعل، ولا هي في أصل موضعها زمان نحو: (سرتُ غدوةً)، فالسير واقع في الوقت كلّه، وكذلك (سرت السبت والجمعة)[3].

ويبدو أن اهتمام السهيلي بالمعنى، هو الذي دفعه إلى القول بهذا العامل. ونفهم من كلامه السابق أننا إذا أردنا تحديد العامل في الاسم الواقع مفعولاً به، يجب علينا أن ننظر في الاسم، فإن كان مما يطلبه الفعل، فالعامل فيه لفظي وهو الفعل، وإن كان لا يطلبه الفعل، فالعامل فيه معنوي وهو السَّعة.

4 . 2 . 1 . 2- رأي السهيلي في ناصب المفعول الثاني في نحو قولهم: (ألبست زيداً الثوبَ):

يرى السهيلي أن المفعول الثاني (الثوب) في قولنا: (ألبست زيداً الثوب) منتصب بالفعل على الأصل، وليس بهمزة التعدية، قال: "والمفعول الثاني في نحو قولك: (ألبست زيداً الثوبَ) ليس منتصباً بأفعلت، لما تقدم من أنك لا تنقله عن الفاعل ويصير الفاعل مفعولاً، حتى يكون الفعل حاصلاً في الفاعل، ولكن المفعول الثاني منتصب بما كان منتصباً به قبل دخول الهمزة والنقل"[4]، يعني أن (الثوب) كان مفعولاً قبل التعدية؛ لأن أصل الكلام (لبس زيد الثوب)، ولكن (زيداً) هو الذي نصب بعد أن نقلت الهمزةُ الفعلَ إلى حال التعدية بعد أن كان فاعلاً.

---

1 – البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصوم 33/3

2– ينظر: السهيلي، نتائج الفكر ص 385

3 – السهيلي، نتائج الفكر ص382

4 – المرجع السابق، ص334

4 . 2 . 1. 3- الأفعال بالنسبة للمفعول به:

قسّم ابن هشام الفعل بالنسبة للمفعول به إلى سبعة أنواع ، كالآتي[1]:

أ. ـ النوع الأول: ما لا يطلب مفعولاً به البتة، وذكر له سبع علامات.

ب. ـ النوع الثاني: ما يتعدى إلى مفعول به واحد دائماً بالجار.

ج. ـ النوع الثالث: ما يتعدى لواحد بنفسه دائماً، كأفعال الحواس.

د. ـ النوع الرابع: ما يتعدى لواحد تارةً بنفسه، وأخرى بالجار، كشَكَرَ، ونَصَحَ.

ه. ـ النوع الخامس: ما يتعدى لواحد بنفسه تارةً ، ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار نحو: فَغَرَ، نقول: فَغَرَ فاه ، وفَغَرَ فوه.

و. ـ النوع السادس: ما يتعدى إلى اثنين، وقسمه قسمين:

أ ـ ما يتعدى إليها تارةً، ولا يتعدى أخرى، نحو:(نَقَصَ)، نقول: نَقَصَ المالُ، نَقَصْتُ زيداً ديناراً.

ب ـ ما يتعدى إليهما دائماً، وقسمه ثلاثة أقسام:

أ. ما ثاني مفعوليه يجوز فيه النصب والجر، مثل: شَكَرَ وأمَرَ واستغفرَ[2]، فهذه الأفعال تتعدى إلى مفعولين، أولهما مُسَرَّح دائماً، أي مطلق من قيد حرف الجر، وثانيهما تارة مسرَّح منه وتارةً مقيّد به، وقد جاءت اللغتان في قول الشاعر[3]:

أمَرْتُكَ الخيرَ فَافْعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

ب. ما أول مفعوليه فاعل في المعنى، نحو كَسَوْتُهُ جُبَّةً.

---

1 - ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب ص 354، وص 376.

2 - ينظر: البغدادي، خزانة الأدب 111/3

3 - عمرو بن معد يكرب، ديوانه ص 53 ، وينظر:البغدادي، خزانة الأدب 164/1، ورواية الخزانة (ذا نسب) بالسين.

ج. ما يتعدى لمفعولين أصلها مبتدأ وخبر، وهي أفعال القلوب[1]، وأفعال التصيير[2].

ز. ـ النوع السابع: ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، هي سبعة أفعال وهي:(أعلم، وأرى، وأنبأ، ونبَّأ، وأخْبَرَ، وخَبَّرَ، وحَدَّثَ).

4 . 2 . 1. 4- تعدية الأفعال عند السهيلي:

عقد السهيلي مسألة في تعدية الفعل[3] استهلها بقول للزجاجي (وفعل يتعدى بحرف جر وبغير حرف جر).

يرى السهيلي أن الأصل في هذا النوع من الأفعال أن يتعدى إلى مفعول صريح، ولكن لا يصل إليه إلا بعد حرف جرٍ، وَمَثَّلَ على ذلك بنحو(شكرتُ لزيدٍ فعلَه)، ثم ذكر أنه قد يحذف المفعول لعلم السامع به ويبقى المجرور، فنقول في الجملة السابقة:(شكرتُ لزيدٍ)، قال: "أصل هذا الفعل أن كل فعل يقتضي مفعولاً ويطلبه، فلا يصل إلى ما بعده إلا بحرف الجر، ثم قد يحذف المفعول لعلم السامع به ويبقى المجرور"[4]، ثم ذكر أنه قد يحذف الحرف إذا تضمن الفعل معنى فعل آخر متعد بغير الحرف، فنقول:(شكرت زيداً)؛ لأن (شكرت) متضمنة معنى (حمدت) أو (مدحت)، ولم يكتف السهيلي بما أورده، بل ذكر أن هنالك أفعالاً الأصل فيها أن تتعدى بغير حرف الجر، ولكن يوجد قرائن تطلب حرف الجر، قال: "وربما كان الفعل يتعدى بغير حرف وفي ضمن الكلام ما يطلب الحرف، فيدخل الحرف من أجله"[5].

---

[1] – سميت كذلك لأن معانيها متصلة بالقلب كالظن والشك والإنكار، وتعرف أيضاً بـ (ظنّ وأخواتها).

[2] – هي التي تفيد التحويل، وأشهرها: (صيّر، جعل، اتخذ، ترك).

[3] – السهيلي، نتائج الفكر ص 352.

[4] – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[5] – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

ومثل على ذلك بالفعل (كال) و(وزن) مستشهداً بقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[1]، فتعدى الفعل في الآية بغير حرف الجر، وذكر ابن هشام أن المفعول الأول منهما: أي (كال) و(وزن) محذوف[2].

ويبدو أن في الآية حذف مضاف، والتقدير (وإذا كالوا مكيلهم) فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وذكر أبو حيان أن عيسى بن عمر وحمزة[3] كانا يجعلا الضمير (هم) توكيداً لضمير الفاعلين في الفعلين، أو في موضع رفع على الابتداء، فيكون في الكلام حذف المكيل والمكيل له، ويبدو أن هذا تكلّف، ولا ضرورة له.

وذكر السهيلي أن مفعول (كلت لزيد، ووزنت له) غيرُ (زيد)؛ لأن مطلوبهما ما يكال أو يوزن، لذلك دخلت اللام، ويوضح الفرق بين (كلتُ لزيدٍ) و(كلتُ زيداً)، قال: "فإن قلت: (كلتُ لزيدٍ)، أخبرت بكيل الطعام خاصة، وإذا قلت: (كلتُ زيداً)، فقد أخبرت بمعاملةٍ ومبايعةٍ مع الكيل، كأنك قلت: بايعتُ زيداً بالكيل والوزن"[4].

اختلف النحاة في تعدية الفعل (سَمِعَ) ، فذهب أبو علي الفارسي[5] وابن جني[6] إلى أنهما يتعديان إلى مفعولين، واشترط ابن جني أن يقع الفعل (سَمِعَ) على جوهر، ويكون المفعول الثاني صوتاً، نحو: سمعتُ زيداً يقرأ.

وَأَلْحَقَ الأخفش الفعل (سَمِعَ) بالفعل (عَلِمَ)، ووافقه على ذلك أبو علي الفارسي وابن بابشاذ، وابن عصفور، وابن الصائغ، وابن أبي الربيع[7].

---

[1] – سورة المطففين، آية 3

[2] – ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب ، ص 376.

[3] – ينظر: أبو حيان، البحر المحيط 439/8

[4] – السهيلي، نتائج الفكر ص 353

[5] – ينظر: أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي ص213، وأبو حيان، البحر المحيط 23/7

[6] – ينظر: ابن جني ، المحتسب 129/1

[7] – ينظر: السيوطي، همع الهوامع 484/1

وذهب الجمهور إلى أن الفعل (سَمِعَ) لا يتعدى إلا إلى مفعول به واحد، والجملة بعده في موضع نصب على الحال، وهو على حذف مضاف، فجملة (سمعتُ زيداً يقرأ) أصلها: (سمعتُ صوتَ زيدٍ قارئاً)[1].

واحتج ابن السِّيِّد لمذهب الجمهور بأن هذا الفعل من أفعال الحواس، وأفعال الحواس كلّها تتعدى إلى مفعول واحد[2]، وذكر أنها لو كانت تتعدى إلى مفعولين لكانت من باب (أعطى) أو من باب (ظنّ)، ولا يمكن أن يكون من باب (أعطى)؛ لأن المفعول الثاني جملة، و المفعول الثاني في باب (أعطى) يجب أن يكون اسماً صريحاً لا جملة فعلية، ويَبْطل أن تكون من باب (ظن)؛ أنها لا يجوز إلغاؤها، وباب (ظنّ) يجوز فيه الإلغاء[3].

وذكر أبو حيان[4] أن هذا الفعل إذا دخل على مسموع فهو كغيره من أفعال الحواس يتعدى إلى مفعول به واحد، وإن دخل على ذات وجاء بعده فعل أو اسم ففي المسألة خلاف، فمنهم من يرى أنه مفعول ثانٍ، ومنهم من يعربه حالاً أو نعتاً وفقاً لما قبله من التعريف والتنكير، وهو اختياره، وكذلك مذهب الزمخشري[5].

وذكر ابن منظور أن الفعل (سَمِعَ) يصل إلى مفعول غير صريح بواسطة اللام أو إلى نحو "تَسَمَّعْتُ إليه، وسمعت له"[6]، وقد جاء في التنزيل معدّىً بالباء.

ويرى السهيلي أن مفعول (سَمِعَ) في قولهم :"سمع الله لمن حمده" محذوف؛ لأن السمع متعلق بالأقوال والأصوات دون ما عداها، وكأن تقديره "سمع اللهُ قولاً"، قال: "فمفعول (سَمِعَ) محذوف؛ لأن السمع متعلق بالأقوال والأصوات دون ما عداها، فالكلام على بابها، إلا أنها تؤذن بمعنى زائد، وهو الاستجابة المقارنة

---

1 – ينظر: السيوطي، همع الهوامع 484/1

2 – ينظر: الثمانيني، الفوائد والقواعد ص264

3 – ينظر: السيوطي، همع الهوامع 484/1

4 – ينظر: أبو حيان، البحر المحيط 141/3

5 – ينظر: الزمخشري، الكشاف 489/1

6 – ابن منظور، لسان العرب، مادة (سمع)

للسمع، فاجتمع في الكلمة الإيجاز والدلالة على المعنى الزائد، وهو الاستجابة لمن حمده"[1].

وذكر صاحب تاج العروس أن قولهم (سمع الله لمن حمده)؛ أي أجاب الله دعاء من حمده، فوضع السمع موضع الإجابة[2].

والخلاصة أن السهيلي لا يرى أن الفعل (سَمِعَ) يتعدى بحرف الجر، فمفعوله غير الاسم المجرور، بل يتعدى إلى مفعول واحد صريح، ولكن هذا المفعول قد يحذف من الكلام، وعندها تدل اللام على هذا المحذوف؛ لمنعها الاسم الذي دخلت عليه أن يكون مفعولاً، وآذنت بمعنى زائد، وهو الاستجابة المقارنة للسمع.

وذكر السهيلي[3] أن مما يتصل بهذا الفعل :"قرأت الكتاب واللوح" ونحوهما، فالفعل (قرأ) يتعدى بغير حرف الجر، وأما (قرأتُ بأم الكتاب) و(قرأت بسورة كذا)، فيجوز ذلك إذا ضمن الفعل (قرأ) معنى الفعل (تبرك) أو (تقرب)، لأن الفعل (قرأ) يتعدى إلى مفعول صريح.

4 . 2 . 1. 5- النصب على نزع الخافض:

عقد السهيلي مسألة في حذف الجار[4]، استهلها بأن حذف (الباء) من (أمرتك الخير) يكون بشرطين:

الأول: اتصال الفعل بالمجرور، فإن ابتعد الفعل عن المجرور لم يكن بُدٌّ من (الباء)، ومَثَّلَ على ذلك بجملة (أمرتُ الرجلَ يومَ الجمعة بالخير)، وذكر أن حذف (الباء) هنا يقْبحُ.

والمسوّغ في حذف (الباء) هنا هو ما تضمنه الفعل (امرتك) معنى (كلفتك)، وهذا التضمين لم يَقْوَ على الحذف إلا مع القرب من الاسم، وعُدّ التضمين من

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 353

2 – الزبيدي، تاج العروس (سمع)

3 – السهيلي، نتائج الفكر ص 354

4 – المرجع السابق، ص 336

وسائل التعدية[1]، وقال: "فإثبات الحرف من نحو: (أمرتك الخير) إذا طال الاسم أجدر"[2].

والشرط الثاني:

أن يكون المأمور به حَدَثاً، فإن كان جسماً أو جوهراً، لم تحذف (الباء) من نحو: (أمرتك بزيدٍ)، ولا نقول: (أمرتك زيداً)؛ لأن الأمر في الحقيقة ليس به وللتكليف به متعلق، وذكر أن الباء يمكن أن تدخل إذا حملت على المجاز لا على الحقيقة نحو: (أمرتك بضرب زيدٍ أو إكرامه) يجوز حذفها مجازاً.

ويرى السهيلي أن هناك فرقاً في المعنى بين الأمر والنفي، فيجوز حذف حرف الجر، وإبقاؤه في (أمر) ولا يجوز حذف الحرف في (نهي)، قال:" وأما (نهيتك عن الشر)، فلا يجوز حذف الحرف الجار فتقول: نهيتك الشرَّ؛ لأن ليس في ضمن الكلام ما يتضمن النصب، والنهي عن الشيء إبعادٌ عنه وكفٌّ وزَجْرٌ، وكلُّ هذه المعاني متعدية بعن، فلم يكن بدٌّ منها، بخلاف الأمر فإنه إغراء بالشيء وإلزاق به، فمن ثم تعدى بالباء وهو أيضاً بمعنى التكليف والإلزام، فمن ثم جاز إسقاط الباء"[3].

ومما نُصب على نزع الخافض، قولك: جلستُ يمينك وشمالك، حيث ذكر السهيلي أن الأصل (جلستُ عن يمينك وعن شمالك) ولكن حذف حرف الجر لعلم السامع به، فتعدى الفعل فنُصب، وهو من باب (أمرتك الخير)، وحذف حرف الجر هنا لما تضمنه الفعل من معنى فعل ناصب، إذ تضمن الفعل (جلس) معنى الفعل (قابل)؛ لأن معنى (جلستُ يمينك) (قابلت يمينك وحاذيته)[4]، فإذا لم يتضمن هذا

1 – ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن 338/3، و 372

2 – السهيلي، نتائج الفكر ص 336

3 – المرجع السابق، ص 337

4 – المرجع السابق، ، ص 394

المعنى لم يجز حذف الحرف، قال: "ولم يقولوا: (جلستُ الدار)، بغير حرف الوعاء"[1]، ونقول: جلست في الدار.

ويدخل في هذا الباب الفعل (اختار)، فقد أورد السهيلي قول الزجاجي (اخترت الرجال زيداً)، واستشهد بقوله تعالى:﴿ واختَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾[2]، وذكر أن الأصل أن يتعدى إلى مفعوله الثاني بحرف الجر (مِنْ)؛ لأن المعنى إخراجُ شيء من شيء، ولكن قد يحذف هذا الحرف إذا تضمن الفعل معنى فعل آخر متعدٍّ، وهنا تضمن الفعل (اختار) معنى (نَخَلَ) و(نَقَدَ)، فكأنك حين قلت: (اخترت الرجال)، أردت: نخلتُ الرجال ونقدتهم، فأخذت منهم زيداً، فقد أسقط حرف الجر، كما أسقط في (أمرتك الخير)[3].

وأجاز بعض النحاة[4] أن يكون (قومه) في الآية المفعول الأول و(سبعين) بدل بعض منه، وبهذا يكون في الكلام حذفان؛ حذف المفعول الثاني، وحذف رابط البدل، وفي هذا تكلف من غير ضرورة.

وذكر السهيلي أن لمسألة ترتيب مفعولي (أختار) أحكاماً منها: التقديم والتأخير بين المفعولين، وكان اختياره تقديم الاسم المجرور إذا لم يسقط حرف الجر، قال[5]:" ويجوز فيه التأخير؛ تقول: (اخترت من الرجال عشرة)، ولو قدمت العشرة لم يحسن"، ويعود السبب في ذلك عنده إلى أمن اللبس، والأهمية، فلو تأخر الاسم المجرور لتوهم أنه في موضع النعت للعشرة، وليس في موضع المفعول الثاني، وكذلك(الرجال) معرفة فتقديمه أحق بالاهتمام وهذا مثل قولك: (في الدار رجل) حيث تقدم الخبر المجرور على النكرة لأن المجرور معرفة، هذا بالنسبة إذا كان حرف الجر موجوداً.

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 389

2 – سورة الأعراف ، آية 155

3 – السهيلي، نتائج الفكر ص 330، وينظر: الزجاج، إعراب القرآن 114/1

4 – ينظر: العكبري، التبيين في إعراب القرآن 397/1

5 – السهيلي، نتائج الفكر ص 330

أما إذا حذف حرف الجر، فلم يكن بدٌّ من تقديم الاسم المجرور نحو: اخترت الرجال عشرة، ولا يجوز اخترت عشرة قومك، واخترت فرساً الخيل، والسبب في ذلك هو المعنى قال: "والحكمة في ذلك أن المعنى الذي من أجله حُذف حرف الجر هو معنى غير لفظ، فلم يقوَ على حذف الجر إلا بعد اتصاله به وقربه منه"[1].

وذكر أيضاً حكمة أخرى، وهي أن القليل الذي اختير من الكثير إذا كان مما يتبعض ثم وليَ الفعلَ الذي هو(اخترت) يوهم أنه مختار منه أيضاً[2]، بمعنى أنه قد يتوهم السامع أن الخيل مختارة من الفرس، والفرس يجوز أن تبعض؛ لأنها اسم جنس، لذلك ألزموا ما كان مجروراً التقديم؛ لأمن اللبس وحتى لا يتوهم السامع معنى عكسياً.

ومما يصل من الأفعال إلى مفعولين ثانيهما غير صريح (غَفَرَ، واستغفر)، ولكن هذين الفعلين قد يثبت معهما حرف الجر وقد يحذف.

عقد السهيلي[3] في ذلك مسألة استهلها بقول الزجاجي: (استغفر زيدٌ ربَّهُ ذَنْبَهُ)، ويرى أن الأصل في هذه الأفعال سقوط حرف الجر، وأن يكون (الذنب) مفعولاً بالغفران الذي لا يتعدى بحرف، والاسم الأول هو فاعل في الحقيقة؛ ولذلك يجوز تقديم الاسم المسقط منه حرف الجر وتأخيره، فنقول: (استغفر زيدٌ ذَنْبَه ربَّهُ) في جيد الكلام.

ويرد السهيلي على سؤال المعترض ـ : إذا كان سقوط حرف الجر هو الأصل، فـ (من) إذاً زائدة، كما قال الكسائي وليس كما قال سيبويه ولا الزجاجي؛ إنما حذفت حرف الجر ثم انتصب"ـ إن سقوط حرف الجر أصل في الفعل المشتق منه نحو (غفر)، وأما الفعل (استغفر) ففي الكلام قرائن تطلب حرف الجر؛ لأنك لا تطلب غفراناً مجرداً من معنى التوبة والخروج من الذنب وتطهيراً له، فإن حذفتها تعدى الفعل ونصب.

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 331

2 – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

3 – ينظر: المرجع السابق، ص 333-334

4 . 2 . 1 .6- تقديم المفعول على الفاعل:

عقد السهيلي مسألة في تقديم الفاعل[1]، استهلها بقول الزجاجي: " واعلم أن الوجه تقديم الفاعل"[2].

إن التعبير الطبيعي في اللغة أن يتقدم الفاعل على المفعول، لأن العامل أسبق في الوجود من المعمول حتى ذهب الفاسي الفهري[3] إلى أن أصل الرتبة في الجملة العربية هي من نمط: [ف فا مف]

ف	فا	مف
↓	↓	↓
فعل	فاعل	مفعول

وبرهن على صحة هذه النمطية بأدلة كثيرة، منها: موقع الفاعلية، والضمير العائد، والمطابقة بين الفعل والفاعل، والرأس في الصدر باعتبار الفعل هو رأس الجملة وبنية الاستفهام وغيرها.

ذكر السهيلي أن النحويين قسموا هذا الفصل إلى أربعة أقسام:

القسم الأول:

قسمٌ لا يجوز فيه إلا تقديم الفاعل على المفعول، نحو: ضرب موسى عيسى، وضربت حذامِ قطامِ، وضابط هذا القسم أن لا تظهر علامة الإعراب في الفاعل و المفعول.

وذكر تمام حسان[4] أن الرتبة من القرائن اللفظية، وهي عِوَضٌ من العلامة الإعرابية، وعليها اتكأ الفهري في إثبات نمطية الجملة العربية [ف فا مف] عنده؛ لأن هناك أنماطاً لغوية لا بد من الحفاظ على الرتبة الأصلية في باب الفاعل، نحو قولنا: ضرب موسى عيسى، وضرب أخي صديقي، لأن القرينة الإعرابية

---

[1] – السهيلي، نتائج الفكر ص173

[2] – الزجاجي، الجمل 24

[3] – ينظر: الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ص 103 وما بعدها. ويبدو أن هذا الأصل قد تغيّر في نظرية تشومسكي التي عدّلها سنة 1944 – 1995 في البرنامج المصغر، بحيث لم تعد هذه الجملة هي الأصل، بل هي نمط مستعمل كغيره من الأنماط، ثم حدث بينها صراع، أدى إلى تدريجها في الاستعمال والتداول.

[4] – تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها ص 207

عاجزة عن تحقيق أمن اللبس لعدم ظهورها، ومن هنا لا بد من جعل الاسم الأول هو الفاعل والثاني هو المفعول، ليتحقق أمن اللبس.

وقد نحتاج إلى قرينة الرتبة مع وجود الإعراب[1]، فمثلاً لو قارنا بين الجملتين: زيدٌ الفائز ، والفائز زيدٌ، فلا نعرف المبتدأ إلا من خلال الرتبة، ويبدو أن هناك صلة بين الترتيب من حيث التقديم والتأخير وقصد المتكلم، قال الجرجاني: "وجملة الأمر أنه لا يكون ترتيب في شيء حتى يكون هناك قَصْدٌ إلى صُورة وصِفة"[2].

والخلاصة أن الرتبة تعد قرينة لفظية تسهم في تحديد موقع الكلمة، ويكون لها دورٌ كبير في تجلية المعاني، ولا سيما إذا تضافرت مع قرائن أخرى.

القسم الثاني: وهنا لا يجوز تأخير المفعول، ومثّل عليه بقوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾[3]، وذلك من أجل الضمير الذي لا يجوز تقديمه قبل الذكر.

وتحدث عن هذه القضية ابن جني في باب نقض المراتب إذا عَرَض هناك عارض[4]، وذكر أن النحاة منعوا تقديم الفاعل في نحو (ضرب غلامُهُ زيداً)؛ لقرينة انضمت إليه، وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفسادِ تقدم المضمر على مظهره لفظاً ورتبةً[5]، ولهذا فالصواب هو(ضرب زيداً غلامُهُ).

1- ينظر: محمد محمد يونس، وصف اللغة العربية دلالياً ص 297.

2 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص 364

3 - سورة البقرة، آية 124

4 - ابن جني، الخصائص 295/1

5 - ذكر ابن هشام سبعة مواضع يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، هي:

1. أن يكون الضمير مرفوعاً بـ (نِعْمَ) أو (بئس) ولا يفسر إلا بالتمييز، نحو: نعم رجلاً زيدٌ
2. أن يكون الضمير مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما، نحو: جفوني ولم أجفُ الأخلاء.
3. أن يكون الضمير مخبراً عنه فيفسره خبره، نحو: هي العرب تقول ما شاءت.
4. ضمير الشأن والقصة، نحو قوله تعالى: { قل هو الله أحد} سورة الإخلاص آية 1
5. أن يُجرَّ الضمير بـ (رُبَّ) مُفَسَّراً بتمييزه، نحو: رُبَّهُ امرأةً.
6. أن يكون الضمير مبدلاً منه الظاهر المفسّرُ له، نحو: ضربته زيداً.
7. أن يكون الضمير متصلاً بفاعل مقدَّم، ومفسّره مفعولٌ مؤخَّر، نحو: ضرب غلامه زيداً. ينظر: مغني اللبيب ص133-136

ومن الملاحظ أن معظم هذه المواضع موضع خلاف بين النحاة.

عدّ جمهور النحاة عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً شاذاً، نحو: (زان نوره الشجر)[1].

القسم الثالث:

ويكون فيه تقديم الفاعل أحسن من تأخيره، نحو: ضرب زيدٌ عمراً، وهذا هو التعبير الطبيعي للغة وهو الأصل، ويقال والمخاطب خالي الذهن عند إخباره إخباراً ابتدائياً، فإن حصل أيُّ تغييرٍ من تقديم وتأخير في هذه الصورة، فإنما يحصل لغرض وادع[2].

القسم الرابع:

قسم يكون فيه تقديم المفعول أحسن، نحو: أعجب زيداً ما كره عمرو[3]، حرصاً على إفهام السامع.

وافق السهيلي النحاة في التقسيم السابق، ووصفه بأنه حق، ولكنه نبّه على مسألتين[4]:

ـ الأولى:

لا يجوز فيها تأخير الفاعل وهو معرب والمفعول كذلك، ويبدو أن هذه المسألة استثناها من القسم الثالث الذي يكون فيه تقديم الفاعل أحسن من تأخيره نحو: ضرب زيدٌ عمراً، وذكر محمد إبراهيم البنا أن هذا مما استدركه السهيلي على النحاة[5]، ومثل على ذلك بجملة: (ضرب القومُ بعضهم بعضاً)، وذكر أنه لا يجوز تأخير الفاعل ههنا من أجل حذف الضمير من المفعول؛ لأن الأصل أن يقال: ضرب بعضهم بعضهم، وذكر أن بعض الشيء يضاف إلى كلّه ظاهراً أو مضمراً، ولما حذفوا الضمير من المفعول استغناء بذكره في الفاعل، ولم يجيزوا تأخير

---

1 – ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 281/1، وابن هشام، أوضح المسالك 316/1 ، وفتحي الدجني، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص494

2 – ينظر: فاضل السامرائي، معاني النحو 47/2

3 – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، الباب الرابع، ما يعرف به الفاعل من المفعول 104/2

4 – ينظر: السهيلي، نتائج الفكر ص 173-174

5 – ينظر: محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ص 392.

الفاعل فيقولوا: ضرب بعضاً بعضهم، والسبب في ذلك اهتمامهم بالفاعل الذي قوي وتضاعف لاتصاله بالضمير الذي لا بدّ منه، فصارت الحاجة إليه مرتين.

وذكر أنهم لم يحذفوا الضمير من الفاعل ويضيفوه إلى المفعول، فيقولوا: (ضرب بعضٌ بعضهم)، وإن كان الأصل أن يذكر فيهما جميعاً، لقرب الفاعل من الضمير، ولأن الفاعل عنصر مهم وعمدة في الكلام، والمفعول فضله، فهو أولى بأن يحذف معه، قال: "كان حذفه مع المفعول ـ الذي هو كالفضلة في الكلام ـ أولى من حذفه مع الفاعل الذي لا بدّ منه ولا غنى عنه، وليتصل بما يعود عليه ويقرب منه"[1].

ويبدو أن ما حَقُّهُ التقديم يبقى فيه الضمير ولا يحذف، ولعل ما يعزز ذلك ما ذكره من إضافة الضمير إلى المفعول والمجرور نحو (خلطت القوم بعضهم ببعض)، فذكر أن هذا الضمير حذف من المجرور وبقي في المفعول؛ لأن رتبة المفعول قبل المجرور، كما كانت رتبة الفاعل قبل المفعول، ولهذا وجب تقديم المفعول على المجرور وإضافته إلى الضمير.

ـ الثانية[2]:

هي المسألة التي لا يجوز فيها تأخير الفاعل وتقديم المفعول لاختلاف المعنى، وذلك إذا تصدرت (إنما) الجملة، نحو (إنما يأكل زيدٌ الخبز) حيثُ أثبت لزيد أكل الخبز، ونفي عنه ما عداه، ومعناها: ما يأكل زيدٌ إلا الخبز، فلو قدمنا المفعول لاختلف المعنى نحو (ما يأكل الخبز إلا زيد) فكأننا أثبتنا أكل الخبز لزيد دون غيره من الناس.

4 . 2 . 2- المفعول المطلق:

4 . 2 . 2 . 1- مفهومه:

مصدر يذكر بعد فعلٍ من لفظه، تأكيداً لمعناه أو لبيان عدده، أو لبيان نوعه، أو بدلاً من التلفظ بفعله نحو (صبراً على الشدائد)، وينوب عنه أشياء كثيرة مذكورة في كتب النحاة، ليس هذا مجال ذكرها.

---

[1] – السهيلي، نتائج الفكر ص 175

[2] – السهيلي، نتائج الفكر ص 175.

نحو قوله تعالى: ﴿ وَالذَّارِيَاتِ ذَرْواً ﴾[1]، واسم المفعول نحو: أنت مطلوب طلبـاً، وبالفعل نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً ﴾[2]، هذا إن كان مـن لفظـه، وهـو مذهب الجمهور، ولكنه عند ابن الطراوة مفعول به بفعل مضمر لا يجوز إظهـاره والتقدير في (قعد قعوداً): فعل قعوداً.

وذكر السيوطي أن السهيلي تبع ابن الطراوة إلا أنه قال: "أنصبه بمضمر من لفظ السابق. فإذا قيل: قعد قعوداً فهو عنده بـ (قعد) أخرى، لا يجوز إظهارها"[3].

ويرى أبو حيان أن هذا تكلفٌ، وخروج عن الظاهر بلا دليـل، ويـرى أن عامل النصب في المفعول المطلق على نوعين[4]:

أ ـ إن كان المصدر من لفظ الفعل وغير جارٍ عليه نحو قوله تعالى: ﴿ وَاللَّه أَنْبَتَكُم مِنَ الأرضِ نَباتاً﴾[5]، ففي ذلك ثلاثة مذاهب:

الأول: أنه منصوب بذلك الفعل الظاهر، ونسب هذا المذهب للمازني.

الثاني: أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمراً، والفعل الظاهر دليل عليه، وعلى هذا المذهب المبرد، وابن خروف، وعزاه أبو حيان لسيبويه.

الثالث: التفصيل؛ بمعنى إن كان مغايراً لمعنى الفعل الظاهر، كالآية السابقة، فنصبه بفعل مضمر، وإن كان غير مغاير فنصبه بالفعل الظاهر، واختار هذا المذهب ابـن عصفور[6].

ب ـ إن كان المصدر من غير لفظ الفعل، ففي عامله ثلاثة مذاهب:

الأول: أنه منصوب بفعل مضمر من لفظه، وهو مذهب الجمهور.

الثاني: أنه منصوب بالفعل الظاهر؛ لأنه في معناه وهو مذهب المازني.

---

1 – سورة الذاريات ،آية 1

2 – سورة الأحزاب، آية 23

3 – السيوطي، همع الهوامع، 74/2

4 – المرجع السابق 74/2 – 76

5 – سورة نوح، آية 17.

6 – ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 419/2

الثالث: وهو مذهب ابن جني، التفصيل، فإن أريد به التأكيد عمل فيه المضمر الذي من لفظه، كقعدتُ جلوساً، وإن كان لغير التأكيد فحسب ما يوضع له من فعل، فإن وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر، وإن لم يوضع له انتصب بالظاهر.

ويرى السهيلي أن ما جاء من المصادر منصوباً ومضافاً إلى ما بعده نحو (سبحان الله) ونحوها يكون منصوباً بعامل معنوي هو القصد إليه[1].

وقد يكون المعنى هو الذي يحدد المفعول المطلق، وأن للبنية الصوتية أيضاً أثراً في توجيه الإعراب، فمثلاً ذكر السهيلي أن جملة (تصبب زيدٌ عرقاً) يجوز في كلمة (عرقاً) إعرابان:

الأول: تمييز، إذا أردنا المائع (الاسم).

الثاني: مفعول لأجله، أو مصدر مؤكد (مفعول مطلق)، إذا أردنا المصدر[2].

وذكر السهيلي[3] أن المفعول المطلق يدل على اختلاف الأنواع، ولذلك أجاز تثنيته وجمعه، وبناء على ذلك أعرب كلمة (الظنون) في قوله تعالى: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونَا ﴾[4] مفعولاً مطلقاً؛ لأن المعنى: تظنون به أشياء وأموراً كاذبة، وليس كلمة (الظنونا) مصدراً مثل (الظن) الذي هو المصدر في الأصل.

4 . 2. 3- المفعول لأجله: "ويسمى المفعول من أجله والمفعول له"[5]:

4 . 2 . 3. 1- مفهومه:

هو مصدر قلبي يُذكر علةً لحدث شاركه في الزمان والفاعل، بمعنى انه يذكر لبيان سبب الفعل، نحو (رغبةً) من قولك: (اغتربت رغبة في العلم)[6].

ودخل المفعول لأجله الكلام ليبين العلة التي من أجلها وقع الفعل والغرض الذي كان سَبَبَهُ، فهو غرض الفعل وجوابه، ومعناه موجود في الكلام، وإن لم يظهر

---

1 - السهيلي، نتائج الفكر ص 68

2- المرجع السابق، ص 366

3 - ينظر: المرجع السابق، ص 371، و 374

4 - سورة الأحزاب، آية 10

5 - ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب ص 227. والسهيلي، نتائج الفكر، ص 394-395

6 - ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب ص 226

لدلالة الحال عليه من حيث لا يصحُ فعلٌ من أحدٍ من البشر إلا لعلةٍ أوجبته ولغرضٍ مقصود؛ وإذا ظهر في الكلام فلإبانة الغرض المراد [1].

4 . 2 . 3. 2- العامل في المفعول لأجله:

اختلف النحاة في ناصب المفعول لأجله، فذهب سيبويه والفارسي والثمانيني، ووافقهم السيوطي إلى أن ناصب المفعول لأجله هو الفعل الظاهر بعد سقوط حرف الجر[2]، وحذف الجار هنا يعد قياسياً إذا كان المصدر فعلاً لفاعل الفعل المعلّل[3].

وذكر بعضهم أنه انتصب انتصاب المصادر وليس على إسقاط حرف الجر، ونسب السيوطي هذا القول إلى الكوفيين، وقيل انتصب بفعل مضمر، ونسب هذا القول إلى الزجاج، قال السيوطي: "وذهب الزجاج فيما نقل ابن عصفور عنه: إلى أنه ينتصب بفعل مضمر من لفظه، فالتقدير في:جئت إكراماً لك: أكرمتك إكراماً لك، حذف الفعل وجعل المصدر عِوضاً من اللفظ به، فلذلك لم يظهر"[4]،ويرى مصطفى جواد أنه منصوب بحذف لام الجر[5].

عقد السهيلي فصلاً في علاقة الفعل بالحال و المفعول لأجله[6]، ذكر فيه أن الفعل لم يعمل في المفعول من أجله بلفظه الظاهر، ولكنه دلّ على فعل باطن من أفعال النفس والقلب، أثار هذا الفعل الظاهر، وبذلك صار الفعل الباطن عاملاً في المصدر الذي هو المفعول من أجله في الحقيقة، قال: "فهذه الأفعالُ الظاهرة تبدي لك الباطنة، فهي مفعولات في المعنى والظاهرة دالة على ما ينصبها"[7].

وذكر السهيلي[8] ثلاثة شروط لنصب المفعول لأجله، هي:

---

1 – المجاشعي، شرح عيون الإعراب ص 154

2 – ينظر: السيوطي، همع الهوامع 99/2، والثمانيني، الفوائد والقواعد ص 295

3 – ينظر: مصطفى بن حمزة ، نتائج الأفكار في شرح الاظهار ص 55.

4 – السيوطي، همع الهوامع 99/2

5 – ينظر: محمد البكاء، مصطفى جواد وجهوده اللغوية ص 207.

6 – السهيلي، نتائج الفكر ص 394

7 – المرجع السابق، 395

8 – المرجع السابق، الصفحة نفسها

الأول: أن يكون مصدراً.

والثاني: أن لا يكون من أفعال الجوارح الظاهرة، وإنما يكون من الأفعال الباطنة.

والثالث: أن يكون من فعل الفاعل المتقدم ذكره.

ومثل على ذلك بنحو: (جاء زيدٌ خوفاً)، و(رغبةً فيك)، وتتوافر الشروط الثلاثة السابقة في مثل هذه الجمل، فالخوف والرغبة من أفعال النفس الباطنة، وكذلك من فعل الفاعل المذكور في الجملة وهو (زيد)، كما أنها ليستَ من أفعال الجوارح الظاهرة، ولهذا لا يجوز أن نقول: (جاء زيدٌ قراءةً للعلم) أو (قتلاً للكافرين)؛ لأنها أفعال ظاهرة، وكأن المعنى جاء زيدٌ مظهراً بمجيئه الخوف أو الرغبة أو الحرص.

وزاد بعض النحاة شروطاً أخرى في نصب المفعول لأجله[1]، منها:

أ. أن يكون مذكوراً للتعليل.

ب. أن يكون المعلّل به حدثاً مشاركاً في الزمان والفاعل.

وقد أنكر فاضل السامرائي[2] بعض الشروط التي ذكرها النحاة في نصب المفعول لأجله، ولا يشترط في المفعول لأجله إلا كونه مصدراً، فضلة، مفيداً للتعليل.

وذكر السهيلي أنه إذا فقد شرط من الشروط الثلاثة السابقة فإن الفعل يصل إلى الكلمة التي هي (مفعولٌ لأجله) بحرف الجر[3]، قال: "فإن جئت بمفعول من أجله من غير هذا القبيل الذي ذكرناه، لم يصل الفعل إليه إلا بحرف، نحو: (جئتُ لكذا) أو: (من أجل كذا)".

وقد لاحظت إشارة عند السهيلي[4] فحواها أن للبنية الصرفية والمعنى أثراً في توجيه الإعراب، ولذلك وجدته يعرب كلمة (عرقاً) من قولنا: (تصبب زيدٌ عرقاً) مفعولاً من أجله، إن كان المراد المصدر لا الاسم.

1- ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب ص 227.

2 - ينظر: فاضل السامرائي، معاني النحو 195/2

3 - ينظر: السهيلي، نتائج الفكر ص 396، وينظر أيضاً: ابن هشام ، شرح شذور الذهب ص 227

4 - السهيلي، نتائج الفكر ص 366.

4 . 2 . 3. 3- رأي ابن القيم في عامل النصب في المفعول لأجله ورده على السهيلي:

ذكر ابن القيم[1] أن ما ذهب إليه السهيلي في عامل المفعول لأجله (وهو فعل باطن أثار الفعل الظاهر)، هو تكلّفٌ وتعسفٌ، لا يصح لفظاً ولا معنىً، أما اللفظ فإنه لو كان المفعول له معمولاً لعامل مقدرٍ، لتلفظوا به ولو لمرة في كلامهم، ودعوى إضماره ممتنعة؛ لأنه لا دليل عليه من سياق أو قرينة، ولا هو مقتضى الكلام فيصح إضماره.

وذكر ابن القيم عدة وجوه لبيان فساده من جهة المعنى، منها[2]:

أ ـ أن المتكلم لا يخطر بباله هذا المعنى، أي: "زُرتُكَ محبةً لك" بمعنى زرتك مظهراً لمحبتك، ولا بقوله: (تركت هذا خوفاً من الله): تركته مُظهراً خوفي من الله، فمثل هذه الجمل واضحة المعنى لا تحتاج إلى تقدير.

ب ـ أنه إذا قدر هذا المعنى خرج الكلام عن حقيقته ومقصوده؛ إذا لا يبقى فيه دليل على أنه هو علة الفعل الباعثة له، فمثلاً قولنا: (خرجت ابتغاء مرضاة الله، لو قدرناها بالمعنى الذي أراده السهيلي، لصارت: (خرجتُ مظهراً ابتغاء مرضاة الله)، وهنا يتغير باعث الفعل وعلته، فلم يدل ذلك على أن الباعث له على الخروج ابتغاء مرضاة الله؛ لأن كلمة (مظهراً كذا) حالٌ، بمعنى خرجت في هذه الحال، وبالتالي اختلفت مسألة المفعول لأجله.

جـ ـ أن المفعول لأجله هو علة الفعل، والعلة إما علة فاعلية[3] أو غائية، وكلاهما ينتصب على المفعولية، نقول: (فعلت ذلك خوفاً، وقعدت عن الحرب جبناً، وأمسكَ عن الإنفاق شحاً)، فهذه أسباب حاملة على الفعل، والترك لا أنها هي الغايات

---

[1] – ينظر: ابن القيم ، بدائع الفوائد، 2/566-567

[2] – ابن القيم ، بدائع الفوائد، 2/566-567.

[3] – علة الفاعلية: هي السبب في الإقدام على الفعل، والغائية هي غاية يسعى المتكلم لتحقيقها بواسطة الفعل، ينظر: لطيفة النجار، منزلة المعنى ص 69

المقصودة منه، ونقول أيضاً : (ضربته تأديباً، وزرته إكراماً...)، فهذه غايات مطلوبة من الفعل. ومن هنا فالمعلل إذا ذكر الفعل طلب المخاطب منه الباعث والسبب؛ لأن النفوس البشرية تتطلع إلى الأسباب والغايات في الأفعال، فإذا ذكر المتكلم الباعث أو الغاية من الفعل كان مخيراً بأن هذا هو مقصوده وغايته، والباعث له على الفعل، فكان اقتضاء الفعل اللفظي كاقتضاء الفعل الذي هو حدثٌ له، فصح نصبه له ، كما كان واقعاً لأجله.

4 . 2 . 4-المفعول معه:

اختلف النحاة [1] في ناصب المفعول معه، فالبصريون ينتصب بالفعل بواسطة الواو، والأخفش ينتصب انتصاب الظرف، والزجاج ينتصب بفعل محذوف، والكوفيون ينتصب على الخلاف.

لم يحدثنا السهيلي عن المفعول معه كما حدثنا عن غيره من المفاعيل، وإنما أشار إلى عامل النصب فيه إشارة سريعة، حيث ذكر أن عامل النصب في المفعول معه هو الفعل بواسطة الحرف، يعني (الواو)[2]، وهو بهذا يتفق مع البصريين وجمهور النحاة.

4 . 2 . 5- الاشتغال:

4 . 2 . 5. 1- مفهومه:

أن يتقدم اسم على عامل من حقِّه أن ينصبه، لولا اشتغاله عنه بالعمل في ضميره، نحو: (خالدٌ أكرمتُهُ)[3].

ويرى النحاة أن الأفضل في الاسم المتقدم الرفع على الابتداء والجملة بعده خبره، ويجوز نصبه بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، ويتم تقدير ذلك بحسب المعنى، فإما أن يتفق المقدر مع المفسر لفظاً نحو: ضربت زيداً ضربته، أو معنى نحو: جاوزت زيداً مررت به[4].

---

1 - ينظر: العكبري، التبيين ص 379، وابن الأنباري، الإنصاف 248/1

2 - السهيلي، نتائج الفكر ص 288، وص 79

3 - ينظر: الفاكهي، شرح الحدود النحوية ص،342 ، وينظر:مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية 17/3

4 - ينظر: تمام حسان، الخلاصة النحوية ص 131

4 . 2 . 5. 2- أهم خصائص الاشتغال عند النحاة القدامى:

أ. المشغول عنه منصوب دائماً.

ب. في البنية الاشتغالية فعلان يفسر ثانيهما الأول: فعل مشغول وهو البارز، وفعل عامل ، وهو المضمر وجوباً، والفعل العامل يوافق الفعل البارز لفظاً ومعنى، أو معنى فقط.

ج. المشغول به إما ضمير عائد إلى المشغول عنه، أو سَببُه، فمثال المشتغل بالضمير زيداً ضربتُهُ، ومثال المشتغل بالسببي نحو (زيداً ضربتُ غلامَهُ).

4 . 2 . 5. 3- ناصب الاسم المشغول عنه:

اختلف النحاة في ناصب الاسم المشغول عنه[1]، فمذهب الكوفيين أنه منصوب بالفعل الظاهر، ونسب ابن عصفور هذا الرأي إلى الفراء، وردّ ابن عصفور هذا الرأي بأن العرب تقول: زيداً مررتُ به، ومررت لا تعمل نصباً، والشيء لا يقتضي مما يطلبه إلا شيئاً واحداً، فثبت هنا إضمار الفعل[2]. ومذهب البصريين أنه منصوب بفعل مقدر لا يجوز إظهاره، يُفسر الفعل الموجود.

ويتضح لنا من خلال باب الاشتغال أن العامل النحوي ما هو إلا تصور ذهني تأويلي، والدليل على ذلك قول سيبويه: "وإذا نصبت: زيداً لقيت أخاه، فكأنه قال: لابست زيداً لقيت أخاه، وهذا تمثيل ولا يتكلم به"[3].

وعبارة (وهذا تمثيل ولا يتكلم به) عبارة متكررة في الكتاب تدل على وعي سيبويه بالفارق بين (العبارة الأصلية) موضوع التحليل، وبين (العبارة الشارحة)، معنى العبارة الشارحة (وهذا تمثيل ولا يتكلم به) أن تقدير المحذوف مسألة افتراضية، وإذا كان المحذوف هو العامل، فيعني هذا أن العامل مجرد تصور ذهني تأويلي افتراضي، أو هو أداة تحليلية لبناء العلم[4]، تستعمل في النحو التعليمي.

---

1 – ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 82/1، والعكبري، التبيين ص 266

2 – ينظر: ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي 422/2

3 – سيبويه، الكتاب 83/1

4 – ينظر: نصر حامد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل ص 198.

وذهب السهيلي موافقاً شيخه ابن الطراوة إلى أن العامل في الاسم المـــشغول عنه هو عامل معنوي، وهو القصد إليه، قال: "ومما انتصب لأنـــه مقـصود إليـه بالذكر: (زيداً ضربته) في قول النحويين، وهو مذهب شيخنا (أبي الحسن)"[1].

ويرى السهيلي أن مذهب شيخه قوي،منطلقاً من فلسفة العامل، ولكنه يخالفه ويتفق مع جمهور النحويين، قال: "... وكذلك (زيداً ضربت)، بلا ضمير، لا يجعله مفعولاً مقدماً، لأن المعمول لا يتقدم على عامله، وهو مذهب قوي، ولكن لا يبعـد عندي قول النحويين: إنه مفعول مقدم، وإن كان المعمول لا يتقدم علـى العامـل، والفعل كالحرف؛ لأنه عامل في الاسم ودال على معنى فيه، فلا ينبغـي للاسـم أن يتقدم، كما لا يتقدم على الحرف، ولكن الفعل في قولك (زيداً ضـربت) قـد أخـذ معموله وهو الفاعل، ... وأما المفعول فلم يبالوا به، إذ ليس اعتماد الفعـل عليـه، كاعتماده على الفاعل؛ ألا ترى أنه يحذف والفاعل لا يحذف؛ فليس تقديمـه علـى الفعل العامل فيه بأبعد من حذفه، وأما (زيداً ضربته) فينتصب بالقصد إليه، كما قال الشيخ"[2].

ويبدي نصُ ابن الطراوة السابق مكانةً مرموقةً في نفس تلميذه، فهو متـأدب معه حتى في مخالفته إياه، والدليل على ذلك أنه لم ينكر عليه أن عامل النصب في قولنا (زيداً ضربت) هو القصد إليه ، بل حاول أن يبرهن على صحة مذهب شيخه، وإن لم يرتضِ ذلك المذهب، لذلك قال: (ولكن لا يبعد عندي قـول النحـويين إنـه مفعول مقدم).

والخلاصة : أن السهيلي وافق شيخه ابن الطراوة في عامل النصب في قولنا (زيداً ضربته) بأنه منصوب بعامل معنوي وهو القصد إليه، وخالفـه فـي عامـل النصب في قولنا (زيداً ضربت) (زيداً) عند ابن الطراوة منصوب بعامل معنـوي،

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 71

2 – المرجع السابق، ص 71.

وهو القصد إليه، أما السهيلي فوافق جمهور النحاة وأعربه مفعولاً به مقدماً، العامل فيه الفعل المتأخر (ضرب).

4 . 2 . 5. 3- حالات الاسم المشغول عنه:

ذكر النحاة أنه قد يعرِض للاسم المشتغَلِ عنه ما يوجبُ نصبَهُ أو يُرَجّحُـــهُ، وما يوجبُ رفعَهُ أو يُرَجّحُهُ[1].

ويمكن توضيح ذلك بالرسم البياني التالي:

[1] - ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 246/1-254، وابن كمال باشا، أسرار النحو ص 129-132، وتمـام حسان، الخلاصة النحوية ص 231، ومصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية 17/3-20

احتمالات إعراب الاسم المشتغل عنه

وجوب النصب

إذا وقع الاسم بعد أدوات التحضيض والشرط والاستفهام عدا الهمزة؛ لأن حق هذه الأدوات أن تدخل على الفعل. نحو: إن زيداً لقيته فأكرمه.

وجوب الرفع

يجب رفع الاسم إذا وقع بعد واو الحال، نحو: (جئت والفرسُ يركبه أخوك)، أو وقع بعد أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وهي التي تسمى(معلقات عن العمل) كأدوات الاستفهام، والشرط والتحضيض وما النافية، ولام الابتداء وما التعجبية، وكم الخبرية، والحروف الناسخة، والأسماء الموصولة، والأسماء الموصوفة بالعامل المشغول نحو: (زيدٌ رجلٌ أكرمته).

رجحان النصب

ويرجح نصبه إذا وقع الاسم بعد أمر أو نهي أو فعل دُعائي نحو"اللهم أمري يسّرْه" أو أن يقع بعد الاستفهام، وقوله تعالى:[أبشراً منا واحداً نتبعه]، رجح النصب بعد همزة الاستفهام؛ لأن الغالب أن يليها فعل، ونصب الاسم يوجب تقدير فعل، أو وقع الاسم بعد عاطف على جملة فعلية وليس بينه وبين العاطف فاصل، نحو: قام زيدٌ وعمراً أكرمته، أو يقع جواباً لمستفهم عنه منصوب، نحو:علياً أكرمتُهُ، في جواب من قال: من أكرمتَ؟، النصب هنا؛ لأن الكلام في الحقيقة مبني على ما قبله من الاستفهام.

رجحان الرفع

يرجح رفعه إذا فصل بين الاسم والعاطف، نحو: قام زيدٌ وأما عمرو فأكرمته، أو إذا لم يوجد مع الاسم ما يرجح نصبه ولا يسوّي بين الأمرين نحو: زيدٌ ضربته.

تساوي الأمرين

إذا وقع الاسم بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين، أي صدرها اسم وعجزها فعل، نحو: زيدٌ قام وعمرو أكرمته.

ويفهم مما سبق أن النحاة قد عالجوا موضوع الاشتغال انطلاقاً من سيطرة نظرية العامل عليهم، فما وجب فيه الرفع ليس من باب الاشتغال، لاختلال شروط الاشتغال، واختلاف المعنى، وما يجوز فيه الوجهان مع الترجيح أو عدمه، فالأمر يكمن في العلاقة التخابرية القائمة بين المتكلم والسامع أو السامعين.

أدرك السهيلي الوضع التخابري بين المتكلم والسامع، واختلاف المعنى في قضية رفع الاسم المشغول عنه أو نصبه، إذ رأى أن المعنى وقصد المتكلم هما اللذان يحددان الحالة الإعرابية، وقد أفرد في آخر كتابه فصلاً لهذه القضية، اعترض فيها على النحاة الذين رجحوا اختيار النصب على الرفع بعد الأمر والنهي والاستفهام والجحد والجزاء، وذكر أن اختيار النصب ليس مقصوراً على هذه المواضع التي حددها النحاة، قال:" بل كل موضع يكون القصد فيه إلى الفعل والفائدة في ذكره أقوى، كان النصبُ فيه هو الوجه"(1).

واستدل السهيلي على ذلك بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾(2) ، إذ أجمع القرّاء على نصبه دون الرفع؛ لأن مقصد الآية المدح بالفعل والاقتدار على خلق الأشياء، وتقديرها، ولو رفعوا (كلّ)، لذهب الوهم إلى الصفة لا إلى الخبر في قولنا (خلقناه)، وقراءة الرفع تتفق مع اعتقاد القدرية[3] ومذهبهم في أن العبد خالق لأفعاله خيرها وشرها، قال السهيلي عن قراءة الرفع: "فكان يكون فيه للقدرية متعلق بأن يقولوا: (نعم، كل شيء خلقه فهو بقدر قدره، وكل شيءٍ لم يخلقه فهو بخلاف ذلك)؛ لأن فعل الإنسان عندهم غير مخلوق للربّ"[4].

وذكر الباقولي أن الأئمة عدلوا إلى النصب؛ لأنهم لو رفعوا وقرأوا: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ أمكن أن يكون (خلقناه) في موضع الجر، وصفاً لـ (شيء)، ويكون الخبر (بقدر)، ويحتمل أن يكون (خلقناه) هو الخبر، فلما تردد

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 435

2 – سورة القمر، آية 49

3 –ترى القدرية والمعتزلة أن الإنسان هو الذي يفعل ما يريد بقدرته، فلا يستطيع أحد أن يسلبه إرادته، ينظر: علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي ص 241

4 – السهيلي، نتائج الفكر ص 436

الأمر في الرفع بين هذين عدلوا إلى النصب على تقدير: إنّا كـلَّ شـيءٍ، فيكـون الخلق تماماً لكل شيء، وهو الغرض من الآية، ولا يجوز في النـصب أن يكـون (خلقناه) صفة لـ(شيء)؛ لأنه تفسير الناصب، والصفة لا تعمل فـي الموصـوف، لذلك جاءت الآية منصوبة، على الرُّغم من اختيار الرفع في قولهم: (إنّـي، زيـد لقيته)، وذكر الباقولي أن أبا السمال العدوي البصري ــ أحد علماء القراءات ــ قد قرأ الآية بالرفع[1].

ويبدو مما سبق أن إجماع القراء على نصب لفظة (كل) في الآيـة الـسابقة وتوجيه قراءة النصب، يمكن أن ينبئ ذلك عن إرهاصات وبـذور أولـى للمـنهج الوظيفي المعاصر، ويعزز هذه الإرهاصات أن لفظة (كل) هي الكلمة المحوريـة، والمهمة في الآية، وأن الكلمات الأخرى تسهم في تعزيز هذه المحوريـة، وتتبـدى محورية هذه الكلمة في القطع الإعرابية، أو قصد اللحن فيها قصداً يجـذب انتبـاه السامع أو السامعين، وأنها لو قرئت بالرفع لذهبت هذه المحورية وهذا القصد.

ــ أسلوب الاشتغال عند البلاغيين:

يرى البيانيون أن الاشتغال قد يفيد تخصيصاً أو توكيداً، وذلك بحسب تقديرنا للفعل المحذوف، فإن قدرّ الفعل المحذوف بعد الاسم المنصوب أفاد تخصيصاً، وإن قدر قبله أفاد توكيداً، قال القزويني: "وأما نحو قولك (زيداً عرفته) فإن قدّر المفسر المحذوف قبل المنصوب؛ أي عرفت زيداً عرفته، فهو من بـاب التوكيـد، أعنـي تكرار اللفظ، وإن قدّرَ بعده (زيداً عرفت عرفته)، أفاد التخصيص"[2].

وكذلك يرى ابن الأثير أن تقديم المفعول على الفعل في قولنا: زيداً ضربْتُ بأن فيه تخصيصاً له بالضرب دون غيره[3].

ويخالف ابن هشام البلاغيين في ذلك التقدير، ويرى أن الأصل تقديره مقدماً على الاسم المنصوب، قال: "فيجب أن يقدر المفسر في نحو: (زيداً رأيته) مقـدماً عليه؛ وجوّز البيانيون تقديره مؤخراً عنه، وقالوا: لأنه يفيد الاختـصاص حينئـذٍ؛

---

1 – الباقولي، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات 343/2

2 –القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة 110/1-111

3 – ابن الأثير، المثل السائر 35/2

وليس كما توهموا، وإنما يُرتكب ذلك عند تعذّر الأصل، أو عند اقتضاء أمرٍ معنويّ لذلك"[1].

ويرى فاضل السامرائي[2] أن الاشتغال لا يفيد تخصيصاً، ولا توكيداً، وإنما هو أسلوب خاص يؤدي غرضاً معيناً، فتقديم الاسم لا يفيد اختصاصاً، وإنما يقدم للاهتمام به، وكذلك لا يفيد توكيداً؛ لأن التوكيد يوجب ذكر الفعل، والحذف ينافي التوكيد.

4 . 2 . 5. 4- الاشتغال من منظور النظرية المعجمية الوظيفية:

يقوم بنيان هذه النظرية على تحديد الروابط بين البنية الحملية التي تتمثل في العلاقات الدلالية التي تشد المحمول إلى الموضوع، والبنية المكونية التي تتمثل في بنية المكونات التي تظهر في البنية السطحية، وتقوم الوظائف النحوية بالتوفيق بين البنيتين، وتسند الوظائف النحوية على المكونات بوساطة القواعد التركيبية، وإلى الموضوعات بوساطة القواعد المعجمية الدلالية.

تناول الفهري[3] موضوع الاشتغال في إطار الرتبة في الجملة العربية متسائلاً: تفكيك أم تبئير؟. ويرى أن الاشتغال لم يعد أسلوباً مستعملاً في العربية اليوم، وأننا سجنا معطيات النحاة القدامى وتعميماتهم.

ويرى الفهري أن النحاة القدامى عدّوا بنى الابتداء، والتقديم، والاشتغال بنىً مختلفة، بحكم سيطرة نظرية العامل عليهم.

فمثلاً البؤرة في الجمل الثلاثة الآتية يختلف إعرابها باختلاف العامل:

1- زيدٌ ضربتُه. ←——— (زيد): مبتدأ.

2- زيداً ضربت. ←——— (زيداً) مفعول به مقدم.

3- زيداً ضربته. ←——— (زيداً) اسم منصوب على الاشتغال

---

1 - ابن هشام ، مغني اللبيب 240/2

2 - فاضل السامرائي، معاني النحو 112/2-113

3 - ينظر: الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ص 114-147

فالعامل في البؤرة في الجملة الأولى عامل معنوي، وهو (الابتداء)، ولا يعمل فيها عامل لفظي، أما العامل فيها في الجملة الثانية فهو الفعل الذي يليها، والعامل في البؤرة (زيداً) في الجملة الثالثة فعل مضمر وجوباً يطابق الفعل المظهر في لفظه ومعناه، وهو مقدر قبل البؤرة، وقد شغل الضمير المتصل (الهاء) الفعلَ (ضرب) المظهر عن العمل في البؤرة.

ويرى الفهري أن البنية الاشتغالية للعبارة (زيداً ضربته) تتولد عن طريق بنية بدلية في أصل الاشتقاق، فأصل هذه العبارة هو: ضربتُ زيداً ضربت زيداً، ثم نقل (زيد) من الموقع المؤاخي للفعل المفسر إلى مكان البؤرة تاركاً وراءه الفضلة البدلية، ثم يقوم التبئير بخلق البنية الاشتغالية بوضع ضمير عائد وحذف الفعل الأول لاستغنائهم بتفسيره، فتصبح العبارة: زيداً ضربته.

وعدّ الفهري العبارات من نحو: (زيدٌ ضربته) اشتغالاً بالرفع (تفكيك إلى اليمين) في حين عدّ النحاة ذلك ابتداء، وكذلك عدّ حالات التطابق الإعرابي من نحو: (زيداً ضربت) تبئيراً[1]، وأصل الجملة: (ضربت زيداً).

وأضاف الفهري نمطاً جديداً لم يسمه النحاة القدامى اشتغالاً، وهو ما اصطلح عليه (الاشتغال إلى اليسار) نحو: (ضربته زيداً)، إذعدّه النحاة بدلاً، لصعوبة تقدير فعل بعد الفعل المفسر، وأضاف أيضاً نمطاً آخر من الاشتغال، أطلق عليه (الاشتغال المرفوع) نحو: الأولادُ جاؤوا، وزيدٌ ضربته، وهو عند النحاة مبتدأ[2].

ويبدو أن بعض اجتهادات الفهري في مجال الاشتغال جاءت مجانبة للصواب، فمثلاً جملة: (ضربته زيداً)، عدّ (زيداً) اسماً منصوباً على الاشتغال، وهذا يوحي بأن الضمير قد ولد في موقعه قبل المشغول عنه، ثم جيء بالمشغول عنه ليوضح الضمير، وكذلك جملة (الأولاد جاؤوا) الواو اللاحقة بالفعل ليست ضميراً خالصاً لشغل الموقع لكونها موضع خلاف بين النحاة[3].

---

[1] - ينظر: الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ص 142

[2] - المرجع السابق، ص144-146

[3] - ينظر: عطا موسى، مناهج الدرس النحوي ص 269-270

ويبدو أن الفهري نجح في مبحث الاشتغال في تأكيده رتبة الجملة الفعلية (ف فا مف)؛ لأن الاشتغال يحقق غاية مقامية خطابية، ويعد المكون (زيداً) في جملة (ضربته زيداً) عند الوظيفيين[1] ذيل توضيح، إذ وضح هذا المكون معلومة داخل الحمل، وهي الضمير المتصل، وأخذ حالته الإعرابية في ضوء مبدأ (الإرث) أو الاتباع بالمعنى التقليدي.

4 . 2 . 6- الحال:

4 . 2 . 6. 1- مصطلح الحال[2]:

أطلق السهيلي مصطلح (المفعول فيه)على الحال ، قال في مسألة الحال من المضاف إليه: "؛ لأن الحال من المضاف إليه لا يجوز على الإطلاق، لأنها مفعول فيها، فهي كالظرف والمفعول"[3].

استعمل سيبويه هذا المصطلح من قبل، قال في قولنا: (هذا عبدُ اللهِ منطلقاً): "فكأن ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنه حالٌ مفعولٌ فيها"[4].

وكذلك استعمله المبرد، قال: "هذا باب من المفعول، ولكنا عزلناه مما قبله، لأنه مفعول فيه، وهو الذي يسمّيه النحويون (الحال)"[5].

وأطلق الزجاجي مصطلح المفعول فيه على الظروف والأحوال، قال: "والمفعول فيه: الظروف والأحوال، نحو قولك: (جاء زيدٌ مسرعاً)، فمعناه جاءَ زيدٌ في هذه الحال"[6].

واستعمل الزمخشري هذا المصطلح أيضاً، قال: "ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول"[7]، وقيل إنها

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية (وظيفة الذيل) ص144- 159.

[2] - ذكر الفاكهي أن تأنيثها أفصح من تذكيرها، ينظر: شرح الحدود في النحو ص358

[3] - السهيلي، نتائج الفكر ص315

[4] - سيبويه، الكتاب 82/2

[5] - المبرد، المقتضب 434/4

[6] - الزجاجي، الجمل، ص 316

[7] - الزمخشري، المفصل ص 89

شبهت بظرف الزمان؛ لأنها تحدث، وتنقضي، كما يحدث الزمان وينقضي، ويحسن دخول (في) عليها كما تدخل على الزمان"[1] .

ويبدو أن إطلاق السهيلي مصطلح (المفعول فيه) على الحال، ربما جاء بسبب تأثره بالنحاة السابقين، ولا سيما الزجاجي، إذ ذكر إنه اتبع ترتيب كتاب الجمل، قال في حديثه عن ترتيب مسائل نتائج الفكر: "ومقصدنا أن نرتبها على أبواب كتاب (الجمل) لميل قلوب الناس إليه، وقصدهم الهمم عنه"[2]، زيادة على تقارب مفهومي الحال والظرف.

ويبدو أن مصطلح الحال مرّ بأطوار متعددة حتى استقر، ولعل ما يعزز ذلك تعدد مصطلحات الحال عند سيبويه[3]، ولكن ليس هذا مجال ذكرها.

4 . 2 . 6. 2- مفهوم الحال:

هو كل اسم منصوب على معنى (في) مفسرٌ لما أُبهم من الهيئات، نحو: جاء زيدٌ ضاحكاً، ألا ترى أنك لو لم تذكر ضاحكاً لكانت هيئة زيدٍ في وقت المجيء مبهمة"[4].

ويشترط في الاسم المنصوب على الحال ستة شروط[5]، هي: أن يكون نكرة، مشتقاً من فعل[6]، يأتي بعد تمام الكلام، وأن يكون صاحب الحال معرفة، والعامل فيه فعلاً صريحاً أو معنى فعل[7]، ويصلح أن يكون جواباً لـ (كيف)[8].

وقد تخْرُجُ الحال على هذه الشروط، فيتمحل لها النحاة تأويلات ترجعها إلى هذه الشروط.

---

1 - الثمانيني، القواعد والفوائد ص 299

2 - السهيلي، نتائج الفكر ص 35

3 - ينظر على سبيل المثال: سيبويه، الكتاب 44/1، 370 ، 391 ، 397 ، 77/2، 87 وغيرها.

4 - ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 333/1

5- الحريري، شرح ملحة الإعراب ص 190، وينظر: الحيدرة، كشف المشكل ص 302-303

6 - ينظر: السهيلي، نتائج الفكر ص 396

7 - المرجع السابق، ص 398، 399، 400

8 - ينظر: الثمانيني، القواعد والفوائد ص300.

وذكر السهيلي أن الحال: صفة الفاعل التي فيها ضميره، أو صفة المفعول، أو صفة المصدر الذي عمل فيها، وذلك نحو:(سرت سريعاً) و(جاء زيدٌ ضاحكاً) و(ضَرَبَهُ قائماً)[1].

4 . 2 . 6. 3- العامل في الحال:

ذكر النحاة[2] أن العامل في الحال هو الفعل أو معنى الفعل، وهو ما تضمنه التنبيه والإشارة، أو ما دلّ عليه الظرف من الاستقرار، ويكون على ضربين. متصرف، وغير متصرف، فإن كان متصرفاً تصرف في نفسه وفي معموله، وبالتالي يجوز تقديم الحال عليه، وإن كان غير متصرف فلا يتصرف بمعموله ولا يتقدم عليه، وهي مسألة خلافية، ذكرها ابن الأنباري[3]، والعكبري[4].

ذكر السهيلي أن الحال ليست بصفة لازمة للاسم كالنعت، ويرى أنها صفة للاسم في حين وجود الفعل خاصة، بمعنى أنها وصف للاسم حين وقوع الفعل. فالفعل أولى بها من الاسم، فعمل فيها دونه، ولهذا جاءت منصوبة، ولم تأتِ تابعة للاسم قبلها كالنعت، ولما عَمِلَ فيها الفعل جاز تقديمهاعليه، نحو: جاء ضاحكاً زيدٌ، وتقديمها عليه كذلك، نحو: ضاحكاً جاء زيدٌ، وذكر أنها جاءت متأخرة عن الفاعل، نحو: جاء زيدٌ ضاحكاً؛ لأنها كالمفعول وأشبهت المفعول من حيث عمل الفعل فيها[5]، وذكر الرضي أن الفعل لا يخلو من حالٍ من حيث المعنى[6].

وعقد السهيلي في آخر الكتاب فصلاً في علاقة الفعل بالحال، فذكر في أول المسألة أن الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدل عليه لفظه كالمصدر، والفاعل، والمفعول به، أو فيما كان صفة لواحدٍ من هذه، ومثل على ذلك بقوله: (سرتُ

---

1 - السهيلي، نتائج الفكر ص 394

2 - ينظر: المجاشعي، شرح عيون الإعراب ص 146-147، والزمخشري، شرح الأنموذج في النحو ص51، وابن الأنباري، أسرار العربية ص 112 ، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 240/1

3 - ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 250/1

4 - ينظر: العكبري، التبيين ص 383

5 - السهيلي، نتائج الفكر ص 233.

6 - الرضي، شرح الكافية 113/1

سريعاً)، و(جاء زيدٌ ضاحكاً)، والفعل عمل في الحال هنا من حيث كونُ الحال هي صاحب الحال في المعنى[1].

ويرى السهيلي أن الفعل تعدى إلى الحال بنفسه، ويعني بالحال صفة الفاعل التي فيها ضميره، أو صفة المفعول، أو صفة المصدر الذي عمل فيها، وذلك نحو: (سرتُ سريعاً)، و(جاء زيدٌ ضاحكاً)، و(ضربَه قائماً)، فالفعل لم يعمل في الحال من حيث كونها حالاً؛ لأن الحال غير الاسم الذي يدل عليه الفعل، والدليل على ذلك أننا لو صرحنا بلفظ الحال لم يعمل فيها الفعل إلا بواسطة الحرف، نحو: (جاء زيدٌ في حال ضَحِك)، ولا نقول: (جاء زيدٌ حالَ ضَحِك)؛ لأن الحال غير (زيد)، ولا نقول أيضاً (جاء زيدٌ ضَحِكاً)؛ لأن الضحك غير (زيد)، وغير المجيء ومنها لا يعمل (جاء) في الحال إلا بواسطة الحرف، أما إذا قلنا: (ضاحكاً) عمل فيها الفعل؛ لأن الضاحك هو زيد، وكذلك لم يعمل الفعل في الحال في قولنا: (جاء زيدٌ مشياً) من حيث كان صفة لزيد؛ لأنه لا ضمير فيه يعود على (زيد)، ولكن عمل فيه من حيث كان صفة للمصدر المحذوف الذي هو (المجيء)[2].

ذكر النحاة[3] أن معنى الفعل يعمل في الحال، فمثلا: (هذا زيدٌ قائماً)، قالوا: إن العامل في (قائماً) هو ما في (ذا) من معنى الفعل الذي هو (أشِر) أو ما في (ها) من معنى الفعل الذي هو (تنبّهْ)، والعامل في الحال في جملة: (زيدٌ في الدار ضاحكاً)، هو ما في شبه الجملة من معنى الفعل، إذ التقدير: (زيدٌ في الدار استقرَّ ضاحكاً)، واختلف النحاة في جواز تقديم الحال التي عمل فيها معنى الفعل على عاملها[4].

تعرض السهيلي إلى العامل في الحال في قولنا: (هذا زيدٌ قائماً)، حيث منع عمل حرف التنبيه في الحال خلافاً للنحاة، قال: "وعندي أن حرف التنبيه بمنزلة

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص387.

2 – ينظر: السهيلي، نتائج الفكر ، ص 394-395.

3 – ينظر: المبرد، المقتضب، 434/4، وينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 340/1-341، والسيوطي، همع الهوامع 240/2.

4 – ينظر: وابن الأنباري، الإنصاف 250/1، والعكبري، التبيين ص 383، والسيوطي، همع الهوامع 240/2

حرف النداء، وسائر حروف المعاني، لا يجوز أن تعمل معانيها في الأحوال ولا في الظروف"[1]، وذكر أبو حيان أيضاً أن ابن أبي العافية لا يجيز أن يعمل حروف التنبيه[2]، وقال أيضاً: " ولا نعلم حرفاً يعمل معناه في الحال والظرف إلا (كأن) وحدها"[3].

منع السهيلي تقديم الحال على عاملها المعنوي، قال: " فَدَعْ عنك ما شغبوا به من مسائل الحال في هذا الباب، من قولهم: (هذا قائماً زيدٌ ، وقائماً هذا زيدٌ)؛ فإنه لا يصح من ذلك إلا تأخير الحال عن الاسم الذي هو (ذا) لأن العامل فيها معنى الإشارة دون التنبيه، فلا يصح تقدُّمها والعامل معنوي"[4].

ويورد السهيلي سؤال المعترض عليه، وهو: لِمَ جاز أن يعمل في الحال معنى الإشارة، ولم يعمل فيها مع التنبيه، وكلاهما معنى غير ملفوظ به؟

ويجيب على ذلك بقوله: "قلنا: معنى الإشارة تدل عليه قرائن الحال من الإيماء باللحظ واللفظ الخارج من طرف اللسان، وهيئة المتكلم، فقامت تلك الدلالة مقام التصريح بلفظ الإشارة؛ لأن الدال على كلام النفس إما لفظ، وإما إشارة وإما خط؛ فقد جرت الإشارة مجرى اللفظ"[5].

ويبدو أن ما ذكره السهيلي في كون معنى الإشارة يعمل، ومعنى التنبيه لا يعمل، ما هو إلا تعسف وتكلف، فكما أن للإشارة قرائن، فكذلك للتنبيه قرائن.

ولولا تصريح السهيلي بأن العامل في قولنا: (هذا زيدٌ قائماً) ليس هو معنى الإشارة ، لقلت إن العامل عنده هو معنى الإشارة بناءً على كلامه السابق.

ذهب السهيلي إلى أن العامل في قولنا: (هذا زيدٌ قائماً) هو معنى النظر، وليس معنى الإشارة، قال: " وأصح من هذا كلّه عندي أن معنى الإشارة ليس هو العامل؛ إذ الاسم الذي هو (هذا) ليس بمشتق من أشار يشير، ولو جاز أن تعمل

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 229.

2 – أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب 351/2

3 – السهيلي، نتائج الفكر ص229.

4 – السهيلي، نتائج الفكر ص229.

5 – المرجع السابق ، ص 229-230.

أسماء الإشارة لجاز أن تعمل علامات الإضمار؛ لأنها أيضاً إيماءٌ وإشـــارة إلـــى مذكور، وإنما العاملُ فعلٌ مضمرٌ تقديره: "انظر"، وأُضمر لدلالة الحال عليه مـــن التوجه واللفظ"[1].

وذكر السهيلي أن مما يغني عن أسماء الإشارة (الألف واللام)، قـــال: "لأن (الألف واللام) قد تنبئ عما تنبئ عنه أسماء الإشارة"[2]. واستدل على ذلـــك بمـــا حكاه سيبويه[3]: (لمن الدارُ مفتوحاً بابها).

كما ذكر السهيلي أن قولك: (مفتوحاً بابها) لا يعمل فيـــه الاســـتقرار الـــذي يتعلق به (لمن)؛ لأن ذلك خلاف المعنى المقصود، قال: " وتصحيح المعنى: (لمـــن هذه الدارُ مفتوحاً بابها)؛ فاستغنى بذكر (الألف واللام)، وعلم المخاطب أنه مـــشيرٌ وتنبُّه المخاطب بالإشارة إلى النظر، وصار ذلك المعنى المنبَّه عليـــه عـــاملاً فـــي الحال"[4].

وقال في موضع آخر: "فأعملوا في الحال معنى (انظر)، ودلّ عليه التوجـــه من المتكلم بوجهه نحوها، ... وهذا أقوى في الدلالة لاجتماع اللفظ مع التوجه"[5].

وذهب السهيلي إلى أن الحال لا تتقدم على عاملها المعنـــوي؛ لأن العامـــل المعنوي ضعيف، قال: "وإذا ثبت هذا فلا سبيل لتقديم الحال؛ لأن العامل المعنـــوي لا يعمل حتى يدلَّ عليه الدليلُ اللفظي أو التوجه أو ما شاكله"[6].

والخلاصة أن السهيلي يهتم بالمعنى، ولهذا أكثر مـــن العوامـــل المعنويـــة، وقوله بالعامل المعنوي (معنى النظر) العامل في الحال في نحو قولنا: (هـــذا زيـــدٌ

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 230.، وينظر: والسيوطي، همع الهوامع 242/2.

2 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 398.

3 – ينظر: سيبويه، الكتاب 61/2.

4 - السهيلي، نتائج الفكر ص398.

5 – المرجع السابق، ص 230

6 – المرجع السابق، ص 231.

قائماً) ينطلق على ما يبدو من الوضع التخابري والتداولي بين المتكلم والسامع أو السامعين، حتى قيل إنه انفرد بقوله بهذا العامل[1]، والتقدير: انظر إليه قائماً[2].

ولعلّ ما يعزّز اهتمام السهيلي بالمعنى إعرابه كلمة (فاعلاً) من قول الزجاجي: (ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً)، حالاً وقع فيها الفعل، وردّ على سؤال المعترض: لِمَ لا تكون (فاعلاً) خبر ليكون ويجعلها ناقصة؟ فأجابه بأن ذلك ممتنع من أمرين: المعنى وسياقة الكلام، حيث ورد الكلام في معرض التبيين لماهية الاسم وحقيقته، فوجب أن يكون تأويل الكلام: ما جاز أن يوجد فاعلاً أو مفعولاً، وكان الناقصة تدخل على ما ثبت معناه وعُرف وجوده والأمر هنا بخلاف ذلك[3].

4 . 2 . 6 . 4- أقسام الحال:

تتعدد أقسام الحال بتعدد الغرض والمقصد، والاعتبارات المختلفة التي ينبني عليها التقسيم، وسنتناول الأقسام التالية التي ذكرها السهيلي وهي:

أولاً: الحال المؤكدة:

وهي التي لا تفيد معنى جديداً، وإنما تقوي معنى موجوداً في الجملة قبل مجيئها، ولو حذفت لفهم معناها مما بقي من الجملة، نحو: (لا تظلم الناسَ باغياً)، فالبغي هو الظلم[4].

وتنقسم الحال المؤكدة إلى ثلاثة أقسام:

أ. المؤكدة لعاملها؛ وهي التي تكون بمعنى عاملها، نحو قوله تعالى:﴿ وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[5]؛ لأن العثي هو الفساد.

---

1 – ينظر: محمد إبراهيم البناء، أبو القاسم السهيلي، ص 325.

2 -ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب 2/ 351

3 – السهيلي، نتائج الفكر ص 65.

4 – عباس حسن، النحو الوافي 365/2.

5 – سورة البقرة، آية 60 .

ب. المؤكدة لصاحبها، نحو قوله تعالى: ﴿ يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً﴾[1]، فكافّة حال مؤكدة للضمير في (ادخلوا).

ج. المؤكدة لمضمون الجملة، وهي التي يستفاد معناها من مضمون الجملة قبلها، نحو: (محمد أبوك عطوفاً)؛ لأن من لوازم الأبوة العطف.

ذهب ابن القيم إلى أن الحال المؤكدة لا يشترط فيها الاشتقاق والانتقال، ويرى أن التنقل ينافي مقصودها، إذ جيء بها لتأكيد ما تقدمها وتقريره، فلا معنى لوصف الاشتقاق والانتقال فيها أصلاً، وذهب إلى أن تسميتها (حالاً) تعبير نحوي اصطلاحي، وأن العرب لم تقل: هذه حال، حتى يقال كيف سميتموها حالاً وهي وصفٌ لازم، ويتعجب ابن القيم من اشتراط النحاة للحال المؤكدة بأن تكون متنقلة ومشتقة، قال: "فيا لله العجب! أتكون تسميتهم الحادثة الاصطلاحية موجبةً لاشتراط التنقل والاشتقاق!! فلو سمّاها مسمٍّ بغير هذا الاسم، وقال: هذه نَصْبٌ على القطع من المعرفة إذا جاءت بعد معرفة، أكان يلزمُه هذا السؤال؟[2]".

تعرض السهيلي للحال المؤكد في حديثه عن قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً ﴾[3]، إذ اعترض على من ادّعى أن الحال في الآية حال مؤكدة، قال: "فقد حكوا أنها حال مؤكدة، ومعنى الحال المؤكدة أن يكون معناها كمعنى الفعل؛ لأن التوكيد هو المؤكد في المعنى، وذلك نحو: "قمْ قائماً" و"مشيت ماشياً" و"أنا زيدٌ معروفاً"؛ هذه هي الحال المؤكدة في الحقيقة"[4].

وذهب السهيلي إلى أن الحال في الآية السابقة ليست مؤكدة؛ لأنه قال:﴿مُصَدِّقاً لِما مَعَهُمْ﴾، وتصديقهم لما معهم ليس في معنى الحق، إذ ليس من شروط الحق أن يكون مصدقاً لفلان ولا مكذوباً له، بل الحق في نفسه حق، وإن لم يكن مصدقاً

---

1 – سورة البقرة، آية 208.

2 – ابن القيم، بدائع الفوائد 573/2

3 – سورة البقرة، آية 91.

4 – السهيلي، نتائج الفكر ص 397.

لغيره، ويرى أن (مصدقاً) حال من الاسم المجرور من قوله تعالى: ﴿ وَيَكْفُرُونَ بِما وَرَآءَهُ ﴾، وقوله: ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ ﴾ جملة في معنى الحال أيضاً، والمعنى: كيف تكفرون بما وراءه وهو في هذه الحال؟ أعني مصدقاً لما معهم[1].

وعزّز ذلك بمثال مصنوع، وهو: "أتشتم زيداً وهو أمير محسناً إليك؟"، فالجملة الاسمية حال، و(محسناً) حال أخرى، وقدمّ الجملة التي بوصفها الحال على (محسناً) لأمن اللبس، وحتى لا يتوهم أنها في موضع حال من الضمير الذي في (محسناً)، فلو قال: "أتشتمُ زيداً محسناً إليك وهو أمير؟!" لذهب الوهم إلى أنك تريد: محسناً إليك في هذه الحال، فلما تقدمت الجملة التي في موضع الحال اتضح المراد وارتفع اللبس[2].

واعترض ابن القيم[3] على كلام السهيلي السابق، وبيّن أنه ليس المراد بقول النحاة: (حال مؤكدة) ما يريدون بالتأكيد في باب التوابع، فالتأكيد في باب التوابع أخص من التأكيد المراد من الحال المؤكدة، وأن مراد النحاة من الحال المؤكدة هي الحال المقررة لمضمون الجملة بذكر الوصف الذي لا يفارق العامل ولا ينفك عنه، وإن لم يكن معنى ذلك الوصف هو معنى الجملة بعينه، فقولهم: (زيدٌ أبوك عطوفاً)، فكونه عطوفاً ليس معنى كونه أباه، ولكن ذكر أبوته تشعر بما يلازمها من العطف، وكذلك قوله تعالى: ﴿ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِما بَيْنَ يَدَيْهِ﴾[4]، فإن ما بين يديه حقّ، والحق يلازمه تصديق بعضه بعضاً، فتصديق ما بين يديه من الحق هو من جهة كونه حقاً، لذلك فهي حال مؤكدة؛ لأن المعنى أنه لا يكون إلا على هذه الصفة، وهي مقررة لمضمون الجملة، فإن كونه مصدقاً للحق المعلوم الثابت، مقرّرٌ ومؤكّدٌ لكونه حقاً في نفسه.

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص397.

2 – المرجع السابق ص397

3 – ابن القيم، بدائع الفوائد 275/2

4 – سورة فاطر ، آية 31

ونفي ابن القيم أن تكون (مصدقاً) حالاً من المجرور في قوله تعالى: ﴿وَيَكْفُرُونَ بِما وَرَآءَهُ﴾[1]، إذ المعنى: يكفرون به مصدقاً لما معهم، قال: "فالمعنى مع جعل (مصدقاً) حالاً من قوله (وهو الحق) أبلغ وأكمل منه إذا جُعِل حالاً من المجرور، فإنه إذا جعل حالاً من المجرور يكون الإنكار قد توجّه عليهم في كفرهم به، حال كونه مصدقاً لما معهم، وحال كونه حقّاً، فيكونان حالاً من المجرور، أي: يكفرون به في هذه الحال وهذه الحال، وإذا جُعِلَ حالاً من مضمون قوله: (هو الحقُّ)، كان المعنى: يكفرون به حال كونه حقاً مصدقاً لما معهم، فكفروا به في أعظم أحواله المستلزمة للتصديق والإيمان به، وهو اجتماع كونه حقاً في نفسه وتصديقه لما معهم، فالكفر به عند اجتماع الوصفين فيه يكون أغلظ وأقبح، وهذا المعنى والمبالغة لا تجده فيما إذا قيل: يكفرون به حال كونه حقّاً، وحال كونه مصدقا لما معهم، فتأمله فإنه بديعٌ جداً، فصحَّ قولُ النحاة والمفسرين في الآية"[2].

ثانياً: الحال الجامدة (غير المشتقة):

ذكر النحاة أربعة شروط في الحال[3]:

أ. أن تكون صفة متنقلة، لا ثابتة، وهو الأصل فيها، وقد تأتي ثابتة نحو: (هذا أبوك رحيماً).

ب. أن تكون نكرة، لا معرفة، وقد تأتي معرفة مؤولة بنكرة نحو: (آمنتُ بالله وحدَه)؛ أي منفرداً.

ج. أن تكون نفس صاحبها في المعنى، نحو:(جاء سعيدٌ راكباً) فإن (راكباً) هو نفس سعيد.

د. أن تكون مشتقة، لا جامدة، وذكر أنها قد تأتي جامدة مؤولة بمشتق إذا دلت على تشبيه، أو مفاعلة، أو ترتيب، وغير مؤولة بمشتق إذا كانت موصوفة، أو دالة على تسعير، أو عدد، أو طور فيه تفضيل، أو كانت نوعاً

---

[1] - سورة البقرة، آية 91

[2] - ابن القيم ، بدائع الفوائد 576/2

[3] - ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية 78/3-80

لصاحبها، نحو: (هذا مالك ذهبـاً) أو فرعـاً لـصاحبها، نحو:(هذا ذهبك خاتماً)، أو أصلاً لصاحبها، نحو: (هـذا خاتمُك ذهباً).

ذكر السهيلي أن الحال إذا كانت صفة لازمة للاسم كان حملها على النعـت أولى، وإذا كانت غير لازمة للاسم إلا وقت الإخبار عنه بالفعل صـلح أن تكـون حالاً؛ لأنها مشتقة من التحول، فلا تكون إلا صفة يتحول عنها، ولـذلك لا تكـون الحال إلا مشتقة من فعل؛ لأن الفعل حركة غير ثابتة، هذا هو الأصل عنده، ولكنه لا ينكر أن تجيء الحال جامدة غير مشتقة، ولكنه يشترط فيها أن تـؤول بمـشتق، قال: "وقد تجيء غير مشتقة ولكنها في المعنى كالمشتق"[1]، واستدل على ذلك بقوله تعالى[2]: ﴿ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾، وبقول الرسول ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ: "يتمثّل لي الملك رجلاً"[3]، وبقولهم : (مررتُ بهذا العود شجراً ثم مررت به رماداً)، فهذه أحوال وإن كانت جامدة، لأنها صفات يتحول الفاعل إليها.

ويفهم من كلام السهيلي السابق أنه لا يشترط في الحال الجامـدة أن تـؤول بمشتق، وإن كانت أحياناً بمعنى المشتق، ولهذا يرى أن الحال في الحديث الـسابق في معنى المشتق؛ بمعنى يتحول من حال إلى حال، ويرجع متصوراً فـي صـورة الرجال، فصار قوله: (رجلاً) كقولك:(متصوراً على هذه الصورة، ومتحولاً إلـى هذه الحال).

وذهب ابن الحاجب مذهب السهيلي في إجازة مجيء الاسم الجامد حالاً غيـر مؤول بمشتق، والقاعدة التي تحكم ذلك، هي: (كُلُّ ما يدل على هيئة يصح أن يقـع حالاً)[4].

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص396، 402

2 – سورة غافر، آية 67

3 – قطعة من حديث صفة الوحي، ينظر: البخاري، صحيح البخاري 1/1-3

4 – ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب 509/2.

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة مجيء الحال جامدة[1]؛ لكثرة الشواهد التي جاء فيها الحال جامدة، والحال خبر في المعنى، والخبر لا حجر فيه؛ إذ يـرد مشتقاً وجامداً. ونحن نستأنس بهذا الرأي ونميل إليه، حتى نبتعد عن مشقة تكلُّـفِ التأويل.

ثالثاً: الحال الموطئة:

هي الحال الجامدة الموصوفة، التي تذكر توطئة لما بعدها؛ أي الممهدة لمـا بعدها؛ لأنها تُمهد الذهن، وتهيئةُ لما يجيء بعدها من الصفة التي لها الأهمية الأولى دون الحال، والحال هنا غير مقصودة، وإنما هي وسيلة وطريق إلى النعت، ولهـذا تُسمَّى (غير مقصودة)[2]، كقوله تعالى: ﴿ فَتَمَثَّلَ لَها بَشَراً سَوِيّاً﴾[3].

تعرض السهيلي[4] للحال الموطئة، مثل عليها بقولهم: (جـاء زيـدٌ رجـلاً صالحاً)، وبقوله تعالى: ﴿ لِسَاناً عَرَبِيّاً ﴾[5]، وذكر أن الصفة وطأت الاسم للحال، ولولا (صالحاً) ما كان (رجلاً) حالاً، وكذلك في الآية.

ويورد السهيلي سؤال المعترض عليه: "فإن قيل: وما فائـدة ذكـر الاسـم الجامد؟ وهلا اكتفي بصالح وعربي؟"[6].

ويجيب هو نفسه عن ذلك بأن ذكر الاسم موصوفاً بالصفة، دليل على لزوم هذه الحال لصاحبها، وأنها مستمرة له، أما قولنا: (جاءني زيدٌ صالحاً) فلـيس فـي الحال (صالحاً) غير لفظ الفعل، والفعلُ غير دائم، بينمـا يـوحي لفـظ (رجـلاً) بالديمومة والثبات.

---

1 – ينظر: خالد العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية ص157-161

2 – ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية 95/3، وعباس حسن، النحو الوافي، 347/2-348.

3 – سورة مريم، آية 17.

4 – السهيلي، نتائج الفكر ص396

5 – سورة الأحقاف، آية 12.

6 – السهيلي، نتائج الفكر ص396.

وإذا كانت الحال تعطي معنى التحول والانتقال، فكيف صحت في قوله تعالى: ﴿ لِسَاناً عَرَبِيّاً ﴾، ولا يجوز لنا أن نقول :(جاء زيدٌ قرشياً أو حبشياً) بسبب أنها تفيد تحولاً وانتقالاً؟.

ويجيب السهيلي عن ذلك بقوله[1]: "فالجواب أن قوله عزّ وجل:﴿ لِسَاناً عَرَبِيّاً﴾ حال من الضمير في (مصدق) من معنى الفعل، فصار المعنى: أنه مصدق لك في هذه الحال، والاسم ـ الذي هو صاحب الحال ـ قديم، وقد كان غير موصوف بهذه الصفة حين نزل معناه لا لفظه على موسى وعيسى وداود عليهم السلام، وإنما كان عربياً حين أنزل على محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ مصدقاً له ولما بين يديه من الكتاب، فقد أوضحت فيه معنى الحال، وبَرِح الإشكال".

ولم يرتضِ ابن القيم[2] كلام السهيلي السابق، وقال إنه زاد الإشكال إشكالاً وليس معنى الآية ما ذهب إليه، ويرى ابن القيم أن قوله تعالى: ﴿ لِسَاناً عَرَبِيّاً ﴾ حال من (كتاب)، وصحَّ انتصاب الحال عنه مع كونه نكرة، لكونه قد وُصِفَ، والنكرة إذا وصفت انتصب عنها الحال لتخصصها بالصفة، كما يصح أن يبتدئ بها، وذكر[3] أن ما قاله السهيلي في كون الاسم الذي هو صاحب الحال قديم، وكان غير موصوف بهذه الصفة حين أنزل معناه لا لفظه على موسى وعيسى وداود، ما هو إلا قول لطائفة تسمى الكُلاَّبية، إذ ترى هذه الطائفة أن لمعانيْ سائر الكتب السماوية معنى واحد، لا اختلاف فيها ولا تعدد، وذكر أن شيخ الإسلام ابن تيمية أبطل ذلك ببراهين ساطعة لا تندفع.

رابعاً: الحال الدالة على طور فيه تفضيل:

وهي من مواضع الحال الجامدة التي لا تتأول بمشتق[4]، وتدل على أن صاحبها في طور من أطواره مُفضَّل على نفسه أو على غيره، في الحال الأخرى، نحو:(هذا الخادمُ شباباً أنشطُ منه كُهُولةً)، فللخادم أطوار مختلفة؛ منها: طور

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص396-397.

2 – ابن القيم ، بدائع الفوائد 569/2.

3 – المرجع السابق، ص 571/2-572.

4 – ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، 348/2

الشباب، وطور الكُهُولة، وهو في طور الشباب مُفَضَّل على نفسه في طور الكهولة، وناحية التفضيل هي النشاط.

عقد السهيلي لهذا النوع من الحال مسألةً كاملةً[1]، استهلها بمثال، هو: (هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً)، وطرح بعد ذلك سبعة أسئلة عليها، وزاد ابن القيم[2] ثلاثة أُخر، وسنذكر ذلك كلّه، مشيراً إلى ما زاده ابن القيم:

الأول[3]: كان عن جهة انتصاب(بُسْراً ورُطَباً)، أعلى جهة الحال أم خبر كان؟

ذكر ابن القيم[4] أن جهة انتصابه على الحال في أصح القولين، وكان ذلك اختيار سيبويه[5]، لأن المعنى عليه، والمخبر يفضله على نفسه باعتبار حالين من أحواله، ولوجود شروط الحال، ولتعذر سائر وجوه النصب الأخرى إلا الحال، ولم يكن تمييزاً؛ لأنه ليس من المقادير المنتصبة عن تمام الاسم، ولا عن التمييز المنتصب عن تمام الجملة، وبالتالي لم يصح أن يكون تمييزاً.

الثاني: العامل في الحالين:

ذكر السهيلي أن ما في (أطيب) من معنى الفعل هو العامل في الحال الأول، والعامل في الحال الثانية (رُطَباً) معنى الفعل الذي تعلق به الجار في قولك (منه)، وهذا الجار متعلق بمعنى التميز والانفصال الذي تضمنته صيغة (أفعل)[6].

وزاد ابن القيم ثلاثة آراء في عامل الحال في (بسراً)[7]:

أ. قيل إن العامل فيها (كان) التامة، وكان هذا اختيار أبي علي الفارسي.

ب. وقيل ما في اسم الإشارة من معنى الفعل؛ أي أشيرُ إليه بُسْراً.

---

1 – ينظر: السهيلي، نتائج الفكر ص399 – 405

2 – ينظر: ابن القيم ، بدائع الفوائد 577/2

3 – وهو من الأسئلة التي زادها ابن القيم، ينظر: ابن القيم ، بدائع الفوائد 577/2

4 – ينظر: ابن القيم ، بدائع الفوائد 578/2

5 – ينظر: سيبويه، الكتاب 400/1

6 – السهيلي، نتائج الفكر ص400.

7 – ينظر: ابن القيم ، بدائع الفوائد 580/2 –582

ج. وقيل ما في حرف التنبيه من معنى الفعل، وسبق أن أشرنا إلى أن السهيلي لا يعترف بعمل حروف المعاني.

واختار ابن القيم قول السهيلي السابق، معللاً ذلك من وجوه عدة[1]، منها:

أ. أنهم متفقون على جواز: (زيدٌ قائماً أحسن منه راكباً)، وهو تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالين، فانتفى اسم الإشارة، وحرف التنبيه، وكذلك القول بإضمار (كان) ضعيف؛ لأنها لا تضمر إلا من حيث كان في الكلام دليل عليها، نحو قولهم: "إن خيراً فخيرٌ "، وكذلك ليس المقصود من (كان) الزمانية الحدث، وإنما هي عبارة عن الزمان، والزمان لا يضمر، وإنما يضمر الحدث إذا كان في الكلام دليل عليه، ويُبطل هذا المذهب كثرة الإضمار؛ لأن القائل به يضمر ثلاثة أشياء: (إذا) والفعل والضمير، وهذا تعدٍّ لطور الإضمار وقول بما لا دليل عليه.

ب. لو كان العامل معنى الإشارة ؛ لكانت الإشارة إلى الحال لا إلى الجوهر، وهذا باطل، فإنه إنما يشير إلى ذات الجوهر.

ج. لو كان العامل معنى الإشارة لوجب أن يكون الخبر عن الذات مطلقاً؛ لأن تقييد المشار إليه باعتبار الإشارة إذا كان مبتدأ لا يوجب تقييد خبره، ولهذا نقول: (هذا ضاحكاً أبي)، فالإخبار عنه بالأبوَّة غير مقيد بحال ضحكه، بل التقييد للإشارة فقط، والإخبار بالأبوة وقع مطلقاً على الذات، ولهذا وجب أن يكون الخبر بـ (أطيب) وقعَ عن المشار إليه مطلقاً.

د. لو لم يكن العامل ما في (أطيب) من معنى الفعل لكانت الأطيبة مطلقة بالبُسرية لفسد المعنى؛ لأن الغرض تقييدُ الأطيبة بالبُسرية مفضلة على الأُطيبة، وإذا ثبت أنها مقيّدة بالبُسرية، وجب أن يكون (بُسراً) معمولاً لـِ (أطيب) .

---

[1] – ينظر: ابن القيم ، بدائع الفوائد 2/580 -582

الثالث: صاحب الحال في الحال الأولى والثانية:

يرى السهيلي أن الضمير المستكن في (أطيب) الراجع على المبتدأ من خبره هو صاحب الحال الأولى (بُسْراً)، والضمير المجرور في (منه) هو صاحب الحال في (رُطَباً)، وإن كان الضمير المجرور هو نفس الضمير المستتر في (أطيب) من جهة المعنى، ولكنه تنزل منزلة الأجنبي، ودليل ذلك أننا لو قلنا: (زيدٌ قائماً أخطب من عمرٍو قاعداً)، لكان (قاعداً) حال من الاسم المخفوض بـ (مِنْ) — وهو عمرو — فكذلك (رُطَباً) حال من الاسم المجرور بـ (مِن)[1].

ونسب ابن القيم[2] هذا القول للبصريين، وذكر أن أبا علي الفارسي يرى أن الضمير المستكن في (كان) المقدرة التامة هو صاحب الحالين، وأصل المسألة عنده: هذا إذا كان، أي وجد بُسراً أطيب منه إذا كان، أي وجد رُطباً، فبسراً ورُطباً حالات من الضمير المستكن في (كان). ويبدو أن هذا تعسف وتكلف في التأويل ولا محوج إليه.

الرابع: جواز التقديم والتأخير، أي تقديم الحال على عاملها.

ذهب السهيلي إلى أن الحال الأولى يجوز فيها التقديم؛ لأن العامل فيها لفظي، وهو ما في (أطيب) من لفظ الفعل، فيجوز أن نقول: (هذا بسراً أطيب منه رُطباً)، ويجوز أيضاً: (هذا أطيب بسراً منه رُطباً) وهو الأصل[3].

وقيل إن (أفعل) التفضيل في قوة فعلين لذلك جاز تقديم معموله عليه، وكذلك إذا فضلّوا الشيء على نفسه باعتبار حالين، فلا بدّ من تقدُّم أحدهما على العامل[4]، وذكر السهيلي أن سيبويه مثّل بها مقدمة[5]، وكانت عنده أحسن من تأخيرها.

وفضّل السهيلي تقديمها أيضاً؛ لأن المراد تأكيد معنى الحال فيها، ولو أخرها لأشبهت التمييز؛ فلو قلت: هذا الرجلُ أطيبُ بُسْراً من فلان" لكانت (بُسراً) — لا

---

[1] – السهيلي، نتائج الفكر ص401

[2] – ينظر: ابن القيم ، بدائع الفوائد 579/2

[3] – السهيلي، نتائج الفكر ص401

[4] – ينظر: ابن القيم ، بدائع الفوائد 585/2

[5] – ينظر: سيبويه، الكتاب 400/1

ومثلُ ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿يُخْرِجكُمْ طفلاً﴾[1]، و قوله تعالى : ﴿هَـذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً﴾[2]، وقوله أيضاً: ﴿ فَتَمَثَّلَ لَها بَشَراً﴾[3]، وكقولك: (مررتُ بهـذا العود شجراً ثم مررت به رماداً)، و(هذا زيدٌ أسداً)، فهذه كلها أحوال، وإن كانـت جامدة؛ لأنها صفات يتحول الفاعل إليها، ولا يلزم في الصفات أن تكون فعلية، بـل منها نفسية ومعنويَّة وعدميَّة، وهي صفة النفي، وإضافية وفعلية، ولا يكـون مـن جميعها حالاً إلا ما كان الفعل واقعاً فيه وجاز خُلُوّه عنها، أما إذا كان لازماً للاسم ولا يجوز

خُلُوّه عنه، فلا يكون حالاً منتصبة بالفعل، نحو: (قُريشياً) و(حبشياً) و(ابنـاً لزيـد) و(أخاً لعمرو)، فلا يتصور الحال فيها إذا أردنا النسب؛ لأنها لا تتحول.

وذكر ابن القيم[4] أن تأويل الحال الجامدة بمشتق تَعَسُّفٌ ظاهر، والتحقيـق عنده أنها صفات يتحول الفاعل إليها، وهو بهذا يتفق مع ما ذهب إليه السهيلي.

السادس: المشار إليه في قولك: (هذا بُسراً).

ذكر السهيلي أن المشار إليه هو الشيء الذي تتعاقب عليه هـذه الأحـوال، وهو ما تخرجه النخل من أكمامها، فيكون بَلَحاً، ثم سَيَاباً، ثم جَدَالاً، ثم بُـسراً، ثـم رُطَباً، فمتعلق الإشارة هو المحل الحامل لهذه الأوصاف، ولا ينبغـي تخـصيص الإشارة إلى وصف واحد هنا[5].

السابع: اختيار النصب على الحال، ولم يكن منصوباً على أنه خبر كان.

إنَّ (كان) لا تضمر، فقد قال سيبويه: "واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول : عبدَ الله المقتولَ، وأنت تريد: كنْ عبدَ الله المقتولَ؛ لأنه ليس فعلاً يصل من شيء إلـى شيء، ولأنك لست تشير إلى أحد"[6].

---

1 – سورة غافر، آية 67

2 – سورة الأعراف، آية 73.

3 – سورة مريم، آية 17

4 – ينظر: ابن القيم ، بدائع الفوائد 2/588–589

5 – السهيلي، نتائج الفكر ص 403

6 – سيبويه، الكتاب 1/264.

ويرى السهيلي أن كان الزمانية عبارة عن الزمان، والزمان لا يضمر، وإنما يضمر الحدث، وليس في الكلام ما يدل على الزمان الذي يقيد به الحدث، إلا أن يلفظ به، فإن لم يلفظ به لم يعقل[1].

ولو أُضمرت (كان) لأضمر ثلاثة أشياء: الظرف الذي هو (إذا)، وفعل (كان)، ومرفوعها، وهذا لا نظير له، ولا دليل عليه[2].

وإذا لم يَجُز إضمار (كان) على انفرادها، فكيف يجوز إضمار (إذ) و(إذا) معها، وذكر السهيلي أن من أشار من النحاة إلى إضمار الظرف مع كان إنما قصد شرح المعنى بضرب من التقريب[3].

الثامن[4]: يلزم تقديم معمول أفعل التفضيل عليه إذا كان هو العامل، والاتفاق واقع على امتناع: (زيد منك أحسن)، وإذا لم يتقدم (منك) لم يتقدم الحال.

يرى ابن القيم[5] أنه لا مانع من تقديم معمول أفعل التفضيل عليه، وأن الاتفاق واقع على امتناع (زيد منك أحسن) غيرُ صحيح؛ لأن بعض النحاة جوّز ذلك، والدليل قول الشاعر:

وقالت لنا أهلاً وسهلاً وزوَّدت جنى النحلِ أو ما زوَّدَتْ منه أطْيبُ[6]

وأفعل التفضيل بقوّة فعلين، لذلك جاز تقديم معموله عليه، وقولهم: (هذا بسراً أطيب منه رُطباً) تختلف عن قولهم: (زيدٌ منك أحسن)؛ لأن (منك) لا يتعدى إلى الحال والظرف، و(منك) في معنى المضاف إليه، بدليل أن قولهم: (زيدٌ أحسن منك)، بمنزلة: ((زيدٌ أحسن الناس)، فكرهوا تقديم المضاف إليه على المضاف، وأمر آخر هو أنهم إذا فضّلوا الشيء على نفسه باعتبار حالين، فلا بدّ من تقدُّم أحدهما على العامل، وقولهم: (زيدٌ منك أحسن) ليس فيها حالاً لذلك كرهوا تقديم معمول أفعل التفضيل، والأحسن أن يقال: (زيدٌ أحسن منك).

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 404.

2 – ينظر: ابن القيم ، بدائع الفوائد 590/2

3 – السهيلي، نتائج الفكر ص405

4 – وهذا سؤال أضافه ابن القيم، ينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، 577/2

5– ابن القيم، بدائع الفوائد ، 585/2–586

6 – نسب ابن يعيش هذا البت إلى الفرزدق، ينظر: المفصل 6/2، ولم أجده في ديوان الفرزدق.

التاسع: متى يجوز أن يعمل عامل واحد في حالين؟ ومتى لا يجوز؟

ذكر السهيلي[1] أن الفعل الواحد لا يقع في حالين ولا ظرفين، فلا نقول: (زيد قائم يوم الجمعة يوم الخميس)، وذكر أنه يجوز أن يعمل عامل واحد في حالين أو ظرفين إذا تداخلا، وصحّ الجمع بينهما، نحو قولك: (زيدٌ خارج يومَ الجمعة ضحوةً)؛ لأن الضحوة في يوم الجمعة، وكذلك (سرتُ راكباً مسرعاً) ولو قلت: (مُسرعاً مبطئاً) لم يجز، لاستحالة الجمع بينهما، وكذلك: (بسراً) و(رُطباً) يستحيل أن يعمل فيهما عامل واحد؛ لأنهما غير متداخلتين.

العاشر: هل يشترط أن يكون الاسمان المنصوبان اسمين لشيء واحدٍ باعتبار صفتين، بمعنى هل يشترط اتحاد المفضل والمفضل عليه بالحقيقة؟

يشترط ابن القيم اتحاد المفضل والمفضل عليه في الحقيقة، ولا يجوز أن يقال: (هذا بسراً أطيب منه عنباً)؛ لأن المفضل والمفضل عليه مختلفان، وأورد قولاً للأخفش، وهو أن كلّ ما لا يتحول إلى شيء، فهو رفع، نحو: (هذا بسرٌ أطيبُ منه عنبٌ)، وهذا يعني أن الكلام جملتان إحداهما: (هذا بسر)، والأخرى: (أطيبُ منه عنبٌ)، والمعنى: (العنب أطيبُ منه)، فأفدت خبرين؛ أحدهما: أنه بسر، والثاني: أن العنب أطيب منه[2].

4 . 2 . 6 . 5- الحال من النكرة:

عقد السهيلي فصلاً [3] لمجيء الحال من النكرة، وذكر أن حق النكرة إذا جاءت بعدها الصفة أن تكون جاريةً عليها، ليتفق اللفظ، وعدّوا نصبها على الحال ضعيفاً، لاختلاف اللفظ من غير ضرورة، إذ الأصل في الحال أن تأتي بعد المعرفة، وهذا منتهى قول النحويين.

وردّ ابن الطراوة قول النحويين بالقياس والسماع[4]، أما القياس فكما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال منها، نحو: جاءني زيدٌ الكاتب، وجاءني

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 400.

2 - ابن القيم، بدائع الفوائد، 592/2.

3 – السهيلي، نتائج الفكر ص 233

4 – المرجع السابق، ص 234، و ينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، 323/1

زيدٌ كاتباً، وبينهما فرق في المعنى، فما المانع من اختلاف المعنى كذلك في النكرة إذا قلت: مررتُ برجلٍ كاتبٍ، أو برجلٍ كاتباً؟ فالحاجة قد تدعو إلى الحال من النكرة كما تدعو إليها من المعرفة، أما السماع، فمنه قوله ـ صلى الله عليه وسلّم ـ: "صلى خلفه رجالٌ قياما"[1].

وصف السهيلي[2] كلام شيخه السابق بأنه صحيح، ولكن أكثر الكلام على ما قاله النحويون، وذكر أنه لو كانت الحال من النكرة ممتنعة، وكان رديئاً في الكلام لعلة التنكير، لما اتفق العرب على جعلها حالاً إذا كانت مقدمة على الاسم، نحو: (فيها قائماً رجلٌ)، ونحو قول كثير[3]:

لَميّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ   يَلوحُ كأنّهُ خَلَلٌ

واستقبح سيبويه حمل (قائماً) و (موحشاً) على الصفة، وعقد لذلك باباً سمّاه "هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله"[4]، بمعنى أنه قبيح أن توصف الصفة بالاسم.

ويورد السهيلي سؤال المعترض عليه، لمَ جعل سيبويه وغيره (موحشاً) حالاً من (طلل) و(قائماً) حالاً من (رجل)، ولم يجعلوها حالاً من الضمير المستكن بفاعل الاستقرار الذي تعلق به الجار، وقالوا بقول الأخفش، إذ جعل (رجل و طلل) فاعل بالاستقرار الذي تعلق به الجار.

يرى السهيلي[5] أن أكثر النحويين والشارحين للكتاب قد كَعُّوا عن إجابة هذا السؤال، وذهب إلى أن هذه المسألة في النحو هي بمنزلة مسائل الدور في الفقه؛ وضرب مثالاً على ذلك: قال: "رجلٌ شهد مع آخر في عبد أنه حرٌ فَعُتِقَ العبدُ وقُبلت شهادته، ثم شهد ذلك الرجل مرّة أخرى، فأُريد تجريحُهُ، فشهد العبد المعتق

---

1 – البخاري، صحيح البخاري (كتاب الصلاة).

2 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 234-235

3 – ينظر: سيبويه، الكتاب 123/2، والبغدادي، خزانة الأدب 211/3 ، والبيت في الديوان
لمية موحشاً طلل قديم   عفاه كلُّأسحمَ مستديمُ /ينظر : كثير، ديوانه ص536.

4 – سيبويه، الكتاب 123/2

5 – السهيلي، نتائج الفكر 235-236

فيه بالجُرْحة، فإن قبلت شهادته ثبتت جُرحُة الشاهد، وإن بطل عتقُ العبد سقطت شهادته، وإن سقطت شهادته لم يصح جرحة الشاهد، واستدارت المسألة هكذا، وكل فرعٍ يؤول إلى إسقاط أصله، فهو أولى أن يسقط في نفسه، وكذلك مسألة هذا الفصل".

فإن جعل الحال من قولك: (فيها قائماً رجلٌ) من الضمير لم يصح تقدير المضمر إلا مع تقدير فعل يتضمَّنُه، ولا يصح تقدير فعل بعده مبتدأ؛ لأن معنى الابتداء يبطل ويصير المبتدأ فاعلاً، وإذا صار فاعلاً بطل أن يكون في الفعل ضمير، وإذا بطل وجود الضمير بطل وجود الحال منه.

ولم تصح الحال من الضمير في المجرور؛ لأنه خبر مقدم وهو منوي في التأخير على المبتدأ؛ لأن الحال لا تتقدم على عاملها إذا كان معنوياً، فبطل كون الحال من شيء غير الاسم النكرة، الذي هو مبتدأ عند سيبويه، وفاعل عند الأخفش[1]، وقد عقّب ابن القيم على كلام السهيلي السابق[2].

يرى السهيلي قوةً في مذهب الأخفش، ولكن احترامه لسيبويه جعله ينتصر له، قال: "ولولا الوحشةُ من مخالفة الإمام أبي بشر لنصرتُ قول الأخفش نصراً مُؤزَّراً، وجَلوتُ مذهبَهُ في مِنَصَّةِ التحقيق مُفَسَّراً! ولكن النفسَ إلى نصرة سيبويه أميل"[3].

وعاد السهيلي فذكر هذه المسألة في آخر الكتاب[4] مبيناً صوب ما ذهب إليه سيبويه إذ جعل (قائماً) و (موحشاً) حالاً من النكرة، ولم يجعلها من الضمير الذي في الخبر؛ لأن الخبر مؤخر في النية وهو العامل في الحال، وهو معنوي، والحال لا تتقدم على العامل المعنوي، وذكر أن الظرف والمجرور ليس هو الخبر في

1- السهيلي، نتائج الفكر ، ص 236

2 - ينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، 1/326-329

3 - السهيلي، نتائج الفكر ، ص 236.

4 - المرجع السابق ، ص 424، وينظر: الروض الأنف 1/386

الحقيقة، ولا الحامل للضمير، ولا العامل في شيء من الأشياء، لا في حال، ولا في ظرف، ولا في فاعل.

4 . 2 . 6. 6- وقوع الفعل الماضي حالاً:

اختلف النحاة[1] في وقوع الفعل الماضي حالاً، فذهب الكوفيون إلى جواز وقوعه حالاً، ومنع ذلك البصريون، وأجمعوا على جواز وقوعه حالاً إذا اقترن بـ (قَدْ) أو كان وصفاً لمحذوف.

وافق السهيلي[2] البصريين في عدم وقوع الفعل الماضي حالاً، لأن الفعل الماضي على أصله من البناء، وعند النطق به يذهب الوهم إلى انقطاعه عمّا قبله إلا بدليل يربطه، لذلك لا يكون في موضع الحال البتّة، لا نقول: (جاء زيدٌ ضَحِكَ) لتجعل هذا الفعل في موضع الحال من (زيد)؛ إذ لا جامع بينهما، وجاز وقوعه صفة، لافتقار النكرة إلى الوصف، وفرط احتياجها إلى التخصيص تكملة لفائدة الخبر، بخلاف الحال؛ فإنها تجيء بعد استغناء الكلام وتمامه.

4 . 2 . 6. 7- وقوع المصدر حالاً:

اختلف النحاة في وقوع المصدر حالاً[3]، فأجاز بعضهم[4] وقوعه حالاً مؤولة بوصف مناسب، نحو: (جاء زيد ركضاً)، بمعنى: راكضاً، وذهب فريق آخر إلى إعرابه مفعولاً مطلقاً، فمعنى (جاء زيدٌ مَشياً)؛ إنما معناه (ماشياً)؛ لأن التقدير، جاء زيد يمشي مَشياً[5]، وأجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة مجيء المصدر المنكر حالاً مطلقاً[6].

عقد السهيلي فصلاً لوقوع المصدر حالاً، أجاز فيه وقوع الحال من المصدر شريطة أن يكون الفعل خاصاً وليس عاماً، قال: "لم يقولوا: (فعلت سريعاً) ولا: (عَمِلتُ طويلاً)، كما تقول: (سرتُ سريعاً) و(قعدت طويلاً) على الحال من

---

1 – ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 252/1، والعكبري، التبيين ص 386.

2 – ينظر: السهيلي، نتائج الفكر ، ص 143-144.

3 – ينظر: السيوطي، همع الهوامع 227/2 – 230

4 – ينظر: سيبويه، الكتاب 370/1، والحيدرة، كشف المشكل ص307

5 – ينظر: المبرد، المقتضب 539/4

6 – ينظر: خالد العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية ص 162-163

المصدر، كما تكون الحال من الاسم الخاص ولا يكون من النكرة الشائعة، فإن قلت: اجعله نعتاً للمفعول المطلق، كأنك قلت: (فعلتُ فعلاً سريعاً) و(عَمِلتُ عَمَلاً كثيراً)، قلنا: لا يجوز إقامة النعت مقام المنعوت إلا على شروط...، فليس قولهم: (سرتُ سريعاً) نعتاً لمصدر نكرة محذوفة، وإنما هو حال من مصدر في حكم المعرفة بدلالة الفعل الخاص عليه"(1).

ورأي السهيلي هذا رأي معقول؛ لأن مثل هذه المصادر لو كانت مفعولاً مطلقاً لجاز تعريفها، وقلنا: سرتُ السريع، وقعدتُ الطويل، فلمّا امتنع هذا دلّ على أنها تنتصب على المصدرية.

4 . 2 . 6. 8- الحال من المضاف إليه:

ذكر السيوطي أن حقّ صاحب الحال ألا يكون مجروراً بالإضافة، كما لا يكون صاحب الخبر؛ لأن المضاف إليه مُكَمِّلٌ للمضاف، وواقع منه موقع التنوين(2).

عقد السهيلي(3) النصف الأول من المسألة الثالثة والستين في مجيء الحال من المضاف إليه، استهلها ببيت لكُثيِّر(4):

وكنتُ كذِي رِجْلينِ: رِجْلٍ صحيحةٍ ... ورِجلٍ رَمَى فيها الزَّمانُ فَشَلَّتِ

وذكر أن بعض النحويين أجازوا في (رجلٍ صحيحةٍ): (رجلاً صحيحة) على أنها حال موطأة بالنعت، ومجيئها من النكرة غير ممتنع، وقال بعض النحاة: إنها حال من المضاف إليه.

ولكن السهيلي وصف كلامهم بالغلط، وذكر أن مجيء الحال من المضاف إليه لا يجوز على الإطلاق(5)، وجوّز بعض البصريين ذلك (6).

---

1 - السهيلي، نتائج الفكر، ص 368

2 - السيوطي، همع الهوامع 234/2

3 - السهيلي، نتائج الفكر ص 315.

4 - كثير، ديوانه ص99

5 - السهيلي، نتائج الفكر ص315.

6 - ينظر: السيوطي، همع الهوامع 234/2

وعلل السهيلي عدم مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً؛ بأن الحال مفعول فيها، فهي كالظرف والمفعول، لا بدّ لها من عاملٍ يعمل فيها، ولا يجوز أن يعمل فيها معنى الإضافة؛ لأنه أضعف من لام الإضافة، ولام الإضافة لا يعمل معناها في ظرف ولا حال[1]، فمعناها إذاً أولى بعدم العمل.

ولذلك لا يجيز (هذا غلام هند ضاحكة)، ولم يَجُز أن يعمل في الحال العامل في المضاف (الغلام)؛ لأن (ضاحكة) من صفة هند، لا من صفة الغلام، ولو جاز ذلك لكانت الحال من المضاف (الغلام) دون المضاف إليه (هند)، فتستحيل المسألة[2].

لم يُجَوِّز السهيلي مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً، بل قيّد مجيئه إذا كان في المضاف معنى الفعل، ومثّل على ذلك بقوله عز وجل: ﴿ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا﴾[3]، ونحو:(هذا ضارب هند قائمةً)، و(أعجبني خروجها راكبةً)، جاز هنا انتصاب الحال من المضاف إليه؛ لأن ما في المضاف من معنى الفعل واقع على المضاف إليه فيما هو حال منه، بخلاف قولك: (رأيت غلامَ هند راكبةً)؛ لأنه ليس في الغلام شيء من رائحة الفعل[4]، واستحسن السيوطي مجيء الحال من المضاف إليه؛ لأنه في المعنى فاعل أو مفعول[5].

وكذلك أجاز السهيلي مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه، أو يُنزَّل منزلة جُزئه، ومثّل على ذلك بـ (رأيتُ وجه هند قائمةً)؛ لأن البعض يجري عليه حكم الكل، فيعمل في الحال ما يعمل في البعض من حيث أجروا البعض مجرى الكل، وذلك نحو: (ذهبت بعض أصابعه) و(تواضعت سور المدينة)، وعلى هذا وجّه الشاهد الشعري:

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 315– 316

2 – المرجع السابق ، ص316، وابن القيم، بدائع الفوائد 465/2.

3 – سورة الأنعام، آية 128.

4– ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، ص 316، وابن القيم، بدائع الفوائد 465/2

5 – ينظر: السيوطي، همع الهوامع 234/2.

(كأنَّ حَوَامِيَه مُدبرا)[1]،

إذ جاءت الحال من المضاف إليه (الهاء)؛ لأن المضاف جزءاً من المضاف إليه.

وذكر السيوطي[2] أن الأخفش وابن مالك يجوّزون مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه.

4 . 2 . 6. 9- تغليب حكم المعرفة على النكرة بدليل الحال:

يرى جمهور النحاة أن التنكير أصل والتعريف فرع عليه[3]، قال ابن يعيش: " التعريف فرع على التنكير؛ لأن أصل الأسماء أن تكون نكرات، كانت المعرفة ذات علاقة وافتقار لنقله عن الأصل"[4].

ومن المعلوم أن الأصل أقوى من الفرع، إلا أن حكم المعرفة قد يطغى على النكرة، واستدل السهيلي على ذلك بالحال، في حديثه عن الإضافة، إذ ذكر أن المضاف إلى معرفة يكتسب التعريف من الاسم الثاني، ولم يكتسب الاسم الثاني التنكير من الأول، إذ تقدم عليه في اللفظ، والتنكير أصل والتعريف فرع عليه.

ويرى السهيلي أن للمسألة نظيراً، إذ "غلبوا حكم المعرفة على النكرة في غير هذا الموطن، كقولهم: "هذا زيدٌ ورجلٌ ضاحكين"، على الحال، ولا يجوز: (ضاحكان)، على النعت ، تغليباً منهم لحكم المعرفة، وذلك أنهم رأوا الاسم المعرفة يدل على معنيين:الرجل وتعيينه، والشيء وتخصيصه من غيره، والنكرة لا تدل إلا على معنى مفرد، فكان ما يدلّ على معنيين أقوى مما يدلّ على معنى واحد"[5].

---

1 – صدر بيت للنابغة الجعدي، وعجزه: خُضِبْنَ وإن كان لم يُخْضَبِ. ، ديوانه، ص 20 ، و ينظر: البغدادي، خزانة الأدب 161/3، وابن الشجري، الأمالي 24/1 والحوامي: جمع حامية، وهي ما فوق الحافر، وقيل هي ما عن يمين الحافر وشماله.

2 – ينظر: السيوطي، همع الهوامع 235/2

3 – ينظر: حسن الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ص88

4 – ابن يعيش، شرح المفصل، 59/1

5 – السهيلي، نتائج الفكر، ص216

4 . 3 - : المجرورات:

4 . 3 . 1- الإضافة:

الإضافة في اللغة: الإمالة، والإسناد، فقد ذكر ابن فارس أن الضاد والياء والفاء أصل واحد صحيح يدل على ميل الشيء إلى الشيء، ومنه ضافت الشمس للغروب: مالت، وأضفتُ ظهري إلى الحائط: أملته[1].

وفي الاصطلاح: نسبة تَقْييديَّة بين اسمين توجب لثانيهما الجر، فخرج بالتَّقْييديَّة: النسبة الإسنادية نحو: زيدٌ قائم، وخرج بقوله بين اسمين: الجملة الفعلية نحو: قام زيدٌ، وبقوله: توجب لثانيهما الجر: ما كان وصفاً، نحو: زيدٌ الخيا ويسمى الاسم الأول مضافاً، والثاني مضافاً إليه[2]، وقيل إن بينهما حرف جر مقدّر[3].

اختلف النحاة في عامل الجر في المضاف إليه، فمذهب سيبويه وجمهور النحاة أن عامل الجر في المضاف إليه هو المضاف، وقال الزجاج وابن الحاجب هو بالحرف المقدر، وقال الأخفش هو بمعنى الإضافة[4].

ويرى النحاة أن الأصل في المضاف أن يكون اسماً لسببين: الأول: أن الإضافة تعاقب التنوين أو النون القائمة مقام التنوين، والتنوين لا يدخل إلا في الأسماء، والثاني: أن الغرض من الإضافة تعريف المضاف، والفعل لا يتعرف فلا يكون مضافاً[5].

وذكر السهيلي[6] أنه يستحيل إضافة لفظ الفعل إلى الاسم، كما يستحيل إضافة الحرف؛ لأن المضاف هو الشيء بعينه، والفعل ليس هو الشيء بعينه، ولا يدل على معنى في نفسه، وإنما يدل على معنى في الفاعل.

---

1 – ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 380/3، والعكبري، اللباب في علل الإعراب، ص387، وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب 501/2 ، والسيوطي، همع الهوامع، 411/2.

2 – ينظر: السيوطي، همع الهوامع 411/2

3 – ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية 205/3

4 – ينظر: السيوطي، همع الهوامع 412/2

5– ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك 73/3-74

6 – السهيلي، نتائج الفكر ص 68

4 . 3 . 1 . 1 - أقسام الإضافة:

تنقسم الإضافة إلى قسمين[1]:

أ ـ الإضافة المعنوية.

وهي الإضافة التي تفيد تعريف المضاف أو تخصيصه، وتسمى أيضاً الإضافة الحقيقية، و الإضافة المحضة، وسميت حقيقية؛ لأن الغرض منها نسبة المضاف إلى المضاف إليه، وهذا هو الغرض الحقيقي للإضافة، وسميت محضة؛ لأنها خالصة من تقدير انفصال نسبة المضاف من المضاف إليه، وسميت معنوية من حيث إنها تفيد تعريف المضاف أو تخصيصه، نحو: هذا كتابُ سعيد، وهذا كتابُ رجلٍ.

ب ـ الإضافة اللفظية:

وهي ما لا تفيد تعريف المضاف ولا تخصيصه، وإنما الغرض منها التخفيف في اللفظ، بحذف التنوين أو نوني التثنية والجمع، وضابطها أن تكون وصفاً مشتقاً دالاً على الحال أو الاستقبال (اسم فاعل، واسم مفعول، وصفة مُشبهة، وصيغة مبالغة)، نحو (شديدُ البطش) و(مزكوم الأنفِ)، وتسمى أيضاً الإضافة المجازية، والإضافة غير المحضة، وسميت لفظية؛ لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط، وهو التخفيف اللفظي، بحذف التنوين أو النون في التثنية والجمع، وسميت مجازية؛ لأنها لغير الغرض الأصلي من الإضافة، وإنما هي للتخفيف، وسميت بغير المحضة؛ لأنها ليست إضافة خالصة، بل هي على تقدير الانفصال.

ويبدو أن قول النحاة في الغرض من الإضافة اللفظية، وهو التخفيف، فيه نظر؛ لأنه لو كان كذلك لجاء التنوين محذوفاً على الإطلاق، ولوجب عدم إعمال المشتقات، يقول مهدي المخزومي[2]: "الحق أن التخفيف ليس غرضاً تُرتكبُ الإضافة من أجله، وليس حذف التنوين تخفيفاً، ولو كان الأمر كذلك لما استعمل الوصف منوناً في حالٍ؛ لأن كثرة الاستعمال تتطلب التخفيف، وما دام التنوين

---

1 – ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك 3/79-84، وفاضل السامرائي، معاني النحو، 3/107-112.

2 – ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص 178

ثقيلاً، كما زعموا، فيجب حذف التنوين منها دائماً، تحقيقاً للتخفيف الـذي يتطلبـه الاستعمال.

ويرى المخزومي أن هذه الأوصاف أفعال حقيقية دالة علـى زمـان دائـم مستمر، ولذلك سمى الكوفيون اسم الفاعل فعلاً دائماً[1]؛ أي أنـه يـشمل الأزمنـه الثلاثة، الماضي والمضارع والمستقبل، ويتخصص زمان الوصـف بالإضـافة أو التنوين، فإذا أضيف خَلصَ للزمان الماضي، وإن نوِّن خلص للمستقبل.

وتبدو مفارقات النحاة عجيبة في كون الإضافة محضة أو غير محضة بنـاءً على العمل، فمثلاً قالوا: إن إضافة الصفة المُشبَّهة لفظية غير محـضة، والوجـه حسب منطقهم أن تكون إضافتها إضافة محضة، وذهب بعض النحاة إلى أن إضافة اسم الفاعل تكون محضة تارة، وغير محضة تارة أخرى بحسب المعنـي فيـه أو الحال أو الاستقبال[2].

ويرى محمد حسن عواد[3] أن إضافة اسم الفاعل و الصفة المُشبَّهة إضـافة محضة؛ لأن الأصل الحكم على الظاهر، وذكر أيضاً أن اسم الفاعل يضاف وتكون إضافته محضة على إرادة المضي نحو :(أنا ضاربُ زيدٍ) بمعنى ضربته، أو إرادة الحال والاستقبال نحو قوله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ الْمَوْتِ﴾[4].

تعرض السهيلي[5] للإضافة المعنوية واللفظية في حديثه عن مسألة التوكيـد بأجمع وأجمعين، فقد ذكر أن التنوين حذف من (جُمَع)؛ لأنه مضاف في المعنـى، وكذلك حذفت نون الجمع في الإضافة، ولم يحذفوا النون من (أجمعين) على الرُّغم من أنها مضافة في المعنى، لأن الإضافة المعنوية لا تَقْوى علـى حـذف النـون المتحركة، التي هي كالعِوض من الحركة والتنوين، وقد ثبتت نون الجمع مع الألف واللام مع أنهما مانع لفظي، وثبتت أيضاً في الوقف بخلاف التنوين فإنـه يحـذف،

---

1 – ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص 310.

2 – ينظر: أحمد قاسم العبادي، رسالة في اسم الفاعل، ص 58-59، (دراسة المحقق).

3 – ينظر المرجع السابق ، ص 64-65.

4 – سورة آل عمران، آية 185.

5 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 289

ولهذا قويت الإضافة المعنوية على حذف التنوين، ولم تقوَ على حذف النون، في حين تقوى الإضافة اللفظية على حذف النون.

ويرى السهيلي[1] أن الإضافة اللفظية أقوى من الإضافة المعنوية؛ لأن اللفظ يكون مجتمعاً مع معناه، بخلاف المعنى المفرد من اللفظ.

وذكر السهيلي تقسيماً آخر للإضافة ، وذلك في المسألة الأولى في إضافة الاسم إلى الله عزّ وجل، إذ استهل المسألة بذكر أقسام الإضافة، وهي على النحو التالي ـــ كما بينها ـــ[2]:

أولاً: إضافة ملك، ومثل عليها بـــ :(غُلامُ زيدٍ).

ثانياً: إضافة ملابسةٍ ومصاحبة، نحو (سَرْجُ الدابة).

ثالثاً: إضافة تخصيص، ويتخصص الاسم بإضافته إلى:

أ ـــ وصفه، نحو: مسجد الجامع، و(جانب الغربي)[3].

ب ـــ لقبه، كقولهم: (زيدٌ بطةٍ).

وهذه الأقسام من قسم الإضافة المعنوية[4].

4 . 3 . 1 . 2 - إضافة الشيء إلى نفسه:

اختلف النحاة في هذه المسألة[5]، فذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، ومنع البصريون ذلك، واحتج الكوفيون بشواهد من القرآن الكريم، وكلام العرب، كقوله تعالى: ﴿ وَلَلدَّارُ الأَخِرَةُ خَيْرٌ ﴾[6]، فأضيف المنعوت إلى النعت، وهما بمعنى واحد، والآخرة في المعنى نعت للدار، وقد وردت في موضع آخر نعتاً تابعاً للمنعوت ﴿ ولدارُ الآخرة خيرٌ ﴾[7] ، ومن ذلك أيضاً قولهم (مسجدُ الجامع)، و(صلاة الأولى)، فالأولى في المعنى هي الصلاة، والجامع

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 290

2 – المرجع السابق، ص 37.

3 – سورة القصص، آية 44 (وَما كُنْتَ بِجانبِ الْغَرْبِيِّ).

4 – ينظر: محمد إبراهيم البناء، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص 393.

5 – ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 2/436-438

6 – سورة الأنعام ، آية 32

7 – سورة النحل، آية رقم 30 .

هو المسجد، وحجة البصريين في المنع تمثلت في أن الإضافة يراد بها التعريف والتخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه؛ لأنه لو كان به تعريفٌ كان مستغنياً عن الإضافة، وتأول البصريون شواهد الكوفيين وحملوها على حذف المضاف إليه، وإقامة صفته مقامه، فمثلاً قالوا في (صلاة الأولى)، أصلها: (صلاة الساعة الأولى)، وفي (مسجد الجامع) : (مسجد الموضع الجامع)، وفي (جانب الغربي): (جانب المكان الغربي).

وذكر السهيلي أن تأويل البصريين محال؛ "لأن المكان الغربي ليس غير الجانب، ولا تقدر أن تجعله غيراً له إلا بفساد المعنى"[1]، وهو عنده من باب إضافة المسمى إلى الاسم، إذا كان الاسم معرفة، نحو: عمرو بطة، وشهر رمضان، ويوم الأحد، قال: "فإذا عُرِفَ المسمى بلقب أو صفةٍ لازمة أضيف إليها تعريفاً بها، وتستحيل إضافة الشيء إلى نفسه عقلاً ونقلاً، ولكنه مسمّى أُضيف إلى اسمه"[2].

وقف السهيلي من المسألة الخلافية السابقة موقفاً وسطاً، إذ لم يُجِزْ إضافة الاسم إلى نفسه مطلقاً، ولم يمنعه، بل قيَّدَ ذلك بشروط.

ذهب السهيلي إلى أن إضافة الشيء إلى نفسه محال، ولا بُدَّ من أن يكون المضاف غير المضاف إليه، وذكر أن إضافة التخصيص ليس من باب إضافة الشيء إلى نفسه، لأن الصفة أفادت معنى ليس في الموصوف، وفي اللقب إنما تضيف المسمى إلى الاسم الثاني، وهو اللقب، وتأوّلَ قولَهم (زيدُ بطةٍ) بمعنى: صاحب هذا اللقب[3]، والنحاة لا يختلفون في جواز إضافة المسمى إلى الاسم[4].

وذكر السهيلي أن العرب تضيف الاسم إلى وصفه؛ لأنهما اسمان، فَتُعُرِّفَ أحدهما بالآخر[5]، وإضافة الاسم إلى صفته ليست مطلقة، فلا يجوز أن نقول: (زيدُ القائمِ)، كما قالوا: (مسجدُ الجامع)؛ لأن العرب فعلت هذا في الوصف المعرفة

---

[1] – السهيلي، أمالي السهيلي ص70

[2] – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[3] – السهيلي، نتائج الفكر ص37

[4] – ينظر: محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ص394

[5] – السهيلي، الروض الأنف 51/1

اللازم للموصوف لزوم اللقب في الأعلام، وأما الوصف الذي لا يثبت كالقائم والقاعد ونحوه فلا يضاف الموصوف إلى الاسم، لعدم الفائدة، وهي التعريف، فعندما قلنا (زيدُ بطةٍ) أردنا إضافة المسمى بالاسم الأول إلى الاسم الثاني لتعرفه بإضافته إليه[1].

ويبدو أن إضافة الاسم إلى صفته لا بدّ لها من شرطين:

الأول: أن يكون الوصف لازماً للاسم لزوم اللقب للأعلام، وعلى هذا لا يجوز (زيدُ الضاحكِ)؛ لأن هذه الصفة غير لازمة.

الثاني: أن يكون معرفة، وعلى هذا لا يجوز (رجلُ قرشيٌ)، وإن كان لازماً، فلا بدّ من توافر الشرطين معاً.

وذكر السهيلي نحو ذلك في أماليه[2]، قال معلقاً على رواية ما ورد في الحديث (حمارُ أتان)[3] بالإضافة: "وأما من رواه بغير تنوين، فهو في مذهبنا لا يجوز، وفي مذهب قوم من النحويين ـ يقصد بذلك الكوفيين ـ يجوز؛ لأنهم يجيزون إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، نحو: مسجد الجامع، وجانب الغربي، ولكنه لا يجيز ذلك إلا بشرطين: أحدهما: أن يكون الاسم الثاني معرفة، والآخر: أن يؤمن فيه اللبس.

وذكر أن هذين الشرطين لا يتوافران في رواية (حمارِ أتانٍ)، ولو عرفنا الاسم الثاني وقلنا: (حمارِ الأتانِ)، لم يجز؛ لأنه يلتبس أن يكون عيراً لها.

4 . 3. 1. 3- إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله:

يرى السهيلي أن المصدر يضاف إلى فاعله إذا أخبر عنه، قال: "المصدر اسم كسائر الأسماء يخبر عنه كما يُخبرُ عن سائر الأسماء، نحو قولك: (أعجبني خروجُ زيدٍ)، و(سرّني قدومُ بكرٍ)؛ فإذا ذُكر هو وأُخبر عنه كان الاسم الذي هو فاعل له مخفوضاً مضافاً إليه، والمضاف إليه تابعٌ للمضاف، ومستحق للخفض"[4].

---

1 - السهيلي، نتائج الفكر ص37-38

2 - السهيلي، أمالي السهيلي ص 63.

3 - البخاري، صحيح البخاري، كتاب العلم، عن ابن عباس: (أقبلت راكباً على حمار أتان...) 29/1

4 - السهيلي، نتائج الفكر ص67.

ذكر السهيلي أن المصدر لا يضاف إلى مفعوله مع وجود الفاعل، ولهذا أخذ على من أعرب (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾[1] بأنها فاعل للمصدر كأنه قال: (أن يحج البيت من استطاع)، وضَعَّفَ هذا الرأي من عدة وجوه، منها: أن إضافة المصدر إلى الفاعل ـ إذا وجد ـ أولى من إضافته إلى المفعول؛ قال: "ولا يعدل عن هذا الأصل إلا بدليل منقول أو معقول، فلو كان (مَن) هو الفاعل لأضيف المصدر إليه"[2].

ولعلّ ما يعزز شدة اتصال المصدر بالفاعل دون المفعول أنهم لا يجيزون إضافة المصدر إلى الفاعل باللام، ويجيزون ذلك بالمفعول، فقالوا: ضَرْبُ زيد لعمروٍ ، وضَرْبُ زيدٍ عمراً، فأضافوا المصدر إلى المفعول باللام تارة، وبغير اللام تارة أخرى، ولم يضيفوا المصدر إلى الفاعل باللام أصلاً؛ لأن اللام تؤذن بالانفصال، ولا يصح انفصال الفعل عن الفاعل لفظاً، كما لا ينفصل عنه معنى[3].

وذكر الزجاجي[4] أنه لا معنى للإضافة إلى الأفعال؛ لأنها لا تملك شيئاً، ولا تستحقه، وعلق السهيلي على قول الزجاجي في العبارة السابقة بقوله: "صحيح من وجه الخبر ساقط من جهة التعليل؛ لأن عدم الملك والاستحقاق ليس في وجوب انتفاء الإضافة، وإنما العلة في ذلك أن الأفعال عبارات عن وقوع أحداث، وإنما الإضافة إلى المعبر عنه لا إلى أنفس العبارات، والإخبار عن المشار إليه لا عن التلويحات والإشارات، فاستحالة إضافة الأسماء إلى الأفعال"[5].

4 . 3 . 1 . 4 - الأصل في المضاف إليه أن يكون اسماً:

الأصل في المضاف إليه أن يكون اسماً؛ لأنه محكوم عليه في المعنى، ولا يحكم إلا على الأسماء، وقد جاءت الجملة الفعلية مضافاً إليها في أربعة مواضع

---

1 - سورة آل عمران، آية 97.

2 - السهيلي، نتائج الفكر ص310

3 - السهيلي، نتائج الفكر ، ص 388.

4 - الزجاجي، الجمل ص 2 .

5 - السهيلي، نتائج الفكر ص93.

ذكرها العلماء، بعد أسماء الزمان، و(حيث، وريث)، و آية بمعنى علامة، ولفظ (ذو)، وقد تأوّل العلماء هذه اللفظة بأن جعلوها اسماً موصولاً بمعنى (الذي)[1].

تناول السهيلي[2] هذه المواضع نافياً أن تكون مضافة إلى الأفعال، وإنما هي مضافة إلى المصدر، ويرى أن ظروف الزمان إنما تذكر من أجل الأحداث الواقعة فيها، فتضاف إليها إذ هي أوقات لها، وربما أضيفت إلى الحدث وليست بوقت له، لاتصالها بوقته، وإن لم يكن واقعاً فيها، واستدل على ذلك بقوله تعالى:﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسائِكُمْ﴾[3]، فالليلة من ظروف الزمان، وقد أضيفت إلى الصيام وليس بواقع فيها، فلما جاز أن يضاف الظرف إلى الحدث معنى — وإن لم يكن واقعاً فيه — جاز إضافته إلى الفعل لفظاً، قال السهيلي: "وأقحم لفظ الفعل إحرازاً للمعنى، وتحصيناً للغرض، ورفعاً لشوائب الاحتمال"[4]، فمثلاً إذا قلنا: (يومَ قام زيدٌ)، كان المعنى المراد: (اليوم الذي قام فيه زيدٌ)، ولو قلنا مكان قولنا: (ليلة الصيام): ليلة صام زيدٌ كان المعنى وقوع الصيام في الليل، ويبدو أن المعنى هو الذي حملهم على إقحام لفظ الفعل عند إرادتهم إضافة الظروف إلى الأحداث[5].

ذكر الزجاجي[6]أن إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال جازت، لأن الأفعال مع فاعليها جمل، والغرض من هذه الإضافة المصادر، فكأن المضاف إليه في الحقيقة المصدر، فمثلاً (هذا يوم يقوم زيد) المعنى: (هذا يومُ قيامِ زيدٍ)، وهذه الإضافة لا تجوز في سائر الأسماء، فلا تقول: (هذا غلامُ يركب زيد)، ونريد (هذا غلامُ ركوب زيد) وهذا مُحال، فلما جاز إضافة أسماء الزمان إلى المصادر، جاز إضافتها إلى الأفعال؛ لأن الأفعال دالة على مصادرها، فكأن الإضافة في الحقيقة إلى المصادر.

---

1 – ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك 3/73-74

2 – السهيلي، نتائج الفكر ص 93.

3 – سورة البقرة، آية 187.

4 – السهيلي، نتائج الفكر ص94.

5 – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

6 – ينظر: الزجاجي، الإيضاح، ص 113، 114، 116

ويوجد جواب آخر، وهو أن الفعل يدل على الزمان بلفظه، والمصدر يدل على الفاعل والمفعول لا بلفظه، والزمان بعض الفعل، فإضافة الزمان إلى الفعل كإضافة بعض إلى بعض، والزمان يضاف إلى الفعل طلباً للمصدر.

ويبدو أن بين ظروف الزمان والفعل ارتباطاً وثيقاً؛ لأن الفعل يدل بالوضع على شيئين، هما: الحدث والزمان، ولهذا أضيفت ظروف الزمان إلى الجملة الفعلية[1]، كقوله تعالى: ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ وَالْفَتْحُ﴾[2].

وذكر السهيلي أن سبب جواز إضافة (ريث)، و (حيث)، و(آية) إلى الأفعال أنها تنزلت منزلة الظرف بعد الزمان[3].

وجاء في لسان العرب[4] أن الريث هو الإبطاء، فراث يريث ريثاً بمعنى: أبطأ، وعوملت هذه اللفظة معاملة ظرف الزمان، وهي ملازمة للإضافة إلى الجملة الفعلية.

والآية تأتي بمعنى الوقت كما في قول الشاعر يزيد بن عمرو الكلابي:

ألا مَنْ مُبْلِغٌ عَنّي تَميماً   بِآيةِ ما تُحِبُّونَ الطَّعاما[5]

وذكر السهيلي أن الآية أضيفت إلى الفعل؛ لأن معناها العلاقة، وهي هنا تأتي بمعنى الوقت، والوقت علامة للمؤقت[6].

وكذلك ذكر السيرافي (إنما جاز إضافة آية إلى الفعل؛ لأنها بمنزلة الوقت)[7].

ويرى الزجاجي غير ذلك، قال: "وأما القول الصحيح في آية عندي فهو أن إضافتها إلى الفعل غير جائزة ولا صحيحة؛ لأنها ليست بوقت فتدخل في جملة

---

1 – ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك 73/3

2 – سورة النصر ، آية 1

3 – ينظر: السهيلي، نتائج الفكر ص94، 96

4 – ينظر: ابن منظور، لسان العرب (راث).

5 – البيت من شواهد الكتاب لسيبويه، 118/3، وينظر: الزجاجي، الإيضاح ص 112، والشاهد فيه إضافة (آية) إلى (تحبون)، و(ما) زائدة للتوكيد.

6 – السهيلي، نتائج الفكر ص96.

7 – السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 98/1، وينظر: الزجاجي، الإيضاح ص115

أسماء الزمان،... ولا هي متعلقة من الفعل بشيء، ولا فرق بين آية وسائر الأسماء"[1].

وذكر أن إضافة آية في بيت الشعر السابق إلى الفعل ليست صحيحة، وإنما هي مضافة إلى المصدر؛ لأن (ما) بتأويل المصدر، فكأنه قال: "بآية محبتهم الطعام، كما تقول: أعجبني ما صنعت؛ أي أعجبني صنعك[2].

أما إضافة (ذو) في قول العرب: (اذهب بذي تسلم)، قيل إن هذه اللفظة جرت في كلام العرب مجرى الأمثال، ويجوز في الأمثال ما لا يجوز في غيرها، في خروجها عن القياس[3].

ويرى السهيلي أنّ المعنى (اذهب بوقت ذي تسلم)، أي ذي سلامتك، فحَذفَ المنعوت، وقام النعتُ مقامه، فأضفت النعت إلى ما كنت تضيف إليه المنعوت وهو الوقت، والتأويل أن الإضافة في الحقيقة كانت إلى المصدر[4].

وزعم بعض النحاة أن (ذو) اسم منصوب بمنزلة (الذي)، فكان التقدير: (اذهب بالذي تسلم) بحذف الهاء التي هي مقدرة في المعنى محذوفة في اللفظ، أي: (اذهب بالسلامة التي تسلمها)[5].

وهي عند السهيلي محمولة على الحكاية، حكوا قول الداعي (تسلم) كما تقول: (تعيش) و(تبقى)، فقولهم: (اذهب بذي تسلم)؛ أي اذهب بهذا القول مني ، ولم يقولوا: اذهب بتسلم؛ حتى لا يكون اقتصاراً على دعوة واحدة، ولكن قالوا: بذي

---

1 – الزجاجي، الإيضاح ص 116.

2 – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

3 – الزجاجي، الإيضاح ص 118.

4 – ينظر: السهيلي، نتائج الفكر ص 95، والزجاجي، الإيضاح ص118، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه1/98-99

5 – ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 1/99، و الزجاجي، الإيضاح ص 118.

تسلم؛ أي بقول يقال فيه: (تسلم)، فوصفوا القول بذي تسلم، فحذفوا القول المنعوت بذي؛ اكتفاءً بدلالة الحال عليه[1].

لم يطلق السهيلي[2] العنان لجميع ظروف الزمان أن تضاف إلى الأفعال، بل ذكر أن ما كان منها مفرد متمكنٌ جاز إضافته إلى الأفعال، وما كان مثنى لم يجز إضافته إلى الأفعال؛ لأن الحدث يقع مضافاً لظرفه الذي هو وقت له، فلا معنى لذكر وقت آخر، ووجه آخر وهي أن الجملة المضاف إليها هي نعت للظرف في المعنى، فقولنا: (يوم قام زيد)، كقولنا: (يومٌ قام زيد فيه) في المعنى، وكذلك الفعل لا تدخله التثنية فلا يصح أن يضاف إليه الاثنان، كما لا يصح أن ينعت الاثنان بالواحد، وذكر أيضاً وجهاً ثالثاً:وهو أن قولك: (قام زيد يوم قام عمرو) يصح أن يكون جواباً لمتى، واليومان جواب لِكَم، وما هو جواب لكم لا يكون جواباً لمتى في الأصل، فإذا أضفنا اليومين إلى الفعل صرت مناقضاً، لأننا في المفرد نستفسر عن الزمان، وفي المثنى نستفسر عن عدد.

وأجاز ابن كيسان إضافة الظرف المثنى إلى الفعل، واشترط أبو حيان في إضافة أسماء الزمان إلى الجمل "أن تكون مبهمة، وتَشْمَلُ ما لا يختص بوجه ما، كحين ومُدَّة وزَمَن، وما يختص بوجه دون وجه كغَداة وَعَشِيَّة، فلو تخصص بتصريف كسَحَر من يوم بعينه، أو كان محدوداً بالتثنية كيومين، لم يجز إضافته خلافاً لابن كيسان في المثنى، فإنه يجوز عنده إضافته إلى الجملة، والصحيح المنع؛ إذ لم يُسْمَع"[3].

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 95.

2 – المرجع السابق، ص 96-97

3 – أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 520/2

وذكر السهيلي[1] أن الظروف المجموعة قد تجوز إضافتها إذا أريد بها معنى المفرد كالأيام، والشهر، والأسبوع، والحول، وغيرها.

وذكر أيضاً[2] أنه لا يجوز إضافة الظروف المتمكنة كـ : (قبل) و(بعد) إلى الأفعال؛ لأن ذلك يؤدي إلى إبطال معنى القبلية والبعدية، ولا يجوز إضافة (سحر) إذا قصد به يوماً بعينه، ويمنع من إضافتها إلى الفعل ما فيه من معنى الألف واللام؛ لأنها في حكم المعرفة، ومن شروط إضافة الظروف إلى الأفعال أن تكون مبهمة.

4 . 3 . 1 . 5 – حذف المضاف إليه:

تعرض السهيلي لذلك في حديثه عن (أجمع) التي للتوكيد، إذ ذكر أنها اسم معرفة، وتعرفت بمعنى الإضافة، أي أنها مضافة في المعنى، فتقول: (قبضتُ المال أجمع)، بمعنى أجمعه، فهي تماماً كمعنى (قبضته كلَّه)، وذكر أنه استُغنيَ عن التصريح بلفظ المضاف إليه مع (أجمع)، ولم يُستَغْنَ عن لفظ المضاف إليه مع (كلّ)؛ لأن (كلّ) تكون توكيداً وغير توكيد، فإذا أكدنا بها لم يكن بُدٌّ من إضافتها إلى ضمير المؤكد؛ حتى يُعْلَمَ أنها توكيد، وليس كذلك (أجمع)، فهي لا تجيءُ إلا تابعاً لما قبلها، فاكتفي بالاسم الظاهر المؤكد، واستغني به عن التصريح بضميره (المضاف غليه)[3].

وأطلق عليه السهيلي اسم التعريف المعنوي، قال: " ومن التعريف المعنوي (سحر)، إذا أردته ليوم بعينه، و(أجمع)، (جُمَع) في باب التوكيد"[4].

وذكر أن (سحر) إذا أردته ليوم بعينه، فإنه يتعرف بمعنى الإضافة، واستغني عن التصريح بالمضاف إليه اتكالاً على ذكر اليوم قبله[5].

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 97.

2 – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

3 – المرجع السابق، ص286، 375

4 – المرجع السابق، ص215

5 – المرجع السابق ، ص286، 375

6 . 1 . 3 . 4 - قطع (كل) عن الإضافة:

قد يحذف المضاف إليه إذا دلت عليه قرينة، ويكون منوياً في الكلام؛ لإتمام معنى المضاف، من ذلك على سبيل المثال لفظة(كل) المقطوعة عن الإضافة كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلى شَاكِلَتِهِ﴾[1]، وقوله: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[2].

ويشترط في قطع (كل) عن الإضافة ألا تكون توكيداً، ولا نعتاً[3]، ويشترط السهيلي لقطع كلمة (كل) عن الإضافة أن تتصدر الكلام، سواء أكانت مرفوعة أم منصوبة، أو مجرورة، نقول: كلٌّ يقرأ، وكلاً ضربتُ، وبكلٍ مررتُ[4]، وأن يكون خبرها جمعاً، قال: "فحقُّها أن تكون ابتداءً، ويكون خبرها جمعاً، ولا بدّ من مذكورين قبلها، لأنه إذا لم يُذكر قبلها جملة، ولا أُضيفت إلى جملة، بطل معنى الإحاطة فيها، ولم يعقل لها معنى، وإنما وجب أن يكون خبرها جمعاً؛ لأنها اسم في لفظ الجمع"[5]، ولهذا فهي مضافة في المعنى، وليس في اللفظ، فإذا كانت مضافة إلى ما بعدها في اللفظ، كان خبرها مفرداً؛ لأن الأصل إضافتها إلى النكرة المفردة، فمثلاً قولنا: (كل إخوتك ذاهب)، الأصل: كل واحد منهم ذاهب، وقد جاء الخبر مفرداً معها في القرآن في موضعين[6] هما قوله تعالى﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلى شَاكِلَتِهِ﴾، وقوله تعالى: ﴿ كُلٌّ كَذَّبَ الرُّسُلَ﴾[7]، ولم يقل: (كذبوا)، وقد بين السهيلي حكمة ذلك[8].

---

1 – سورة الأسراء، آية 84.

2 – سورة يس، آية 40.

3 – عباس حسن، النحو الوافي، 73/3.

4 – السهيلي، نتائج الفكر ص 280-281

5 – المرجع السابق، ص 278-279.

6 – وذكر محقق الكتاب محمد إبراهيم البنا أن هناك مواضع كثيرة في القرآن، وحدد مواضعها، ينظر: السهيلي، نتائج الفكر حاشية (1) ص 281.

7 – سورة ق، آية 14.

8 – ينظر: السهيلي، نتائج الفكر ص280.

تكلم السهيلي عن لفظة (كل) ومواقعها في الكلام، من حيث كونها توكيداً[1]، وفي كونها مبتدأ مضافاً، وفي كونها مفرداً من الإضافة مخبراً عنها، وإذا كانت مضافة فحقها أن تكون مضافة إلى اسم نكرة شائع في الجنس؛ لأن معناها يقتضي الإحاطة والشمول؛ فلفظها ــ كما بين السهيلي ــ مأخوذ من لفظ الإكليل[2]، والكلّة، والكلالة، وجميعها في معنى الإحاطة.

ويميز السهيلي في إضافة (كل) بين وضعين:

الأول: أن تكون مبتدأ مخبراً عنها، وفي هذه الحالة تضاف إلى جمع معرفة، فمثلاً جملة: (كل إخوتك ذاهب) ليست قبيحة عنده؛ لأن الخبر مفرد، قال: "فإذا أضفته إلى جملة معرفة كقولك: (كل إخوتك ذاهب)، قَبُحَ إلا في الابتداء؛ لأنه إذا كان مبتدأ في هذا الموطن كان خبره بلفظ الإفراد، تنبيهاً على أنه يطلب جنساً يحيط به"، وتأول هذا المثال بأن أصله: (كلٌ واحدٍ من إخوتك ذاهب)، فدل إفراد الخبر على المعنى الذي هو الأصل، وهو الإضافة إلى نكرة[3].

الثاني: ألا تكون (كل) مبتدأ، وفي هذه الحالة يَقْبُح إضافتها إلى معرفة، قال: "فإن لم تجعله مبتدأ وأضفته إلى جملة مُعَرَّفة؛ كقولك: رأيتُ كلَّ إخوتك، وضربتُ كل القوم لم يكن في الحسن بمنزلة ما قبله؛ لأنك لم تُضفه إلى جنس، ولا معك في الكلام خبرٌ مفرد يدل على معنى إضافته إلى جنس"[4].

وتأول السهيلي ما جاء في القرآن الكريم من إضافة (كل) إلى أسماء معرفة بالألف واللام، بأن الألف واللام للجنس لا للعهد، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنا بِهِ مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾[5]، فالألف واللام في (الثمرات) للجنس، ولو كانت للعهد لقبح،

---

1 – وسنتحدث عن هذا الباب في فصل التوابع.

2 – ذكر السهيلي في كتابه الفرائض: "لفظ الكلالة من الإكليل المحيط بالرأس، لأن الكلالة وراثة من لا أب له ولا ولد، فتكللت العصبة؛ أي أحاطت بالميت من كلا الطرفين، وأصل هذه الكلمة مصدر مثل القرابة والصحابة (ألا ترى لما كانت في معنى القرابة جاءت على وزنها) ثم سمّى الورثة الذين هم أقرباء الميت دون الولد والأب كلالة بالمصدر"، ينظر: السهيلي، الفرائض،69-70

3 – السهيلي، نتائج الفكر ص 276-277.

4 – السهيلي، نتائج الفكر ص 277.

5 – سورة الأعراف، آية 57.

ويرى السهيلي أن (كل) إذا أضيفت إلى جملة معروفة معهودة وأردنا معنى الإحاطة فيها، فالأحسن أن نأتي بالكلام على أصله وذلك بالعدول إلى أسلوب التوكيد، فمثلاً استقبح: (رأيت كلَّ إخوتك)، والأصل أن نؤكد المعرفة بكل، فنقول: رأيت إخوتك كلَّهم.

وذكر السهيلي أن (كل) إذا كانت مقطوعة عن الإضافة ، يقبح أن يتقدم عليها الفعل العامل، نحو: ضربت كلاً؛ لأن ذلك يقطعها عن المذكور من قبلها في اللفظ.

-ويعترض محمد إبراهيم البنا على كلام السهيلي السابق، قال[1]: "وقد نقل عنه ذلك تقي الدين السبكي، ولم يعترض عليه، ولا ندري ماذا يقول السهيلي في قوله تعالى: ﴿ وَإنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللهُ كُلاًّ مِنْ سَعَتِهِ﴾[2]، وقوله: ﴿ وَعَلَى الأَعْرَافِ رِجالٌ يَعْرِفُونَ كُلاًّ بِسِيماهُمْ﴾[3]"، والشاهد هو تقدم العامل اللفظي على (كل) المفردة خلافاً للسهيلي.

4 . 3 . 1 . 7 – إضافة (كلا) إلى المضمر والمظهر[4]:

ذكر السهيلي أن (كلا) لا تنفك عن الإضافة، وإذا أضفتها إلى مضمر، فتقلب ألفها ياء في حالتي النصب والخفض، أما إذا أضفتها إلى مظهر، فتبقى الألف ولم تقلب في حالتي النصب والخفض، وذلك لأننا نستغني عن قلبها بانقلاب ألف المُظهرَيْنِ اللذين أضفنا إليهما، فتقول: رأيتُ كلا أخويك، ومررتُ بكلا أخويك، ولا يجوز لنا أن نقول: رأيت كلَيْ أخويك، أو مررت بكليْ أخويك؛ لأننا لو قلنا ذلك لجمعنا بين علامتي إعراب في اسم واحد، لأن المضاف والمضاف إليه كالاسم الواحد، لذلك ألزموها الألف في جميع الأحوال مع الظاهر.

وما ينطبق على (كلا) ينطبق على (كلتا).

---

[1] – محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي، ص 359.

[2] – سورة النساء، آية 130.

[3] – سورة الأعراف، آية 46.

[4] – لسهيلي، نتائج الفكر ص283 ، وينظر أيضاً: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 281/1

4 . 4 - : الممنوع من الصرف:

تضجر بعض النحاة قديماً من علل النحو ورموها بالفساد، ومن هؤلاء:

أ. ابن جني الذي أنكر علة العلة والعلل الثواني[1].

ب. ابن حزم الأندلسي، إذ يرى أن علل النحو كلّها فاسدة لا يرجع منها إلى الحقيقة شيء البتة[2].

ج. ابن سنان الخفاجي، الذي يرى أن المصيب من النحاة من يقول: هكذا نطقت العرب[3].

د. ابن مضاء القرطبي، الذي أنكر أيضاً العلل الثواني والثوالث[4].

وهناك من المحدثين من تضجر من علل الممنوع من الصرف على وجه التحديد، ومنهم:

1- عباس حسن، إذ هاجم التعليل عموماً، وعلل الممنوع من الصرف خصوصاً، قال:" وعندي أن كل ما قيل في العدل، وتصريفه، وتقسيمه، وفائدته مصنوع متكلف، ولا مردّ لشيء فيه إلا السماع"[5].

2- أنيس فريحة، الذي عدّ الممنوع من الصرف ظاهرة لغوية شاذة[6].

3- إبراهيم مصطفى، اعترض على علل النحاة في الممنوع من الصرف، وقدم تعليلاً خاصاً به[7].

ويبدو ـ حسب اطلاعي ـ أن المحدثين الذين رفضوا علل الممنوع من الصرف نسوا أو تناسوا آراء السهيلي في ذلك، فهم يعرضون آراء النحاة السابقين في علل الممنوع من الصرف، ولم أجد للسهيلي رأياً فيها، كما أن إميل يعقوب

---

1 – ينظر : ابن جني، الخصائص، 170/1، 174

2 – ينظر: سعيد الأفغاني، نظرات في اللغة عند ابن حزم، ص 45- 46

3 – ينظر: عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث ص 144.

4 – ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة ص 130.

5 – عباس حسن، النحو الوافي، 212/4، حاشية (1).

6 – ينظر: أنيس فريحة، مجلة الأبحاث، ج8 /ع1 ، بيروت، آذار 1995 م.

7 – ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص 167- 192.

الذي ألف كتاباً كاملاً في الممنوع من الصرف لم يذكر رأياً واحداً للسهيلي، ولـذا يعدّ السهيلي ـ حسب إطلاعي ـ هو أول من رفض علل الممنوع من الـصرف، وحاول تبسيطها وتصويبها.

4 . 4 . 1 – مفهوم الممنوع من الصرف:

هو الاسم الذي لا ينون ولا يخفض بالكسرة لمشابهته الفعل، والأصـل فـي الأسماء الصرف، فليس للسائل أن يقول : (لِـمَ انـصرف هـذا الاسـمُ؟)؛ لأن الصرف هو الأصل، والشيء إذا كان على أصله، فليس له علة تلتمس، ولكن يسأل عن علة امتناعه من الصرف.

عقد السهيلي المسألة الأولى في كتابه (الأمالي)[1] عن ما لا ينصرف مـن الأسماء، أخذ فيها على النحاة فساد عللهم، إذ منعوا بعض الأسماء مـن الخفـض والتنوين لمضارعتها الفعل، والممنوع من الصرف فيه علة الفرعية التي ادعوهـا، فمثلاً: الفعل فرع للاسم، والتعريف فرع للتنكير، والتأنيث فرع للتـذكير، والجمـع فرع للإفراد، والصفة فرع للموصوف، والعجمة فرع العربية...الخ.

وذهب السهيلي إلى أن النحاة لو قصروا تعليلهم للمنوع من الصرف علـى السماع لكان أفضل، قال: "وهذا الباب لو قصروه على السماع ولم يعلّلوه بأكثر من النقل عن العرب؛ لانتفع بنقلهم، ولم يكثر الحشوُ في كلامهم، ولما تـضاحك أهـل العلوم من فساد تعليلهم، حتى ضربوا المثل به؛ فقالوا: (أضعف من حجة نحويّ)"[2].

وذكر أن علل الممنوع من الصرف التي ذكرها النحاة فيها ضـروب مـن التحكُّم، وأنواع من التناقض، وفساد من العلل؛ لأن العلة الصحيحة عنده هي العلـة المطردة المنعكسة التي يوجد الحكم بوجودها، ويفقد بفقدانها.

والفساد في علل الممنوع من الصرف يكمن في عدم اطرادها وانعكاسـها، فمثلاً قد نجد الاسم مضارعاً للفعل لفظاً ومعنى وعملاً ورتبة، وهو مع ذلك يدخلـه الخفض والتنوين، كاسمي الفاعل والمفعول، فمثلاً (ضارب) فيه لفظ الفعل ومعناه، ويعمل عمله، وهو تالٍ للاسم ووصف له، ثمّ لم يمنع من الـصرف، ومـن ذلـك

---

[1] – ينظر: السهيلي، الأمالي، ص 19.

[2] – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(مُسلمة)، فإنه قد اجتمع فيه الوصف والتأنيث، وهو مع ذلك منصرف، وكذلك (السِّفْسيرُ، والبُنْدار)[1] اجتمع فيهما العجمة والزيادة وهو منصرف، فهذا كسر العلة وفسادها.

أمّا نقض العلة، فإن الجمع ثانٍ للإفراد، وقد يجتمع مع الوصف، فلا يمنع الصرف، نحو: (كِرام، غُيَّب، أمجاد)[2].

ونجد أحياناً انعدام العلل من الاسم، وهو مع ذلك ممنوع من الصرف، نحو (قابوس)، فليس منه إلا التعريف، وهو عربي، مشتق من القبس، والقابوس هو الحسن الوجه، ومع ذلك منع من الصرف، والدليل على نقض عللهم وفسادها أنهم قالوا: التعريف يوجب مشابهة الاسم للفعل، وقالوا إن الاسم الممنوع من الصرف إذا عُرف بدخول الألف واللام أو الإضافة زال شبه الفعل عنه، ولذلك يصرف، ويرى السهيلي أن "العلمية أحرس أن تباعده عن شبه الفعل؛ إذ نجد الألف واللام قد تدخل على الفعل المضارع في ضرورة الشعر، كما قال: (صوتُ الحمار اليُجَدَّعُ)، والإضافة قد تكون في الأفعال إذا أضيفت إليها ظروف الزمان، وأما العلمية فمستحيلة في الأفعال"، ولهذا فَمُكْرِم وَمُسْتَخْرِج أقرب إلى الفعل من فرعون، وقارون، وإسماعيل[3].

وأخذ السهيلي على سيبويه[4] ومن قال بقوله من أن علة امتناع الاسم من الصرف هي الثقل، فقد ذكروا[5] أن الفعل أثقل من الاسم، والعجمي أثقل من العربي، والمؤنث أثقل من المذكر، والجمع أثقل من المؤنث، فإذا اجتمع في الاسم ثقلان، شابه الفعل فَمُنِعَ ما مُنِعَ منه الفعل من الخفض والتنوين[6].

1 - السِّفْسيرُ: كلمة فارسية تعني المسمار، و البُنْدار: كلمة دخيلة تعني التجار الذين يلزمون المعادن، أو الذين يخزنون البضائع للغلاء، ينظر: الزبيدي، تاج العروس.

2 - السهيلي، الأمالي، ص 20-21.

3 - السهيلي، الأمالي، ص 20-21.

4 - ينظر: سيبويه، الكتاب 20/1

5 - ينظر: الرضي، شرح الكافية 38/1

6 - السهيلي، الأمالي، ص22.

ويستنكر السهيلي علة الثقل التي يدعون، فإن كان ثقلاً حسياً يدرك بحاسة اللسان، أو حاسة السمع، فإن (فرزدقاً، وشمردلاً، ومُسْحَنككاً، وحلكوتاً، وأشهيباباً أثقل على الحاستين من زينبَ، وسعادَ، وحسناءَ)، وإن كان ثقلاً عقلياً يدرك بالقلب ويوجد في النفس، فلا شك أن (همّاً، وسُخْطاً، وبلاءً، وجُذاماً، وبَرَصاً، أثقل على النفس من حسناءَ، وكحلاء، وغنّاء؛ فهذا الثقيل منصرف، وهذا الخفيف غير منصرف، ولهذا لا يوجد في (زُناب، ولا رباب) ثقلٌ لا عقلاً ولا حسّاً، ولا خفةً في (فرزدق ودردبيس) عقلاً ولا حسّاً، ومع هذا صرفوا (دردبيس) ولم يصرفوا رباب[1].

وذكر السهيلي أن من ضروب التحكُّم في علل الممنوع من الصرف مسألة الفرع والأصل، فمثلاً جعلوا التعريف فرعاً للتذكير، ولم يجعلوا التصغير فرعاً للتكبير، ولا المعتل من الأسماء فرعاً للصحيح، ولا المزيد فرعاً للمجرد.

ومن التحكم قصرهم التعليل على علتين فصاعداً، ولِمَ لم يجعلوا أقل العلل ثلاثاً أو واحدة؟

ومن التحكم أيضاً أن الاسم الذي أشبه الفعل منعوه من الخفض والتنوين، وهلاّ مُنع من جميع الممنوع من الأفعال، كالتثنية، والجمع، والتعريف، والإضافة؟ "وكما تحكموا في العلتين المانعتين، كذلك تحكموا في الممنوعين، ثمّ قد ناقضوا في العلتين، فجعلوا ألف التأنيث تقوم مقام عِلتين، وقالوا مثل ذلك في الجمع"[2].

وذهب السهيلي[3] إلى أن المانع من "صرف الأسماء هو استغناؤها عن التنوين الذي هو علامة الانفصال، وإشعار بأنّ الاسم غير مضاف إلى ما بعده، ولا متصل به".

ويرى السهيلي أن دخول التنوين في الأسماء المصروفة ليس علامةً للتمكن كما ظنه قوم، فليس قِرْطَعْبَةٌ، وهي منصرفة أكثر تمكناً في الكلام من أحمر

1 - المرجع السابق ص 22-23

2 - السهيلي، الأمالي، ص 23-24

3 - المرجع السابق، ص 25

وبيضاء وحسناء، بل هذه أكثر تمكناً في الكلام وأكثر استعمالاً، والدليل على أن التنوين ليس علامة للتمكن، وإنما هو علامة للانفصال، قولهم: حينئذٍ، ويومئذٍ، فنّونوا لمّا أرادوا فصل (ذا) عن الجملة، وتركوا التنوين لمّا أضافوا الظرف إلى الجملة، فقالوا: إذْ زيدٌ قائمٌ، قال: "وليس في الدنيا اسم أقلّ تمكناً من (إذْ)، والدليل على أن التنوين علامة فصلٍ سقوطه في الوقف؛ لأن السكوت مُغْنٍ عنه وأقوى دلالة على فصل الاسم منه، ودليل آخر أيضاً دخول التنوين في القوافي إذا وصلت بيتاً ببيت، نحو إنشادهم:

(يا صاحِ ما هاج الدموع الذُّرَّفَنْ)[1]،

فهو بالتنوين في حال الدّرْجِ على انفصال البيت من البيت الذي يليه، ودليل آخر أن التنوين لا يدخل المضمر ولا المبهم، ولا ما فيه الألف واللام، لأنه لا يتوهم إضافة شيء من ذلك، فلا حاجة للتنوين"[2]؛ لذلك لم ينونوا الفعل لاتصاله بالفاعل.

ويرى السهيلي أن حكم الأسماء الأعلام كحكم سائر المعارف في استغنائه عن التنوين؛ لأن المخاطب لا يتوهم العلم مضافاً إلى ما بعده، كما يتوهم النكرة إذا لم تنون، فإذا نُوِّنَتْ عُلِمَ أنها غير مضافة، ويرى أن ما نُوِّنَ من الأعلام فلعلة، وكثيراً ما يترك الشعراء صرف العلم، كانت فيه تلك العلة أو لم تكن[3].

وذكر السهيلي أن الأعلام على ضربين[4]:

أ- منقولة: وهذه، بعضها ينون؛ لأنه كان قبل التسمية منوناً مثل: أسد، ونمر، وسالم، وغانم، لأنهم وإن نقلوه عمّا وضع له إلا أن فيه التفاتات لتلك المعاني، وبعضها الآخر لا ينون، نحو: يزيد، ويشكر، وأحمر.

ب ــ غير منقولة: وهي على ضروب، منها: المرتجل، والأعجمي، والمعدول، وكل هذا لا يُنَوَّن.

1- العجاج، ديوانه ص448، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب 207/4

2 - السهيلي، الأمالي، ص25-26.

3 - المرجع السابق، ص27

4 - المرجع السابق، ص 28

فمثلاً إذا سميت بعامر صرفت؛ لأنه منقول من عامر الذي هو صفة، وإن قلت عُمرُ، وزُفر لم تصرف؛ لأنه لم يكن قبل العلمية عبارة عن شيء؛ لأن اللفظ المنون وهو (عامر) قد عُدِل عنه، وكذلك لم يصرف إبراهيم، وإسماعيل، وزينب؛ لأنه لم ينقل إلى العلمية من شيء منون في الأصل.

ويرى السهيلي أن الاسم الذي لا ينون لا يخفض حتى لا يتوهم أنه مضاف إلى ضمير المتكلم، فمثلاً "لو قلت: مررت بأحْمَرِ، بالخفض، بِلا تنوين أو بِظُرفاءِ أو بُعْمرِ، لتوهم إضافته إلى ضمير النفس"[1].

ويورد السهيلي سؤال المعترض عليه وهو: ما بال حمزة وطلحة غير منصرف، وهو منقول مما ينون ويخفض؟ ويجيب عنه بقوله: "إن تاء التأنيث في حمزة وطلحة وتمرة حرف جاء لمعنى، وهو الدلالة على الفرق بين الواحد والجمع، فإذا سميت به رجلاً أو امرأة ذهب ذلك المعنى وعُدِم الالتفات إلى ذلك الفرق، فصار الاسم في حال العلمية كعُمَر الذي عُدمت فيه بنية عامر... وإنما يراعى في العلمية حال الاسم قبل التسمية إذا لم يغيّر عن بنيته وبقي على حاله، فطلحة لم يبق على حاله" بدليل أننا نقول قبل العلمية: طالت الطلحة، وفعلت التمرة، ونقول في حال العلمية: فعلَ طلحة.

وبيّن السهيلي علة منع الأسماء المؤنثة من الصرف، فمثلاً عائشة، وفاطمة ونحوهما لم تصرف، وإن كانت منقولة عن مؤنث إلى مؤنث؛ لأن حكم التاء تختلف، فالمعنى الذي كان فيها قبل العلمية معدوم في حال العلمية، وتأنيث المرأة إنما هو لذاتها، لا للعلامة التي في اسمها، فحكم العلم المؤنث الذي فيه علامة التأنيث مخالف لحكمه قبل النقل[2].

أما العلم المؤنث نحو حذامِ ورقاشِ، ففيه خاصيّة تمنع من التنوين، وهو أنهم يشيرون بهذه الأسماء إلى أنهن محبوبات، وكل محبوب مقرب إلى النفس مضاف إليها، وترك التنوين يشعر بهذا المعنى، والكسرة أخت الياء، فكأن المتكلم يريد إضافتها إلى نفسه، وذكر أن بناء (فعال) سواء مبني على الكسر أو لم يُبْنَ ممنوع

---

1 – السهيلي، الأمالي، ص29.

2 – المرجع السابق، ص31.

من الصرف؛ لأن هذا البناء من خصائص أوصاف المؤنث، نحو: رَزان، وحصان، وثقال، قال: " فرائحة الإضافة تمنع من التنوين، بني على الكسر أو لم ينن"، وذكر أنهم لم ينونوا: جُمَعَ ولا أجْمَعَ؛ لأنه مضاف في المعنى، ولم ينونوا سَحَرَ[1] ليوم بعينه؛ لأنه معرفة بالمعنى[2].

أما الأسماء الأعجمية، فمنعت من الصرف؛ لأنها لم تنقل إلى العلمية من أصل كانت فيه منونة، وكذلك الأسماء المعدولة، فهي ليست منقولة إلى العلمية من أصل كان منوناً؛ وإنما عدل فيه عن الصفة المنونة إلى هذا اللفظ تخفيفاً للعلمية، وخروجاً عن مراعاة الصفة[3].

وذكر أن الأعداد المعدولة عن (ثلاث، ورباع) لا تصرف؛ لأنه لا يتوهم إضافتها، لذلك لا تحتاج إلى التنوين الذي هو علامة الانفصال عن الإضافة.

ذكر النحاة أن الوصف المزيد بألف ونون منع من الصرف لأنه مضارع لباب حمراء وصفراء، ولكن السهيلي لم يرتضِ هذه المضارعة؛ لأنه ليس بينهما مضارعة في المعنى، واللفظ، فمثلاً: (سكران، وغضبان) آخرهما ألف ونون، و(حمراء، وصفراء) آخرهما ألف وهمزة، والهمزة بعيدة المخرج من النون، وذهب أن المانع هو مضارعته للتثنية من جهة اللفظ، والمعنى، فاللفظ بيّن؛ لأنه مختوم بألف ونون، مثل المثنى، والمعنى أن أصل العدد قد تضاعف، فنقول: غاضب، وعاطش، فإذا تضاعف الغضب والعطش، قيل: غضبان، وعطشان؛ ولهذا فمضارعة التثنية أصح من مضارعة حمراء، والدليل على ذلك أيضاً أن نون المثنى لا تنون، ولا نقول في مؤنثه غضبانة، ولا يصغر على غُضَيْبين، ولا يجمع[4].

أمّا علة منع صيغة منتهى الجموع من الصرف؛ فلأنه بناء مخصوص بالجمع، وحمله على جمع المسلم في ترك التنوين أولى من حمله على الواحد؛ لأن

---

1 – ينظر: السهيلي ، نتائج الفكر، ص375.

2 – السهيلي، الأمالي، ص 32-33.

3 – المرجع السابق، ص 34

4 – المرجع السابق، ص 37-38، وينظر أيضاً: السهيلي، نتائج الفكر، ص 54.

تشبيه جمع بجمع أولى من تشبيه جمع بواحد، وإذا دخلت عليه هاء التأنيث كان حمله على الواحد أولى من حمله على الجمع؛ لأن الجمع لا تلحق نونه هاء التأنيث، وقد جاء في صيغة منتهى الجموع مصروفة في القرآن وبعض كلام العرب.

وذكر إبراهيم مصطفى أن صيغ منتهى الجموع منعت من التنوين؛ لما فيها من معنى التعريف؛ لأنها تدل على الاستغراق والدلالة على الإحاطة، أما إذا لم يقصد بهذه الصيغ معنى الاستغراق، والإحاطة فإنها تُنَوَّن[1]. ومنهم من ذهب إلى أن علة امتناع التنوين في (دراهم) و(دنانير) هو طول الكلمة، فكرهوا أن يزيد طولها بالتنوين[2].

ويبدو أن التعليل بنطق العرب هو التعليل السليم والصحيح[3].

أما العلم المركب، فمنع من التنوين؛ لأنه قلما يضاف اسم مركب، فيقال: بَعلبكُّ زيد، لذلك اُستغني عن التنوين، وما لا ينون لا يخفض أبداً، كما أنه غير منقول من شيء كان منوناً قبل التسمية، فهو كالأعجمي والمرتجل[4].

ويلخص السهيلي باب الممنوع من الصرف بقوله: "فعلّة هذا الباب كلّه استغناؤه عن التنوين، ثم إذا زال التنوين ترك الخفض، كيلا يلتبس بالمضاف إلى المتكلم، ... فإذا أُدخلت عليه الألف واللام، أو أضيفته أمن اللبس، فعاد الخفض وحده، ولم يحتج إلى التنوين"[5].

---

1 – ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص 192.

2 – ينظر: محمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص 233.

3 – ينظر: أميل يعقوب، الممنوع من الصرف، ص 63.

4 – السهيلي، الأمالي، ص 38– 39

5 – المرجع السابق، ص 39.

4 . 5 – : التوابع:

التوابع: جمع تابع، وهو المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير الخبر[1]، أو هو لفظ متأخر دائماً يقيد في نوع إعرابه، بنوع الإعراب في لفظ معين متقدم عليه، يسمى:(المتبوع)[2].

والتوابع خمسة بالاستقراء: نعت، وتوكيد، وعطف بيان،ونسق، وبدل، ومن فصل في التوكيد جعلها ستاً[3]، ومن أطلق العطف وجعله شاملاً للبيان جعلها أربعاً، والأولى أن يبتدأ منها بالعطف ثم بالبيان، ثم بالتوكيد، ثم بالبدل، ثم بالنسق؛ لأنها إذا اجتمعت في التبعية رتبت كذلك[4]، ورتبها الدينوري على النحو التالي: التوكيد، النعت، عطف البيان، البدل، عطف النسق؛ معللاً هذا الترتيب، إذ ذكر أن التأكيد أقرب إلى نفس المؤكد، فاستحق التقدم على جميع التوابع، ثم النعت؛ لأنه راجع إلى حلية المنعوت، أو حلية شيء من سببه، ثم عطف البيان؛ لأنه يجري مجرى النعت في الغالب، ويبقى البدل وعطف النسق، فقُدّم البدل على عطف النسق؛ لأنه يتبع بغير واسطة[5].

وذكر ابن عصفور[6] أنه إذا اجتمعت التوابع بدأت بالنعت، ثم بالتوكيد، ثم بالبدل، ثم بالعطف، وعلل سبب تقدم النعت على التوكيد؛ لأن الشيء لا يؤكد إلا بعد معرفته واستقراره، ولهذا السبب لم تؤكد النكرة، وذكر أن سبب تقدم التوكيد على البدل، أنك لو قدّمت البدل لكنت من حيث أبدلت قد نويت بالول الطرح من جهة المعنى، ومن حيث أكدت بعد ذلك يكون بمنزلة المعتمد عليه الذي لم تنوِ به

---

1 – يسن الحمصي، حاشيته على شرح الفاكهي لقطر الندى، 214/2

2 – عباس حسن، النحو الوافي 434/3

3 – ينظر: المجاشعي، شرح عيون الإعراب ص 206.

4 – يسن الحمصي، حاشيته على شرح الفاكهي لقطر الندى، 215/2

5 – ينظر: الدينوري، ثمار الصناعة ص 154.

6 – ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 276/1

أو مدحٍ أو ذم أو ترحم أو تأكيد، مما يدل على حِليَته أو نسبِه أو فعلِه أو خاصةٍ من خواصه"[1].

4 . 5 . 1 . 2 – مفهوم النعت عند السهيلي:

عقد السهيلي باباً للنعت تحدث فيه عن جملة أمور، بدأها بتحقيق معنى النعت، فالنعت: مصدر: نعتُّ الشيء أنعته، ولكنهم سموا الاسم التابع للمنعوت نعتاً، وإنما هو اسم منعوت به، وهو عنده من باب تبادل الصيغ (فَعْل بمعنى مفعول)، كما نقول: دِرْهَم ضَرْبُ الأميرِ، بمعنى مضروب، وهؤلاء خلق الله، أي مخلوقون، وهو ــ عنده ــ تخصيص الاسم بصفة هي له، أو بسببٍ يضاف إليه[2].

ثم عقد فصلاً في أنواع الصفات، ذكر فيه أن النعت في المحدثين يكون[3]:

أولاً: بالصفة المعنوية: نحو: عاقل وعالم، ويمكن أن يندرج تحتها:

أ. صفة في معنى النفي، نحو: واحد وظاهر، وسميت كذلك؛ لأنها لا تدل على معنى زائد موجود في نفس المنعوت، وإنما تدل على نفي شيء عنه.

ب. وصفة فعلية، إلا أن أفعال المحدثين راجعة إلى الصفة المعنوية؛ لأن الفعل منهم هو حركة الفاعل، والحركة معنى في الذات، بخلاف أفعال الباري ــ سبحانه ــ فإنها ليست بحركة فاعل، وإنما هي في غيره لا في نفسه.

ثانياً: الصفة النفسية: نحو: جوهر مُتَحَيِّزٌ، وجسمٌ متألق، ويرى السهيلي أن مثل هذه الصفات لا تكون نعتاً في كلام العرب؛ لأن المخاطب إن عرف النفس المنعوتة، فقد عرف صفاتها النفسية، فاستغنى عن النعت، وإن لم يعرفها أخبر بما فيها حتى يعرفها.

---

1 – ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 195/1.

2 – السهيلي، نتائج الفكر ص203

3– المرجع السابق، ص 204–205

ثالثاً: النعت المنبئ عن الكثرة والجمع: نحو: رجلٌ طويل؛ لأن الطول ينبئ عن كثرة أجزاء، ومال كثير، وبيت كبير، وذكر أن هذا النوع ليس بصفة تقوم بالمنعوت.

وذكر أن جميع ما تقدم من أقسام النعوت يختص بالجواهر دون الأعراض، ولكن قد لا يكون النعت المنبئ عن الكثرة والزيادة لا في الجوهر ولا في الأعراض، نحو: علم كثير، وحركة سريعة، وعدّ ذلك مجازاً؛ لأن سرعة الحركة راجعة في التحقيق إلى حركات كثيرة متوالية.

وقيل إن الأعراض قد تنعت بالصفات النفسية، نحو قولهم: سواد شديد، وبياض ناصع، وحمرة قانية، وحرارة شديدة، وهي عند الأشاعرة نعوت راجعة إلى كثرة الأجزاء المتصفة بها، وعند بعض المناطقة صفات نفسية، وعبروا عنها بالكيفيات، ووافقهم السهيلي في هذا التعبير، قال: "فما تميّزَ سواد من سواد، ولا بياض من بياض حتى صارت أنواعاً مختلفة إلا بصفاتٍ ذاتية وأحوال نفسيّة، وهي الكيفيات، ولكن اللغات ضاقت عن وضع ألقاب لجميع أنواع الأعراض، فرجعت إلى وضعها بما هو مجاز في حقِّها، أو بتمييز بعضها من بعض بالإضافة إلى جواهرها، كقولهم: رائحة مسك، ورائحة تفاح"[1].

وذكر السهيلي أن نعوت الأعراض ثلاثة أيضاً، هي: صفة نفسية، وصفة نفي، وصفة تنبئ عن كثرة ذواتٍ وليست بصفة في الحقيقة، وإنما الصفة في الحقيقة ما يضاف إلى ذات واحدة، وهي التي عبروا عنها بالكيفيات[2].

أمّا صفات الباري ــ سبحانه ــ فتنقسم إلى أربعة أقسام[3]:

أ. صفة نفسية، كقولك: موجود، وإله، وذات، وشيء.

ب. صفة معنوية، كقولك: عالم وقادر؛ لأنها تنبئ عن معنى زائد على ذاته سبحانه.

---

[1] - السهيلي، نتائج الفكر ص 204-205

[2] - المرجع السابق ، ص 205.

[3] - المرجع السابق ، ص205

ج. صفة نفي، كقولك: واحد، وقُدُّوس؛ لأنها تنبئ عن نفي ثانٍ، وعن نفي النقائض، وما لا يليق بجلاله سبحانه.

د. صفة فعل، كقولك: خالق، ورزاق، وهذه الصفة بالنسبة للناس صفة معنوية؛ لأن الفعل منهم هو حركة الفاعل، والحركة معنى في الذات.

وزاد السهيلي قسماً خاصاً يتعلق بصفات الباري ــ سبحانه ــ وهي الأسماء الجُمْليَّة، وهو ما دلَّ كل واحد منها على معانٍ لا على معنى مفرد، كقولنا: عظيم ومجيد، فالتعظيم ما اتصف بصفات كثيرة من صفات المدح، والمجيد فيه معنى الزيادة في الشرف على غيره[1].

3 . 1 . 5 . 4 – العامل في النعت:

اختلف النحاة في عامل النعت، فقد ذكر السيوطي[2] أن المبرد وابن السراج وابن كيسان أن العامل في النعت عامله؛ أي المتبوع ينصب عليه انصابة واحدة، قال: وعُزِي ذلك للجمهور.

أما العامل عند الخليل وسيبويه والأخفش والجرمي، فهو (التبعيّة)، ثم اختلف فيها، فقيل المراد بها التبعية من حيث المعنى؛ أي اتحاد معنى الكلام، اتفق الإعراب أو اختلف، وقيل: المراد بها الاتحاد من حيث الإعراب، وقيل: اتحاد الإعراب، بشرط أن تكون العوامل من جنس واحد.

وجاء في شرح الكافية: "قال سيبويه: العامل فيها هو العامل في المتبوع، وقال الأخفش: العامل فيها معنوي كما في المبتدأ والخبر، وهو كونها تابعة، وقال بعضهم: إن عامل الثاني مقدر من جنس الأول"، ورجح الرضي مذهب سيبويه، قال: "ومذهب سيبويه أولى؛ لأن المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه، فإن المجيء في (جاءني زيدٌ الظريف) ليست في قصده منسوباً إلى زيد مطلقاً، بل إلى زيد المقيّد بقيّد الظرافة"[3].

---

[1] – السهيلي، نتائج الفكر ص 205–206

[2] – السيوطي، همع الهوامع، 114/3.

[3] – الرضي، شرح الكافية، 299/1

عقد السهيلي مسألة في العامل في النعت، وذكر أن فيه قولين: أحدهما: أن العامل في المنعوت هو العامل في النعت، ونسبه إلى سيبويه؛ لأنه منع الجمع بين نعتي الاسمين إذا اتفق إعرابهما، واختلف العامل فيهما، نحو: جاء زيدٌ وهذا محمد العاقلان[1].

وقال السهيلي: "وذهب قومٌ إلى أن العامل في النعت معنوي، وهو كونه في معنى الاسم المنعوت"[2]، ونُسِب هذا القول إلى الأخفش[3].

ووافق السهيلي الأخفش في كون العامل في النعت معنوي وهو التبعية، قال: "فإنما ارتفع أو انتصب من حيث كان هو الأول في المعنى، لا من حيث كان الفعل عاملاً فيه، وكيف يعمل فيه وهو لا يدل عليه، إنما يدل على فاعل أو مفعول أو مصدر دلالة واحدة من جهة اللفظ، وأما الظروف فمن دليل آخر، وإلى هذا القول أذهب"[4].

ويرى السهيلي أن ما ذهب إليه ليس فيه نقضٌ لما منعه سيبويه من الجمع بين نعتي الاسمين المتفقين في الإعراب إذا اختلف العامل فيهما، ولا ينكر أن للفعل أثراً في المنعوت، قال: "وليس فيه نقضٌ لما منعه سيبويه...؛ لأن العامل في النعت ــ وإن كان معنوياً ــ فلولا العامل في المنعوت لما صح رفع النعت ولا نصبه، فكأن الفعل هو العامل في النعت، فامتنع اشتراك عاملين في معمول واحد، وإن لم يكونا عاملين فيه في الحقيقة، ولكنهما عاملان فيما هو في المعنى"[5].

ويبدو أن السهيلي كان مضطرباً في عامل النعت؛ لأنه ذكر بصريح اللفظ أن الفعل يعمل في النعت، قال: "الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدل عليه لفظه؛

---

[1] – السهيلي، نتائج الفكر ص 231، وينظر: سيبويه، الكتاب 57/2، حيث عقد كذلك باباً سمّاه (هذا باب ما ينصب فيه الاسم لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة)، ومثّل عليه بــ (هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمين).

[2] – السهيلي، نتائج الفكر ص 231.

[3] – ينظر: العكبري، اللباب في علل الإعراب ص 406، والرضي ، شرح الكافية، 299/1، وابن الأنباري، أسرار العربية ص156.

[4] – السهيلي، نتائج الفكر ص 231.

[5] – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

كالمصدر والفاعل والمفعول به، أو فيما كان صفة لواحد من هذه"[1]، وقال أيضاً: "فكذلك عَمِل الفعل فيها بنفسه، كما يعمل فيما هو وصف للمصدر أو وصف للفاعل أو المفعول به؛ لأن الوصف هو الموصوف في المعنى، فلا يعمل الفعل إلا في هذه الثلاثة أو ما هو في معناها"[2].

ويرى محمد إبراهيم البنا أن هذا من باب التسامح في اللفظ، وقال: "وهذا الكلام قد يعدّ مخالفاً به أصله، ولكنه كان في مقام يتحدث فيه عن المعمولات التي يصل إليها الفعل بواسطة، والتي يصل إليها بدون هذه الواسطة؛ ولما لم يكن هناك واسطة تفصل التوابع، فقد رجع ذلك إلى أنها هي المتبوع في المعنى، والمتبوع معمول للفعل"[3].

قدّم السهيلي أدلة تثبت أن العامل في النعت معنوي، وهو معنى التبعية، وهي[4]:

أ. امتناع تقديم النعت على المنعوت، ولو كان الفعل عاملاً لما امتنع أن يليه معموله، كما يليه المفعول تارة والفاعل تارة أخرى، وكما يليه الحال والظرف، ولا يصح أن يليه ما عمل فيه غيره؛ لأنه لا يلي العامل إلا ما عمل فيه.

ب. النعت صفة للمنعوت لازمة له قبل وجود الفعل وبعده، فلا تأثير للفعل فيه، ولا تسلط له عليه، وإنما التأثير فيه للاسم المنعوت، إذ بسببه يرتفع المنعوت، وينتصب، وينخفض.

ويبدو أن تقديم السهيلي لهذه الأدلة حتى لا يؤخذ عليه أنه مضطرب في عامل النعت؛ وحتى لا يقول: إن عاملاً واحداً يعمل في معمولين معاً نفس العمل.

---

[1] – السهيلي، نتائج الفكر ص 387.

[2] – المرجع السابق، ، ص 392.

[3] – محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهسلي، ومذهبه النحوي ص 323.

[4] – السهيلي، نتائج الفكر ، ص232

ذكر النحاة أن الأسماء تنقسم إلى ثلاثة أقسام، قسم ينعت ولا يُنعت به، وهي الأسماء والأعلام؛ لأنها ليست بمشتقة، والعلمية تذهب معنى الاشتقاق إن كان مشتقاً، وقسم لا ينعت ولا يُنعت به، هي المضمرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وكم الخبرية، وكل اسم متوغل في البناء، نحو: الآن، وأين، ومَنْ، واسم الفعل، ولم ينعت بهذه الأشياء؛ لأنها ليست بمشتقة؛ ولأنها لو وصفت لكان الوصف لها تخصيصاً فيخرجها عمّا وضعت له من الإبهام[1]، وقسم يُنعت وينعت به، وهي أسماء الإشارة[2]، وزاد بعضهم قسماً رابعاً ينعت به ولا ينعت وهو (أي) كقولنا: مررتُ برجلٍ أيّ رجل[3]، مع خلاف بين النحاة، إذ جوّز الرضي نعت كم الخبرية مستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [4] إذ جعل (من قرية) صفة لـ (كم)[5].

4 . 5 . 1 . 5 – نعت الضمير:

ذكر النحاة أن الضمير لا ينعت به مطلقاً؛ لأنه ليس بمشتق ولا مؤول بمشتق، فلا يتصور فيه إضمار يعود على منعوته، ولأنه أعرف المعارف، وشرط النحاة ألا يكون النعت أعرف من منعوته، ومن المعلوم أن الضمائر أعرف المعارف[6].

عقد السهيلي مسألة قصيرة في عدم نعت الضمير معترضاً على أبي القاسم الزجاجي في علة منعه نعت الضمير، إذ قال الزجاجي: "واعلم أنه يجوز أن تنعت الأسماء كلها إلا المضمر؛ لأن الاسم لا يضمر إلا بعد أن يُعرّف، فقد استغنيت عن النعت، لو قلت: ضربته الكريم، أو مررت به العاقل، لم يجز، فإن جعلته بدلاً جاز"[7].

1- ينظر: عباس حسن، النحو الوافي 445/3-451.

2- ينظر: المرجع السابق،208/1، والسيوطي، همع الهوامع 121/3.

3 - ينظر: يسن الحمصي، حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى، 220/2-221.

4- سورة الأعراف، آية رقم 4.وهي في المرجع السابق (كم من قرية هلكت).

5- ينظر: يسن الحمصي، حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى /221.

6- ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 120/3-121، وينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 207/1.

7- الزجاجي، الجمل ص 16.

ويرى السهيلي أن علة التعريف التي أوردها الزجاجي في منع نعت الضمير علةٌ غير كافية؛ لأن غير المضمر من المعارف لا يستغني عن النعت، وليس النعت بآلة تعريف، ولكن الغرض به قد يكون تحلية المنعوت وتمييزه، والمضمر قد يحتاج إلى هذا كلّه، لذلك يبدل منه البيان، ويؤكد، ويرى السهيلي أن المانع من علة نعت الضمير، هو" أن المضمر إشارة إلى المذكور، والإشارة لا تنعت، إنما ينعت المشار إليه، فإذا أضمرت بعد ذكر، ثم أردت أن تنعت، فإنما يجري النعت على الظاهر لا على علامة الإضمار التي هي إشارة إليه"[1].

وذكر ابن عصفور أن علة منع نعت الضمير، أنه ليس بمشتق، وأنه أعرف المعارف، فمن المحال أن ينعت به غيره من المعارف، لأن النعت إنما يكون مساوياً للمنعوت في التعريف، أو أقلّ منه تعريفاً[2].

4 . 5 . 1 . 6 - نعت أسماء الإشارة:

اختلف النحاة في أسماء الإشارة من حيث النعت والنعت بها، فجعل الكوفية والزجاج، والسهيلي أسماء الإشارة مما لا ينعت ولا ينعت به، فلا ينعت؛ لأنه غالباً ما يقع بعد جامد، قال السهيلي: "فالأولى جعله بياناً، وإن سمّاه سيبويه صفة فتسامح"[3].

وقال في النتائج: "وكذلك المبهم عندي أيضاً لا ينعت به، إنما يبين بالجنس الذي يشير إليه"، وأعرب كلمة (الرجل) من قولنا: (هذا الرجل) عطف بيان، ذاكراً أن تبيينه للجنس الذي يشير إليه آكد من تحليته بالنعت ولا ينعت به، لأنه جامد لا يتصور فيه الإضمار[4].

وذهب أكثر البصريين وابن مالك[5] إلى أن اسم الإشارة ينعت وينعت به مستشهدين على ذلك بقوله تعالى:﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هذا﴾[6]، وقوله تعالى:﴿أَرَأَيْتَكَ

1- السهيلي، نتائج الفكر، ص 213-214.

2- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 219/1

3- السيوطي، همع الهوامع، 121/3.

4- السهيلي، نتائج الفكر ص 214.

5- ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 121/3-122.

6- سورة الأنبياء، آية 63.

هذا الّذي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾[1]، ففي الآية الأولى وقع نعتاً، وفي الثانية منعوتاً بــه، ولا ينعت به عند المجوزين إلا بذي (أل)؛ لأنها فيها معنى الاشتقاق، فمثلاً عندما نقول: هذا الرجل، المعنى: هذا الحاضر المشار إليه.

4 . 5 . 1 . 7 - الاسم المفرد لا يكون نعتاً:

ذكر السهيلي أن الاسم المفرد لا يكون نعتاً، وعنى بالمفرد ما دلّ على معنى واحد، نحو:(عِلْم، وقُدْرة)، وعلّل عدم وقوعه نعتاً بأنه لا رابط بينه وبين المنعوت؛ لأنه اسم جنس على حاله، فإن قلت: ذو علم، وذو قدرة، كان الرابط بينــه وبــين الاسم الأول (المنعوت) (ذو). وإن قلت: (عالم وقــادر) كــان الــرابط: الــضمير المستتر العائد على ما قبله؛ لأن كل نعت وإن كان مفرداً في لفظه فهو دال علــى مَعْلُومَين: حاملٍ ومحمولٍ، فالحامل هو الاسم المضمر، والمحمــول هــو الــصفة، ولهذا جاز أن ينعت الاسم بالفعل لاشتمال الفعل على الضمير فتقول: مررت برجل ذَهَب، فيجري مجرى (ذاهب)[2].

وإجراء الفعل مجرى الاسم يجعلنا نتساءل عن أيهما الأصل للآخر الفعل أم الاسم؟!

ويبدو أن السهيلي كان حريصاً على إيضاح ذلك، فقد أجاب علــى ســؤال المعترض عليه: (فإن قيل: وأيهما هو الأصل في باب النعت؟)، إذ يرى أن الاســم أصل للفعل في باب النعت، والفعل أصل لذلك الاسم في غير باب النعــت، مقــدماً أدلة لذلك، منها: أن حكم النعت أن يكون جارياً على المنعــوت؛ لأن النعــت هــو المنعوت مع زيادة في المعنى، والأصل في الفعل أن يكون له صدر الكلام؛ لأنــه عامل في الأسماء، وحق العامل أن يتقدم على معموله، ويرى السهيلي أن في هــذا دليل على من يرى أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت؛ لذلك لا يتــصوّر أن يكون الفعل أصلاً في باب النعت؛ لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال[3].

1- سورة الإسراء، آية 62.

2- السهيلي، نتائج الفكر ص 207.

3- المرجع السابق ص 207، وينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد 1/301-302.

ويبدو أن العلم لا ينعت به، لأنه ليس بمشتق ولا في حكمه، والعلمية تذهب معنى الاشتقاق، وإن كان لفظه لفظاً مشتقاً، وكذلك سائر أسماء الجوامد لم ينعت بها؛ لأنها ليست بمشتقة ولا في حكمها، وقد تنعت لأجل اللبس الذي يدخلها[1].

4 . 5 . 1 . 8 - نعت النعت:

الأصل في النعت ألا ينعت، فمثلاً لو قلنا: (مررتُ برجلٍ عاقلٍ كريم) على أن يكون (كريم) نعتاً لعاقل لا يجوز ذلك، بل هي نعت للاسم الأول (رجل)، وعلة ذلك أن النعت ينبئ عن الاسم المضمر وعن صفته، والمضمر لا يُنعت ـ وسبق أن ذكرنا علة ذلك ـ وهناك أمر آخر أيضاً يمنع من نعت النعت؛ لأن النعت صار بمنزلة الجملة من حيث دلّ على الفعل والفاعل، والجملة لا تُنعت، وأيضاً لأن النعت يجري مجرى الفعل في رفعه للأسماء، والفعل لا ينعت، ونسب السهيلي الكلام السابق إلى ابن جني[2].

ويرى السهيلي أن النعت ينعت إذا جرى النعت الأول مجرى الاسم الجامد، ولم يُرد به ما هو جارٍ على الفعل[3].

4 . 5 . 1 . 9 - حذف المنعوت:

قد يحذف المنعوت ويُقام النعت مقامه، وقد بيّن ابن جني الحكمة من ذلك، إذ ذكر أن الصفة في الكلام تأتي على ضربين: إما للتخلص والتخصيص، وإما للمدح والثناء، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب، لا الإيجاز والاختصار، ولذلك لم يَلِقْ الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه، كما أن حذفه قد يؤدي إلى اللبس وعدم الوضوح، فلو قلنا: مررتُ بطويل؛ لم يكن من ظاهر هذا اللفظ أن الممرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك، ولهذا يرى ابن جني أن حذف الموصوف يجوز إذا قام الدليل عليه أو شهدت الحال به، وكلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق[4]، وكذلك لا يمكن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، إذا كانت

1- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 219/1

2- ينظر: السهيلي، نتائج الفكر ص 208.

3- المرجع السابق، الصفحة نفسها، وينظر أيضاً: ابن القيم، بدائع الفوائد 302/1.

4- ابن جني، الخصائص 368/2

الصفة جملة، نحو: مررتُ برجلٍ قام أخوه، ولو قلت: (مررت بقائم أخوه) لم يحسن.

وذكر السهيلي أنه لا يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه، فلا يجوز نحو: (رأيت شديداً وخفيفاً، وجاءني طويل)، وذلك لعلتين:

الأولى: افتقار المنعوت للضمير واحتماله له، فإذا حذف المنعوت لم يبق للضمير ما يعود عليه.

الثانية: عموم الصفة، فلا بدّ من بيان الموصوف به، ما هو؟.

ويجوّز السهيلي حذف المنعوت إذا جرى النعت مجرى الاسم، مثل: جاءني الفقيه، وجالست العالم[1]؛ لأن هذه الصفة غلبت على الموصوف حتى صار يعرف بها، فصارت كالعلم له.

وكذلك ذكر السهيلي أنه يَحسُنُ حذف المنعوت إذا جئنا بفعل مختص بنوع من الأسماء وأعملناه في نعت مختصٍ بذلك النوع، كقولك: أكلتُ طيباً، ولبستُ ليناً، وركبتُ فارهاً، وسرت سريعاً، وأقمت طويلاً)؛ لأن الفعل يدل على المصدر والزمان، فجاز حذف المنعوت لدلالة الفعل عليه.

وكذلك جوّز السهيلي[2]حذف الموصوف وإقامة الصفة مُقامه إذا كان في الكلام حكم منوطٌ بصفةٍ، وكان الاعتماد في الكلام على تلك الصفة، واستغني عن ذكر الموصوف، كقولك: مؤمن خيرٌ من كافر، وغنيٌّ أحظى من فقير، والمعنى إنسان مؤمن خير من إنسان كافرٍ، وعلة ذلك أن الفخر أو المدح إنما يتعلق بالصفة دون الموصوف، لذلك جاز حذفه.

ولخّص السهيلي حكم حذف المنعوت بما يلي:

أولاً: نعت لا يجوز حذف منعوته، كقولك: رأيت سريعاً، ولقيت خفيفاً؛ لأن هذه الأفعال غير مختصة بنوع من الأسماء نحو: أكلت طيباً.

ثانياً: نعت يجوز حذف منعوته على قبح، نحو: لقيتُ ضاحكاً، ورأيت جاهلاً، وإنما جاز حذف المنعوت لاختصاص الصفة بنوع واحد من الأسماء.

1- السهيلي، نتائج الفكر ص 209.

2- المرجع السابق ، الصفحة نفسها.

ثالثاً: نعت يستوي فيه الأمران (حذف المنعوت وذكره)، كقولك: أكلتُ طيباً، وشربت عذباً؛ لاختصاص الفعل بنوع من المفعولات.

رابعاً: قسم يقبح فيه ذكر الموصوف؛ لكونه حشواً في الكلام، كقولك: أكْرِمَ الشيخَ، ووَقِّر العالمَ، وأرفق بالضعيف، وجانب الفاجر؛ لتعلق الأحكام بالصفات واعتمادها عليها بالذكر دون الموصوف.

خامساً: قسم لا يجوز فيه البتة ذكر الموصوف، كقولك: دابة، وأبطح، وأجرع، وأبرق ـ للمكان ـ، وأسود ـ للحية ـ، وأدهم ـ للقيد ـ، وأخيل للطائر، فهذه في الأصل نُعوت، بدليل أنهم لا يصرفونها، ويقولون في المؤنث: بطحاء، وجرعاء، وبرقاء، ولكنهم لا يجرونها نعتاً على منعوت، فهي مسموعة هكذا؛ "فنقفُ عندما وقفوا، ونترك القياس إذا تركوا"[1].

4 . 5 . 1 . 10 – النعت السببي:

النعت السببي: ما جرى من الصفات على غير الاسم الأول، وله صلة وارتباط بالمنعوت، نحو: "مررتُ برجلٍ كريمٍ أخوه"[2].

ولا يشترط في النعت السببي مطابقة المنعوت في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث[3]، بمعنى أنه يطابق المنعوت في أمرين معاً، هما: حركة الإعراب، والتعريف والتنكير.

ـ الوجوه الإعرابية المحتملة في النعت السببي:

ذكر السهيلي أن نعت الاسم بصفة هي لسببه، فيه ثلاثة أوجه[4]:

أولاً: الرفع، نحو: مررت برجلٍ حسنٌ أبوه، وعدّ الرفع هو الأصل؛ لأن (الحسن) ليس صفة للرجل فيجري صفة عليه، وإنما ذكرت الجملة ليُميّز بها بين الرجل وبين من ليس عنده أبٌ كأبيه، ولما تميّز بالجملة من غيره صارت في موضع النعت.

1– السهيلي، نتائج الفكر ص 210.

2– ينظر: عباس حسن، النحو الوافي 452/3.

3– ينظر: أمين علي السيد، في علم النحو 76/2.

4– السهيلي، نتائج الفكر ص 210–212، وينظر أيضاً: ابن القيم، بدائع الفوائد 305/1.

ثانياً: الاتباع: وإجراؤه نعتاً على الأول، قال: "وتَدَرَّجوا من ذلك إلى أن قالوا: حسنٍ أبوه، فأجروه نعتاً على الأول، وإن كان للأب، من حيث تميّز به وتخصص كما يتخصص بصفة نفسه"[1]، والأصل: (حَسَنٌ أبوه) بالرفع.

ثالثاً: إجراؤه مجرى الاسم الأول، وذلك بجعله نعتاً له، كقولك: (مررت برجلٍ حسنِ الأب)، ويضمر فيه ما يعود على الاسم الأول، حتى كأن الحسن له، وفعلوا ذلك مبالغة وتقريباً للسبب، وحذفاً للمضاف وهو الأب، وإقامة للمضاف إليه مقامه وهو الهاء، وعندما قام الضمير مقام الاسم المرفوع صار ضميراً مرفوعاً، فاستتر في الفعل، فقلت: (برجلٍ حسن) ثم أضيف إلى السبب الذي من أجله صار حَسَناً، وهو (الأب)، ودخول الألف واللام على السبب (الأب)، هي لبيان الجنس.

وأفهم من كلام السهيلي السابق أنه أجرى (حسن) وصفاً على (رجل)، وإن كان الحسن للأب لا للرجل، وجاز ذلك؛ لأن الأب تضمن ذكر الرجل، وكان أصل الجملة: (مررتُ برجل حسنٍ أبوه)، فحذف المضاف (أب)، وقام المضاف إليه (الهاء) مقام المضاف، فلما قام الضمير مقام الاسم المرفوع (أبو) صار ضميرَ رفعٍ، فاستتر في نفس (حسن)، فصارت الجملة: (مررتُ برجلٍ حسنٍ)، ثم أضفنا (حسن) إلى السبب الذي من أجله صار حسناً وهو الأب، فصارت الجملة: (مررتُ برجلٍ حسنِ الأب).

ويبدو أن هذه المسألة تشبه مسألة الحمل على الجوار، نحو قولهم: (هذا جحر ضبٌ خربٍ) وعُدَّ من باب الغلط، لكن ابن جني لم يعدّه غلطاً، وإنما هو على حذف المضاف، وذكر أن أصل العبارة (هذا جحر ضبٌ خربٍ جُحْرُه)، فيجري (خرب) وصفاً على (ضبّ)، وإن كان في الحقيقة للحجر، ولكنهم حذفوا الجحر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خربٍ) فجرى وصفاً على (ضبّ)، وإن كان الخراب للجحر لا للضب على تقدير حذف المضاف، وذكر أن حذف المضاف كثير في القرآن[2].

1- المرجع السابق، ص 210 – 211.

2- ابن جني، الخصائص، 193/1.

وذكر السهيلي أن هذا الوجه: "لا يجوز إلا في الموضع الذي يجوز فيه حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وذلك غير جائز على الإطلاق، وإنما يجوز حيث يقصدون المبالغة وتفخيم الأمر، وإن بَعُدَ السببُ كان الجواز فيه أبعدُ، كقولنا: نابحُ كلب الجار، وصاهل فرس العبد"[1].

ويبيّن السهيلي[2] اختلاف المعنى في كل وجه، من حيث اختلف اللفظ فيها؛ لأن الأصل ألا يختلف لفظان إلا لاختلاف معنى، ولا يحكم باتحاد المعنى مع اختلاف اللفظ إلا بدليل، فمعنى الوجه الأول (الرفع) تمييز الاسم من غيره بالجملة التي بعده، ومعنى الوجه الثاني: تمييز الاسم من غيره مع انجرار الوصف إليه بمدحٍ أو ذم، ومعنى الوجه الثالث: نقل الصفة كلّها إلى الاسم الأول على حذف المضاف.

ويرى السهيلي أن الوجه الأخير أكثر ما يكون فيما قَرُبَ سَبَبُه جداً، كقولك: عظيمُ القدر، وشريف الأبُ؛ لأن شرف الأب شرف له (وهو الاسم الأول).

4 . 5 . 1 . 11 - قطع النعت:

يُعني بقطع النعت مغايرة النعت للمنعوت في الإعراب، عقد السهيلي مسألة قصيرة في قطع النعت وفائدته، استهلها بقول الزجاجي: "وإذا تكررت النعوت فإن شئت اتبعتها الأول، وإن شئت قطعتها، ونصبتها بإضمار (أعني)، أو رفعتها بإضمار المبتدأ"[3].

ويعترض السهيلي على كلام الزجاجي بأنه جعل تكرار النعوت شرطاً في جواز القطع من الأول، ويرى أن هذا الشرط لا يلزم على الإطلاق، ويجوّز قطع النعت إذا كان الاسم الأول معروفاً عند المخاطب، ولم يقصد إلى تمييزه عن غيره؛ لأن النعت حينئذ ليس من تمام الاسم، والقصد من القطع هو المدح أو الذم[4].

1- السهيلي، نتائج الفكر، ص 211.

2- المرجع السابق، ص 212.

3- الزجاجي، الجمل ص 15.

4- السهيلي، نتائج الفكر، ص 237.

تنبه القدامى إلى مسألة القطع الإعرابي، فقد أفرد سيبويه باباً لذلك سمّاه (هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح)، استهله بقوله: "وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته"[1]، فالغرض عنده من هذا القطع هو التعظيم والمدح.

وقال: "السَّعْدُ في حواشي (الكشاف)، فإن قُلْتَ: ما وجهُ دلالة مثل هذا النصب، أو الرفع على ما يُقْصَدُ به من مدحٍ، أو ذمٍ، أو ترحمٍ؟ قلتُ: إنّ في الافتنان لمخالفة الإعراب، وغير المألوف زيادة تنبيه، وإيقاظ للسامع، وتحريك من رغبته في الاستماع سيّما مع التزام حذف الفعل، أو المبتدأ، فإنه أدلّ دليل على الاهتمام[2].

وكذلك ذكر السهيلي أن فائدة قطع النعت عن منعوته تكمن في تجديد المدح أو الذم غير المذكور في أول الكلام؛ لأن تجدد لفظ غير الأول دليلٌ على تجدد معنى، وكلما كثرت المعاني وتجدد المدح كان الكلام أبلغ[3].

وقد تبع المحدثون القدامى في كون الغرض من المخالفة الإعرابية أو القطع الإعرابي هو المدح أو الذم، أو الترحم، ومنهم عباس حسن، إذ يقول: "سبب القطع بلاغي محض ــ كما قلنا ــ هو التشويق، وتوجيه الأذهان بدفعٍ قويٍّ إلى النعت المقطوع؛ لأهمية فيه تستدعي مزيداً من الانتباه إليه، وتعلُّقِ الفكر به، وأنه حقيق بالتنويه وإبراز مكانته، وجعلوا الأمارة على هذا كلّه إضمار العامل، وتكوين جملة جديدة، الغرض منها: إنشاء المدح أو الذم أو الترحم... أو ... فهي جملة إنشائية من نوع الجمل الإنشائية غير الطلبية، وإذا كان سبب القطع بلاغياً ــ ولا بدّ من قيام هذا السبب ــ فمن البلاغة أيضاً ألا نلجأ إلى استخدام القطع مع من يجهله، فيحكم بالخطأ على الضبط الحادث بسببه"[4].

1- سيبويه، الكتاب 62/2.

2- الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (حاشية يسن الحمصي على التصريح) 117/2، وينظر أيضاً: فاضل السامرائي، معاني النحو 167/3.

3- السهيلي، نتائج الفكر ص 237.

4- عباس حسن، النحو الوافي 492/3.

ويقول فاضل السامرائي: "ويستعمل القطع لأداء معنى لا يتم بالاتباع، فهو يلفت نظر السامع إلى النعت المقطوع، ويثير انتباهه، وليس كذلك الاتباع، وذلك لأن الأصل في النعت أن يتبع المنعوت، فإذا خالفت بينهما نبهت الذهن وحركته إلى شيءٍ غير معتاد، فهو كاللافتة أو المصباح الأحمر في الطريق، يثير انتباهك ويدعوك إلى التعرف على سبب وضعه، فهذا التعبير يراد به لفت النظر، وإثارة الانتباه إلى الصفة المقطوعة، وهو يدل على أن اتصاف الموصوف بهذه الصفة بلغ حداً يثير الانتباه"[1].

وذكر السهيلي أن المنعوت إذا كان غير متميز عند المخاطب إلا بنعته، فلا يجوز قطعه عن المنعوت، وإذا أردنا قطعه، فيشترط تكرار النعوت[2].

ويشترط في القطع ألا يكون النعت للتأكيد نحو: أمس الدابر، ونفخة واحدة؛ لأنه يكون قطعاً للشيء عما هو متصف به معنى، فالموصوف هنا نص في معنى الصيغة دال عليه، ولهذا لم يقطع التأكيد في نحو: جاءني القوم أجمعون اكتعون، ويجوز قطع النعت إذا علم السامع اتصاف المنعوت بذلك النعت، كما يعلمه المتكلم؛ لأنه إن لم يعلمه فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت يبينه ويميزه ، ولا قطع مع الحاجة[3].

ويبدو أن وجوب الاتباع أو جواز القطع يكمن في تحقيق أمن اللّبس بين المنعوت ومن يتصفون بصفاته، بمعنى إنه إذا لم يتعين المنعوت إلا بالنعوت مجتمعة وجب الاتباع، فمثلاً لو قلنا: مررتُ بزيد التاجرِ، الفقيهِ، الكاتبِ، وكان هناك من يشاركه بهذه الصفات، أحدهم تاجر، والآخر تاجر فقيه، وآخر فقيه كاتب، ويسمون جميعاً بـ (زيد)، وفي هذه الحالة لا يجوز القطع لعدم تحقق أمن اللبس.

ويبدو أن مسألة القطع الإعرابي في التراكيب اللغوية يمكن أن تنبئ عن إرهاصات أو بذور أولى للمنهج الوظيفي المعاصر، لأنها مسألة تكمن في أن هناك

1- فاضل السامرائي، معاني النحو 167/3

2- السهيلي، نتائج الفكر ص 237

3- الرضي، شرح الكافية 316/1.

تواصلاً بين المتكلم والسامع أو السامعين، بمعنى أن المتكلم والسامع هما اللذان يتحكمان في القطع الإعرابي، أو الاتباع، كما تكون الكلمة المقطوعة عمّا قبلها في الإعراب كلمة محورية ومهمة، وتتبدّى محورية هذه الكلمة في القطع الإعرابي، أو قصد اللّحنِ الذي يجلب الانتباه إليها، وبشوق السامع أو السامعين إلى أهمية هذه الكلمة المقطوعة؛ لأنها تبدو في التركيب اللغوي كالضوء الذي يتلألأ.

ويُفضّل القطع الإعرابي أيضاً إذا توافرت ظروف تداولية مرتبطة بالمقام؛ أي أن هذه المسألة تكمن في الوضع التخابري بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معينة؛ لأن التداولية تدرس كل المعطيات اللغوية والخطابية المتعلقة بالمتكلم والسامع من حيث معتقداتهم وشخصياتهم وتكوينهم الثقافي، والظروف العامة التي تكتنف حال الحديث كالظروف الزمانية والمكانية والاجتماعية، وهذه الظروف التداولية لا بدّ من توافرها عند المتكلم والسامع في مجال القطع الإعرابي.

4 . 5 . 1 . 12 - عطف النعوت:

أجاز النحاة أن تعطف النعوت بعضها على بعض متبعة كانت أو مقطوعة، وذكر السيوطي أن النحاة اختلفوا في الحرف العاطف بين النعوت، فنقلَ رأياً لأبي حيان قال فيه إن عطف النعوت تختص بالواو، ويجوز العطف بالفاء إن دلت على أحداث واقع بعضها على إثر بعض، نحو: مررتُ برجلٍ قائم إلى زيدٍ فضاربُهُ فقاتلُهُ؛ ونقل كذلك رأياً للسهيلي وابن خروف، قال: "قال السهيلي: والعطف بثم في مثل هذا بعيد جوازه، وقال ابن خروف: إذا كانت مجتمعةً في حالة واحدة لم يكن العطف إلا بالواو، وإلا جاز بجميع حروف العطف إلا حتى وأم"[1].

ويجوز العطف ويحسن عند اختلاف المعاني، إذ تتنزل الصفات المختلفة منزلة الذوات المختلفة[2]، فإن اتفقت فلا يجوز العطف؛ لأن الشيء لا يعطف على نفسه ، فمثلاً حسن العطف في قوله تعالى : ﴿هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ

1- السيوطي، همع الهوامع 126/3.

2- المرجع السابق، الصفحة نفسها.

وَالْبَاطِنُ ﴾[1]؛ لأن الصفات متباعدة، وحسن عدم العطف عندما تقاربت الصفات كقوله تعالى: ﴿ هُوَ اللهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾[2].

وذكر ابن عصفور أيضاً أنه لا يجوز عطف بعض النعوت على بعض؛ لأن ذلك يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه، ولكن إن اختلفت معاني النعوت جاز العطف، نحو قولك: (مررتُ بزيدٍ الكريم والشجاع والعامل) سواء كانت متبعة أو مقطوعة[3].

ويجب عطف الصفات عند تَعَدُّدِ الموصوفين نحو: (مررتُ برجالٍ كاتب وشاعر وفقيه)؛ أي المعنى كل رجل منهم له صفة من هذه الصفات[4].

أفرد السهيلي[5] مسألة في عطف النعوت بعضها على بعض، استهلها بقول للزجاجي في حديثه عن تكرار النعوت: "وإن شئت عطفت بعض النعوت على بعض"[6].

ذكر السهيلي أن الأصل في باب العطف أن لا يعطف الشيء على نفسه، وإنما يعطف على غيره، والعلة أن حروف العطف بمنزلة تكرار العامل، وتكرار العامل يلزم معه تغاير المعمول، ويجوز العطف بين الصفات في المعنى نحو قولهم: (كذباً وزوراً)؛ لأن في أحد اللفظين معنى زائد خفي ليس في الآخر، ولهذا يبعد أن يجيء في كلامهم: (جاءني عُمر وأبو حفص)، و: (رضي الله عن أبي بكر وعَتِيقٍ)، قال: "فإن عطفت فمن حيث قصدت تعداد الصفات وهي متغايرة، وإن لم تعطف فمن حيث كان في كل واحد منهما ضمير هو الأول، فتقول على الوجه الأول: زيد شاعر وكاتب، وعلى الثاني: شاعر كاتب، كأنك عطفت بالواو الكتابة

1- سورة الحديد، آية 3.

2- سورة الحشر، آية 24

3- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 211/1.

4- ينظر: فاضل السامرائي، معاني النحو 173/3.

5- السهيلي، نتائج الفكر ص 238.

6- الزجاجي، الجمل ص 15.

على الشعر، وحين لم تعطف أتبعت الثاني الأول، لأنه هو ؛ من حيث اتحد الحامل للصفات"[1].

وذكر السهيلي أنه قلّما تجد أسماء الله الحسنى في القرآن معطوفة بالواو، نحو: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾[2]، و﴿ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾[3]، و﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾[4]، وغيرها؛ لأنها أسماء له ــ سبحانه ــ والمسمى بها واحد، فلم تجرِ مجرى تعداد الصفات المتغايرة، وإنما جرت مجرى الأسماء المترادفة، نحو: الأسد والليث، أما ما ورد منها معطوفة بالواو كقوله تعالى: ﴿هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾[5]؛ فلأن ألفاظها متضادة المعاني في الأصل، فكان دخول الواو تحقيقاً لأمن اللبس، وصرفاً لوهم المخاطب ــ قبل التفكير والنظر ــ عن توهم المحال، واجتماع الأضداد، فمن المحال أن يكون الشيء ظاهراً باطناً من وجه واحد، فكان العطف هنا أحسن من تركه[6].

ويعلق ابن القيم على كلام السهيلي السابق، بقوله: "وأحسن منه أن يقال: لما كانت هذه الألفاظ دالة على معانٍ متابينة، وأن الكمال في الاتصاف بها على تباينها أتى بحرف العطف الدال على التغاير بين المعطوفات، إيذاناً بأن هذه المعاني مع تباينها، فهي ثابتة للموصوف بها، ووجه آخر وهو أحسن منهما، وهو: أن الواو تقتضي الوصف المتقدم، وتقريره، فيكون في الكلام متضمناً لنوع من التأكيد من مزيد التقرير"[7].

ووضح ذلك بمثال، فمثلاً: لو كان لرجل أربع صفات هو: عالم وجواد وشجاع وغني، وكان المخاطب لا يعلم ذلك ولا يقربه، ويعجب من اجتماعها في رجل واحد، فإن قلت: زيد عالم، وكأن ذهنه استبعد ذلك، فتقول: وجواد، فإذا

1- السهيلي، نتائج الفكر ص238- 239، وينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد 330/1.

2- سورة الفاتحة، آية 1

3- سورة البقرة، آية 129

4- سورة الحشر، آية 23.

5- سورة الحديد، آية 3

6- السهيلي، نتائج الفكر، ص 239.

7- ابن القيم، بدائع الفوائد 332/1.

استبعد ذلك أيضاً قلت: وشجاع؛ أي هو مع ذلك شجاع وغني، فيكون في العطف مزيد تقرير وتوكيد لا يحصل بدونه، ولا يتوهم الإنكار[1].

وكذلك بيّن السهيلي الحكمة من القطع الإعرابي في قول خرنق بنت هفّان[2]:

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذينَ هُمُ	سُمُّ الْعُدَاةِ وآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ	والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

فذكر أن القطع في (النازلين) بنصبه على الإضمار أولى، والرفع في (الطيبين) أولى من النصب؛ لأن معه واو العطف، فصار في حكم المعطوف على (سُمّ العداة)، و(آفة الجزر)، وليس في (النازلين) واو تشركه مع ما قبلها، فكان بالنصب ومخالفة الإعراب، ودخلت الواو على (الطيبين) دون (النازلين)؛ لأن هذه الواو وضعت لتعطف الشيء على غيره، لا لتعطف الشيء على نفسه، وههنا (النازلين) في معنى (سُمّ العداة)؛ لأنهما في معنى الشجاعة، و(الطيبون) في معنى الصفات، ومعنى الشجاعة مخالف لمعنى السخاء، فدخلت واو العطف لتغاير الصفات[3].

1- ابن القيم، بدائع الفوائد 332/1.

2- استشهد النحاة بقولها على قطع النعت، وتعددت رواياته، فيروى برفع (النازلون) ونصبه، ينظر: سيبويه، الكتاب 202/1،و 57/2، و64 والزجاجي، الجمل ص 15، والرضي، شرح الكافية 316/1، وينظر: ديوانها ص39

3- السهيلي، نتائج الفكر ص 247-248.

4 . 5 . 2 - التوكيد

التوكيد: لفظ يراد به تثبيت المعنى في النفس وإزالة اللبس عن الحـديث أو المُحَدَّث عنه[1]، أو هو تابع يدلّ على أن معنى متبوعه حقيقيّ، لا دخـل للمبالغـة فيه، ولا للمجاز، ولا للسهو، أو النسيان، ونحوهما[2].

وذكر السهيلي[3]أن التوكيد هو تحقيق وتثبيت ورفع للبس والإبهـام، وهـو تكرار لمعنى المؤكد.

4 . 5 . 2 . 1 - أقسام التوكيد:

أ- التوكيد اللفظي:

ويكون بإعادة اللفظ الأول ومعناه، واستعماله أوسع من استعمال التوكيد المعنوي؛ لأنه يكون في المعارف والنكـرات والآحـاد والتثنيـة والجمـع والأسماء والأفعال والحروف[4]، ويكون في المفرد والجملة، والغرض منـه توكيد المعنى في النفس.

لم يتعرض السهيلي لهذا النوع من التوكيد، ربما لشهرته وسهولة أحكامـه، ووضوح أسراره.

ب- التوكيد المعنوي:

ويكون بتكرير معنى الأول دون لفظه، ويختص بالمعرفـة، مـضمرها ومظهرها، وآحادها وتثنيتها وجمعها، وله تسعة ألفاظ، كلّها معارف؛ لأنهـا تتبع المعارف، وهي: (نفس، وعين، وأجمع، وأجمعون، وجمعاء، وجمـع، وكلا، وكلتا)[5]، وزاد بعضهم أكتع وأبصع[6].

1- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 266/1

2- عباس حسن، النحو الوافي 502/3

3- السهيلي، نتائج الفكر ص287، 289

4 - الثمانيني، الفوائد والقواعد ص360

5 - المرجع السابق ص361

6 - ينظر، الرضي، شرح الكافية 311/1

ويقسم التوكيد المعنوي إلى قسمين[1]:

أ- قسم يراد به إزالة الشك عن الحديث، وهو التوكيد بالمصدر، نحو: مات زيدٌ موتاً، وقتلت عمراً قتلاً، ويؤتى به لتأكيد الحقيقة، حتى لا يدخلها الشك والمجاز.

ب- قسم يراد به إزالة الشك عن المُحَدَّث عنه، وذلك عن طريق التأكيد بالألفاظ التي وضعتها العرب، وهي: (نفس، وعين، وكلّ، وأجمع، وأكتع[2]، وزاد الكوفيون: أبصع، والبغداديون: أبتع.

عقد السهيلي ثلاث مسائل تتعلق بالتوكيد، استهل الأولى منها بقول للزجاجي[3]: "الأسماء التي يؤكد بها المذكر: كلُّه، نفسُه، عينه".

تناول السهيلي[4] بعد أن أورد عبارة الزجاجي السابقة _ لفظة (كلّ)، وفَصَّلَ القول فيها، إذ ذكر أنها تستعمل استعمالين: تكون في الأول توكيداً، وفي الثاني غير توكيد، وأن الأصل فيها أن تكون توكيداً لجملة، أو ما هو في حكم الجملة مما يتبعض.

ويرى السهيلي أن (كلّ) اسمٌ للجمع، بدليل أنها تستعمل لتأكيد الجمع، وأن معناها ينبئ عن الإحاطة، قال: "لأن موضوعه الإحاطة، من حيث كان لفظه مأخوذاً من لفظ الإكليل والكِلَّة والكَلالَة، مِمّا هو في معنى الإحاطة، وهو اسم واحد في لفظه، جَمْعٌ في معناه، ولو لم يكن معناه معنى الجمع لما جاز أن يؤكد به الجمع؛ لأن التوكيد تكرار للمؤكد، فلا يكون إلا مثله، وإن كان جمعاً فجمع، وإن كان واحداً فواحد"[5].

عزز السهيلي ما ذهب إليه بأدلة عقلية ونقلية أثبت من خلالها أن (كلّ) اسم للجمع، منها أنه يؤكد بها الجمع، والجمع لا يُؤكَّد بالواحد، كما لا ينعت بالواحد، بل

---

[1]- ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 267/1

[2] – أكتع: مأخوذة من قولهم: أتى عليه حول أكتع؛ أي تام

[3] – الزجاجي، الجمل ص21، ونص عبارته، هي: "الأسماء التي يؤكد بها الواحدُ المذكر: (كلُّه، ونفسه، وعينه، وأجمع، وأكتع، وأبصع).

[4] – السهلي، نتائج الفكر ص276

[5] – المرجع السابق، الصفحة نفسها

التوكيد بالواحد أبعد؛ لأنه تكرار للمؤكد، ولم يكتف بالأدلة القياسية، بل أورد شواهد سماعية تمثلت في القرآن الكريم، كقوله تعالى: {كُلٌّ لَهُ قانِتون}[1]، و {كُلٌّ إلينا راجعون}[2]، إذ أخبر عنها بالجمع، قال: " فقد ثبت بما تقدم من الشواهد السمعية والأدلة القياسية أنه اسم للجمع بمنزلة قوم، وأنت لا تقول: قوم ذاهب، ولا: قومك خارج؛ فثبت أنه ليس باسم مفرد، وإنما هو اسم للجمع"[3]

إنّ (كلّ) وما في معناها[4] مما يراد به العموم والإحاطة " لا يؤكَّد به إلا ما يتبعض بذاته كالدراهم، لأنها تتبعض مع كلِّ عامل، أو بحسب عامله، نحو: (رأيت زيداً)، ألا ترى أن زيداً يتبعض مع رأيتُ، ولا يتبعض مع تكلم، فتَبَعُّض زيدٍ إذن بحسب العامل الداخل عليه، فتقول: قبضت الدراهمَ كلَّها، ورأيت زيداً كلَّه، والذي لا يراد به العموم يؤكد به ما يتبعضُ وما لا يتبعض، تقول: تكلّم زيد نفسُه، وقبضتُ المال نفسَه"[5]، وبهذا تكون فائدة التوكيد ب (كُلّ) وما في معناها رفع ما كان يحتمله اللفظ من إرادة البعضيّة به.

وذكر السهيلي أن (كلّ) إذا كانت غير توكيد، فحقُّها أن تضاف إلى اسم نكرة، لأن النكرة تقتضي الإحاطة؛ إذ تدلّ على عموم الجنس، ولكنه ذكر أنها تضاف إلى جملة مُعَرَّفة، ويحسن ذلك إذا كانت مبتدأ، نحو:(كُلُّ إخوتك ذاهب)، ويقبح إضافتها إلى جملة مُعَرَّفة إذا لم تقع مبتدأ، نحو: (رأيتُ كلَّ إخوتك)، قال: " فإن لم تجعله مبتدأ وأضفته إلى جملة مُعَرَّفة، كقولك: رأيت كلّ إخوتك 000 لم يكن في الحسن بمنزلة ما قبله؛ لأنك لم تضفه إلى جنس، ولا معك في الكلام خبر مفرد يدل على معنى إضافته إلى جنس، كما كان في قولهم: كلُّهم ذاهب، وكلّ القوم عاقل[6]".

---

1 – سورة البقرة، آية116

2– سورة الأنبياء ، آية 93

3– السهلي، نتائج الفكر ص282

4– ما في معناها (جميع وعامة)

5– ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 270/1

6– السهلي، نتائج الفكر ص277

وذكر أيضاً أنه يجوز إضافتها إلى كلمة مُعَرَّفة بالألف واللام التي للجنس، كقوله تعالى: ﴿ فأخْرَجْنا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَراتِ﴾[1]، ولو كانت للعهد لَقَبُحَ، ويرى أن الألف واللام إن كانت للعهد، وأردت معنى الإحاطة، فالأحسن أن نأتي بالكلام على أصله، وهو جعل (كلّ) توكيداً، فنقول: (خذ من الثمرات كلِّها).

وأورد السهيلي[2]سؤال المعترض عليه: " فإن قيل: فإذا استوى الأمران في قوله: (كُلْ من كُلِّ الثمرات)، و(كل من الثمرات كلّها)، فما الحكمة في اختصاص أحد الجائزين بأن يكون من نظم القرآن دون الآخر؟، كقوله تعالى:﴿ فأخْرَجْنا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَراتِ﴾ [3]، وقوله:﴿ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَراتِ ﴾[4]، ولم يقل:(كلي من الثمرات كلّها).

ويرى السهيلي أن كلام السائل لو كان عن غير كلام الله، لم يُحتَفَلْ به؛ لأن الفصيح يتكلم بما شاء من الوجوه الجائزات، ولا اعتراض عليه، أما كلام الله فيقتضي حكمة ومزيد فائدة في اختصاص أحد الوجهين دون الآخر، وبيّن الحكمة في قوله تعالى: { فأخْرَجْنا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَراتِ }، فذكر أن (من) في الآية هي لبيان الجنس لا للتبعيض، والمجرور في موضع المفعول لا في موضع الظرف، ولو قال: (أخرجنا به من الثمرات كلِّها)، لقيل: أيُّ شيءٍ أخرج منها؟، وذهب الوهم إلى أن المجرور (من الثمرات) في موضع ظرف، وأن مفعول (أخرجنا) متأخر لم يأت بعد، ولكن تقديم (كلّ) يبعد هذا الوهم، لأن (كلّ) إذا تقدمت اقتضت الإحاطة بالمؤكد خاصة، جنساً شائعاً كان أو معهوداً معروفاً[5].

أمّا قوله تعالى:﴿ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَراتِ ﴾[6]، فذكر أن فيها الحكمة التي في الآية السابقة، ومزيدَ فائدة، وهو أنه تقدمها قوله تعالى: ﴿ ومن ثمرات النخيل

1- سورة الأعراف آية 57

2- السهلي، نتائج الفكر ص277

3- سورة الأعراف، آية 57

4- سورة النحل، آية 69

5 - السهلي، نتائج الفكر ص278

6- سورة النحل، آية 69

والأعناب﴾[1]، فلو قال بعدها: (ثمّ كلي من الثمرات كلّها)، لذهبت أوهام السامعين إلى أنه يُريد ثمرات النخيل والأعناب، لأن الألف واللام تردّنا إلى المتقدم في الخطاب والمعهود عندنا، فكان هذا النمط؛ أي عدم جعلها توكيداً أحصن للمعنى، وأجمعَ للجنس، وأرفعَ للبس، وأبدع في النظم المعجِز[2].

4 . 5 . 2 . 1 - كلا:

ذكر النحاة[3] أن (كلا) من ألفاظ التوكيد المعنوي، وإذا كانت للتوكيد يجب أن يسبقها اسم يراد توكيده، وأن يكون مثنى يمكن حلول الواحد محلّه، فلا يصحُّ في نحو: اختصم زيد وعمرو، لأن فعل المفاعلة لا يتحقق إلا بوقوعه من اثنين معاً، ولا يحتمل أن يكون المراد اختصم أحدهما، وألا يكون ما استندت إليه مختلفين في المعنى، فلا يجوز أن نقول: عاش زيد، ومات عمرو كلاهما، ويجب كذلك أن يتصل بها ضمير يعود على الاسم المؤكد يوافقه في الإعراب، نحو: قابلني التلميذان كلاهما، وقابلت التلميذين كليهما.

ذكر السهيلي أن (كلا) يُؤكد بها الاثنان، ولهذا تختلف عن (كل) التي يؤكد بها الواحد، قال: " وليس لقائل أن يقول فيها كما في (كلّ) إنها اسم للجمع؛ لأن الجمع تختلف صوره ، ولا يكون للتثنية إلا صورة واحدة وحَدٌّ واحد".

4 . 5 . 2 . 2- التوكيد بـ (أجمع) و(أجمعين):

ـ أجمع:

ذكر السهيلي أن (أجمع) اسم[4] يؤكد به الاسم الذي لا يتبعض، ولا يؤكد به من يعقل، لأن حقيقته لا تتبعض، وعدّ قولهم: (رأيت زيداً أجمع) - إذا رأيته بارزاً من طاقٍ أو نحوه – أن (أجمع) ليس توكيداً لزيد في الحقيقة، لأنهم لا يريدون نفسه وحقيقته، وإنما يريدون بدنه، أو ما ظهر منه للعين[5].

1- سورة النحل، آية 67

2- السهلي، نتائج الفكر ص278

3- ينظر: الثمانيني، الفوائد والقواعد ص365، وابن الأنباري، الإنصاف 439/2، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 279/1

4- ويبدو أنها صفة وليست اسماً، بدليل أنها لا تنصرف، ولو كانت اسماً لانصرفت، مثل أرنب وأفعى.

5- السهلي، نتائج الفكر ص286

وذكر النحاة أن ما جاء من ألفاظ التوكيد على وزن (أفعل) كـأجمع وأكتع وأبصع، أو (فعلاء) كجمعاء، أو (فُعَل) كجُمَع، فإنه لا ينصرف، وذكروا أن (أفعل) امتنع من الصرف لوزن الفعل والتعريف، واختلفوا في مُعَرِّفه، فمنهم من جعل تعريفه بالعلمية، من حيث عُلِّقَ على معنى الإحاطة لما يتبعه، ومنهم من جعل تعريفه بنيّة الإضافة؛ لأنك إذا قلت: قُبِضَ المال أجمع، فمعناه: أجمعه[1].

اختار السهيلي الرأي الثاني (التعريف بنيّة الإضافة)، قال: "وأجمع هذا اسم معرفة، تَعَرَّفَ بمعنى الإضافة؛ لأن معنى (قبضت المال أجمع)، كمعنى (قبضته كلّه)؛ فلما كان مضافاً في المعنى تعرّف ووكد به المعرفة"[2].

وفرّق السهيلي بين (أجمع) و(كل)، إذ ذكر أن (كلاً) لم تستغن عن المضاف إليه؛ لأن (كُلاً) تكون توكيداً وغير توكيد، وتأتي في أول الكلام، فإذا أكدنا بها لم يكن بُدٌّ من إضافتها إلى ضمير المؤكد حتى يُعْلَمَ أنه توكيد، أما أجمع، فإنها لا تأتي إلا تابعة لما قبلها؛ أي توكيداً، فاكتُفِيَ بالاسم المؤكد، واستغني عن التصريح بضميره.

ويمكن تلخيص أحكام (أجمع) – كما ذكرها السهيلي – بالآتي[3]:

أ. إنها تكون مضافة في المعنى؛ أي يستغني عن المضاف إليه معها اكتفاء بالاسم الظاهر المؤكد؛ لأنها لا تكون إلا توكيداً، بخلاف (كُلّ) التي تأتي توكيداً وغير توكيد، لذلك لا بدّ من التصريح بلفظ المضاف إليه إذا كانت توكيداً، حتى يُعْلَمَ أنها توكيد.

ب. لا يجوز أن تتقدم (أجمع) على الاسم المؤكد، فلا تقول: (قبضت أجمع المال)، بخلاف (كُلّ)، والسبب في ذلك أن (أجمع) فيها معنى الصفة، فهي مشتقة من (جمعت)، لذلك لم تقع إلا تابعاً بخلاف (كُلّ).

1- ابن عصفور شرح جمل الزجاج 277/1

2- السهلي، نتائج الفكر ص286

3- المرجع السابق ص286 – 290

ج. لا تثنى ولا تجمع على لفظها، فلا نقول: قبضت الدرهمين أجمعين، ولا يقال في جمعه: (أجامع) قياساً على أفضل: أفاضل، ولا (جُمْع) قياساً على أحمر: حُمر.

وامتنعت التثنية؛ لأنها لفظة وضعت لتوكيد الاسم المفرد الذي يتبعض، ولو قلنا:(أجمعان) لم يكن توكيداً لمعنى التثنية؛ لأن التوكيد تكرار لمعنى المؤكد، وكلمة (أجمعان) بمنزلة من يقول:أجمع وأجمع، كما أن (الزيدان) بمنزلة زيد وزيد، لذلك لم يفد (أجمعان) تكراراً لمعنى التثنية، وإنما أفاد تثنية واحدة بخلاف (كلاهما)؛لأنها ليست بمنزلة قولك:كُلّ وكُلّ، فـ(كلاهما) تثنية لا تنحلّ ولا تنفرد، لذلك لم يصلح لمعنى توكيد التثنية غيرها[1].

وذكر أن معنى التثنية والجمع يؤكد بما لا واحد له من لفظه، حتى لا يكون بمنزلة الأسماء المفردة المعطوفة بعضها على بعض بالواو، وكذلك لا يؤكد معنى الجمع إلا بجمع لا ينحلّ إلى واحد، كما في (أجمعين) و(أكتعين)، إذ لا واحد لهما من لفظيهما.

ويمكن أن يقال: إن (أجمع) في معنى (كُلّ)، و(كُلّ) لا يثنى ولا يجمع، إنما يثنى الضمير الذي يضاف إليه (كل).

د. لم يؤنث (أجمع) على (جُمعى)، مثل (أكبر: كبرى)، وإنما أُنِّث على جمعاء، نحو (أحمر: حمراء)، والسبب في ذلك أن الألف واللام لا تدخله، ويكون مضافاً بالمعنى دون التصريح بلفظ المضاف إليه، أما (أكبر: كبرى) فتدخله الألف واللام، فنقول: الأكبر والكبرى، ويكون مضافاً، لهذا كان أقربَ إلى باب (أفعل) الّذي مؤنّثه (فعلاء) منه إلى باب (أفعل) الذي مؤنثه (فُعلى)، وإن خالفه من وجوه.

[1]- ينظر: السهيلي، نتائج الفكر ص287

5. ليس في (أجمع) شيءٌ من معنى التفضيل، لـذلك لا يُثنـى، فـلا يقال: (كلاهما أجمعان)؛ كما يقال: (كلُّهم أجمعون)، و(أجمعـون) توكيد لجمع من يعقل، لا واحد له من لفظه.

ويورد السهيلي سؤال المعترض عليه، وهو أنه كيف لا يجوز أن نقول فيمن يعقل: (جاءني زيدٌ أجمع)، ونقول: (جاءني الزيدون أجمعون)؟

ويجيب السهيلي على ذلك بقوله: " وحكمة هذا ... أنهم لا يؤكـدون معنـى الجمع والتثنية إلا بجمع لا واحد له من لفظه، أو تثنيةٍ لا واحد لهـا مـستعملاً، ليكون توكيداً على الحقيقة؛ لأن كُلّ جمع ينحلّ لفظه إلى واحد فهو عارض في معنى الجمع، فكيف يُؤَكَّدُ به معنى الجمع، والتوكيد تحقيق وتثبيت ورفع للـبس والإبهام، فوجب أن يكون فيما يثبت لفظاً ومعنى"[1].

ويفهم من ذلك أن (أجمع) تأتي اسم تفضيل، نحو: المشورة أجمـع للـرأي، وتأتي صفة مشبهة بمعنى (مجتمع) على وزن (أفعل) الذي مؤنثـه (فعـلاء)، فيقال: أجمع جمعاء، مثل: أحمر حمراء، نحو قولهم: فـرع أجمـع، وبهيمـة جمعاء، بمعنى مجتمعة الخَلْق، وتأتي أيضاً توكيداً لتدل على الإحاطة والشمول، بمعنى (كلّ)، نحو: صمتُ الشهر أجمع، بمعنى كلّه.

والدليل على أنها ليست اسم تفضيل أن تأنيثهـا علـى وزن (فعـلاء)؛ أي جمعاء، ومؤنث اسم التفضيل (فُعلى)، نحو: عظمى، وكبرى، وصـغرى، وأن اسم التفضيل يضاف ويحلى ب (أل)، فيقال: أجمعهـم، والأجمـع، وأكبـرهم والأكبر، وإن كانت للتوكيد لا تضاف ولا تحلى بـ (أل)، فلا يقال في التوكيـد (أجمعهم)، ولا (الأجمع).

والدليل على أنها ليست صفة مشبهة أنها لا تجمع علـى (فُعْـل) كالـصفة المشبهة، نحو: أحمر حُمْر، وأن (أفعل) التوكيد يجمع مذكره جمع مذكر سالماً، فيقال: (أجمعون)، كقوله تعالى:﴿ فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[2]، ويجمـع مؤنثها على (فُعَل)، مثل اسم التفضيل، فيقال: (أجمع) مؤنثه (جُمَع).

1– السهلي، نتائج الفكر ص289

2– سورة الحجر، آية 30

والخلاصة أنها صفة جمعت شيئاً من اسم التفضيل؛ لأن جمعها كجمع اسم التفضيل، وجمعت شيئاً من الصفة المشبهة؛ لأن تأنيثها كالصفة المشبهة، وتمخضت للتوكيد، ولكن (أفعل)[1] التي للتوكيد تختلف عن (أفعل) التفضيل والصفة المشبهة في كونها لا تضاف لا إلى ظاهر ولا إلى مضمر، ولا تُعَرَّف بـ (أل)، ولا يستعمل منها إلا جمع المذكر السالم، فلا يقال: الأجامع، كالأكابر، والأصاغر، بل لا يقال إلا (أجمعون).

ـ أجمعون:

أجمعون من ألفاظ التوكيد المعنوي، ملحقة بجمع المذكر السالم؛ لأنها لم تستوف شروطه، ولا يجوز أن تضاف إلى ظاهر أو مضمر[2].

ذكر السهيلي أن (أجمعين) ليس جمعاً لـ(أجمع)، وذلك في ردّه على سؤال المعترض الذي يرى أن (أجمع) تجمع على (أجمعين)، قال: "كيف قلتم:إنه لا يُجمع، وأنتم تقولون: جاء الزيدون أجمعون، وهل (أجمعون) إلا كقولك (الأكرمون) جمع أكرم؟ وقلتم: إنه أقرب إلى باب (أحمر وحمراء)، والعرب لا تقول: الأحمرون والأصفرون، وإنما تقول: الحمر والصفر؟[3]"

وأجاب السهيلي عن سؤال المعترض بأن (أجمعين) ليس جمعاً لـ (أجمع)، ولا له مفرد من لفظه، وهو بمنزلة (الياسمين)، وبمنزلة (أُبَيْنُون) تصغير (أبناء)، فهذا جمع مُسَلّم ليس له واحد من لفظه، "ولو كان واحد (أجمعين) أجمع، لما قالوا في مؤنثه (جُمَع)؛ لأن (فُعَل)– بفتح العين– لا يكون واحده فعلاء، وجمعاء التي هي مؤنث (أجمع) لو جمعت لقيل: جمعاوات أو جُمْع – على وزن حُمْر– وأما (فُعَل)، فإنما هو جَمْعٌ لفُعلى، بضم الفاء"[4].

وعلل مجيء (أجمعون) على بناء (الأكرمون) و (الأرذلون)، بأن فيه طرفاً من معنى التفضيل، كما في (الأكرمون)؛ أي أن التوكيد بـ (أجمعين) أبلغ من

1- ينظر: فاضل السامرائي، معاني النحو 125/4

2- ينظر: الثمانيني، الفوائد والقواعد ص361

3- السهلي، نتائج الفكر ص288

4- المرجع السابق، الصفحة نفسها.

التوكيد الذي قبله، لذلك دخله معنى التفضيل، ومن حيث دخله معنى التفضيل جُمِعَ جمع سلامة، كما يجمع (أَفْعَل) الذي فيه معنى التفضيل، وجمع مؤنثه على (فُعَل)، كما جمع مؤنث ما فيه التفضيل[1].

ـ جُمَع:

لفظ من ألفاظ التوكيد المعنوي، يؤكد به جمع المؤنث، وهو على وزن (عُمَر)، ولا يستعمل مضافاً، ولا متصلاً بضمير يربطه بالمؤكد، وغالباً ما يجيء بعد (كُلّهن)، نحو: (ذهبت الفتياتُ كُلّهُنَّ جُمَعُ)، وقد يكون بدونها.

اختلف النحاة في منع (جُمَع) من الصرف، فقد ذكر السهيلي أن حذف التنوين من (جُمَع)، ومنعها من الصرف، هو إضافتها في المعنى[2].

وذهب بعضهم[3] إلى أن (جُمَع) امتنعت من الصرف للعدل والتعريف المُشْبه لتعريف العلميّة؛ لأن (جُمَع) لا يُتصور أن يكون عَلَماً؛ لأنه جَمْعٌ والجموع لا تكون أعلاماً، ولهذا فهي مُعَرَّفة بنية الإضافة، واختلفوا في عَدْل (جُمَع)، فقال بعضهم: هو معدول عن (فَعَالى)؛ لأن الأصل فيها جمعاء: جماعى، مثل: صحراء: صَحارى، ولكنهم عدلوا عن جماعَى إلى جُمَعَ، وقال بعضهم[4]: إنه معدولُ عن (جُمْعَ) الساكن العين إلى (جُمَعَ) بفتح العين، وشبهوها بـ(حمراء: حُمْر)، فالقياس أن تكون: (جمعاء جُمْع)، ولكنهم عدلوا وحركوا العين، فصارت (جُمَع).

وقد رجح ابن عصفور الرأي الثاني، قال: "وهذا عندي أولى؛ لأنه قد ثبت العدل في كلامهم من (فُعْل) الساكن العين إلى (فُعَل)، قالوا: ثلاثٌ دُرَعُ، وهو جمع دَرْعاء، وكان القياس دُرْع، ولم يثبت العدل عن (فعالى) إلى (فُعَل) في موضع من المواضع"[5].

1- السهيلي، نتائج الفكر ، ص288 – 289

2- المرجع السابق ص289

3- ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 278/1

4- ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية ص152، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 278/1

5- ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 278/1

4 . 5 . 2 . 3- التوكيد بالنفس والعين:

ذكر النحاة أن ألفاظ التوكيد تنقسم قسمين: قسم يراد به العموم والإحاطة، مثل (كلّ، وأجمع ....)، وقسم لا يراد به الإحاطة والعموم، وهي: النفس والعين وتثنيتهما وجمعهما، ويؤكد بهما ما يتبعض وما لا يتبعض، فنقول: تكلم زيد نفسه، وقبضت المال نفسه، وفائدة التوكيد بالنفس رفع ما يحتمله المخبَر عنه من أن لا يكون صاحب حقيقة، فإذا قلت: ضربت زيداً، احتمل أن يكون المضروب زيداً نفسه، أو من هو بسببه، فإذا قلت: ضربتُ زيداً، كان المضروب زيداً لا غيره، بخلاف (كل) التي تفيد رفع ما كان يحتمله اللفظ من إرادة البعضيّة به[1].

عقد السهيلي مسألة[2] في التوكيد بنفسه وعينه، وتحقيق معنى العين والذات، فذكر أن العين في مثل قولنا: " جاءني زيدٌ عينه" يراد بها حقيقة الشيء المدركة بالعيان، وليست اللفظة على أصل موضوعها، ويرى أن أصلها أن تكون مصدراً، ثم عُبِّرَ عن حقيقة الشيء بالعين، كما عبّرَ عن الوحش بالصيد، والصيد في أصله مصدرٌ، من (صاد يصيد)، ومن هنا لم ترد في الشريعة عبارة عن نفس البارئ سبحانه؛ لأن نفسه – سبحانه- غير مُدركَة بالعيان في حقنا اليوم، وذكر أن ما يقال من نحو: (عين القبيلة، وعين الذهب، وعين الميزان) راجعة إلى حقيقة الشيء المدركة بالعيان، أو ما يقوم مقام العيان، وأن العين الجارحة مشبهة بعين الانسان، وعين الإنسان سميت بما أصله أن يكون صفة أو مصدراً؛ لأن العين في أصل الوضع مصدرٌ كالزَّين والَّين، والدليل على أنها مصدر في الأصل قوله.

---

[1]- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 270/1 – 271

[2]- السهيلي، نتائج الفكر ص291

تعالى: ﴿عَيْنَ الْيَقِينِ﴾ [1]، كما قال عزّ وجل: ﴿عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ [2]، فكما أن العلم المضاف إلى اليقين مصدر وصفة، فكذلك العين[3].

وذكر السهيلي أن العين – التي هي حقيقة الشيء ونفسه– هي من باب تسمية المفعول بالمصدر.

وذكر ابن منظور[4] أن العين عند العرب تعني حقيقة الشيء، وعين الشيء نفسه وشخصه وأصله، والجمع (أعيان).

ويفهم من كلام السهيلي السابق أن لفظ (العين) أطلق تجوزاً على حقيقة الشيء، وأنه في الأصل مصدر جاء من باب تسمية المفعول بالمصدر؛ أي يطلق على الشيء المرئي الذي تدركه العين، ثم كثر استعمالها لغير المرئي، فقالوا: عين الحق، وعين الربا، وعين الكذب، وهذه الأشياء لا تدرك بالعين، وقد تكون العين في الأصل مستعارة من العين التي هي الجارحة، إلا أن السهيلي يرجعهما جميعاً إلى حقيقة الشيء المدركة بالعيان، لأن أصل وضع العين أن تكون مصدراً، والخلاصة أنها تستعمل في التوكيد بمعنى حقيقة الشيء وذاته.

ـ النفس:

يقصد بالنفس أيضاً حقيقة الشيء، قال السهيلي: "وأما النفس فعلى أصل موضوعها، إنّما هي عبارة عن حقيقة الموجود دون معنى زائد ... فصلحت للتعبير عن البارئ سبحانه وتعالى"[5].

وتُقَدَّمُ النَّفسُ على العين، فنقول: (جاء زيدٌ نفسُه عينُه)؛ لأن الأصل في الإطلاق على الحقيقة هي النفس، والعين منقولة إليها، قال الرضي[6]: "وأما تقديم النفس على العين، فلأنّ النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة، ولفظ العين

1- سورة التكاثر، آية 7

2- سورة التكاثر، آية 5

3- السهيلي، نتائج الفكر ص292

4- ابن منظور، لسان العرب، مادة (عين)

5- السهيلي، نتائج الفكر ص295

6- الرضي، شرح الكافية 368/1

مستعار لها مجازاً من الجارحة المخصصة كالوجه في قوله تعالى: {كلّ شيء هالكٌ إلا وجهَهُ}[1]، أي ذاته".

وتقدم النفس والعين على بقية ألفاظ التوكيد؛ لأنهما يدلان على حقيقة الشيء، وليس فيهما معنى التّبعية، لذلك كان تقديمهما أولى من تقديم (كلّ، وأجمع)؛ لأنهما يدلان على الإحاطة والعموم، فكان فيهما معنى التّبَع[2].

وتختص (النفس) و (العين) دون غيرها من ألفاظ التوكيد بجواز جرّها بالباء الزائدة، زيادة في التوكيد، نحو: أقبل الأمير بنفسه، ويؤتى بها للاهتمام الزائد، وتأكيد التأكيد[3].

ذكر السهيلي أن سبب اجتماع ألفاظ التوكيد هو الحرص على التأكيد ورفع المجاز، قال: "إن الجموع تختلف مقاديرها، فإذا كثُر العدد احتيج إلى كثرة توكيد، حرصاً على التحقيق ورفعَ المجازِ، فإذا قلت: جاء القوم كلُّهم، وكان العدد كثيراً، تُوهِّم أنه قد شذَّ منهم البعض، فاحتيج إلى توكيد أبلغ من الأول، وهو أجمعون وأكتعون"[4].

وذكر النحاة[5] أن ألفاظ التوكيد إذا اجتمعت بدأت بالنفس، ثم بالعين، ثم بكل، ثم بأجمعَ، ثم بأكتع في كل تصاريفها، لأن الأول أقوى من الثاني، والثاني أقوى من الثالث، والثالث أقوى من الرابع، وهكذا دواليك، ولا يجوز أن يتقدم أحدهم على الآخر، خلافاً لابن كيسان، إذ أجاز في(كلّ، وأجمع، وأكتع، وأبصع) أن تبدأ بأيتهنّ شئت، قال: "فأيّها قدمت، وبأيّها شئت أكدته فاعرفه".

1- سورة القصص، آية 88

2- ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية ص152

3- ينظر: السيوطي، همع الهوامع 312/1، والأشموني، شرح الأشموني 134/3، وفاضل السامرائي، معاني النحو 117/4

4- المرجع السابق، ص288

5- - ينظر: الثمانيني، الفوائد والقواعد ص363، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 271/1، وابن يعيش، شرح المفصل 46/3

ولم يشترط ابن عصفور الترتيب في (أبصع وابتع)، قال[1]" وأما أبصع وأبتع عند من يزيدهما، فلا تُبالِ أيّهما قدّمت على الآخر".

ـ كلا وكلتا:

أشار السهيلي[2] إلى اختلاف النحويين في (كلا وكلتا)، واحتجاج كل فريق، وقبل أن نذكر رأيه نعرض لخلاف النحويين فيهما.

اختلف النحويون[3] في (كلا) و (كلتا)، أهما مثنيان لفظاً ومعنى، أم معنى فقط؟، فذهب الكوفيون إلى أن تثنيتهما لفظية ومعنوية، وأصل (كلا) (كلّ)، فخففت اللام وزيد الألف فيهما للتثنية، وحذفت النون منهما للزومهما الإضافة، واستندوا إلى دليل نقلي تمثل في شاهد شعري، وصفه البصريون بأنه ضرورة، وهو:

في كِلْتَ رِجْلَيْها سُلامَى واحدةْ كِلتاهما مقرونةٌ بِزائدةْ[4]

والشاهد أن (كِلْتَ) مفرد (كلتا)، فدلّ على تثنية (كلتا)، كما استندوا إلى دليل عقلي تمثل في القياس، وهو قلب الألف فيهما ياء في حالتي النصب والجر عند إضافتهما إلى المضمر، قياساً على ألف الاثنين في بقية الأسماء.

وذهب البصريون[5] إلى أن فيها إفراداً لفظياً وتثنيةً معنويةً، والألف فيها من بنية الكلمة؛ أي أصلية كما في (عصا، ورحا)، والدليل عندهم أن الضمير يرد إليها مفرداً حملاً على اللفظ، نحو: (كِلا الرَّجُلَيْنِ جاء)، ويرد إليها مثنى حملاً على المعنى، نحو: (كلاهما قائمان، وكلاهما لقيتهما)، واستدلوا أيضاً بدليل عقلي، وهو

1- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 271/1

2- السهيلي، نتائج الفكر ص281

3- ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 439/2-450

4- البيت من شواهد الرضي في شرح الكافية 28/1، والبغدادي، خزانة الأدب62/1، وابن الأنباري، الإنصاف 439/2

5- ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 441/2

أنهما يضافان إلى التثنية، فتقول: جاءني كلا أخويك، ورأيت كلا أخويك، ومررت بكلا أخويك، وجاءني أخواك كلاهما، ورأيتهما كليهما، ومررت بهما كليهما)، ولو كانت التثنية فيهما لفظية لما جاز إضافتهما إلى التثنية؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه.

بعد أن ذكر السهيلي ضروباً من الترجيح لكل فريق حول (كلا)، رجح مذهب الكوفيين، إذ عدّ (كلا) مُثنّاة لفظاً ومعنى، وأن أصلها (كلّ)، قال:"ومن الحجة لهذا القول... أن (كلا) يفهم من لفظه ما يفهم من لفظ (كلّ)، وهو موافق له في فاء الفعل وعينه، وأما اللام فمحذوفة كما حذفت في كثير من الأسماء، فمن ادعى أن (لام) الفعل (واو)، وأنه من غير لفظ (كل)، فليس له دليل يعضده، ولا اشتقاق يشهد له ويؤيده"، ومن حجج الكوفيين التي ذكرها السهيلي ورجحها، أننا نؤكد بالعدد، فنقول: مررت بإخوتك ثلاثتهم وأربعتهم، والقياس يجوّز لنا أن نقول في التثنية: مررت بأخويك اثنيهما، ثم استغنوا عنه بكليهما؛ لأنه نفي في معناه، وإذا كان في معناه فهو تثنية مثله[1].

ذكر السهيلي أن ما احتج به البصريون في كونها اسماً مفرداً، وألفها لام الفعل وليست ألف التثنية، فمعظم حجته أنها في الأحوال الثلاث (الرفع والنصب والجر) مع الظاهر على صورة واحدة، وقبلها ياء مع المضمر، تماماً كما قلبت ألف (لدى) و (على) مع المضمر، نحو (لديهما وعليهما)، وعدّ ذلك أقوى حججهم، وكذلك احتج البصريون بأنهم يفردون الخبر معها، كقولهم: كلاهما ذاهب، ولم يقولوا: ذاهبان.

ردّ السهيلي كلام البصريين، وعارضهم بضروب من الحجج، منها:

---

[1]- السهيلي، نتائج الفكر ص284

أ. ـ أن (كُلاّ) يخبر عنها بالمفرد، نحو: (كلكم راعٍ) حملاً على المعنى، إذ المعنى: (كلّ واحدٍ منكم راعٍ)، وكذلك (كِلا)، إنما معناها: كلّ واحد منهما ذاهب.

ب. ـ أن (كِلا) توكيد للاثنين بدليل أن الاثنين لا يؤكدان بواحد، كما لا ينعت الاثنان بواحد، ولا يكون للتثنية إلا صورة واحدة، وحدّ واحد، قال: "وإذا بَطُلَ أن يكون واحد في معنى التثنية، وبطل توكيدِ الاثنين بواحد لم يبق إلا أن يكون (كلاهما) لفظاً مثنى تقلب ألفه ياء في النصب والخفض مع المضمر خاصة"[1].

وأرجع السهيلي ثبات الألف في (كلا) في الأحوال الثلاثة عند إضافته إلى المظهر إلى استغنائهم عن قلبه بقلب الألف في الاسم المضاف إليه، قال: " لأنك إذا أضفته إلى المظهر استغنيت عن قلب ألفه ياء في الخفض والنصب، بانقلاب ألف المظهرين اللذين تضيف إليهما إذا قلت: رأيت كلا أخويك، ولو قلت: (رأيت كِلَيْ أخويك)، كنت قد جمعت بين علامتي إعراب في اسم واحد؛ لأنهما لا ينفصلان أبداً، ولا تنفك (كلا) هذه عن الإضافة بحال"[2].

وما ينطبق على (كلا) ينطبق على (كلتا) بما يغني عن الإعادة.

4 . 5 . 3- البدل:

4 . 5 . 3 . 1- مفهومه:

يُعرّف النحويون البدل بأنه التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه[3]، الذي يُذكر توطئة له، فهو كالتفسير بعد الإبهام، فالمتبوع (المبدل منه) يكون على نية السقوط، والتابع (البدل) يكون على نية إحلاله محل المبدل منه[4].

1- السهيلي، نتائج الفكر ص283

2- المرجع السابق، الصفحة نفسها

3 - ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 438/1، والفاكهي، شرح الحدود النحوية ص38.

4 - ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 108/2.

ولهذا ذكر ابن عصفور[1] أن البدل إعلام السامع بمجموعي الاسمين نحو (قام زيدٌ أخوك) على جهة البيان والتأكيد، ألا ترى أن السامع أعلمته بالقائم بمجموع زيدٍ وأخيك؟ أو الفعلين كقول الشاعر[2]:

مَتى تَأْتِنا تُلْمِمْ بِنا في دِيارِنا تَجِدْ حَطَباً جزلاً وناراً تأججا

وذلك على جهة البيان والتأكيد، على أن ينوى بالأول منهما الطرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ، فقوله على جهة البيان، تحرز من العطف؛ لأننا إذا قلنا: (قام زيدٌ وعمرٌو) أعلمنا المخاطب بالقيام بمجموع زيد وعمرو، إلا أن الثاني وهو عمرو ليس فيه بيان لزيد، كما في (قام زيدٌ أخوك) بيان لزيد بالأخ، وأما الطرح تحرز من النعت والتأكيد، وذلك من جهة المعنى لا من جهة اللفظ، لأنه لو نوي بالأول الطرح لفظاً ولم يعتد به أصلاً لما جاز مثل: ضربتُ زيداً يَدَهُ، إذ لو لم يعتد بزيد لم يكن للضمير في يده ما يعود عليه[3].

والقصد من البدل الإيضاح بعد الإبهام ، وفائدته البيان والتأكيد، فلو قلت: (رأيت زيداً أخاك)، بينت أنك تريد بزيد الأخ لا غير، وأما التأكيد فلأنه على نية تكرار العامل، فكأنه من جملتين؛ ولأنه دلّ على ما دلّ عليه الأول[4].

ويوضح البدل المبدل منه ويرفع احتمال المجاز ويبطل التوسع الذي قد يجوز في المبدل منه، فمثلاً لو قلت:(جاءني أخوك) جاز أن تريد كتابه أو رسوله، فإذا قلت (زيد) زال ذلك الاحتمال، كما لو قلت (نفسه) أو (عينه)، فلذلك، ويحصل باجتماع البدل والمبدل منه من التأكيد ما يحصل بـ (النفس، والعين)، ولو انفرد .

---

1 – ينظر: سيبويه، الكتاب 446/1، والمبرد، المقتضب 62/2، والبغدادي، خزانة الأدب 663/3، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 284/1.

2 – وهو عبدالله بن الحر، والبيت من شواهد سيبويه في الكتاب، والمبرد في المقتضب231/1، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي284/1، والبغدادي، خزانة الأدب663/3

3 – ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 284/1-285.

4 – ينظر: السيوطي، الاتقان 70/2

كل واحد من البدل والمبدل منه، لم يحصل ما حصل باجتماعهما، كما لو انفرد التأكيد والمؤكد أو النعت والمنعوت لم يحصل ما حصل باجتماعهما"[1].

والخلاصة أن الغرض من البدل في الغالب تقرير الحكم السابق وتقويته بتعيين المراد، وإيضاحه، ورفع الاحتمال عنه[2].

4 . 5 . 3 . 2- العامل في البدل:

اختلف النحاة في العامل في البدل[3]، فقال قوم العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، على اعتقاد زوال المبدل ووضع البدل مكانه، وذهب آخرون إلى أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه، وقيل لأبي علي الفارسي: كيف يكون البدل إيضاحاً للمبدل وهو من غير جملته؟ فقال : لمّا لم يظهر العامل في البدل، وإنما دلّ عليه العامل في المبدل واتصل البدل بالمبدل في اللفظ جاز أن يوضحه ويصحح معناه، واستدل أصحاب القول الثاني بقوله تعالى:﴿وَلَوْلا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً واحِدَةً لَجَعَلْنا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِنْ فِضَّةٍ﴾[4] فظهور اللام في (بيوتهم) وهي بدل من (مَن) دليل على إنهما جملتان، وأن العامل في البدل هو غير العامل في المبدل منه، ؛ لأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه[5]، ويردّ عليهم بأن ظهور العامل قد يكون توكيداً أو غير توكيد، فمن أين له أنه لا بدّ من تقديره في كلّ موضع، ولو كان كذلك لكان إظهاره أكثر من حذفه[6].

ويرى الأخفش أن العامل في البدل هو معنى التبعية[7].

---

1 – ابن يعيش، شرح المفصل 66/3.

2 – ينظر: عباس حسن، النحو الوافي 665/3.

3 – ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية ص 158، والثمانيني، الفوائد والقواعد ص 370. ، والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 60/2، والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني 84/2 ، والسيوطي، همع الهوامع 53/2

4 – سورة الزخرف، آية 33.

5 – ينظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني 84/2، والسيوطي، همع الهوامع 114/3، وينظر، الاسترأباذي، شرح الكافية 299/1، والأزهري، التصريح على التوضيح، 120/2.

6 – الثمانيني، الفوائد والقواعد ص 370

7 – ينظر: الرضي، شرح الكافية 276/1.

لم يفرد السهيلي مسألة لعامل البدل، ولكني لمحت له رأياً يرى فيه أن العامل في البدل هو نفس العامل في المبدل منه، قال في مسألة (ما الذي يدل عليه الفعل؟): "الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدل عليه لفظه، كالمصدر والفاعل والمفعول به، أو فيما كان صفة لواحد من هذه، نحو: (سرت سريعاً)، و(جاء زيد ضاحكاً)؛ لأن الحالَ هي صاحبُ الحال في المعنى، وكذلك النعت والتوكيد والبدل، كلٌ واحد من هذه هو الاسم الأول في المعنى"[1]، ولذلك كان جريان البدل على المبدل منه وإتباعه في الإعراب لازماً، فالتوابع من تمام الاسم المتبوع، والبدل كالجزء من الاسم المبدل منه، فلذلك لا يتقدم عليه[2].

ويفهم من ذلك أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه؛ لأن البدل هو المبدل منه في المعنى.

يرى السهيلي أن البدل يعتمد عليه في الجملة، ويكون المبدل منه في حكم الطرح، ولهذا يكون الفعل مخصوصاً بالبدل بعدما كان عموماً في المبدل منه، ومثّل على ذلك بجملة (أكلت السمكة رأسَها)، فالأكل كان لرأس السمكة، وخرج سائرها من أن يكون مأكولاً[3].

ويبدو أن البدل يشكل محوراً رئيساً في الجملة، إذ يؤتى به للإيضاح، ورفع الالتباس، وإزالة التوسع والمجاز، وأن الكلمات الأخرى تسهم في تعزيز محوريته، بدليل أن المبدل منه يُذكر توطئة له.

4 . 5 . 3 . 3- أنواع البدل:

يكاد النحويون يجمعون على أن البدل يكون أربعة أضرب[4]، هي:

أ- بدل كل من كل: ويسمى البدل المطابق، وسمّاه السهيلي بدل الشيء عن الشيء[5]، وضابطه أن يكون الثاني مطابقاً للأول في المعنى مع اختلاف

---

[1] – السهيلي، نتائج الفكر، ص 387.

[2] – المرجع السابق، ص 407.

[3] – السهيلي، نتائج الفكر ص 376

[4] – ينظر: الثمانيني، الفوائد والقواعد ص 371.، وابن الأنباري، أسرار العربية ص 157، وابن هشام، أوضح المسالك 357/3، وابن عقيل، شرح ابن عقيل 438/1.

[5] – السهيلي، نتائج الفكر، ص 307

لفظيهما في الأغلب، وقد يتفقان في اللفظ بشرط أن يفيد الثاني زيادة بيان وإيضاح[1] كما في قوله تعالى: ﴿ اهْدِنا الصِّراطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾[2]، نحو قولك: جاءني أخوك زيدٌ، وفائدته الإيضاح والتبيين، ويؤدي البدل والمبدل منه باجتماعهما معنى لا يؤدى بانفراد أحدهما عن الآخر، فقد يكون الأول مبهماً يوضحه الثاني[3]، نحو قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾[4]، فالمبدل منه (فِدْيَةٌ) مبهمة وضحها البدل (طَعَامُ مِسْكِينٍ)، وقد يكون الثاني مبيناً حقيقة الأول كقوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلاً جَسَداً لَهُ خُوَارٌ ﴾[5]، فالعجل المتخذ ليس عجلاً حقيقياً، وإنما هو جسد له خوار، واتضح المعنى من اجتماعهما معاً، ولم يحتج بدل الكل إلى رابط لأنه نفس المبدل منه في المعنى[6].

ب- **بدل بعض من كل:** وضابطه أن يكون البدل جزءاً حقيقياً من المبدل منه، كقولك: أكلتُ الرَّغيف ثُلُثَهُ، وأن يصح الاستغناء عنه بالمبدل منه دون أن يفسد المعنى بحذفه، فمثلاً يصح أن نقول جُدِعَ السارقُ أنفُه، بحذف البدل، ولا يصح أن نقول: قطع السارقُ أنفه، بحذف البدل؛ لأنه لا يقال قُطع السارق، على معنى قطع أنفه، بمعنى أن الجدع لا يكون إلا للأنف بخلاف القطع[7]، ولهذا لو حذف البدل في هذا النوع (بدل بعض من كل) لأمكن الاهتداء إليه مما قبله.

---

1 – ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، 665/3

2 – سورة الفاتحة ، آية 6-7.

3 – ينظر: فاضل السامرائي، معاني النحو 177/3.

4 – سورة البقرة، آية 184.

5 – سورة الأعراف، آية 148

6 – ابن هشام، مغني اللبيب، 148/2.

7 – ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، 667/3، 677.

ويفهم من ذلك أن حذف المبدل منه في بدل بعض من كل يكون مشروطاً بفهم المعنى؛ أي أن يكون هناك علاقة بين المتكلم والمخاطب أو المخاطبين، وهذا ما يدعو إليه المنهج الوظيفي المعاصر.

ولا بدّ في بدل بعض من كل من ضمير يرجع إلى المبدل منه: ملفوظ، أو مقدّر [1]، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾[2]، أي منهم.

ذكر النحاة وجوهاً إعرابية محتملة لـ (مَنْ) في الآية السابقة، من هذه الوجوه[3]:

أ- أنها في موضع خفض بدل من النّاس، بدل بعض من كل، والضمير في البدل مقدّر؛ أي منهم.

ب- بدل الكل من الكل، والمراد من الناس خاص، ولا يحتاج إلى ضمير؛ لأنه نفس المبدل منه في المعنى.

جـ - خبر لمبتدأ محذوف، أي هم من استطاع، أو الواجب عليه من استطاع.

د - مفعول به لفعل مضمر تقديره (أعني).

هـ - فاعل المصدر، وهو مضاف إلى مفعوله، أي: ولله على الناس أن يحج من استطاع منهم البيت.

و - جوّز الكسائي كونها مبتدأ.

و(مَنْ) على هذه الأوجه موصولة، ويجوز أن تكون شرطية، والجزاء محذوف يدل عليه ما تقدم، أو هو نفسه، ولا بدّ من ضمير يعود على جملة الشرط (على النّاس)، والتقدير: من استطاع منهم إليه سبيلاً، فلله عليه أن يحج، أو (من

---

[1] - السهيلي، نتائج الفكر ، ص 309

[2] - سورة آل عمران، آية 97. .

[3] - ينظر: الألوسي، روح المعاني 7/4، وابن هشام، مغني اللبيب 172/2.

استطاع فليحج)، وسواءٌ أكانت موصولة أم شرطية فالعموم مُخصَّص، إما بالبدل، أو بالجملة الشرطية.

وقد رجّح السهيلي كونها بدل بعض من كل، وفنّد بعض الوجوه المحتملة، قال: وأمّا (مَنْ) فهي بدل... وقد استهوى طائفة من الناس القولُ بأنها فاعل بالمصدر، كأنه قال: "أن يحج البيت من استطاع"[1].

والقول السابق نسبه ابن هشام إلى ابن السيد البطليوسي، ورد عليه بقوله: "ويردُّه أن المعنى حينئذٍ: ولله على النّاس أن يحجَّ المستطيعُ؛ فيلزم تأثيمُ جميع النّاس إذا تخلّف مستطيع عن الحج، وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة، لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذٌ"[2].

ضَعّفَ السهيلي مجيء (مَنْ) في الآية السابقة فاعل بالمصدر من جهة المعنى، وهو أن الحج فرضٌ على التعيين بلا خلاف، ولو كان التأويل ما ذكره لكان فرض كفاية، فإذا حج المستطيعون برئت ذمم غيرهم وفرغت ساحتهم من التكليف، والحج فرض على جميع النّاس حجّ المستطيعون أم قعدوا، ولكنه عُذِر بعدم الاستطاعة إلى أن توجد الاستطاعة، وكذلك يضعف ما ذهبوا إليه من جهة الصناعة؛ لأن "إضافة المصدر إلى الفاعل ـ إذا وجد ـ أولى من إضافته إلى المفعول، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا بدليل منقول أو معقول، فلو كان (مَنْ) هو الفاعل لأضيف المصدر إليه"[3].

ذكر النحاة أن بدل بعض من كل لا بدّ فيه من ضمير يعود على المبدل منه، وحذف هذا الضمير قبيح في أكثر الكلام[4].

ولكن السهيلي حسّنَ حذف الضمير في الآية السابقة لوجوه منها: أن (مَنْ) واقعة على من يعقل كالاسم المبدل منه فارتبطت به، ومنها أنها موصولة بما هو أخص من الاسم الأول، ولو كانت أعم لقبح حذف الضمير العائد؛ لأن حق بدل

---

[1] – السهيلي، نتائج الفكر، ص 309-310.

[2] – ابن هشام، مغني اللبيب 172/2.

[3] – السهيلي، نتائج الفكر، ص 310.

[4] – ينظر: الرضي، شرح الكافية، 90/2.

البعض من كل أن يكون أخص من المبدل منه، فإن كان أعمَّ وأضفته إلى ضمير ، أو قيدته بضمير يعود إلى الأول ارتفع العموم وبقيَ الخصوص، فمثلاً لو قلت: "رأيت أخوتك من ذهب إلى السوق"، تريد : مَنْ ذهب منهم، لكان حذف الضمير قبيحاً؛ لأن الذاهب إلى السوق أعم من الإخوة، وكذلك حسّنَ حذف الضمير في هذه الآية طول الكلام بالصلة والموصول[1].

جـ ـ بدل الاشتمال: "إنه تابعٌ يُعيّن أمراً عرضياً، ووصفاً طارئاً من الأمور والأوصاف المتعددة التي تتصل بالمتبوع، ويشتمل عليها معنى عامله إجمالاً بغير تفصيل"[2].

ويأتي بدل الاشتمال على ضربين: ضرب يحلُّ في المشتمل، نحو: أعجبني زيدٌ عقلُه، وضرب يشتمل عليه ملكه، نحو: سَلَبْتُ زيداً ثوبَهُ، ولا بدّ فيهما من ضمير يعود على المبدل منه في اللفظ[3]، كما مرّ، أو في التقدير، نحو قوله تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ، النَّارِ ذاتِ الْوَقُودِ﴾[4]، إذ التقدير:(النّار فيه)، وقيل إن (أل) في كلمة (النار) خلف عن الضمير، إذ التقدير (ناره)[5].

ويرى السهيلي أن بدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال يرجعان في المعنى والتحصيل إلى بدل الكل من الكل، وهما لعين واحدة، والفرق بينهما يكمن في اشتمال بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال على ضمير يعود على المبدل منه[6].

ويتفق بدل البعض من الكل مع بدل الكل من الكل في المعنى، يقول: "أما اتفاقهما في المعنى؛ فلأنك إذا قلت: رأيتُ القومَ أكثرَهم أو نصفَهم، فإنما تكلّمت بالعموم وأنت تريد الخصوص، وهو شائع في اللغة لا ينكر جوازَه أحدٌ، وإذا كان كذلك فإنما أردت: لقيتُ بعضَ القوم، وجعلت (أكثرهم) أو (نصفهم) تبييناً لذلك

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 310

2 – ينظر: عباس حسن، النحو الوافي 669/3.

3 – ينظر: الثمانيني، الفوائد والقواعد ص 372.

4 – سورة البروج، آية 4،5.

5 – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب 147/2.

6 – السهيلي، نتائج الفكر ص 307.

البعض، وأضفته إلى ضمير القوم، كما كان الاسم المبدلُ مضافاً إلى القوم، فقد آل الكلام إلى أنك أبدلت شيئاً من شيء، وهما لعين واحدة"[1].

ولما كان رأي السهيلي في بدل المصدر من الاسم هو من باب بدل الشيء من الشيء؛ لأنهما لعين واحدة، ذهب إلى أنه لا يصح في بدل الاشتمال أن يكون الاسم الثاني جوهراً، ويرى أنه لا يبدل جوهر من عَرَض، ولا بدّ في بدل الاشتمال من إضافته إلى ضمير الاسم المبدل منه؛ لأنه بيان لما هو مضاف إلى ذلك الاسم، ولهذا تَعَجَّبَ ممن أعرب (النار) في قوله تعالى﴿ قُتِلَ أَصْحابُ الأُخْدُودِ، النَّارِ ذاتِ الْوَقُودِ﴾ بدلاً، قال: "والعجب كل العجب من إمام صنعة النحو في زمانه، وفارس هذا الشأن ومالك عنانه، يقول في كتاب (الإيضاح) في قوله سبحانه (النارِ ذات الوقود}: إنها بدل من (الأخدود) بدل اشتمال، والنار جوهر وليست بعرَض، ثم ليست مضافة إلى ضمير الأخدود، وليس فيها شرط من شرائط بدل الاشتمال! وذهل أبو علي عن هذا، وترك ما هو أصح في المعنى وأليق بصناعة النحو، وهو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كأنه قال: (قُتِلَ أصحاب الأخدود، أخدودِ النار ذات الوقود)، فيكون من بدل الشيء من الشيء، وهما لعين واحدة"[2].

اختلف النحاة في بدل الاشتمال، فمنهم من رأى أنّ بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الثاني صفة من صفات الأول، ونُسِبَ هذا المذهب إلى الزجاج، نحو قولك: "أعجبني عبدُ اللهِ عِلمُهُ"[3].

ويصف ابن عصفور مذهب الزجاج بأنه فاسد؛ لأنه قصر بدل الاشتمال على بدل المصدر من الاسم، قال: "وذلك فاسد، لأنهم يقولون: سُرِق عبدُ الله ثوبهُ، والثوب ليس بمصدر"[4].

وذكر ابن عصفور أن من النحاة من يرى أن بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الاسم الثاني مشتملاً على الأول ومحيطاً به، وذلك

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 307..

2 – المرجع السابق ص 308.

3 – ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 286/1

4 – المرجع السابق، الصفحة نفسها

نحو قولهم: "سُرِقَ عبدُ الله ثوبُه"؛ لأن الثوب مشتمل على عبد الله، ووصف هذا الرأي بالفاسد؛ لأنه يُعتَرَضُ عليه بقولنا: "سُرِقَ عبدُ الله فرسُهُ"، والفرس ليس مشتملاً على عبد الله[1].

وذهب ابن عصفور إلى أن الصحيح في بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الاسم الأول مشتملاً على الثاني، وليس العكس، بمعنى أنه يجوز الاكتفاء بالاسم الأول عن الثاني، ومثّل على ذلك بقولهم: (سُرِقَ عبدُ الله ثوبُه أو فرسُهُ)؛ لأنه يجوز أن نقول: سُرِقَ عبدُ الله، وأنت تعني الثوبَ أو الفرس، وجعل من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصْحابُ الأُخْدُودِ، النَّارِ ذاتِ الْوَقُودِ﴾، قال: "فالنّار بدل الأخدود؛ لأنه يجوز أن نقول: قُتِلَ أصحابُ الأخدود وأنت تعني النار، ولأنه قد علم إنما كان ذلك من أجل النّار التي اتخذوها في الأخدود لإحراق المؤمنين والمؤمنات، لا الأخدود نفسه"، ولذلك يجوز أن تقول: أعجبني عبدُ الله حُسنُهُ؛ لأنه يجوز أن تقول: (أعجبني عبدُ الله)، وأنت تعني الحسن، ولا يجوز أن تقول: (أعجبني عبدُ الله غلامُه)؛ لأنه لا يجوز أن تقول: (أعجبني عبدُ الله)، وأنت تعني الغلام؛ لأن الاسم الثاني (الغلام) لا يفهم من الأول[2].

وقال أيضاً: "وليس القول في معرفة بدل الاشتمال بأن يكون الثاني مفهوماً من الأول، بل لا بدّ من أن يجوز استعمال الأول وحده على حدة، ويكون الثاني مفهوماً منه"، ولهذا لا يجوز أن تقول في(أسرجتُ القومَ دابتَهم): (أسرجتُ القومَ)، وأنت تعني الدابة، ويجوز أن تقول في (سُرِقَ عبدُ الله ثوبُه): (سُرِقَ عبدُ الله)، وأنت تعني الثوب[3].

ويرى السهيلي أن إبدال المصدر من الاسم يرجع في المعنى والتحصيل إلى بدل الشيء من الشيء، فالاسم من حيث كان جوهراً أو جسماً لا يُعجبُ ولا ينفعُ ولا يضرُّ، فهذه المعاني تتعلق بصفاتٍ وأعراض قائمة في الجسم، وقد استغني عن ذكرها لفظاً؛ لأنها معلومة المعنى، فمثلاً لو قلت: (نفعني عبد الله)، عَلِمَ أن النافع

---

[1] – ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 286/1.

[2] – االمرجع السابق، 286/1-287.

[3] – المرجع السابق، الصفحة نفسها

فيه صفةٌ وعَرَض مضاف إليه، ثم بيّن ذلك العرض ما هو، فقلت: (علمُه مضافاً إليه في المعنى، فصار التقديرُ: "تفعني صفةُ زيدٍ أو خصلته"، ثمّ بينت تلك الصفة بقولك: "علمه"، فعلم ما هي تلك الخصلة، فآل المعنى إلى بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة[1].

وتكمن فائدة بدل بعض من كل وبدل الاشتمال في البيان والتفسير والتأثير، قال الرضي: "والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الإجمال، والتفسير بعد الإبهام لما فيه من التأثير في النفس، وذلك أن المتكلم يحقق بالثاني بُعد التجوز والمسامحة بالأول"[2].

د ـ **البدل المباين**[3]: وهو بدل الشيء مما يُبايِنُه[4]، بحيث لا يكون مطابقاً له، ولا بعضاً منه، ولا يكون المبدل منه مشتملاً عليه، وهو ثلاثة أنواع: بدل الغلط، وبدل النسيان، وبدل الإضراب، وهذا القسم بأنواعه الثلاثة لا يحتاج إلى ضمير أو غيره يربطه بالمتبوع.

أ ـ بدل الغلط: وهو الذي يذكر فيه المبدل منه غلطاً لسانياً، ويجيء البدل بعده لتصحيح الغلط؛ أي بدلٌ من اللفظ، الذي هو غلط، لا أن البدل نفسه هو الغلط، كما قد يُتَوَهَّمُ، نحو: لقيتُ زيداً عمراً، فـ (عمرو) هو المقصود، و(زيد) وقع في لسان المتكلم في الغلط ، فأتي بالذي قصده، وأبدله من المغلوط به.

ب ـ بدل النسيان: وهو ما ذُكِرَ ليكونَ بدلاً من لفظٍ تبين لك بعد ذكره فسادُ قصدِه، كأن تقول: (رأيتُ زيداً عمراً)، فإن الذي رأيته هو عمرو لا زيد، ولكنك نسيت فذكرت زيداً، ثم تذكرت الشخص الذي رأيته وهو عمرو.

---

1 - السهيلي، نتائج الفكر، ص 307.

2 - الرضي، شرح الكافية 371/1.

3 - من العلماء من جعل كل قسم من أقسام البدل المباين قسماً قائماً بذاته، لذلك قالوا: البدل ستة أقسام، ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 285/1، وابن هشام، شرح قطر الندى، ص 267.

4 - ينظر: الثمانيني، الفوائد والقواعد، ص373، وابن الأنباري، أسرار العربية ص 158، وابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي 287/1، وابن هشام، أوضح المسالك 358/3، وابن هشام، شرح قطر الندى ص267، وابن عقيل، شرح ابن عقيل 439/1، وعباس حسن، النحو الوافي 670/3، ومصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية 238/3.

وهذان النوعان جائزان قياساً، ولكن لم يرد بهما السماع، ولا يجوزان في القرآن؛ لأن الله لا يجوز عليه الغلط ولا النسيان، ولا في فصيح الكلام، والجيد في هذين أن يستعمله بـ (بَلْ)، فيقال: لقيت زيداً بل عمراً، ورأيت زيداً بل عمراً.

وربما أشكل على الكثير الفرق بين بدلي الغلط والنسيان، ولكن النحاة ذكروا أن الغلط يكون في اللسان، والنسيان يكون في الجنان.

جـ ـ بدل الإضراب، ويسمى بدل البداء، وهو أن يذكر المبدل منه عن قصد وتعمد، وهذا يعتمده الشعراء كثيراً للمبالغة، ويشترط فيه أن يرتقي من الأدنى إلى الأعلى، نحو: هند كوكب، بل بدر، بل شمس[1].

هـ ـ بدل كل من بعض[2]، أنكر جمهور النحاة هذا البدل، واستدل المثبتون له بقوله تعالى: ﴿ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلا يُظْلَمُونَ شَيْئاً جَنَّاتِ عَدْنٍ ﴾[3]، وقالوا: جنات عدن بدل كل من الجنّة وهي بعض، وقال الجمهور هي بدل مطابق؛ لأن الجنة فيها جنات.

4 . 3 . 5 . 4- أحكام البدل:

ليس شرطاً أن يتطابق البدل والمبدل منه في التعريف والتنكير، كما يبدل الظاهر من الظاهر، ولا يبدل المُضمر من المضمر، ولا يبدل المضمر من الظاهر على الصحيح، نحو: (رأيتُ زيداً إيّاه)، ويرى ابن مالك أنه لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه، وذكر أنه لو استعمل لكان توكيداً لا بدلاً[4].

وعدّه ابن هشام[5] من وضع النحويين، وليس بمسموع، نحو:(زيدٌ ضربته أخاك)، وجوّزه بعض النحويين[6] من حيث إبدال الظاهر من المضمر.

1 – ينظر: الرضي، شرح الكافية 372/1-373، والبطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص 96.

2 – ينظر: فاضل السامرائي، معاني النحو، 183/3.

3 – سورة مريم، آية 60-61

4 – ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 212/3، وابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي 289/1-297.

5 – ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك 360/3

6 – في البدل المضمر خلاف بين النحاة، فمنهم من جعله في الضمير الغائب فقط، ومنهم من لم يقيّده، وأجازه في جميع أقسام البدل، منهم الأخفش.، ينظر: وابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي 294/1

أجاز السهيلي أن يبدل الظاهر من المضمر، قال في مسألة عدم نعت الضمير: "ألا تراه قد يبدل منه للبيان، ويؤكد"[1]، ولذلك أجاز أن نقول: (قائم زيدٌ) إجابة لمن يسأل عن زيد، فتقول (قائم)؛ أي هو (قائم) فيكون حينئذٍ (زيد) بدلاً من الضمير المستتر في (قائم)[2].

عقد السهيلي مسألة في بدل النكرة من المعرفة[3]، استهلها بقوله تعالى:﴿ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ، ناصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[4]، وقد طرح عدة أسئلة، وهي:"ما فائدة البدل من المعرفة وتبيينها بالنكرة؟ وإذا كانت الفائدة في النكرة فلِمَ ذُكِرتِ المعرفة؟ وإن كانت الفائدة في المعرفة فما بالُ ذكر النكرة والتبيين بها؟.

وقد أجاب عن ذلك بقوله: "الآية نزلت في رجل بعينه، وهو أبو جهلٍ، ثم تعلق حكمُها بِكُلٍّ من اتّصفَ بصفته، فلو اقتصر على الاسم المعرفة لاختص الحكم به دون غيره، ولو اقتصر على الاسم النكرة لخرج عن هذا الوعيد الشديد من نزلت الآية بسببه"، وقرر بعد ذلك قاعدة فحواها (أن حكم المعرفة إذا أبدل منها النكرة أن تكون النكرة منعوته، فلو لم تكن النكرة منعوتة لانعدمت الفائدة؛ ولو كانت بياناً لما قبلها).

ويفهم من كلام السهيلي السابق أنه يشترط في إبدال النكرة من المعرفة أن تكون النكرة موصوفة متابعاً غيره من النحاة ممن يشترطون هذا الشرط، فقد ذكر أبو حيان أن الكوفيين والبغداديين يشترطون وصف النكرة إذا أبدلت من المعرفة، وتبعهم على ذلك السهيلي[5].

اشترط أهل بغداد في بدل النكرة من غيرها أن تكون من لفظ الأول مستدلين على ذلك بقوله تعالى:﴿ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ، ناصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾، واشترطوا أيضاً فيها الوصف، ووافقهم على هذا الشرط أهل الكوفة، وحجتهم في ذلك أن النكرة لا تفيد

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 213.

2 – المرجع السابق، ص 408.

3 – المرجع السابق، ص 298.

4 – سورة العلق، آية 15-16.

5 – ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ص 302.، وينظر أيضاً: المبرد، المقتضب 529/4.

في البدل، إلا أن تكون موصوفة، ووصف ابن عصفور ما ذهبوا إليه بالفساد، بدليل قول الشاعر[1]:

فلا وأبيكِ خيرٍ منكِ أني   ليؤذيني التَّحَمحمُ والصهيلُ

فخيرٌ منكِ بدل من أبيك، وليس من لفظ الأول ولا موصوفاً، ولا يجوز أن يكون نعتاً لأنه نكرة، والأب معرفة[2].

ومن ذلك أيضاً إبدال الأعم من الأخص في قوله تعالى: ﴿ وَيَعبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ ما لا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزقاً مِنَ السَّماواتِ والأَرْضِ شَيْئاً وَلا يَستَطِيعُونَ﴾[3]، إذ جعل (شيئاً) بدلاً من (رزقاً)، ومن المعلوم أن (رزقاً) أبينُ من (شيئاً)؛ لأنه أخص منه، والأخص أبين من الأعم، وعللَ السهيلي تسويغ هذا البدل بقوله: "فإنما ذلك من أجل تقديم النفي؛ لأنَّ النكرة إنما تُفيد بالإخبار عنها بعد النفي، فلما اقتضى النفي العامُ ذكرَ الاسم العام الذي هو أنكر النكرات، ووقعت الفائدة به من أجل النفي ، صلح أن يكون بدلاً من (رزق)"[4].

والدليل لو أننا طرحنا الاسم الأول، واقتصرنا على الثاني لم يختل معنى الكلام.

وقيل إن شيئاً في الآية السابقة مفعول به للمصدر (الرّزق)، فقد ذكر أبو حيان[5] أن الرزق يكون بمعنى المصدر، وبمعنى ما يرزق؛ فإن أردت المصدر نصبت به (شيئاً)، والتقدير: لا يملك أن يرزق شيئاً، وإن أردت المرزوق كان (شيئاً) بدلاً منه بمعنى قليلاً، وهذا يمكن أن يُنبئ عن تفسير المعنى لا تفسير الإعراب.

ويرجح السهيلي إعراب (شيئاً) بدلاً، لأن الرزق اسم على وزن الطِّحن، والذِّبح، ولو كان مصدراً لكانت الراء مفتوحة[6].

---

1 – وهو شمير بن الحارس ينظر:البغدادي، خزانة الأدب 362/2.

2 – ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي 291/1-292

3 – سورة النمل، أية 73.

4 – السهيلي، نتائج الفكر ص298.

5 – أبو حيان، البحر المحيط 284/2.

6 – السهيلي، نتائج الفكر ص299

4 . 5 . 4-: العطف:

اختلف النحاة في تسميته، فيسميه الكوفيون (النَسَق)، ويسميه البصريون (العطف بحرف)[1]، ويسميه سيبويه (الشركة)[2]، وعطف النَّسَق: تابع يتوسّط متبوعه أحد أحرف العطف، أو "هو حمل اسم على اسم أو فعلٍ على فعل أو جملة على جملة، بشرط توسّط حرف من الحروف التي وضعتها العرب لذلك"[3].

4 . 5 . 4 . 1- العامل في المعطوف:

ذكر ابن عصفور أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف، فمثلاً العامل في (عمرو) في جملة: قام زيدٌ وعمروٌ هو الفعل (قام) بواسطة الواو، وهكذا مع سائر حروف العطف[4].

وعلل منع أن يكون حرف العطف وحده هو العامل في المعطوف، أن حروف العطف ليست مختصة؛ لأنها تدخل على الأسماء والأفعال.

ولا يجوز إضمار العامل بعد حرف العطف؛ لأنه لايسوغ تكرار العامل في مثل قولنا: اختصم زيدٌ واختصم عمروٌ، فإذا لم يصلح أن يكون حرف العطف عاملاً لعدم اختصاصه، ولم يصلح إضمار عامل بعد الواو؛ لفساد المعنى تبيّن أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف، ويحمل على هذا سائر مسائل العطف[5].

4 . 5 . 4 . 2- العامل في المعطوف عند السهيلي:

عقد السهيلي مسألة في العامل في المعطوف[6]، ذكر فيها أن العامل في المعطوف مضمر يدل عليه حرف العطف، وهو في معنى العامل في الاسم الأول،

---

1 - ينظر: الثمانيني، الفوائد والقواعد ص 376.

2 - ينظر: سيبويه، الكتاب 437/1 وابن هشام، أوضح المسالك 314/3، والفاكهي، شرح الحدود النحوية ص388

3 - ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 226/1. وينظر: ابن هشام، أوضح المسالك 314/3، والفاكهي، شرح الحدود النحوية ص388

4 - ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 265/1.

5 - المرجع السابق، الصفحة نفسها.

6 - السهيلي، نتائج الفكر ، ص 249.

فكأننا إذا قلنا: قام زيدٌ وعمروٌ، أصلها قام زيدٌ وقام عمروٌ، وأغنت الواو عن إعادة الفعل، وهو بهذا يخالف ما نصّ عليه ابن عصفور، وغيره من النحاة.

ويدعم السهيلي رأيه في أن العامل في المعطوف مضمر بأدلةٍ عقليةٍ ونقليةٍ، تمثلت في القياس، والسماع، قال: "أما القياس فإن ما بعد حرف العطف لا يعمل فيه ما قبله، ... ووجه آخر، وهو أن النعت هو المنعوت في المعنى، وليس بينه وبين المنعوت واسطة، ومع ذلك فلا يعمل فيه ما يعمل في المنعوت... فكيف بالمنعوت الذي هو غير المعطوف عليه، وبينهما واسطة وهو الحرف؟"[1].

أما الدليل النقلي فتمثل في قوله: "وأما ما يدل على إضمار العامل في السماع فقول الأنصاري[2]:

بَلْ بَنِي النَّجَّارِ، إنَّ لَنا   فِيهِمُ قَتْلَى، وَإِنَّ تِرَه[3]

أراد:إنّ لنا قتلى وتِرَةً، ثم أظهر "إن" فدل على ما قلناه"[4].

وهذا البيت شاهد على أن حروف العطف يُضْمَرُ بعدها العامل المتقدم.

وذكر السهيلي أن إضمار العامل أصل مستتبٌ في جميع حروف العطف إلا في (الواو) الجامعة، وهي التي تعطف الاسم على اسم لا يصح انفراده، نحو: اختصم زيدٌ وعمروٌ؛ لأن المعنى اختصم هذان[5].

ويبدو أن السهيلي دقيق الملاحظة في سرّ الواو العاطفة، لتمييزه بين واو العطف والواو الجامعة التي تجمع بين شيئين في عامل واحد، وفيما ذكره ردٌّ على من قالوا إن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة الواو.

ثم تحدث السهيلي بعد ذلك عن حروف العطف ودلالاتها، وسنتحدث عنها في فصل حروف المعاني إن شاء الله تعالى.

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ، ص 249.

2 – وهذا البيت نسبه ابن هشام في السيرة إلى خالد بن عبدالعزى، ينظر: السهيلي، الروض الأنف 75/1

3 –التِّرة: الْوِتْرُ

4 السهيلي، نتائج الفكر ، ص 249، وينظر: الروض الأنف 75/1

5 – المرجع السابق، ص 249-250

4 . 5 . 4 . 3- إضمار حروف العطف:

ذكر السهيلي أنّه لا يجوز إضمار حروف العطف مخالفاً في ذلك أبا علي الفارسي ومن قال بقوله؛ لأن الحروف أدلة على معانٍ في نفس المتكلم وحكمها كحكم حروف النفي، والتوكيد، والتمني، والترجي التي لا يجوز إضمارها، ولو أضمرت لاحتاج المخاطب إلى وحي يُسفر به عمّا في نفس مُكلّمه[1]

أجاز بعض النحاة إضمار حروف العطف معتمدين في ذلك على شواهد من القرآن الكريم، وكلام العرب، من ذلك، قوله تعالى: ﴿ وَلا عَلَى الَّذِينَ إِذا ما أَتَوكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لاَ أَجِدُ﴾[2]، قالوا: المعنى وقلت لا أجد، ومنه قول أحدهم[3]:

كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ كَيْفَ أَمْسَيْتَ؟ مِمّا يَثْبُتُ الْوُدَّ في فُؤادِ الْكَرِيم

هو عندهم على إضمار حرف العطف، والأصل: كيف أصبحت، وكيف أمسيت؟

وإجازة حذف حروف العطف نسبت إلى أبي علي الفارسي، وابن عصفور، وابن مالك[4]، كما أجازها النحاس، وابن الأبرش، وابن الرماك[5].

ومنع ابن جني جواز إضمار حروف العطف، وتبعه في ذلك السهيلي، وابن الصائغ[6].

منع السهيلي جواز إضمار حروف العطف، فبعد أن أورد شواهد من أجاز إضمار حروف العطف، قال: "وكل ما ذكروه عندي من حذف حرف العطف لا يصح، ولا يقوم عليه دليل من قياس وسماع؛ لأن الحروف لو أضمرت لم يبق ما ينبئ عن معانيها"[7].

---

1 - ينظر: المرجع السابق، ص263

2 - سورة التوبة، آية 92.

3 - البيت أنشده أبو الحسن الأخفش، ولم ينسبه، وهو من شواهد ابن جني في الخصائص 191/1، والسهيلي في الأمالي ص102، والمرزوقي، شرح الحماسة ص1401، ورواية ابن جني(يَزْرَعُ الوُدّ)

4 - ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 661/2

5 - السهيلي، الأمالي ص 101-102

6 - ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص 661/2

7 - السهيلي، الأمالي ص 102.

وذكر أن الحروف أدلة على معان في نفس المتكلم، ولو أضمرت لاحتاج المخاطب إلى وحي يُسفر به عمّا في نفس مُكَلِّمه. وحكم حروف العطف في ذلك كحكم حروف النفي، والتوكيد، والتمني، والترجي التي لا يجوز إضمارها[1].

عدّ السهيلي الشواهد التي ذكرها من أجاز إضمار حروف العطف حجة عليهم لا لهم، قال: "هي عندي التأمل والتحصيل حُجَّةٌ عليهم"[2]، وعلّق السهيلي على بيت الشعر:

كيف أصبحت؟ كيف أمسيت؟   مما يثبت الودَّ في فؤاد الكريم

بقوله: "هو عندهم على إضمار حرف العطف، ولو كان كذلك لانحصر إثبات الود في هاتين الكلمتين من غير مواظبة ولا استمرار عليه، كما تقولُ: قرأتُ (ألفاً باءً)، جعلت ذكر هذين الحرفين ترجمةً لسائر الباب وعنواناً للغرض المقصود، ولو قلت: (قرأتُ ألفاً وباءً)، لأشعرت بانقضاء المقروء حيث عطفت (الباء) على (الألف) دون ما بعدها، فكان مفهوم الخطاب أنك لم تقرأ غير هذين الحرفين"، ومن ذلك أيضاً قولهم: (ضربت زيداً عمراً خالداً)، فليس في الكلام إضمار الواو كما ظنوه؛ لأنه لو كان كذلك لاختص الأمر بالمذكورين، ولكن المراد الإشارة بهم إلى ما بعدهم، ومثل ذلك: (بوّبتُ الكتابَ باباً باباً)، و(قسمت المالَ درهماً درهماً) فليس هذا على إضمار حرف العطف، ولو كان كذلك لانحصر الأمر في (درهمين درهمين)[3].

ومن ذلك أيضاً إذا قال الطبيب لمن لا يحتاج إلى حمية: كل تمراً سمكاً لحماً لبناً، ما شئت، وإنما أراد الاسترسال على جميع المطعومات ولو عطف بالواو لم تتناول الإباحة إلا ما ذكر منها[4].

---

1 – السهيلي، الأمالي ص 102، ونتائج الفكر ص 263.

2 – السهيلي، نتائج الفكر، ص236

3 – السهيلي، الأمالي ص 102، ونتائج الفكر ض 263– 264.

4 – السهيلي، الأمالي ، ص 103.

وذكر السهيلي أن الآية الكريمة السابقة ليس معناها كما تأولوا؛ لأن رَفْعَ الحرجِ عن القوم ليسَ مشروطاً بالبكاء عند التَّوَلِّي، وإنما شرطه عدم الجدة، والآية نزلت في قوم مخصوصين، وقوله تعالى: (تَوَلَّوا وَأَعْيُنُهُمْ) إخبار عنهم وثناء عليهم، ولو كان جواباً: (إذا أَتَوكَ) في قوله: (تَوَلَّوا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ) لكان من لم تفض عيناه من الدمع هو الذي حَرَجَ وَأَثِمَ، ورفعَ الله الحرج عنهم؛ لأن الرسول – صلى الله عليه وسلم– لم يجد ما يحملهم عليه، ولو عطفت (قلت لا أجد) على (أتوك)، لكان الحرجُ غير مرفوع عنهم حتى يتولوا وأعينهم تفيض، فالجواب إذاً في قوله (قلت لا أجد)، وما بعد ذلك خبر وثناء على من نزلت الآية بحقهم[1].

وإذا ثبت أنه لا يجوز حذف حرف العطف، فما ذكره ابن الأبرش في قول عمر لحفصة: "لا تَغُرَّنَّكِ هذه التي أعجبها حسنُها، حُبُّ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إيّاها"[2]، إذ جعل (حبُّ رسول الله) معطوف على حسنها، بغير واو، غير جائز عند السهيلي، ويرى أن (حُبُّ) بدل اشتمال من الفاعل (هذه) في قوله: (لاَ تَغُرَّنَّكِ هذه)[3].

4 . 5 . 4 . 4- عطف الاسم على الفعل وبالعكس:

الأصل أن يعطف الفعل على الفعل والاسم على الاسم، إلا أن هذا الأصل منكسرٌ، لذلك قالوا: "ولا يجوز عطف الاسم على الفعل، ولا الفعل على الاسم إلا في موضع يكون الفعل فيه في موضع الاسم أو الاسم في موضع الفعل"[4].

لم يجز السهيلي عطف الفعل على الاسم، ذكر ذلك في توجيهه نصب الفعل لـ (يسأم) في قول الأعشى[5]:

لقد كان في حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثويتُه   تَقَضّي لُبانات ويَسأمَ سَائِمُ

---

1 – السهيلي، الأمالي ص103-104

2 – البخاري، صحيح البخاري 195/6

3 – السهيلي، الأمالي ص 104، ونتائج الفكر ص 265

4 – ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 252/1.

5 – الأعشى، ديوانه ص77

قال: "نصب (ويسأمَ) بإضمار (أن) كيلا ينعطف الفعل على الاسم؛ وإنما استحال أن ينعطف الفعلُ على الاسم كيلا يشترِكَ معه في العامل الذي يعمل فيه؛ إذ لا تعملُ عواملُ الأسماء في الأفعال، فأضمروا (أن) لأنها مع الفعل في تأويل الاسم"[1]، وبهذا يكون قد عطف مصدراً على مصدرٍ، وهذا العطف ليس فيه إشكال بين النحاة، ولذلك لو جعل مكان المصدر (التَّقَضِّي) اسماً غير مصدر، نحو: (يعجبني زيدٌ ويذهبَ عمرو) لم يجز؛ وإنما جاز هذا مع المصدر؛ لأن المصدر المؤول من أن والفعل المضارع دال على المصدر الصريح، فكأننا عطفنا مصدراً على مصدرٍ.

وذكر المبرد أن النحاة ينشدون بيت الأعشى السابق على ضربين: ضرب يقولون: (تَقَضَّي لُباناتٌ) فيرفع الفعل (يسأمُ)؛ لأنهم عطفوه على الفعل (تَقَضَّى)، ومنهم من قال: (تَقَضِّي لُباناتٍ) نصب الفعل (يسأمَ)؛ لأن(تَقَضِّي) اسم، فلم يجز أن يعطف عليه فعلاً، فأُضمر (أن) ليجري المصدر على المصدر، فصار التقدير: تَقَضِّي لبانات وأن يسأم سائم؛ أي وسآمةِ سائم[2].

وأجاز السهيلي عطف الفعل على الاسم إذا كان الاسم في معنى الفعل، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ وَجِيهاً فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ، وَيُكَلِّمُ النَّاسَ﴾[4]، فجاز عطف الفعل على الاسم؛ لأن الاسم المعطوف عليه حامل للضمير، فصار بمنزلة الفعل مع الاسم، ولو كان مصدراً لم يجز؛ لأن المصدر ليس حاملاً للضمير، فلا يجوز العطف إلا بإضمار (أن)[5].

أجاز النحاة مثل هذا العطف[6]؛ لأن اسم الفاعل حامل للضمير، وكل اسم حامل للضمير يجوز عطف الفعل عليه، لأننا نستطيع أن نجعل الفعل اسماً مشتقاً،

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر، ص317.

2 – المبرد، المقتضب 326/2.

3 – سورة الملك، آية 19

4 – سورة آل عمران، آية 45-46.

5 – السهيلي، نتائج الفكر، ص319

6 – ينظر: ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي 253/1

والاسم المشتق فعلاً، فمثلاً يمكن تقدير آية الملك بـ (صافاتٍ وقابضات)، أو (يَصففْنَ ويَقْبِضْنَ).

ويبدو أن عطف الفعل على الاسم المشتق هو من باب عطف الجمل وليس عطف المفردات؛ لأن الفعل مع الفاعل جملة، واسم الفاعل مع معموله جملة أيضاً.

منع السهيلي عطف الاسم المشتق على الفعل وعدّه قبيحاً؛ لأنه يجعل الأصل فرعاً، قال على لسان المعترض عليه: "فإن قيل: فإذا جاز عطف الفعن على الاسم الحامل للضمير، فينبغي أن يجوز عطف الاسم على الفعل، فيقول: (مررتُ برجلٍ يقوم وقاعد)؟"، وأجاب عن ذلك بقوله: "قلنا هذا ممتنع على قُبح"[1]؛ لأن في عطف الاسم المشتق على الفعل، نكون قد رددنا الأصل فرعاً، وصيّرنا الفعل المحض اسماً، وكذلك الفعل لا يقع موقع الاسم الجامد، ويجوز أن يقع موقع اسم الفاعل، وكذلك إذا عطفنا الاسم على الفعل نكون قد أشركنا الاسم مع الفعل في عامل واحد[2].

وذكر أيضاً أن عطف الفعل على الاسم المشتق جائز، نحو: (مررت برجل قائم ويقعد)؛ لأن الاسم معتمد على ما قبله، فعمل عمل الفعل والاعتماد هو أن يكون نعتاً أو خبراً، ولو قلنا: (مررت برجل يقعد وقائم)، لقبح العطف؛ لأن ما بعد (الواو) اسم محض، وليس بمعتمد، فلا يجري مجرى الفعل[3].

ويبدو أن ما منعه السهيلي أجازه غيره من النحاة[4]، فذكر السهيلي نفسه أن الزجاج أجازه[5]، وكذلك ذكر أبو حيان أن عطف الفعل على الاسم الذي في معناه فصيح، وعكسه جائز، إلا عند السهيلي فإنه قبيح[6].

---

1 - السهيلي، نتائج الفكر، ص319.

2 - المرجع السابق، ص319

3 - السهيلي، نتائج الفكر، ص319-320

4 - ينظر: ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي 252/1

5 - السهيلي، نتائج الفكر، ص319

6 - ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط 302/1

4 . 5 . 4 . 5- الفصل بالجار والمجرور بين واو العطف والمعطوف المخفوض من غير إعادة الخافض:

لا يجيز السهيلي الفصل بالجار والمجرور بين واو العطف والمعطوف المخفوض إلا بإعادة الخافض، ذكر ذلك في توجيهه نصب (يعقوب) في قوله تعالى: ﴿ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَآءِ إِسْحاقَ يَعْقُوبَ﴾[1]، فقد ذهب بعض المفسرين إلى أن (يعقوب) معطوف على (إسحاق)، ولكن السهيلي لم يرتض هذا القول وذكر أن هذا باطل من جهة النحو؛ بسبب الفصل بين واو العطف وبين المخفوض بجار ومجرور، فلا نقول: مررتُ بزيدٍ وبعده عمرو؛ إلا أن تقول: وبعده بعمرو، وبهذا يكون (يعقوب) منصوباً بفعل مضمر تقديره: ووهبنا له يعقوب[2].

وكذلك ذكر ابن هشام أنه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كـ (مررت بزيدٍ واليوم عمرٍو)، ولم ينسبه أحد[3].

4 . 5 . 4 . 6- عطف الخبر على الإنشاء والعكس:

الأصل في العطف أن يعطف الاسم على الاسم، والفعل على الفعل، والجملة على الجملة، والجملة الخبرية على الخبرية، والإنشائية على الإنشائية، إلاّ أن الخروج على الأصل قد ورد في الاستعمال اللغوي، واختلف النحاة فيه ، فذكر ابن هشام أن البيانيين، وابن مالك، وابن عصفور قد منعوا ذلك، وأجازه الصفار إذا كان العطف بالفاء، ونقل عن أبي حيان أن سيبويه لا يمنع من عطف الخبر على الإنشاء، والعكس، قال: "قال أبو حيان: وأجاز سيبويه "جاءني زيدٌ ومَنْ عمرو العاقلان" على أن يكون (العاقلان) خبراً لمحذوف"، إلا أن ابن هشام ذكر في نهاية المسألة أن ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه"[4].

---

1 – سورة هود، آية 71.

2 – ينظر: السهيلي، التعريف والأعلام ص 147-148.

3 – ابن هشام، مغني اللبيب 125/2، وينظر: محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ص 400.

4 – ابن هشام، مغني اللبيب 2 / 128- 130 .

وكذلك منع السهيلي عطف الخبر على الإنشاء، وذكر أن الدعاء لا يعطف على الخبر، فلا يجوز أن نقول: "مررتُ بزيدٍ وأكرمَ الله عمراً"، ولهذا اختلف النحاة في إثبات الواو وطرحها من قولنا: (بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد)، فحجة من طرحها أنه لا يجوز عطف الدعاء على الخبر؛ لأن الدعاء إنشاء، والإنشاء لا يعطف على الخبر، وحجة من أثبت الواو كان المسوّغُ له الاقتداءَ بالسلف، وأن هذه الواو لم تعطف دعاءً على خبراً، ولكنها عطفت كلاماً محكياً، والكلام المحكي يُنَزَّل منزلة الاسم المفرد، فكأنك قلت: بدأت بذكر هذا الاسم، وبهذا القول بعده، وهو الدعاء لمحمد صلى الله عليه وسلم، ولم يستبعد السهيلي العطف؛ لأن هذه الواو لم تعطف دعاءً على خبر[1].

ونتيجة لاختلاف النحاة في عطف الخبر على الإنشاغ وبالعكس، فقد بنى عليه الفقهاء أحكاماً شرعية، من ذلك على سبيل المثال استنباطهم أحكام القذف بالزنا من قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءِ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلاَ تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَداً وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ، إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[2].

اختلف الفقهاء في قول شهادة المحدود بالقذف، فذهب فريق منهم إلى أن المحدود بالقذف لا تقبل شهادته ولو تاب، وذهب فريق آخر إلى قبولها إذا تاب، وكان من حجج الفريق الأول الذين لا يقبلون شهادة المحدود بالقذف ولو تاب أن الواو في قوله (وأولئك هم الفاسقون) هي للاستئناف لا للعطف، لأن الواو تكون للعطف إذا كانت بين متعاطفين لا يختلف حكمها، وهذه الآية مختلفة عمّا قبلها في الحكم؛ لأنها خبر، ما قبلها أمر ونهي، وهما إنشاء، فلما اختلفا في الخبرية والإنشائية صار جعل الواو للاستئناف أولى من جعلها للعطف، وذكر الفريق الآخر

---

1 – ينظر:السهيلي، نتائج الفكر، ص 56.

2 – سورة النور، آية 4-5

أن الواو للعطف، لذلك تقبل شهادة المقذوف إذا تاب، وبهذا فلا يمتنع عطف الخبر على الإنشاء، وبالعكس[1].

4 . 5 . 4 . 7- لا يعطف الشيء على نفسه:

ذكر السهيلي أن "الأصل في باب العطف أن لا يعطف الشيء على نفسه، وإنما يعطف على غيره، وعلة ذلك أن حروف العطف بمنزلة تكرار العامل، وتكرار العامل يلزم معه تغاير المعمول"، ولهذا لا نقول: (جاءني محمد وأبو عبد الله) إذا كان عبد الله هو محمد؛ لأننا عطفنا الشيء على نفسه.

ولا يجوز عطف الشيء على نفسه إلا إذا كان في الاسم الثاني معنى زائد خفي، أو لضرورة شعرية؛ ولهذا جاز أن نقول: (كَذِباً وزوراً)؛ لأن كلمة (زوراً) تشتمل على معنى ليس في معنى كلمة (كذباً)، ولهذا شبهوا تغاير اللفظين بتغاير المعنيين، فجاز العطف[2].

ويفهم من ذلك أنه يجوز أن يعطف الشيء على مرادفه، لأن الاسم المرادف يشتمل على معنى خفي يختلف عن الأول، ولهذا أنكر بعض اللغويين وجود الترادف في اللغة.

---

1 – ينظر:عبد القادر السعدي، أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية، ص 203.

2 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 238، 248.

الفصل الخامس

الأدوات النحوية حروف المعاني

5- الفصل الخامس

الأدوات النحوية وحروف المعاني:

ولما كانت الأدوات النحوية وحروف المعاني متشعبة المسالك متعددة الأغراض متداخلة في الأساليب اللغوية، اهتم النحاة بها، فألفوا فيها مصنفات، واستجمعوا ما حضرهم استجماعه، مما كان متناثراً في بطون أمهات الكتب، ومن هذه المصنفات: حروف المعاني للزجاجي (ت:340هـ)، وله أيضاً كتاب اللامات، وكتاب حروف المعاني للرماني (ت:384هـ)، وكتاب الأزهية في علم الحروف للهروي (ت:415هـ)، وله أيضاً كتاب اللامات، وهو يختلف عن كتاب الزجاجي، وكتاب رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (ت:702هـ)، وكتاب الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي (ت:749هـ)، وهناك أيضاً كتب نحوية قديمة تعرضت لحروف المعاني بشكل واضح، أهمها: مغني اللبيب لابن هشام (ت:761هـ)، وهمع الهوامع للسيوطي (ت:911هـ)، وغيرها، وكذلك جمع بعض المحدثين هذه الحروف والأدوات وأعادوا ترتيبها وتبويبها، منها معجم الأدوات النحوية لمحمد التونجي، ومعجم النحو لعبد الغني الدقر، والمعجم الوافي في أدوات النحو العربي لعلي الحمد ويوسف الزعبي وغيرها، وجميعها عالة على ما جاء به القدماء.

وسميت حروف المعاني بهذا الاسم؛ لأنها توصل معاني الأفعال إلى الأسماء؛ أي تجيء مع الأسماء والأفعال لمعاني مقصودة، وتكون عوضاً عن جمل، وتفيد معناها بأوجز لفظ، فحروف العطف مثلاً جيء بها عوضاً من (أعطف)، والاستفهام بدلاً من (استفهم)، والنفي بدلاً من (أنفي) وهكذا، ولهذا أهتم بها الأصوليون؛ لأن فهم الأحكام الشرعية متوقف على فهم معاني الحروف، وهيئة الأسلوب، وطريقة تركيبه[1].

وسأتعرض لأشهر الأدوات وحروف المعاني التي تناولها السهيلي، وكان له فيها رأيٌ، ومنها:

---

[1] - ينظر محمود سعد، حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه ص12، ص14.

1.5- إذْ:

تأتي (إذْ) اسماً وحرفاً[1]، فتكون اسماً إذا كانت ظرفاً لما مضى من الزمان[2]، نحو: قمت إذ قام زيدٌ، أو ظرفاً لما يستقبل من الزمان، كما في قوله تعالى:﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الأَغْلالُ في أَعْنَاقِهِمْ﴾[3]، وهي مبنية على السكون لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل، وتكو أيضاً حرف تعليل، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ في الْعَذابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[4]، وتكون للمفاجأة إذا سبقت بـ (بينا)، ونص سيبويه[5] على ذلك، نحو: (بينا أنا كذا إذ جاء زيد)، وتكون حرف شرط جازم إذا اقترنت بـ (ما)، وذكر ابن هشام صاحب السيرة (ت:213هـ) أن (إذْ) تلزم الإضافة إلى جملة أسمية أو فعلية، فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى، أو ماضٍ معنى لا لفظاً، وقد اجتمعت في قوله تعالى: ﴿ إِلاَّ تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُما في الْغارِ إِذْ يَقُولُ لِصاحِبِهِ لا تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنا﴾[6].

تعرض السهيلي لبيان معنى (إذْ) في تعقيبه على كلام ابن هشام صاحب السيرة، الذي ذكر أن (إذْ) تأتي بمعنى (إذا)، بدليل إنشادهم في الشعر[7]:

*** ولا قرب بالأَرْحامِ إِذْ لا نُقَرَّب**

وقول أبي النجم العجلي:

ثمّ جزاه الله عنّا إذْ جزى

جنّات عدنٍ في العلاليِّ والعُلا

---

1 – ينظر: عبدالعال سالم مكرم، أسلوب إذ في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية ص19

2 – ينظر: الزجاجي، حروف المعاني ص63

3 – سورة غافر، آية 70- 71

4 – سورة الزخرف، آية 39.

5 – ينظر: سيبويه، الكتاب، 232/4

6 – سورة التوبة ، آية 40.

7 – ينظر: السهيلي، الروض الأنف 295/2

ونفى السهيلي أن تكون (إذْ) فيما سبق بمعنى (إذا)، قال: "وتأويل ابن هشام (إذْ) هنا بمعنى (إذا)، وهو خطأ من وجهين، أحدهما: أن الفعل المضارع لا يحسُن بعد (إذا) مع حرف النفي، وإنما يحسن بعد (إذْ) كقوله سبحانه: ﴿ إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ ﴾[1]، ولو قلت "سآتيك إذا تقول كذا"، كان قبيحاً إذا أخرتها، أو قدمت الفعل، لما في (إذا) من معنى الشرط، وإنما يحسن هذا في حروف الشرط مع لفظ الماضي، تقول (سآتيك إن قام زيدٌ، وإذا قام زيد)، ويقبح: (سآتيك إن يقم زيدٌ) لأن حرف الشرط إذا ألغي، وإذا ألغي لم يقع الفعل المعرب بعده، غير أنه حسن في (كَيف) نحو قوله تعالى: ﴿ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشاءُ﴾[2]،... ويحسُن الفعل المستقبل مع (إذا) بعد القسم، كقوله تعالى: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذا يَسرِ﴾[3]، لانعدام معنى الشرط فيه...، والوجه الثاني: أن إذ بمعنى إذا غير معروفة في الكلام، ولا حكاه ثبت، وما استشهد به من قول رؤبة ليس على ما ظنّ، إنما معناه: ثم جزاه الله ربي إن جزى؛ أي من أجل أن نفعني وجزى عني،... جزى: مضمر عائد على الرجل الممدوح، وإذ بمعنى أن المفتوحة"[4].

ويفهم من كلام السهيلي السابق أن (إذْ) لا تكون بمعنى (إذا)، إذا سُبقت (إذْ) بأداة نفي، وكذلك لم ينص أحد على أن (إذْ) جاءت في كلام العرب بمعنى (إذا).

وذكر السهيلي أن (إذْ) تكون اسماً وحرفاً، واستدل على اسميتها من إضافتها، قال: "فلولا إضافتها إلى الفعل الذي يبنى للزمان ويفتقر على الظروف، لما عرف فيها معنى الاسم أبداً"[5]، وقال أيضاً: " (إذْ) حين فصلوها عن الإضافة إلى الجملة، فقالوا: يومئذٍ، فصار التنوين معاقباً للجملة، إلا أن (إذْ) في ذلك الموضع لم تخرج عن الاسمية بدليل إضافة يوم وحين إليها"[6]، وذكر أنها إذا نونت، فلا بدّ أن يكون مضافاً إليها ما قبلها.

---

1 – سورة الأنفال، آية 49

2 – سورة المائدة، آية 64.

3 – سورة الفجر، آية 4

4 – ينظر: السهيلي، الروض الأنف 2/295– 296

5 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 136.

6 – المرجع السابق، ص 136.

قال: "فإن (يعلمون) مستقبل لفظاً ومعنى؛ لدخول حرف التنفيس عليه، وقد أعمل في (إذْ)؛ فيلزم أن تكون بمنزلة (إذا)"[1].

2.5– إذن:

تأتي (إذن) حرف جواب وجزاء[2]، ولهذا اختلفت صورتها الكتابية.

عقد السهيلي مسألة في (إذن)[3]، ذكر فيها أن (إذن) عنده حرف (إذا) التي هي ظرف لما يستقبل من الزمان، وأن التنوين فيها بسبب قطعها عن الإضافة، فإذا زالت الإضافة حذف التنوين، وصارت حرفاً خُلع منها معنى الاسمية، قال: "إلا أنهم زادوا فيها التنوين فذهبت الألف، والقياس إذا وقفت عليها أن ترجع الألف لزوال العلة، وإنما نوَّنوها لما فصلوها عن الإضافة؛ إذ التنوين علامة الانفصال".

وقد اختلف النحاة في الوقف على (إذن)، فمذهب الجمهور أنها يوقف عليها بالألف لمشابهتها المنون المنصوب، وذهب بعضهم إلى الوقف عليها بالنون؛ لأنها بمنزلة (أن) و(لن)، وبعضهم اعتمد على إعمالها وإهمالها، فإن عملت كتبت بالنون، وإن أهملت كتبت بالألف، ومنهم من اعتمد على الوصل والوقف في الكلام، فإن وصلت بالكلام كتبت بالنون، وإن أهملت كتبت بالألف[4]، واختار السهيلي مذهب الجمهور بالوقف عليها بالألف، كما في نصه السابق.

وذكر السهيلي أن (إذن) تعمل النصب في الفعل المضارع؛ لأن فيها معنى من طرف الجزاء، وهي حرف، كما فيها معنى الجزاء وهي اسم، فإذا قلت (سأفعل كذا إذا خرج زيد أو قدم عمرو) ففعلك مرتبط بالخروج أو القدوم مشروط به، وإذا قال لك قائل: (قد أكرمتك)، فقلت: (إذن أُحْسِنَ إليك)، فربطت إحسانك بإكرامه وجعلته جزاءً له[5].

---

1 – ابن هشام، مغني اللبيب 73/1.

2 – ينظر: الزجاجي، حروف المعاني ص6

3 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 134.

4 – سبق وأن ذكرنا آراء العلماء في ذلك في الفصل الأول.

5 – ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، ص 135

وذكر أيضاً[1] أنها لما فصلت عن الإضافة لم يكن لها ما يُعَضِّد معنى الاسمية فيها، فصارت حرفاً لقربها من حروف الشرط في المعنى، ونُصب الفعل المضارع بها؛ لأنها صارت حرفاً مختصاً بالفعل خلصته للاستقبال كسائر نواصب الأفعال، ولكنها لم تقوَ قوّة حروف النصب الأخرى، لذلك ألغيت تارة وأعملت أخرى.

وتفترق (إذن) عن (إذْ) في أن (إذ) استعملت مضافة إلى الفعل المستقبل في المعنى على وجه حكاية الحال كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَو يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذابَ﴾[2]، ولم يستعملوا (إذا) مضافة إلى الماضي بوجه ولا على حال، وفي (إذن) معنى الجزاء، وليس في (إذ) هذا المعنى، لذلك امتنع إضافة ظروف الزمان إلى (إذن)؛ لأن ذلك يبطل معنى الجزاء فيها؛ ولأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد[3].

3.5- ألـ :

اختلف النحويون[4] في حرف التعريف، وقد أشار ابن مالك إلى هذا الخلاف بقوله:

(ألْ) حَرْفُ تَعْرِيفٍ، أو (الَّلامُ) فَقَطْ فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ، قُلْ فيه: النَّمطْ

أي أن من النحاة من قال: إن حرف التعريف هو (أل) برمته، والألف أصلية، لا زائدة وهمزتها همزة قطع، ونسب هذا القول إلى الخليل، ومنهم من قال: اللام وحدها، والهمزة همزة وصل اجتلبت للتخلص من النطق بالساكن، ونسب هذا القول إلى سيبويه[5]، ومنهم من قال: إن حرف التعريف هو الهمزة، واللام زائدة، ونسب هذا القول إلى المبرد.

---

1 – ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، ص 136

2 – سورة البقرة، آية 165.

3 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 136-137

4 – ينظر: الرماني، معاني الحروف ا ص 69، وابن عقيل، شرح ابن عقيل 117/1، وابن هشام، أوضح المسالك 161/1.

5– ذكر ابن هشام ان حرف التعريف (أل) عند سيبويه ثنائي، ولكن همزته همزة وصل، ينظر ابن هشام، أوضح المسالك 161/1، وينظر سيبويه، الكتاب 438/4 ، وينظر أيضاً: الرماني، معاني الحروف ص69.

وذكر المرادي[1] أن حرف التعريف (أل) ثنائي، وهمزة همزة قطع، ولكنها وصلت لكثرة الاستعمال، ونسب هذا القول إلى الخليل وابن كيسان وابن مالك.

ويظهر من الأقوال السابقة أن (أل) كلها للتعريف، بدليل أن من النحاة من يقول بهذا القول، ودليل آخر، وهو أن همزة الاستفهام إذا دخلت على كلمة مبدوءة بهمزة وصل، حذفت همزة الوصل نطقاً وكتابة، أما إذا دخلت همزة الاستفهام على كلمة مبدوءة بـ (أل) التعريفية، فإنها تكتب هي وهمزة الاستفهام مَدَّة، نحو: آلقادسية أعظم موقعة؟

تعرض السهيلي[2] للحديث عن (أل) في أكثر من موضع، فتعرض للألف واللام في لفظ الجلالة، أهي للتعريف أم للتعظيم؟ أم هي دالة على معنى آخر؟ أم هي نفس الكلمة؟

اختلف النحاة[3] في الألف واللام في لفظ الجلالة، فقال بعضهم إنها عوضٌ من الهمزة، وأن أصله (إلاه)، وهو قولٌ نُسب للخليل، ولذلك قطعت الهمزة في النداء، فقالوا: يا أَلله، كما يقال: يا إلاه، وقد علل الجوهري[4] قطع الهمزة في قولهم: يا أَلله؛ لأن الوقف نوي على النداء، تفخيماً للاسم، وإن الألف واللام في لفظ الجلالة للتفخيم والتعظيم.

اختار السهيلي رأي شيخه ابن العربي، وهو أن الألف واللام في لفظ الجلالة من نفس الكلمة، وأن الهمزة وُصلت لكثرة الاستعمال، والذي يدل على أنها من نفس الكلمة أنها قطعت في النداء والقسم، كما نقل عن سيبويه[5]: (أَمأَلله لأفعلنّ)، و(ياأَلله).

1- ينظر: المرادي، الجنى الداني ص 138، و192.

2 - السهيلي، نتائج الفكر، ص 51

3 - ينظر: المرادي، الجنى الداني ص199-200

4 - ينظر: الجوهري، الصحاح مادة (أله).

5 - ينظر: سيبويه ، الكتاب 412/3

الثالث: أنها اسم موصول، وهو مذهب الجمهور، بدليل أن الضمير في نحو: (قد أفلح المتقي ربَّه) يعود عليها؛ لأن التقدير: (قد أفلح الذي يتقي ربه)، وبدليل إعمال اسم الفاعل واسم المفعول معها، ولو كانت حرفاً لمنعت عمل اسمي الفاعل والمفعول؛ لأن الحرفية مختصة بالأسماء فتبعد الوصف عن شبهة الفعل، كما يبعده التصغير والوصف[1].

ويظهر أن القول الراجح هو ما ذهب إليه الأخفش بأنها حرف تعريف، بدليل:

أ. تخطي العامل لها، إذ لو كانت اسماً ما تخطاها العامل، ولكان لها موقع إعرابي.

ب. أن ما استدل به الجمهور في أنها لو كانت حرف تعريف لمنعت اسمي الفاعل والمفعول من العمل؛ لأنها مختصة بالأسماء، كما منع التصغير والوصف عملها، فدليلهم لا يقوى على البرهان؛ لأن حرف النداء من خصائص الأسماء، ولا يمنع عمل اسم الفاعل والمفعول؛ لأننا نقول: يا طالباً العلمَ أقبل.

ج. أن استدلالهم بعود الضمير على (أل) في نحو (قد أفلح المتقي ربَّه) استدلال باطل، لأننا نقول (ما متقٍ ربَّه مضيَّع)، فالضمير هنا يعود على الموصوف المحذوف، أو على المتقي نفسه، وليس فيه (أل).

والخلاصة أن (أل) في اسمي الفاعل والمفعول حرف تعريف، وليس اسماً موصولاً، أو حرفاً موصولاً.

تعرض السهيلي لـِ (أل) في كلمة (المغضوب) في سورة الفاتحة، مبيناً الفرق بين (أل) والاسم الموصول، قال: "الألف واللام في (المغضوب)، وإن كانت بمعنى (الذين)، فليست مثلها في التصريح، والإشارة إلى تعيين ذات الاسم، فإن قولك: (الذين فعلوا) معناه: (القوم الذين فعلوا)، وقولك: (الضاربون والمضروبون)، ليس فيه ما في قولك: (الذين ضربوا أو ضُرِبوا)، وتبدو الحكمة

---

1 – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب 44/1، و فاضل السامرائي ، معاني النحو 177/1 ومحمد فاضل السامرائي، الحجج النحوية ص 66.

واضحة في قوله تعالى:﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَـيْهِمْ، غَيْـرِ الْمَغْـضُوبِ عَلَـيْهِمْ﴾[1]، فالتصريح بلفظ (الذين) فيه إشارة إلى تعرُّفهم بأعيانهم، وفيه مدح لهم، بخلاف من غضب الله عليهم من اليهود، فوجب الإعراض عنهم وترك الالتفات إلـى ذاتهـم، فاقتصر على الصفة المذمومة دون أن يُعَيَّنوا بلفظ (الذين)"[2].

ويفهم من كلام السهيلي السابق أن (أل) في الاسم المشتق تكـون موصـولاً دون أن يصرح باسميتها أو حرفيتها، وأنها وإن كانت موصولاً فإنها تختلف عـن الأسماء الموصولة، فَذِكْرُ الاسم الموصول فيه دلالةٌ صريحةٌ على المقصود بعينه، أما (أل) الموصولة، فلا يكون فيها تعيين لأشخاص بأعينهم، وربما يكون هذا فرقاً بين الموصول الاسمي والموصول الحرفي إن عُـدّت (أل) فـي الاسـم المـشتق موصولاً حرفياً.

- **(أل) قد تنبئ عن معنى الإشارة:**

ذكر السهيلي[3] أن العامل في الحال (مصدقاً) في قولـه تعـالى:﴿ وَالَّـذِي أَوْحَيْنا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِما بَيْنَ يَدَيْهِ﴾[4]، هو ما دلت عليه الإشارة المنبئة عنها الألف واللام؛ لأن الألف واللام قد تنبئ عمّا تنبئ عنه أسماء الإشارة، والتقدير (هو ذلك الحق مصدقاً)؛ بمعنى أن (أل) قد تفيد ما تفيده أسماء الإشارة.

ونقل سيبويه (لمن الدار مفتوحاً بابها؟) أن الاستقرار المتعلق بـ (لمن) لا يعمل في الحال؛ لأن ذلك خلاف المقصود، وأصل العبارة: لمن هذه الدار مفتوحـاً بابها؟، فاستغني بذكر (الألف واللام)، وعلم المخاطب عن اسم الإشارة.

وذكر السهيلي[5] أن مما أغنت فيه (الألف واللام) عـن أسـماء الإشـارة، قولهم: (اليومَ قمتُ)، و(الساعةَ تكلمتُ)، و(الليلةَ فعلتُ)، والتقدير: هذا اليوم، وهذه

---

1 - سورة الفاتحة، آية 7.

2 - السهيلي، نتائج الفكر، ص 305.

3 - المرجع السابق، ص398

4 - سورة فاطر، آية 31.

5 - السهيلي، نتائج الفكر، ص398.

الساعة، وهذه الليلة، فأنبأت الألف واللام عن أسماء الإشارة والإبهام، وأغنت عنها.

4.5- إلاّ الاستثنائية:

اختلف النحاة[1] في عامل النصب في المستثنى بعد (إلاّ)، في نحو: (قام القوم إلا زيداً)، فذهب بعض الكوفيين والمبرد والزجاج من البصريين إلى أن المستثنى انتصب بـ (إلاّ)، وذهب الفرّاء ومن تبعه من الكوفيين إلى أن العامل في الاسم المنصوب على الاستثناء هو (إلاّ)؛ لأن (إلاّ) مركبة من (إنَّ) و(لا)، ثم خففت (إن) وأدغمت في (لا)، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بـ (إنّ)، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ (لا)، وذكر ابن الأنباري[2] حكاية عن الكسائي أنه قال: " إنما نصب المستثنى؛ لأن تأويله: قام القوم إلا زيداً لم يقم، بمعنى أن (إلا) مركبة من (أنْ) و(لا) فجعلوها عطفاً في النفي، وذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسط (إلا).

وذهب السهيلي مذهب البصريين في عامل النصب في المستثنى بعد (إلاّ) معترضاً على مذهب الكوفيين ممن قال: إن (إلا) هي العاملة، وذكر أن كلامهم ينقض بقولنا: (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ)، و(ما جاءني إلا عمرو)، مرتضياً مذهب البصريين، قال: "والصحيح أنها موصولة الفعل إلى العمل في الاسم بعدها"[3].

ويرى السهيلي أن ذلك لا يكسر ما أصله، "وهو استحقاق جميع الحروف للعمل فيما دخلت عليه من الأسماء المفردة والأفعال؛ لأنها إذا كانت موصولة للفعل، والفعل عامل، فكأنها هي العاملة، فأنت إذا قلت: (ما قام إلا زيدٌ)، فقد أعملت الفعل على معنى الإيجاب، كما لو قلت: (قام زيدٌ لا عمرو)، وقامت (لا)

---

1 – ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 260/1، وأسرار العربيةص116، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 256/2، والمالقي، رصف المباني ص90، والمرادي، الجنى الداني ص516

2 – ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 260/1-265

3 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 79.

مقام نفي الفعل عن عمرو، فكذلك قامت (إلا) مقام إيجاب الفعل لزيد إذا قلت: ما جاءني إلا زيدٌ، فكأنها هي العاملة فاستغنوا عن إعمالها عملاً آخر"[1].

ويُنقَض كلام السهيلي السابق بقولنا: (القوم إخوتك إلا زيداً).

وذهب بعض المتأخرين إلى أن المستثنى انتصب عن تمام الكلام؛ أي أن العامل فيه ما قبله من الكلام، بدليل قولهم: االقوم إخوتك إلا زيداً، فليس ههنا فعل، ولا ما يعمل عمل الفعل[2].

ويمكن قبول هذا الرأي؛ لأنه يبعدنا عن التكلف في التأويل والتقدير.

5.5- الذّي:

اسم موصول مبني على السكون، ويستعمل للعاقل وغير العاقل.

يرى السهيلي أن (ذو) التي بمعنى صاحب أصل لـ (ذو) الطائية، و(ذو) الطائية أصل للاسم الموصول (الذي)، وذكر أن العرب جعلت (ذو) وصلة إلى وصف النكرات بالأجناس في نحو: (هذا رجلٌ ذو مال)؛ لأنهم لم يتمكنوا أن يشتقوا من الاسم الجامد كـ (المال)، ونحوه اسماً يكون وصفاً للرجل جارياً عليه، كما اشتقوا من الفعل، فوصلوا للوصف به بكلمة جارية على الاسم الذي قبلها في الإعراب، ليكون جريها عليه في الإعراب رابطاً لها به، وإضافتها إلى الاسم الذي بعدها رابطاً بينها وبينه[3]؛ ويفهم من ذلك أن (ذو) في الجملة السابقة صفة للرجل تابعة له في الإعراب، وهذا الاتباع بمثابة رابط بينهما، كما أنها مضافة إلى المال، وهذه الإضافة بمثابة رابط، ومن المعلوم أن المضاف والمضاف إليه شيء واحد.

وذكر[4] أنهم إذا أرادوا وصف النكرة بجملة كان الضمير رابطاً بينهما، كما في قولك: مررت برجلٍ أبوه زيد، فالهاء في (أبوه) ربطت جملة الصفة

---

1 - السهيلي، نتائج الفكر ، ص 79-80.

2 - ينظر: المرادي، الجنى الداني ص 517، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 258/2.

3 - السهيلي، نتائج الفكر، ص 177.

4 - المرجع السابق ، ص 177.

بالموصوف النكرة، ولكن لا يكون الضمير رابطاً إذا أرادوا وصف الاسم المعرفة بجملة كما كان في النكرة لوجهين:

أ. الأول: أن النكرة مفتقرة إلى الوصف والتبيين، فعلم أن الجملة بعدها تبيين لها، وتكملة لفائدتها.

ب. والثاني: أن الجملة تتنزل منزلة النكرة؛ لأنها خبر، ولا يخبر المخاطب إلا بما يجهله لا بما يعرفه.

وذكر ابن جني أنهم لما أرادوا وصف المعرفة بالجملة، كما وصفوا بها النكرة، ولم يجز أن يُجروها عليها لكونها نكرة، أصلحوا اللفظ بإدخال (الذي)، فقالوا: مررت بزيد الذي قام أخوه[1].

ولهذا لا يجوز أن نقول: (جاءني زيدٌ أبوه قائم) على جهة الوصف؛ لأن الكلام ليس مرتبطاً، فكل جملة مستقلة عن الأخرى، ولهذا جاءوا بالوصلة التي وصلوا بها إلى وصف النكرة بالأجناس، وهي (ذو)، فقالوا: (هذا زيدٌ ذو قام أبوه، وذو وجهه حسن) بمعنى الذي.

ويرى السهيلي أن (ذو) هنا اسمٌ موصولٌ، وهي الأصل، ولكنها تطورت إلى (الذي)، قال: "هذه لغة طيئ، وهي الأصل، قال الشاعر[2]:

"وَبِئْري ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ".

حافظت طيئ على استعمالها لـ (ذو) اسماً موصولاً، حتى عُدَّت من المتحجرات اللغوية التي لم تتطور لا من حيث الدلالة، ولا من حيث البنية عند تلك القبيلة، لكن (ذو) الطائية تطورت في استعمال القبائل الأخرى إلى (الذي).

و(ذو) تقع على جميع الموصولات، ولا يتغير لفظها[3].

---

1 – ابن جني، الخصائص، 322/1

2 – الشاعر هو سنان بن فحل الطائي، وصدر البيت: فَإِنَّ الْماءَ ماءُ أَبِي وَجَدّي، ينظر: أبو تمام، ديوان الحماسة 231/1 والبيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل 147/3، 45/8، وينظر: السهيلي، نتائج الفكر، 178.

3 – ينظر: أبو تمام، ديوان الحماسة 231/1

وعزا السهيلي هذا التطور إلى كثرة الاستعمال، واصفاً هذا التطور بقولـه:" ثم إن أكثر العرب لما رأوه اسماً وصف به المعرفة، أرادوا تعريفه ليتفق الوصف والموصوف في التعريف، فأدخلوا الألف واللام عليه، ثم ضاعفوا اللام كيلا يذهب لفظها الإدغام، ويذهب ألف الوصل في الدرج، فلا يظهر التعريف، فجاء منه هذا اللفظ: (الذو)، فلما رأوا الاسم قد انفصل عن الإضافة، حيث صار معرفة، قلبوا (الواو) منه (ياء)؛ إذ ليست في كلامهم (واو) متطرفة مضموم ما قبلها إلا وتنقلب (ياء)... فلما انقلبت الواو ياء، والضمة كسرة، صار اللفظ (الذي)"[1].

وسبق أن تحدثنا عن اختلاف النحاة في أصل البنية العميقة للاسم الموصول (الذي)[2].

ويرى السهيلي[3] أن الاسم الموصول (الذي) استحق البناء؛ لأنه ضارع الحرف والإبهام، والنقصان في نفسه، حتى كأنه بعض كلمة[4].

وذكر السهيلي أن (الذي) يكون معرباً في حال التثنية، وعلة ذلك أن "علامة التثنية هي الألف، وهي بعينها علامة الرفع في الأسماء؛ فلم يكونوا ليبنوه وفيه علامة الإعراب، ولم يكونوا ليسقطوها فيبطل معنى التثنية، فكان ترك مراعاة علة البناء أهون عليهم من إبطال معنى التثنية"[5].

وعلل بناءه في حال الجمع – أعني (الذين) – مع أنه على حد التثنية، وفيه علامة الإعراب، بأن الجمع يفارق التثنية من وجهين:

الأول: أن الجمع قد يكون إعرابه كإعراب المفرد بالحركات، والجمع قد يكون اسماً واحداً في اللفظ، نحو: قوم، ورهط.

الثاني: أن الجمع يضارع لفظه لفظ الواحد في حال نصبه وخفضه، لأن ما قبل الياء مكسور، فحملوا الرفع على النصب والخفض وغلبوا عليه البناء، إذا كان لفظه

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر، ص178.

2 – ينظر: الإعلال بالقلب في الفصل الثاني.

3 – السهيلي، نتائج الفكر، ص179

4 – ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية ص 190-193.

5 – السهيلي، نتائج الفكر، ص179.

في الإعراب في أغلب أحواله كلفظه في البناء، أما التثنية فلا تضارع الواحد، وما قبل الياء مفتوح، والنون لا يعتبر بها؛ لأنها ليست في الجمع ركناً من أركان صيغته، لذلك أسقطوها في الإضافة في ضرورة الشعر، كما قال الشاعر[1]:

وَإِنَّ الَّذي حانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهُم ... هُمُ القومُ كلّ القومِ يا أمَّ خالد

6.5- أمْ:

ذكر النحاة أن (أمْ) تأتي على ثلاثة أنواع[2]، هي:

النوع الأول:

حرف عطف، ولها موضوعان:

أولهما: أن تكون متصلة :

أ- مسبوقة بهمزة استفهام؛ بمعنى (أي)، ولا تكون بمعنى (أي) إلا أن يجتمع فيها ثلاثة شروط:

أ. أن يكون السائل بها عالماً بمجمل ما يسأل عنه، نحو: (أزيدٌ عندك أم عمرو)، وإلا سأل بـ (أو).

ب. أن تكون أمْ معادلة لهمزة الاستفهام فقط، ومعنى المعادلة: هو المشاطرة والمقاسمة، أي تدخل الهمزة على القسم الأول، وأم على القسم الثاني.

ج. أن يكون الكلام جملة واحدة.

فإذا كملت هذه الشروط صارت (أمْ) والهمزة بمعنى (أي)، فإن شئت سألت بـ (أي)، وإن شئت سألت بـ (أمْ) والهمزة، ويجب على المسئول أن يعيّن للسائل ما سأل عنه، فنقول: (أزيدٌ لقيتَ أم عمراً؟)، كما نقول: (أيُّها لقيتَ؟).

---

1 - الأشهب بن رميلة، والبيت من شواهد سيبويه في الكتاب 187/1، والمبرد في المقتضب 420/4.

2 - ينظر: الثمانيني، الفوائد والقواعد 383، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 506/2، وابن يعيش، شرح المفصل 98/8، وابن هشام، مغني اللبيب 37/1، وابن الأنباري، أسرار العربية ص 68.

ب- متصلة مسبوقة بهمزة التسوية،

كقوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْنا أجَزِعْنا أمْ صَبَرْنا﴾[1]، ويمكن تلخيص الفرق بينهما بالآتي:

أ. أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تتطلب جواباً؛ لأنها ليست للاستفهام، بخلاف الواقعة بعد همزة الاستفهام.

ب. الكلام مع المسبوقة بهمزة التسوية خبري، ومع المسبوقة بهمزة الاستفهام إنشائي.

ج. (أمْ) المسبوقة بهمزة التسوية يجب وقوعها بين جملتين تصلح كل منهما للتأويل بالمصدر، وتسبق بكلمة سواء، أما المسبوقة بهمزة الاستفهام، فلا تسبك الجمل بمصدر.

ثانيهما: أن تكون منقطعة[2]:

وهي التي يجوز أن تقع بعد الخبر المحض، ويجوز أن تقع بعد أدوات الاستفهام كلها إلا الهمزة، وقد تكون مسبوقة بهمزة، ولكنها لغير الاستفهام الحقيقي، نحو قوله سبحانه وتعالى: ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِها أمْ لَهُم أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِها ﴾[3]، وتكون بمعنى (بل)، وتفيد الاضراب كقولهم: (إنها لأبل أم شاء)، "كأنه رأى أشخاصاً تلوح فغلب في ظنه أنها (إبل) فأخبر بحسب ما غلب في ظنه، ثم شك فرجع إلى السؤال والاستثبات، فكأنه قال: (بل أشاةٌ هي)"[4].

النوع الثاني: أداة تعريف[5] في لغة طيىء، وقيل لغة حمير، كما جاء في الحديث الشريف (ليس من امبر أمصيام في امسفر).

---

1 – سورة إبراهيم، آية 21.

2 – ينظر: الزجاجي، حروف المعاني ص 48

3 – سورة الأعراف، آية 195.

4 – ينظر: الثمانيني، الفوائد والقواعد 385

5 – ينظر: الرماني، معاني حروف ص 71

النوع الثالث:

أن تكون زائدة وتفيد التوكيد، ومنها قوله تعالى: ﴿ أَفَلا تُبْصِرُونَ، أَمْ أَنا خَيْرٌ مِنْ هَذا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلا يَكادُ يُبِينُ ﴾[1].

عقد السهيلي[2] مسألة في (أمْ) العاطفة، استهلها بقول الزجاجي: "وأما (أمْ) فلا يعطف بها إلا بعد الاستفهام"، وذكر أن (أمْ) العاطفة قد تفيد المعادلة بين أمرين متساويين، إما على جهة الاستفهام، وإما على جهة التوبيخ أو التقرير.

وتسمى (أمْ) هذه بـ (أمْ) المعادلة[3] إذا سبقت بهمزة التسوية، لمعادلتها الهمزة في إفادة التسوية– وهي الواقعة بين (سواء) و(ما أبالي)، و(ما أدري)، و(ليت شعري)[4] – وتفيد الاستفهام إذا سبقت بهمزة الاستفهام التي يطلب بها وبـ (أمْ) التعيين.

وذكر المبرد أن (أمْ) قد تفيد الاضراب وتكون بمعنى (بل)، ومثل على ذلك بـ (إن هذا لزيد أم عمرو يا فتى)، قال: "وذلك أنك نظرت إلى شخص فتوهمته زيداً، فقلت على ما سبق إليك، ثم أدركك الظنّ انه عمرو، فانصرفت عن الأول، فقلت: (أم عمرو) مستفهماً، فإنما هو إضراب عن الأول على معنى (بل) إلا أن ما يقع بعد (بل) يقين، وما يقع بعد (أمْ) مظنون مشكوك فيه"[5].

ويعترض السهيلي على ذلك، ويرى أنها تكون اضراباً، ولكن ليس بمنزلة (بل)؛ لن الكلام قد مضى على اليقين، ثم أدرك المتكلم الشّك، فأضرب عن اليقين ورجع إلى الاستفهام حين أدركه الشّك، ومثّل على ذلك بقولهم: إنها لأبلٌ أم شاء؟

ويبدو أن السهيلي اعترض على أن تكون (أمْ) بمعنى (بل) خالصة؛ لأن ما بعد (بل) يقين، وما بعد (أمْ) مظنون مشكوك فيه مستفهم عنه؛ لذلك يرى أنها مشوبة المعنى بالاضراب والاستفهام.

---

1 – سورة الزخرف، آية 51-52.

2 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 260-261

3 – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب 37/1.

4 – المرجع السابق، 15/1.

5 – المبرد، المقتضب 240/3.

ويرى السهيلي أن (أمْ) التي هي مشوبة المعنى بالاضـــراب والاســـتفهام لا تكون في القرآن الكريم، وإن كانت فهي على جهة التقرير، كقوله تعالى: ﴿ أمْ أنـــا خَيْرٌ مِنْ هذا الَّذي هُوَ مَهِينٌ وَلا يَكادُ يُبِينُ﴾[1].

وذهب السهيلي إلى أن كل (أمْ) وردت في القرآن الكريم فهي (أمْ) المعادلة، وإن لم يكن قبلها استفهام، ومثل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ أمْ حَسِبْتَ أنَّ أصْـــحابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كانُوا مِنْ آيَتِنا عَجَباً﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ أمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونِ﴾[3]، معللاً ذلك بأن "القرآن كلّه مبنـــي علـــى تقريـــر الجاحـــدين والمعاندين، وكلّه كلام واحد، كأنه معطوفٌ بعضه على بعض، فـــإذا وجـــدت (أم) وليس قبلها استفهام في اللفظ، فهو مُتَضَمَّنٌ في المعنى معلوم بقـــوة الكـــلام، كأنـــه يقول: "أتقولون كذا، أم تقولون كذا؟"[4].

وذكر السهيلي أن (أمْ) في قوله تعالى: ﴿ مَالِيَ لاَ أرَى الْهُدْهُدَ أمْ كَانَ مِـــنَ الْغَائِبِينَ﴾[5]، ليست على معنى (بل)، ولكنها حرف عطف، عطفت ما بعدها علـــى الاستفهام المتضمّن في الكلام، "كأنه يقول: أحضر أم كان من الغائبين؟"، ألا تـــراه يقول :(ماليَ؟) كالمستفهم عن نفسه، إن كان حاضراً فمالي لا أراه؟ ولـــولا هـــذا التقدير والإضمار لقال: ما للهدهدَ لا أراه؟ ولم يقل: (لا أرى الهدهد)"[6].

ويرى السهيلي[7] أن الاستفهام مع (أمْ) يعطي معنى التسوية، فإذا قلت: (أقام زيدٌ أم قعد؟)، فقد سويت بينهما في علمك، وهو بهذا لا يعترف بما يسمى بهمـــزة التسوية، يقول معلقاً على الجملة السابقة: "ألف الاستفهام لم يُخلَع منها ما وُضِـــعت له، ولا عُزِلت عنه، وإنما معناه: (علمتُ أقام زيدٌ أم قعد؟)؛ أي علمت مـــا كنـــتُ أقول فيه هذا القول، وأستفهم عنه بهذا اللفظ، فحكيت الكـــلام كمـــا كـــان، لـــيعلمَ

---

1 – سورة الزخرف، آية 52.

2 – سورة الكهف، آية 9.

3 – سورة الطور، آية 30

4 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 261.

5 – سورة النمل، آية 20.

6 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 262

7 – المرجع السابق، ص432.

المخاطبُ أن ما كان مستفهماً عنه معلوم، كما تقول: (قام زيدٌ)، فترفعه؛ لأنه فاعل، ثم تقول: (ما قام زيدٌ) فيبقى الكلام كما كان، وتبقى الجملة محكية على أصلها، فكذلك قوله تعالى: (سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ)، لمّا لم يبالوا بالإنذار ولا نفعهم، ولا دخل في قلوبهم منه شيء، فصار في حكم المستفهم عنه أكان أم لم يكن، فلا تسمى (الألف) ألف التسوية، كما فعل بعضهم[1]، ولكن (ألف) الاستفهام بالمعنى الذي وضعت له ولم تنزل عنه"[2].

5 . 7 – أنْ:

أ- أنْ المصدرية:

تعدّ (أنْ) المصدرية إحدى نواصب الفعل المضارع، وهي أم الباب، لذلك تعمل ظاهرة ومضمرة، وهي تعين الفعل المضارع للاستقبال، وقد تدخل على الماضي ولا تعمل فيه، نحو: كرهتُ أن خرجت[3].

ذكر السهيلي[4] أن في دخول (أنْ) على الفعل ثلاث فوائد تحقق الفرق بين المصدر المؤول والمصدر الصريح:

أ. ليس في المصدر الصريح دلالة على الزمن، في حين يدل المصدر المؤول على الزمن، قال: "إن الحدث قد يكون فيما مضى، وفيما هو آت، وليس في صيغته ما يدل على مضي ولا استقبال، فجاءوا بلفظ الفعل المشتق منه مع (أنْ) ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان"، فمثلاً الفرق بين : (كرهت خروجك)، و(كرهت أن خرجت)؛ أن الأول مصدر غير مؤقت؛ لأنه ليس فيه الوقت[5].

ب. دلالة المصدر المؤول على إمكان الفعل دون الوجوب والاستحالة، بمعنى أن (أنْ) مع الفعل تشعر بأن الفعل يمكن حدوثه في زمن

---

1 – ينظر على سبيل المثال: ابن هشام ، مغني اللبيب 15/1، والمرادي، الجنى الداني ص 32.، وابن عقيل، شرح ابن عقيل 429/1.

2 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 432-433

3 – ينظر: الرماني، معاني الحروف ص72، والهروي، الأزهية ص99، والمالقي، رصف المبانيص112

4 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 126.

5 - ينظر: الرماني، معاني الحروف ص72

بمخبر عن الحدث، بدليل أننا لا نقول: (أنْ قمت خير من أن قعدت) بلفظ الماضي[1].

وذكر السهيلي في موضع آخر[2] أن (أنْ) وما بعدها لا يمكن أن تكون في موضع المبتدأ، كما كانت في موضع الفاعل والمفعول والمجرور، وعلة ذلك أن العامل في المبتدأ عنده معنوي، والعامل المعنوي لولا أثره في المعمول اللفظي لما عُقِل، ويصح أن تكون في موضع النصب، لأنها معمولة لعامل لفظي، لأن العامل اللفظي يطلب معموله فإن وَجَدَ لفظاً فهو غير ممنوع منه، وإلا تسلط على المعنى، والابتداء بخلاف ذلك؛ لأنه عامل معنوي لا يتسلط على معمول معنوي مثله.

إضمار (أنْ):

اختلف النحاة[3] في عمل (أنْ) مضمرة من غير بدل، فذهب الكوفيون إلى أن (أنْ) تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل، مستندين إلى أدلة نقلية، منها قول طرفة[4]:

ألا أيُّهذا الزَّاجِرِي أحْضُرَ الوَغَى   وَأنْ أشْهَدَ اللّذّاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلِدِي

والشاهد نصب (أحْضُرَ) بأن المضمرة، بدليل أنه عطف عليه قوله: (وأنْ أشهدَ).

وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل معتمدين في ذلك على أدلة عقلية تؤيد ما ذهبوا إليه، منها: أنّ (أنْ) من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة، فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل، وكذلك قاسوها على (أنّ) المشددة التي تنصب الأسماء، فهذه لا تعمل مع الحذف، فإذا كانت (أنْ) لا تعمل مع الحذف، وهي من عوامل الأسماء، فالأولى أن لا تعمل (أنْ) الخفيفة، وذهبوا إلى أنّ (أنْ) الخفيفة عملت النصب؛ لأنها فرع لـ (أنّ) المشددة، ومشابهة لها، فإذا لم يعمل الأصل مع الحذف، فالأولى ألا يعمل الفرع مع الحذف، والذي

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 129.

2 – المرجع السابق، ص 346-347

3 – ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف 557/2، والمالقي، رصف المباني ص112-114

4 – البيت لطرفة في معلقته، ينظر: طرفة بن العبد، شعره وشخصيته ص50

يدل على ضعفها أن من العرب من لا يعملها مظهرة، ويرفع ما بعدها، ويجعلها بمنزلة (ما).

وتستعمل (أنْ) على ثلاثة أقسام[1]:

أ. قسم يجب أن تكون فيه مظهرة، ولا يجوز إضمارها، إذا كانت هي والفعل بعدها في موضع رفع أو نصب أو جر، نحو: أعجبني أن يقعد زيدٌ، وأريد أن تذهب، وعجبت من أن تذهب، على التوالي.

ب. قسم يجوز فيه الإظهار والإضمار، إذا كانت بعد حرف عطف تقدمه مصدر، نحو: (أعجبني قيامُك ويقْعدَ بكر)، ويجوز: وأن يقعدَ.

ج. قسم تضمر فيه ولا يجوز إظهارها، إذا كانت بعد الحروف التالية[2]: الفاء، والواو، وأو، واللام، وحتى) مع خلاف بين النحاة[3].

ذكر السهيلي[4] أنه لا يجوز إضمار (أنْ) إلا إذا سبقت بواو العطف، وتقدمها مصدر، خلافاً لابن مالك[5] الذي اشترط أن يكون المعطوف عليه اسماً ليس في تأويل الفعل.

وذهب السهيلي إلى أنّ (أنْ) مع الفعل ليس باسم محض، وإنما هو تأويل اسم؛ لأن الاسم المحض ما دلّ عليه حرف الجر[6]، واستشهد على ذلك بقول الأعشى (ميمون بن قيس)[7]:

لَقَدْ كانَ في حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ تَقَضّي لُبَاناتٍ؛ ويَسْأَمَ سَائِمُ

---

1 – ينظر: الثمانيني، الفوائد والقواعد ص 519.

2 – ينظر: سيبويه، الكتاب 28/3.

3 – عدّ الكوفيون (حتى، واللام) حرفي نصب، أي هما الناصبات للفعل بعدهما من غير إضمار (أن)، ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 575/2، 597.

4 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 317

5 – ينظر: ابن مالك، أوضح المسالك 174/4.

6 – ينظر: السهيلي، الروض الأنف، 101/2

7 – ينظر: الأعشى، ديوانه ص 181، ورواية الديوان برفع(يَسْأمُ)، والبيت من شواهد الكتاب 38/3.

وبقول الشاعرة[1]:

لَلُبسُ عَباءَةٍ وَتَقَرَّ عيني أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

علّقَ السهيلي على الأبيات السابقة بقوله: "ألا ترى أنك لو جعلت مكان (اللُّبس) و(التَّقَضِّي) اسماً غير مصدر، فقلت: "يعجبني زيد ويذهبَ عمرو"، لم يجز، وإنما جاز هذا مع المصدر؛ لأن الفعل المنصوب بأن مشتق من المصدر، ودال عليه بلفظه، فكأنك عطفت مصدراً على مصدر "[2].

وقد تضمر (أنْ) ويُكفى بأثرها وعملها عن ظهور لفظها، بعد الواو، وحتى، ولام التعليل، ولام الجحود، والفاء في باب الجواب؛ لأن هذه الحروف كالعوض منها[3].

ويبدو أن السهيلي متفق مع البصريين في أن العامل في الفعل النصب هو (أنْ) المضمرة، وليس اللام ، أو حتى كما ذهب إلى ذلك الكوفيون.

لا يضاف اسم إلى (أنْ) المصدرية:

ذكر السهيلي أنّ (أنْ) التي في تأويل المصدر لا يضاف إليها اسم، فنقول: (هذا موضع أن تقعد ويوم خروجك)، ولا نقول:" (يوم أن تخرج)؛ لأنها ليست باسم؛ أي أنّ (أنْ) مع الفعل ليس باسم محض، وإنما هو في تأويل الاسم؛ لأن الاسم المحض يقبل الخوافض، ولا بدّ من إظهار حرف الخفض إذا جئت به، وتضاف (أنْ) إلى الأسماء المحضة، لا إلى التأويل، ولا يضاف إليها أيضاً اسم الفاعل، لا بمعنى المُضيّ، ولا بمعنى الاستقبال، ولا المصدر إلا على وجه واحد نحو: مخافة أن تقوم، وذلك إذا أردت معنى المفعول بأن وما بعدها، وأما على نحو إضافة المصدر إلى الفاعل، فلا يجوز ذلك"[4].

---

1 – ينسب هذا البيت لميسون بنت بحدل ، وهي امرأة من أهل البادية تزوجها معاوية بن أبي سفيان، وهي أم ولده يزيد، فكانت تكره حياة الحضر، وتكثر من الوجد على أهلها وحياة البادية حتى طلقها. والبيت من شواهد الكتاب 45/3، وابن هشام، أوضح المسالك 175/4، و الثمانيني، الفوائد والقواعد ص520.

2 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 318.

3 – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

4 – السهيلي، الروض الأنف، 101/2.

مزيد فائدة، ومزيد الفائدة لا يخرج الفعل عن كونه فعلاً، فلذلك لا تخرج (أنْ) عن كونها مصدرية"[1].

جـ ـ أنْ الزائدة:

ذكر السهيلي أنّ (أنْ) تزاد بعد (لما) للدلالة على ارتباط الفعل الثاني بالأول، وأن أحدهم كالعلة للآخر، مثّل على ذلك بقولهم: "لما أن جاء زيدٌ أكرمتك"، فالمعنى عنده أن المجيء سبب الإكرام، قال: "فإذا كان التسبيب حسّن إدخال أنْ بعدها زائدة إشعاراً بمعنى المفعول من أجله، وإن لم يكن مفعولاً لأجله، نحو قوله تعالى: ﴿ ولَمّا جاءَتْ رُسُلُنا لُوطاً﴾[2]، و قوله تعالى: ﴿ فَلَمّا أَنْ جاءَ الْبَشِيرُ﴾[3]، وإذا كان التعقيب مجرداً من التسبيب لم يحسن زيادة (أنْ) بعد (لمّا)"[4]، بمعنى أنّ (أنْ) الزائدة ترفع احتمال التعقيب المجرد عن التسبيب[5].

وذكر النحاة أنّ (أنْ) تزاد بعد (لما) و(لو)، وفعل القسم، و(إذا)، وبين حرف الجر الكاف ومخفوضه[6].

د ـ إنْ الشرطية[7]:

حرف يجزم فعلين، وتعد أم الباب في أدوات الشرط، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَعُودوا نَعُدْ﴾[8]، وما بعدهما لا يعمل فيما قبلها، فإذا تقدمها اسم أعرب مبتدأ ، نحو: الكتاب إن قرأته أفدت منه، وإذا سبقت بـ (لا) النافية أدغمت فيها، ولهذا يُظن أنها (إلا) الاستثنائية، نحو قوله تعالى: ﴿ إِلاَّ تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ ﴾[9]،

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 128.

2 – سورة العنكبوت، آية 33.

3 – سورة يوسف، آية 96

4 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 127–128.

5 – ينظر: محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي، ص 354.

6 – ينظر: الهروي، الأزهية ص68، والمالقي، رصف المباني ص116، ابن هشام، مغني اللبيب 1/30–31.

7 – ينظر: المرادي، الجنى الداني ص207، و ابن هشام، مغني اللبيب 1/20–21، وينظر حول أحكامها وتفصيل القول فيها: عبد العزيز رضوان، إن الشرطية في الأساليب العربية، دراسة تطبيقية مقارنة.

8 – سورة الأنفال، آية 19.

9 – سورة التوبة، آية 40.

ويجوز أن تقوم (إذا) الفجائية مقام الربط في جواب (أنْ) فقط دون غيرها من أدوات الشرط، بشرط أن يكون الجواب جملة اسمية غير مسبوقة بنفي، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[1].

يرى السهيلي أن (إنْ) الشرطية أصل لـ (أنْ) النافية، فذكر أنهم أجازوا وقوع الفعل المستقبل بعد (إنْ) النافية بلفظ الماضي، كما أجازوه في (إنْ) التي للشرط، ومثل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ زَالَتا إِنْ أَمْسَكَهُما مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾[2]، وعلّق على ذلك بقوله: "ولو جعلت مكان (إنْ) ههنا غيرها من حروف النفي لم يحسن فيه مثل هذا؛ لأن الشرطية أصل النافية؛ كأن المجتهد في النفي إذا أراد توكيد الجحد يقول: (إنْ كان كذا وكذا فعلى كذا، أو فأنا كذا، وكثر هذا في كلامهم حتى حذف الجواب، وفهم المقصد، فدخلت (إنْ) في باب النفي"[3]. و(إنْ) الأولى شرطية، والثانية نافية، وهي جواب للقسم الذي آذنت به اللام الداخلة على الأولى، وجواب الشرط محذوف وجوباً[4].

وربما لاحظ السهيلي أن معنى النفي يمكن أن نجده في (إنْ) الشرطية، ومعنى الشرط مفقود في (إنْ) النافية، فراعى أصالة الأولى[5]؛ لذلك قال: إن (إنْ) الشرطية أصل لـ (إنْ) النافية.

دلالة (إن) الشرطية مع (لم):

ذكر السهيلي[6] أنه لما جاز وقوع الفعل بعد حرف الجزاء بلفظ الماضي، جاز وقوع (لم) الجازمة بعد (إن)، وهما جازمتان، والأصل ألا يجتمع في شيء من الكلام عاملان في معمول واحد، نحو: (إن لم تفعل)، ولكن لما كان الفعل بعد (لم) ماضياً في المعنى، جاز وقوعه بعد (إن) فعملت (لم) الجزم؛ لأنها أقرب إلى الفعل، ودلت (إنْ) على معنى الاستقبال؛ لأنها أولى وأسبق.

---

1 – سورة الروم، آية 36.

2 – سورة فاطر، آية 41.

3 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 151

4 – ابن هشام، مغني اللبيب 21/1

5 – ينظر: محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ص 224.

6 - السهيلي، نتائج الفكر ص151

وإلى هذا ذهب البيضاوي في تفسيره، فذكر أنه إذا تنازعت (لم) و(إن) الشرطية في عمل الجزم في الفعل المضارع، كما في قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾[1] كان العمل لـ (لم) واجباً؛ لأنها مختصة بالدخول على الفعل المضارع، ومتصلة به غير منفصلة، وهي كالجزء منه، وتقلب زمانه[2].

5 . 8 – إنَّ:

تأتي (إنَّ) على وجهين[3]:

أ. وجهٍ تكون فيه حرف توكيد ونصب، تدخل على الجملة الاسمية، ولا تؤول مع معموليها بمصدر ولا يتقدم اسمها أو خبرها أو معمول خبرها عليها.

ب. ووجه آخر تكون فيه حرف جواب بمعنى (نعم).

ذكر السهيلي أن الأصل في الحرف أن يكون عاملاً، إلا حرفاً دخل على جملة قد عمل بعضها في بعض، وكان داخلاً لمعنى في الجملة لا لمعنى في اسم مفرد، ومثّل على ذلك بحرفي الاستفهام (الهمزة وهل)، وبناء على هذا الأصل الذي ذكره، يجب ألا تعمل (إنّ) وأخواتها؛ لأنها دخلت على معنى في الجملة، وليس على مفرد، ولكنه علل سبب عملها بقوله :" (إنّ) وأخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة أحرف فصاعداً يجوز الوقف على كل واحدة منهن، تقول: إنّه، وليته، ولعله، فأعملوها في الجملة إظهاراً لتشبثها بالحديث الواقع بعدهن"[4]، ويفهم من ذلك أن (إنّ) وأخواتها، وإن دخلت لمعنى في الجملة كـ (هل) ، إلا إنه يمكن الوقوف عليها، وبالتالي يمكن أن يتوهم انقطاع الجملة عنها، بخلاف (هل) التي لا يمكن الوقوف عليه، ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه.

---

1 – سورة البقرة، آية 24.

2 – ينظر: البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل،ص 12 وينظر أيضاً: محمود الصغير، الأدوات النحوية في كتب التفسير ص367.

3 – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب 34/1

4 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 74.

ويبدو أن سبب عملها راجع إلى شبهها بالفعل الماضي، فهي مثله مبنية على فتح الآخر[1]، ودليل ذلك أنها إذا خُفِّفَتْ زال الشبه وبطل العمل.

دخول السين وسوف في خبر (إنَّ):

ذكر السهيلي رأياً لابن الطراوة ذكر فيه أن (السين وسوف) لا تدخل على خبر المبتدأ إلا إذا تقدمتها (إنَّ)، قال: "فإن أدخلت (إنَّ) على الاسم المبتدأ جاز دخول السين في الخبر لاعتماد الاسم على (إنَّ)، ومضارعتها للفعل، فصارت في اللفظ مع اسمها كالجملة التامة، فصلح دخول (السين) فيما بعد، فأما مع عدم (إنَّ) فيقبح ذلك، وهذا هو مذهب الشيخ أبي الحسين"[2].

ويبدو أن ما قرره ابن الطراوة واستساغه السهيلي لا يطّرد، فقد تعقب محمد عبدالخالق عضيمة آيات القرآن الكريم، فوجد أن حرف الاستقبال يدخل على خبر المبتدأ دون أن يسبق بـ (إنّ)، ومثل على ذلك بآيات من القرآن الكريم، قال: "إنّ السهيلي سلّم دون أن يكلف نفسه استقراء أسلوب القرآن الكريم، والاحتكام إليه، ثم قال: "إن في القرآن الكريم آيات كثيرة اقترنت فيها جملة الخبر بعلامة الاستقبال، وليس قبلها (إنّ)"[3]، منها: قوله تعالى: ﴿ والَّذينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصّالحات سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِها الأَنْهارُ خالِدينَ فِيها أَبَداً وَعْدَ اللهِ حَقّاً وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلاً﴾[4] ، وقوله –عزّ وجلّ– : ﴿ فَأَمّا الَّذينَ آمَنُوا بِاللهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ في رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْديهِمْ إِلَيْهِ صِراطاً مُسْتَقِيماً ﴾[5]، وقوله: ﴿ وَالَّذينَ كَذَّبُوا بِآياتِنا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُونَ﴾[6]

---

1 – ينظر: هادي نهر، الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين ص74

2 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 122

3 – ينظر: محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم 2/191-193، و السهيلي، نتائج الفكر، حاشية المحقق (4) ص 122.

4 – سورة النساء، آية 122

5 – سورة النساء،آية 175

6 – سورة الأعراف، آية 184، وينظر أيضاً: سورة النساء، آية162، وسورة التوبة، آية71، وسورة الروم، آية3، وغيرها.

5 . 9 – (أوْ):

ذكر النحاة[1] عدة معاني لـِ (أوْ)، منهـا: الـشك، والإبهـام، والتخييـر، والإباحة، والجمع المطلق كالواو، والإضراب بمعنى (بل)، والتقسيم، وبمعنى (إلا) الاستثنائية، وبمعنى (إلى)، والتقريب، والشرطية، والتبعيض، وهذه المعاني موضع خلاف بين النحاة

عقد السهيلي[2] مسألة في دلالة (أوْ) العاطفة، ذكر فيهـا أن (أوْ) وضـعت للدلالة على أحد الشيئين المذكورين معها، وأما المعاني التي ذكرها النحاة كالـشك، والإبهام، والتخيير، والإباحة...، فهي مفهومة من السياق وقرائن الحـال، لا مـن (أوْ).

ويبدو أن السهيلي متأثر بابن جني، إذ سبقه في ذلك، قال في الخصائص: " (أوْ) إنما أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين أين كانت وكيف تـصرفت، فهـي عندنا على ذلك؛ وإن كان بعضهم قد خفي عليه هذا من حالها في بعض الأحـوال، حتى دعاه إلى نقلها من أصل بابها"[3].

وكذلك قال ابن هشام بعد أن ذكر اثني عشر معنى لــِ (أوْ): "التحقيـق أن (أوْ) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، وهو الذي يقوله المتقدمون، وقـد تخـرج إلى معنى (بل)، وإلى معنى الواو، وأمّا بقيةُ المعاني فمستفادة من غيرها"[4].

وذكر السهيلي أن (أوْ) قد تجيء في الخبر المشكوك فيه، من حيـث كـان الشك تردداً بين أمرين من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، لأنها وضعت للـشك، بدليل أنها توجد في الخبرَ ولا شك فيه إذا أُبهمت على المخاطب، كقولـه تعـالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[5]. فـ (أوْ) على بابها، إذ تـدل علـى أحـد

---

1 – ينظر: الزجاجي، حروف المعاني ص50، والهروي، الأزهية ص111، وابن هشام ، مغني اللبيب 55/1، والمرادي، الجنى الداني ص 2271، والأخفش، معاني القرآن 132/1–133، و فاضل السامرائي ، معاني النحو، 217/3

2 – السهيلي، نتائج الفكر، ص253.

3 – ابن جني، الخصائص 459/2

4 – ابن هشام، مغني اللبيب 60/1.

5 – سورة الصافات، آية 147.

الشيئين المذكورين، قال: "أي إنهم من الكثرة بحيث يقال فيهم: هم مئة ألف أو يزيدون، فأو على بابها دالة على أحد الشيئين، إما على مائة ألف بمجردها، وإما مائة ألف مع زيادة، والمخبر في كل هذا لا يشك"[1].

اختلف النحاة[2] في دلالة (أوْ) في الآية السابقة، فقد ذكر والفرّاء أنها بمعنى (بل)،[3] وذهب الأخفش وقطرب إلى أنها بمعنى (الواو)[4].

وردّ المبرد[5] رأي الفراء؛ لأن (أوْ) لا تأتي بعد غلط أو نسيان، وهذا لا يجوز في حق الله عز وجل.

وذكر ابن جني أن (أوْ) في الآية السابقة: " على بابها في كونها شكاً، وذلك أن هذا الكلام خروج حكاية من الله عز وجل لقول المخلوقين، وتأويله عند أهل النظر: وأرسلناه إلى جمعٍ لو رأيتهم لقلتِ فيهم: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون"[6].

وذهب الرضي إلى أن (أوْ) في الآية السابقة تكون بمعنى (بل)، قال: "وإنما جاز الاضراب بـ (بل) في كلامه تعالى؛ لأنه أخبر عنهم بأنهم مائة ألف بناءً على ما يحزرُ الناس من غير تعمق مع كونه تعالى عالماً بعددهم، وأنهم يزيدون، ثم أخذ الله تعالى في التحقيق، فأضرب عما يغلط فيه غيره بناءً منهم على ظاهر الحزر، أي: أرسلناه إلى جماعة يحزرهم الناس مائة ألف، وهم كانوا زائدين على ذلك"[7].

وردّ السهيلي ما ذهب إليه الزجاج في كون (أو) في قوله تعالى:﴿ فَهِيَ كالْحِجارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[8] تفيد الإباحة، والمعنى عنده أنه أبيح للمخاطبين أن

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 253.

2 – ينظر الزجاجي، معاني الحروف ص78، وابن جني، الخصائص 463/2، وابن هشام، مغني اللبيب 58/1.

3 – ينظر:الفراء، معاني القرآن 393/2

4– ينظر: الأخفش، معاني القرآن 32/1–33

5 – ينظر: المبرد، المقتضب 251/3

6 – ابن جني، الخصائص 463/2

7 – الرضي، شرح الكافية 368/2.

8 – سورة البقرة، آية 74.

د. وُصلَة لنداء ما فيه (أل): كقوله تعالى: ﴿ يا أيُّها الإنْسانُ ما غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيم ﴾[1].

ه. اسم موصول: كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيّاً﴾[2]

و. التعجبية: نحو: أيُّ فتًى زيدٌ! وأيُّ فَتاةٍ فاطمةُ!.

ز. اسم دال على المخصوص: في أسلوب الاختصاص، نحو: (أنا ــ أيُّها الرجل ــ افتقر لعفو الله)، وتكون مبنية على الضم في محل نصب مفعول به لفعل محذوف، وتلزمها هاء التثنية.

تعرّض السهيلي لـ (أيّ) الدالة على الوصفية، وأيّ الاستفهامية، وأيّ الموصولة:

أولاً: (أيّ) الدالة على الوصفية:

ذكر بعض النحاة أن (أيّ) تقع صفة إذا تحققت فيها الشروط التالية:

أ. أن يكون منعوتها نكرة، نحو: زيدٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ، فإن جاء معرفة أعربت حالاً، نحو: مررتُ بعبد الله أيَّ رجل[3]؛ لأنه لو كان معرفة للزم المضاف أن يكون بعضاً مما لا يضاف إليه، ولا يتصور ذلك في الصفة؛ لأن الصفة هي الموصوف لا بعضه[4].

ب. أن تضاف إلى نكرة مماثلة للمنعوت في اللفظ والمعنى، نحو: هذا رجلٌ أي رجل، أو معنى دون اللفظ، نحو: هذا رجلٌ أيُّ فتىً[5].

ج. ألا يحذف موصوفها[6].

---

1 – سورة الانفطار، آية 6

2 – سورة مريم، آية 69.

3 – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب 70/1

4 – ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 476/2

5 – ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 314/3-315.

6 – ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 476/2

هذا وقد أجاز مجمع اللغة العربية[1] في القاهرة أن تكون مضافة إلى معرفة، نحو: اشترِ أيّ الكتب، ومضافة إلى مصدر، نحو: لا تبالي بأيّ تهديد، ورأى أن تعرب صفة لموصوف محذوف أو نائبه عن المصدر.

وذهب السهيلي إلى أن (أيّ) الوصفية متدرجة من (أيّ) الاستفهامية، قال: "وأما وقوع (أيّ) نعتاً لما قبلها، كقولك: مررتُ برجلٍ أيّ رجل، فإنما تدرّجت على الصفة من الاستفهام، كأن الأصل: أيُّ رجل؟ على الاستفهام الذي يُراد به التفخيم والتهويل، وإنما دخله التفخيم؛ لأنهم يريدون إظهار العجز والإحاطة بوصفه، فكأنه مما يستفهم عنه إذ يُجهل كُنْهُه، فأدخلوه في باب الاستفهام الذي هو موضوع لما يُجهل... فلما ثبت هذا اللفظ في باب التفخيم والتعظيم للشيء قَرُبَ من النعت والوصف، حتى أدخلوه في باب النعت، وأجروه في الإعراب على ما قبله"[2].

ثانياً: أيّ الاستفهامية:

ذكر السهيلي أن (أيّاً) الاستفهامية معربة بخلاف أسماء الاستفهام الأخرى، وعلة إعرابها عنده تمكنها من الإضافة، ولَزَمتْها الإضافة؛ لأنها وضعت لتمييز البعض وتعيينه، فهي تضاف إلى الجملة كما يضاف البعض إلى الكل[3].

وإذا أضيفت (أيّ) إلى ما هي بعضه، لزم أن يكون المضاف معرفة سواء أضفتها إلى مفرد أو جمع أو مثنى، نحو: أيُّ الرجال قائمٌ؟ وأيُّ الرجلين قائمٌ؟ وأيُّ زيدٍ أحسنُ؟، أما إذا أضيفت إلى ما تقع عليه، فيلزم أن يكون نكرة سواء أضفتها إلى مفرد أم جمع أم مثنى، نحو: أيُّ رجلٍ عندك؟ وأيُّ رجالٍ عندك؟ وأيُّ رجلين عندك؟[4].

1 – ينظر: خالد العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية، ص 268.

2 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 201-202

3 – المرجع السابق، ص 197-198.

4 – ينظر: ابن عصفور،شرح جمل الزجاجي 475/2

وذكر الثمانيني أنها أعربت حملاً على نظيرها (بعض وجزء)، ونقيضها (كل)[1].

وذكر ابن الأنباري[2] وجهين لإعرابها، الأول: أنها أعربت للدلالة على أن الأصل في الأسماء الإعراب، وهذا ما يسمى عند النحاة باستصحاب الأصل، والآخر: أنهم حملوها على نظيرها (جزء) ، ونقيضها (كل)، وهما معربان، فأعربت حملاً عليهما.

وذهب السهيلي إلى أن (أيّاً) الاستفهامية يعمل فيها ما بعدها، ولا يقع قبلها إلاّ ما يجوز إلغاؤه، كأفعال العلم والشك الداخلة على ما حقّه الابتداء، فنقول: أيُّهم أخوك؟ ولا نقول: (ضربتُ أيُّهم أخوك)؛ لأن (ضرب) لا يُلغى، ولا نقول: (أيُّهم أخوك؟) بالنصب؛ لأن الاسم المفرد لا يكون صلة، ولهذا اختلفوا في إعراب (أيّ) في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ...﴾، وسيأتي الحديث على هذه الآية.

وذكر ابن عصفور[3] أنه شذّ عن ذلك لفظتان، وهما: (سل وانظر)، بدليل قولهم: (اذهب فسل أيُّهم قائم، واذهب فانظر أيُّهم ذاهب).

ثالثاً: أيّ الموصولة:

تكون (أيّ) اسماً موصولاً إذا تقدمها عامل، وتأخرت عنها جملة الصلة، ويعمل فيها الفعل المستقبل دون الماضي؛ لأن (أيّاً) اسم مبهم، والفعل المستقبل فيه إبهام فيناسبها، بخلاف الماضي الذي يقيد زمن ما يدخل عليه، فيتناقضان، فتقول: أضربُ أيَّهم في الدار، ولا نقول: ضربت أيَّهم في الدار، ويطلق على (أيّ) الموصولة (أيّ) التامة[4].

---

1 – ينظر: الثمانيني، الفوائد والقواعد ص 708، 813.

2 – ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية ص 193.

3 – ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 437/2.

4 – ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 475/2

ولا تضاف (أيّ) الموصولة إلا إلى معرفة، خلافاً لابن عصفور[1]، واختلف في إعرابها وبنائها، وسنتحدث عنه من خلال إعراب قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً ﴾[2].

وذكر السهيلي[3] أن (أيّاً) إذا كانت اسماً موصولاً، فإنه يعمل فيها ما قبلها، ولم يجز الإلغاء.

رابعاً: (أيّ) وُصلة نداء:

تأتي (أيّ) وُصلة لنداء ما فيه (أل)، نحو: (يا أيُّها الرجل...)، وذهب الأخفش إلى أن (أيّاً) لا تكون وُصلة ، وإنما هي (أيّ) الموصولة حذف صدر صلتها، وهو العائد، والتقدير عنده: يا مَنْ هو الرجل، ورُدّ قوله بأنه لا يوجد عائد يجب حذفه، ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية[4]

وذكر السهيلي أن (أيّاً) في جميع الكلام تدل على التعيين والتمييز للشيء من غيره، "ولهذا اختصت (أيّ) بنداء ما فيه (الألف واللام)، تمييزاً له وتعييناً، ولذلك صُيِّرَ بعض لفظها حرفاً من حروف النداء في قولك: أي زيد، وتفسيراً لقولك: عندي عهنٌ؛ أي: صوف، إلى غير ذلك من تصرفات هذا اللفظ"[5].

ويبدو أن اختيار (أيّ) وُصلة لنداء ما فيه (أل) هو لتعيين المنادى وتمييزه عن غيره، وحتى لا يذهب الوهم إلى أن (أل) للجنسية.

- (أيّ) في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً﴾[6]:

تعرض السهيلي[7] لهذه الآية عند حديثه عن (أيّ) الاستفهامية والموصولية، إذ ذكر أن (أيّاً) إذا كانت استفهاماً عمل فيها ما بعدها، ولا يقع قبلها إلا الأفعال

---

1 – ينظر: ابن مالك، أوضح المسالك، 129/3

2 – سورة مريم، آية 69.

3 – ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، ص 198.

4 – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب 70/1.

5 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 200–201

6 – سورة مريم، آية 69.

7 – السهيلي، نتائج الفكر،ص 198.

التي يجوز إلغاؤها كأفعال العلم والشك، أما إذا جعلتها اسماً موصولاً، فإنه يعمل فيها ما قبلها، ولا يجوز الإلغاء، وبناء على ما سبق فإننا نقول: أيُّهم أخوك؟، ولا نقول: ضربتُ أيُّهم أخوك؛ لأن (ضربت) لا يُلغى، ولا (أيُّهم أخوك؟) بالنصب؛ لأن الاسم المفرد لا يكون صلة، ويجوز إضمار المبتدأ، فكأننا قلنا: ضربتُ أيُّهم هو أخوك، فتكون (أيّ) بمعنى (الذي)، ولكن إضمار المبتدأ قبيح في الكلام، ولهذا اختلفوا في إعراب الآية السابقة[1].

ذكر السهيلي[2] آراء النحاة في توجيه هذه الآية، فذهب الخليل[3] إلى أنه محكيٌّ، والمعنى: لنقولن: أيُّهم أشدُّ؟ وذهب سيبويه[4] إلى أنها اسم مبني يوضع في موضع المفعول، وبني لمخالفته نظائره، حيث لم يوصل بجملةٍ، والتقدير عنده: أيّهم هو أشدّ، فلو صرحت به (هو) لنصبتَ ثَمَّ بـ (نزعنّ)، فلما اختزلت بنيت (أيّ) لمخالفتها النظائر.

وعلّق السهيلي على كلام سيبويه السابق بقوله: "وهذا الذي ذكره لو استشهد عليه بشاهد من نظم أو نثر، أو وجدناه بعده في كلام فصيح شاهداً له لم نعدل به قولاً، ولا رأينا لغيره عليه طولاً، ولكنا لم نجد ما بني لمخالفته غيره"[5].

ويبدو أن بناءَها عند سيبويه؛ لأن حقها أن تبنى في كل موضع كسائر الأسماء الموصولة، فهي تشبه الحرف من حيث افتقارها لما بعدها من الصلة، لكنها لما لزمت الإضافة إلى المفرد لفظاً أو معنى، والإضافة من خواص الأسماء فرجعت إلى أصلها في الأسماء وهو الإعراب، فهي إذا أضيفت إلى نكرة كانت بمعنى (كل)، وإذا أضيفت إلى معرفة كانت بمعنى (بعض)، فحملت في الإعراب على ما هي بمعناه، ولكنها في الآية عادت إلى الأصل في الأسماء الموصولة، وهو

---

1 – ينظر: ابن الأنباري، مسائل الخلاف 709/2.

2 – السهيلي، نتائج الفكر،ص 198.

3 – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب 69/1،

4 – ينظر: سيبويه، الكتاب 399/1.

5 – السهيلي، نتائج الفكر،ص 198.

البناء؛ لأنه لما حذف صدر صلتها ازداد نقصها المعنوي وهو الإبهام، فازداد شبهها بالحرف فبُنيت[1].

وذكر سيبويه أيضاً أن (أيّاً) تعرب إذا صح إحلال (الذي) محلها، وفي الآية السابقة ذكر أنه لا يصح إحلال (الذي) محلها، فلذلك جاءت مبنية[2].

لم يرتض كثير من العلماء ما ذهب إليه سيبويه، فقد قال أبو عمرو الجرمي: "خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحداً يقول: لأضربن (أيُّهم قائم) بالضم"[3].

وقال أبو جعفر النحاس: "ما علمت أحداً من النحويين إلا وقد خطأ سيبويه في هذه المسألة، وقال الزجاج: ما تبين أن سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين، هذا أحدهما، فإنه يقول بإعراب (أي) إذا أفردت عن الإضافة، فكيف يبنيها إذا أضيفت"[4].

وقال ابن السراج: "وأنا أستبعد بناء (أيّ) مضافة، وكانت مفردة أحق بالبناء، ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية"[5].

وذهب الخليل إلى أن مفعول (ننزع) موصول محذوف، وأن (أيّاً) هنا استفهامية مبتدأ، و(أشدُّ) خبر، والجملة محكية بقول وقع صلة للموصول المحذوف، والمعنى: لننزعن الذين يقال فيهم (أيُّهم أشد)"، وردّ قول الخليل بأنه لا معنى لجعل (النزع) لمن يسأل عنه بهذا الاستفهام، وذكر الألوسي أن ما ذهب إليه الخليل تكلف لا ينقاس[6].

---

1 – ينظر: الألوسي، روح المعاني 120/16.

2 – ينظر: سيبويه، الكتاب403/2.

3 – ينظر: ابن الأنباري، مسائل الخلاف 712/2، و ابن هشام، مغني اللبيب 19/1

4 – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب 19/1، والألوسي، روح المعاني، 240/2

5 – ابن السراج، الأصول في النحو 324/2.

6 – ينظر: الألوسي، روح المعاني، 120/16.

وذهب الكسائي والفرّاء إلى ما قاله الخليل إلا أنهما جعلا الجملة في محل نصب بنزع عن، والفعل معلق بالاستفهام، وجاز تعليق الفعل؛ لأنه مضمن معنى (لَنُنادِيَن)، لذلك جاز التعليق، وهما يريدان تعليق النداء[1].

وذهب يونس إلى أن الفعل ملغى، وإن لم يكن من أفعال القلوب، بمعنى أن التعليق لا يختص بصنف من الأفعال، بل يجوز في سائرها، وقال السهيلي: "وقول يونس: "إن الفعل ملغى[2]، حق، وإن لم يكن من أفعال القلب، وعلة إلقائه ما قدمناه من حكاية لفظ الاستفهام للاختصاص"[3].

اختار السهيلي قول الخليل، ولكنه لم يرتضِ تفسير النحاة لقوله، قال: "والمختار قول الخليل، لكن يحتاج إلى شرح، وذلك أنه لم يرد بالحكاية ما سبق إلى الوهم من تقدير معنى القول، ولكنه أراد حكاية لفظ الاستفهام الذي هو أصل في (أيّ)، كما تحكيه بعد الْعِلْمِ إذا قلت: قد علمت مَنْ أخوك؟ وأقام زيدٌ أم قعد؟ فقد تركت الكلام على حاله قبل دخول الفعل، لبقاء معنى الاختصاص والتبيين في (أيّ) الذي كان موجوداً فيها وهي الاستفهام؛ لأن ذلك المعنى هو الذي وضعت له، استفهاماً كانت أم خبراً... حكيت حاله في الاستفهام، وإن ذهب الاستفهام،... فإذا أتممت الصلة وقلت: ضربت أيّهم هو أخوك، زالت مضارعة الاستفهام، وغلب عليه معنى الخبر، لوجود الصلة التامة بعده، وكان إلحاقه بالأسماء الموصولة أولى من تشبيهه بحال الاستفهام"[4].

ويفهم من كلام السهيلي السابق أن الأصل في (أيّ) أن تكون اسم استفهام، ولكنها قد تتدرج إلى الصفة كما في (أيّ) الوصفية، أو إلى الخبر كما في (أيّ) الموصولية.

ويبدو أن ما ذهب إليه السهيلي في تبرير رأي الخليل فيه تكلف في إظهار معنى الاستفهام قد لا يَتَأَتّى لمعظم الناس بسهولة، فالمانع أن تكون (أيّ) مبنية كما

1 – الألوسي، روح المعاني، 120/16.

2– ينظر: سيبويه، الكتاب 400/2.

3 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 199.

4 – المرجع السابق ، ص 199

ذهب سيبويه، ونقيسها على الأسماء التي يجوز بنائها إذا أضيفت إلى مبني، من ذلك ظروف الزمان، فقد ذكر العكبري أن ظروف الزمان إذا أضيفت إلى مبني جاز أن يبنى لما في الظروف من الإبهام؛ لأن المضاف يكتسب كثيراً من المضاف إليه[1].

وكما اختلف النحاة حول (ايّ) في سورة مريم، كذلك اختلف المفسرون معتمدين في ذلك على اختلاف النحاة[2].

ومن ذلك أيضاً كلمة (مثل) في قوله تعالى: ﴿ فَوَرَبِّ السَّمَآءِ وَالأَرضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مآ أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾[3]، فالأصل أن تكون معربة، ولكنها بنيت لأنها مضافة إلى (ما)، وإما لأنها ركبت مع (ما) كخمسة عشر[4].

ولو قلنا أن (أيّ) في سورة مريم مبنية؛ لأنها مضافة إلى ضمير وهو مبني، لأرحنا أنفسنا من مشقة التكلف والتأويل.

وذكر السهيلي أن الإجماع منعقد على نصب (أيّ) بـ (ينقلبون)، لا بما قبلها في قوله تعالى: ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذينَ ظَلَمُوا أيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾[5]، وكان يتصور فيها أن تكون منصوبة بـ (يعلم) التي قبلها، وتكون حينئذٍ اسم استفهام والجملة صلتها، والعائد محذوف، ومنع هذا الوجه؛ لأن "الاسم الموصول إذا عُني به المصدر، ووصل بفعل مشتق من ذلك المصدر، لم يجز، لعدم الفائدة المطلوبة من الصلة، وهي إيضاح الموصول وتبيينه، والمصدر لا يوضح بفعله المشتق من لفظه؛ لأنه كأنه هو لفظاً ومعنى... ووجه آخر، وهو أن (أيّاً) لا يكون بمعنى (الذي) حتى يضاف إلى معرفة"[6].

---

1 – ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن 704/2.

2 – ينظر: محمود الصغير، الأدوات النحوية في كتب التفسير ص278.

3 – سورة الذاريات، آية 23.

4 – ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن 1180/2.

5 – سورة الشعراء، آية 227.

6 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 200.

5 . 11 ـ حتى، وإلى:

ذكر النحاة[1] أن (حتى) تكون حرف جر، وحرف عطف، وحرف ابتداء، وزاد الكوفيون قسماً رابعاً، وهي أن تكون حرف نصب ينصب الفعل المضارع، وزاد بعض النحويين قسماً خامساً وهو أن تكون بمعنى (الفاء) السببية، نحو: (ضربت زيداً حتى يبكي)، و(يبكي) عند جمهور النحاة منصوبة، وعند الأخفش مرفوعة[2].

عقد السهيلي مسألة في (حتى العاطفة)[3]، ذكر فيها أن وظيفتها تكمن في الدلالة على أن ما بعدها غاية لما قبلها، وغاية كل شيء حدُّه، وفسر لنا بناءها الصوتي، فذكر أن لفظها كلفظ الحد: حاءٌ قبل تاءين، والحد: حاء قبل دالين، وصوت الدال يشبه صوت التاء في المخرج والشدّة، والفرق بينهما في صفة الجهر، فالدال مجهورة، فكانت لقوة الجهر أولى بالمعنى القوي، والمعنى القوي يتمثل في الاسم والفعل ، فكلمة (حدّ) تأتي اسماً وفعلاً، وأما (حتى)، فهي حرف معناه في غيره، لا في نفسه بخلاف الاسم.

وذكر السهيلي أن (حتى) تأتي حرف جر، فتخفض الاسم بعدها، وذلك لأنها أشبهت حرف الخفض (إلى)، ووجه الشبه بينهما أنّ كليهما يستعمل لانتهاء الغاية، قال: "ومن حيث كانت (حتى) للغاية خفضوا بها كما يخفضون بإلى التي لانتهاء الغاية"[4].

ذكر السهيلي أن (حتى) فارقت (إلى) في أكثر أحكامها، من ذلك:

أ. أن (حتى) غاية لما قبلها، وهو جزء منه، وما بعد (إلى) ليس مما قبلها، بل عنده انتهى ما قبل الحرف.

---

1 – ينظر: الزجاجي، حروف المعاني ص64، والرماني، معاني الحروف ص119، والمالقي، رصف المباني ص180

2 – ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص 542، 558.

3 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 252

4 – المرجع السابق، ص 252.

ب. تكون (حتى) حرف عطف، ولم تكن (إلى) في حروف العطف؛ لانقطاع ما بعدها عمّا قبلها.

ج. لا تدخل (حتى) على الضمير المخفوض إذا كانت حرف جر، بخلاف (إلى)؛ فإنها تدخل على المظهر والمضمر، فلا نقول: قام القوم حتاك، كما لا نقول: قام القوم وك.

وعلة ذلك "أن (حتى) الخافضة هي في معنى العاطفة، و(حتى) العاطفة لا تدخل على ضمير متصل، لا هي ولا شيء من حروف العطف؛ لأن الضمير المتصل مختلط بالعامل الملاصق به، والاسم المعطوف عليه فاصل بينهما مع الحرف، فلما لم تدخل العاطفة على ضمير متصل لم تدخل الخافضة أيضاً على ضمير أصلاً؛ لأن الضمائر المخفوضة لا تكون إلا متصلة، وليس للخفض ضمير منفصل، كما للرفع والنصب"[1]، وقد أجاز الكوفيون والمبرد أن تجر الضمير نحو (حتاك)[2].

د. لا يجوز العطف بها إذا لم يكن الثاني حداً للأول، قال: "ومن حيث كان ما بعدها غاية لما قبلها لم يجز في العطف: قام زيدٌ حتى عمرو، ولا : أكلت خبزاً حتى تمراً؛ لأن الثاني ليس بحدٍ للأول ولا طرفٍ"[3].

وذكر النحاة فروقاً بين (حتى) الجارّة، و(حتّى) العاطفة، منها:

أ. أن العاطفة يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها، أما الجارة فقد اختلف في مجرورها، فذهب المبرد، وابن السراج[4]، والفارسي، وأكثر المتأخرين إلى أنه داخل، وأجاز ابن مالك أنه يكون داخلاً فيما قبلها، أو غير داخل، ومثَّلَ على ذلك بـ (ضربتُ القومَ حتى زيدٍ) فـ (زيد) يجوز أن يكون مضروباً، انتهى الضرب به،

1- السهيلي، الأمالي، ص 42.

2 - ينظر: المرادي، الجنى الداني ص 542.

3 - السهيلي، نتائج الفكر، ص 252.

4- ينظر:ابن السراج، الأصول 424/1، و 218/2

ويجوز أن يكون غير مضروب، انتهى الضرب عنده، وذكر ابن مالك أن سيبويه والفرّاء أشارا إلى ذلك، وحكي عن ثعلب أن (حتى) للغاية، والغاية تدخل وتخرج[1].

وعند السهيلي أن ما بعد (حتى) الجارّة يدخل في حكم ما قبلها بدليل قوله: (حتى) غاية لما قبلها، وهو منه، وما بعد (إلى) ليس مما قبلها، بل عنده انتهى ما قبل الحرف"[2].

ويبدو أن المسألة نسبية تحتمل الوجهين، والفيصل فيها السياق، وقرائن الحال، فلو قال قائل: (صمتُ رمضان حتى العيد)، لفهم أن يوم العيد غير داخل في الصوم.

ب. أن العاطفة يلزم أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها، بخلاف الجارّة.

ج. أن ما بعد الجارّة قد يكون ملاقياً لآخر جزءٍ نحو(سرتُ النهار حتى الليلِ)، بخلاف العاطفة[3].

د. (إلى) أعمُّ من (حتى)[4].

12.5 ـ رُبَّ:

اختلف النحويون في (رُبّ)، وفي دلالتها[5]، فمنهم من قال إنها تدل على التقليل، ومنهم من قال إنها تدل على التكثير، وذهب سيبويه والبصريون إلى أنها حرف خفض؛ لأن حروف الخفض لا تدخل عليها، وتختلف عن سائر حروف الجر بجملة أمور، منها[6]:

---

1 - ينظر: المرادي، الجنى الداني ص 545

2 - السهيلي، نتائج الفكر، ص 252.

3 - ينظر: المرادي، الجنى الداني ص 549-550.

4 - ينظر: هادي مطر، الحروف العاملة في القرآن الكريم ص560

5- ينظر: الزجاجي، حروف المعاني ص14، والمرادي، الجنى الداني ص 438، .وابن هشام، مغني اللبيب، 118/1.

6 - ينظر: السهيلي، الأمالي ص 71-72

أ. التقدم في أول الكلام

ب. لا تعمل إلا في النكرة

ج. مجرورها يكون منعوتاً

د. غالباً ما يحذف الفعل الذي تتعلق به.

ومن أحكامها أيضاً[1] :

أنها تدخل على الاسم دون الفعل، وتأتي لما مضى وللحال دون الاستقبال، تدخل على المضمر قبل الذكر على شرط التفسير، نحو: (ربّهُ رجلاً جاءني)، تزاد فيها تاء التأنيث، تثقّل وتخفّف، توصل بـ(ما) فتبطل (ما) عملَها، ولذلك صح دخولها على المعرفة، وعلى الفعل، نحو:(رُبَّما قام زيد، وربما زيد قام).

ومَثَّل السهيلي على ذلك بقولهم: (رُبَّ رجل عاقل لقيته)، فعاقل نعت، ولقيته أيضاً في موضع نعت آخر، وقد تمّ الكلام، ولكن على تقدير حذف فعلٍ آخر تتعلق به (رُبّ)، وإلاّ كان الكلام بمنزلة من يقول: برجلٍ عاقلٍ لقيته، ويسكت؛ فهذا في الباء ونحوها لا يجوز، وفي (رُبّ) جائز على حذف الفعل، فإن قلت: (رُبّ) رجل عاقل لقيتُ، بلا هاء، تعلقت (رُبّ) بـ لقيت، ولم يكن في الكلام حذف، وإن قلت: (رُبّ رجلٍ عاقلٌ)، فالرفع جاز عندهم على إضمار المبتدأ ، والجملة في موضع النعت؛ إذ لا بدَّ من نعت في هذا الباب، والفعل محذوف"[2].

وذهب الكوفيون وعلى رأسهم الكسائي والأخفش في أحد قوليه، ووافقهم ابن الطراوة إلى أن (رُبّ) اسم يحكم على موضعه بالإعراب، واستدلوا على اسميتها بالإخبار عنها، كما في قول الشاعر[3]:

إنْ يَقْتُلُوكَ فَإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عاراً عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عارُ

والتقدير: هو عارُ، وردّ مذهب الكوفيين بان الرواية الشهيرة: (وبعضُ قتلٍ عارُ).

---

1 - ينظر: الرماني، معاني الحروف ص106، والهروي، الأزهية ص259-266

2 - السهيلي، الأمالي ص 71.

3 - البيت لثابت قطنه، شاعر أموي من قصيدة يرثي بها يزيد بن المهلب، ينظر: الأصفهاني، الأغاني، 279/14، والبيت من شواهد المبرد في المقتضب 56/3، والسيوطي في المغني 118/1، وينظر:المرادي، الجنى الداني ص 439، وأمالي السهيلي ص 71.

ووافق السهيلي مذهب شيخه ابن الطراوة الذي وافق هو أيضاً مذهب الكوفيين في كون (رُبَّ) اسماً، وردّ على البصريين حجتهم في كون حروف الجر لا تدخل عليها، إذ يرى المانع تضمن (رُبّ) معنى الفعل (قلَّ)، وحروف الجر لا تدخل على الأفعال، قال السهيلي بعد أن ذكر مذهب شيخه ابن الطراوة: "ومنذ سمعت هذا القول لم أقدر أن أعرج معتقدي عنه، وإن كانوا قد احتجوا أن (رُبّ) حرف؛ لأن حروف الجرّ لا تدخل عليها، كما تدخل على كم، فنقول لهم: المانع من ذلك ما تضمنته من معنى (قلّ) و(أقلّ)؛ تقول العرب: قلَّ رجلٌ يقول ذلك، كما تقول: ما يقول ذلك إلا زيد، وحروف الجر لا تدخل في هذا المقام، فامتنعت أن تدخل (رُبّ)؛ لأن معناها من معنى (قلَّ)"[1].

5 . 13 – الفاء:

تأتي (الفاء) على أوجه كثيرة[2]، أشهرها:

أ. حرف عطف، فتشرك المعطوف مع المعطوف عليه في اللفظ والحكم، وتفيد الترتيب، والتعقيب، والسببية.

ب. تكون رابطة للجواب، وهي الفاء الواقعة في جواب الشرط، نحو: إن أردت النجاح فاستعد.

ج. تكون حرفاً زائداً، دخولها كخروجها، نحو: (زيدٌ فلا تضربه).

عقد السهيلي فصلاً في دلالة الفاء العاطفة[3]، ذكر فيه أن الفاء موضوعة للتعقيب، وقد تكون للتسبيب والترتيب، ويرى أنهما يرجعان إلى معنى التعقيب؛ لأن الثاني بعدهما أبداً إنما يجيء في عَقِبَ الأول، ومثل على التسبيب بنحو: (ضربتُه فبكى)، ومثل على الترتيب بقوله تعالى: ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا

---

1 – السهيلي، الأمالي ص 72.

2 - ينظر: المرادي، الجنى الداني ص61، وابن هشام، مغني اللبيب 140/1، وينظر: شرف الدين الراجحي، الفاءات في النحو العربي والقرآن الكريم ص15.

3 – ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، ص 250.

بَأْسُنا﴾[1]، قال: "دخلت الفاء لترتيب اللفظ؛ لأن الهلاك يجب تقدمه في الذكر؛ لأن الاهتمام به أولى، وإن كان مجيء البأس قبله في الوجود"[2].

ويبدو أنه قصد بالترتيب ترتيب الكلام من حيث الأهمية لا من حيث المعنى في الوجود.

وذهب الفراء إلى أن الفاء لا تفيد الترتيب مطلقاً، وأنّ ما بعد الفاء قد يكون سابقاً على ما قبلها، ومثل على ذلك بآية الأعراف السابقة، والمعنى عنده: وكم من قرية أردنا إهلاكها، فجاءها بأسنا، كما نقول: (إذا أكلت، فسمِّ الله)[3].

وكذلك الفاء في قوله تعالى: ﴿ فَإِذا قَرَأْتَ الْقُرآنَ فاسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطانِ﴾[4]،فإنّ ما بعدها سابق على ما قبلها، قال: "فالفاء على أصلها من التعقيب، وإن كانت الاستعاذة قبل القراءة، إلا أن العرب تُعبِّر بالفعل عن ابتدائه تارة، وتعبر به عن انتهائه والفراغ منه أخرى، فعلى هذا يكون معنى (قرأت) في الآية: أي شرعت في القراءة، وأخذت في أسبابها"[5].

ويمكن القول إن السهيلي يعيد معنى الترتيب والتسبيب إلى معنى التعقيب، وبهذا لا يرى للفاء إلا معنى التعقيب.

5 . 14 ـ كأن:

حرفٌ من أخوات (إنّ)، ينصب الاسم ويرفع الخبر.

ذهب الخليل وسيبويه[6] والأخفش وجمهور البصريين، والفراء من الكوفيين إلى أنها مركبة من كاف التشبيه و(إنّ)، فهؤلاء يعدون جملة: (كأن زيداً أسدٌ) بنية سطحية، لبنية عميقة؛ لأن أصلها عندهم: (إنّ زيداً كالأسد). فقدمت الكاف؛ لاهتمامهم بالتشبيه، ثم فتحت همزة (إنّ)؛ لأن (إنّ) المكسورة لا يدخل عليها حرف

---

1 – سورة الأعراف، آية 4.

2 – ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، ص 250.

3 – ينظر: المرادي، الجنى الداني ص62، وابن هشام، مغني اللبيب 141/1

4 – سورة النحل، آية 98.

5 – ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، ص 251

6 – ينظر: سيبويه، الكتاب 474/1.

الجر، ولا حروف الجزاء[1]، بمعنى أن (إنّ) لما خرجت من الصدر فتحت همزتها، ولا يتصور أن تكون الكاف دخلت على (أنّ) المفتوحة؛ لأن (أنّ) المفتوحة مع صلتها تؤول بمصدر، ويكون لها موقع من الإعراب، وليس كذلك (كأنّ زيداً قائم)، وحجة من أدّعى التركيب فيها أنه قد تقرر التشبيه بالكاف، ولم يتقرر بأنّ، وإذا أمكن أن يكون التشبيه بالحرف الذي وضع أصلاً للتشبيه كان أولى، نحو: زيدٌ كعمرو، فالتشبيه هنا تقرر بالكاف[2].

وذهب بعض النحاة إلى أن (كأن) بسيطة غير مركبة؛ لأن الأصل في الأشياء البساطة، والتركيب طارئ[3]، كما أنها لو كانت مركبة لكانت الكاف حرف جر، فيلزمها ما تتعلق به.

تابع السهيلي[4] جمهور النحاة وذكر أنها مركبة من كاف التشبيه، و(أن) التي للتوكيد، وأن أصلها: (إنّ زيداً الأسد)، أي مثل الأسد، ثم أرادوا أن يبينوا أنه ليس هو بعينه، فأدخلوا الكاف على الحديث المؤكد بأن، وحكم (إنّ) إذا دخل عليها عاملٌ أن تفتح همزتها، فصار اللفظ: (كأنّ زيداً الأسد).

ويقدم السهيلي دليلاً على أنها مركبة، مجيء خبرها فعلاً، وجملة يقع موقع النعت والحال، نحو قولك: (كأنّ زيداً يقوم) و(كأنّ زيداً أبوه أمير)؛ لأنه "لو لم يكن إلا مجرد التشبيه لم يَجُز؛ لأن الاسم لا يُشبَّه بفعل ولا بجملة، ولكنه حديث مؤكد بإنّ، والكاف تدل على أن خبراً أشبه من هذا الخبر، وذلك الخبر الذي شُبِّه بهذا الخبر هو الذي دلّ عليه (زيد)، فكأن المعنى: (زيد قائم وكأنه قاعد)، و(زيدٌ أبوه وضيع وكأنّ أبوه أمير)، فَشَبَّهْتَ حديثاً بحديث، والذي يؤكد الحديث (إنّ)، والذي يدل على التشبيه (الكاف)، فلم يكن بد من اجتماعهما"[5].

---

1 – ينظر: ابن السراج، الأصول، 268/1،266، وينظر: ابن جني، الخصائص318/1، وينظر: المرادي، الجنى الداني ص 568.

2 – ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 457/1.

3 – ينظر: المالقي، رصف المباني ص 208، والمرادي، الجنى الداني ص 569.

4 – ينظر: السهيلي، نتائج الفكر ص344

5 – المرجع السابق، ص344-345

وذكر السهيلي أن (كأن) موافقة لأخواتها من وجه، ومفارقة من وجه، أما موافقتها فمن حيث العمل، وأما مفارقتها، فمن حيث دلالتها على التشبيه، "وهو معنى في نفس المتكلم واقع على الاسم الذي بعدها، فكأنك تخبر عن الاسم أنه مُشبهٌ غيرَه... فمن ثم عملت في الحال والظرف، نحو: (كأن زيداً يوم الجمعة أمير)، فيعمل التشبيه في الظرف، ومن ذلك قوله[1]:

كأنه خارجاً من جنبِ صَفْحتِه ... سَفُّودُ شَرْبٍ نَسَوهُ عند مُفْتَأَدِ

ومن ثمّ وقعت في موضع الحال والنعت، كما تقع الأفعال المخبر بها من الأسماء، تقول: (مررتُ برجلٍ كأنه أسد) و(جاءني رجل كأنه أمير)، وليس ذلك في أخواتها. لا تكون في موضع نعت ولا في موضع حال، بل لها صدر الكلام كما لحروف الشرط والاستفهام؛ لأنها داخلة لمعان في الجملة فانقطعت مما قبلها"[2].

وقال في موضع آخر:" ولا نعلم حرفاً يعمل معناه في الحال والظرف إلا (كأن) وحدها"[3].

وذكر السهيلي[4] أيضاً أن خبر كأنّ لا يتصور أن يكون ضميراً متصلاً؛ لأن اسمها يحول بينهما.

5 . 15 ـ كاف التشبيه:

عقد السهيلي[5] مسألة لكاف التشبيه، ذكر فيها أن كاف التشبيه تدخل على الظاهر، ولا تدخل على المضمر، وبهذا تختلف عن بقية حروف الجر، فنقول: لك، ولي، وبك، وبي، ولا نقول: كك، ولا: كي، ولا: كه، وذكر سيبويه أنهم استغنوا عن الكاف بـ(مثل).

---

1 – البيت من معلقة النابغة الذبياني، ينظر: ديوانه ص11، والبت في خزانة الأدب 521/1، وأعرب البغدادي (خارجاً) حالاً من الفاعل المعنوي، وهو (الهاء)، لأن المعنى: يشبه خارجاً، وعامل الحال ما في (كأن) من معنى الفعل.

2 – السهيلي، نتائج الفكر ، ص 343-344.

3 – المرجع السابق، ص 229.

4 – ينظر: السهيلي، الأمالي ص42.

5 – المرجع السابق ص40

ويورد السهيلي سؤال المعترض عليه، وهو: لِمَ لَمْ تدخل كاف التشبيه على المضمر؟ ولِمَ استغنوا عنها بـ(مثل)؟

ويجيب السهيلي عن ذلك بقوله: "وإنما السرُّ في ذلك عندي أنّ الكاف لما كانت حرف جرٍّ، وحروف الجر إنما تدخل على الضمير المتصل لا على المنفصل، وجب ألاّ يكون بعدها ضمير منفصل أصلاً، ثمّ قد فعلت العرب بعكس هذا الأصل، قالوا: زيد كهو، فأدخلوها على المنفصل، وهو خلاف القياس في حروف الجر، ولم يدخلوها على ضمير متصل".

ويرى السهيلي[1] أن علة ذلك وسرّه، هو أنهم حملوا الكاف على(كأنّ)؛ لأنّ فيها ما في (كأنّ) من معنى التشبيه، والاسم المخفوض بالكاف في نحو(زيدٌ كالأسدِ)، هوا لاسم المرفوع بـ(كأنّ) في نحو(كأنّ زيداً الأسدُ)، ولا يجوز أن يكون خبر (كأنّ) ضميراً متصلاً؛ لأنه قد فصل عنها باسمها، فلمّا لم يكن الاسم المشبه به في باب (كأنّ) ضميراً متصلاً، لم يكن كذلك الاسم المشبه به في باب (الكاف) ضميراً متصلاً؛ لأنه هو هو في المعنى، فحمل عليه.

5 . 16 ـ اللام:

يعد حرف (اللام) من الحروف التي كثرت معانيها وأقسامها، حتى أفرد لها بعضهم تصنيفاً مستقلاً، فذكر لها أكثر من أربعين معنى[2].

وترجع هذه المعاني عند التحقيق إلى قسمين[3]:

أولاً: عاملة، وتقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ. جارّة

ب. جازمة

ج. زاده الكوفيون وهي الناصبة للفعل.

---

1 – السهيلي، الأمالي، ص41

2 – ينظر: الزجاجي، كتاب اللامات، ت: مازن المبارك، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق1969م، والهروي، كتاب اللامات، ت:يحيى علوان، مكتبة الفلاح – الكويت ط1/1980م.

3 – ينظر: المرادي، الجنى الداني ص95

ثانياً: غير العاملة، وتقسم إلى خمسة أقسام:

أ. لام الابتداء

ب. لام فارقة

ج. لام الجواب

د. لام موطئة

ه. لام تعريف عند من جعل التعريف أحادياً.

ويرى الزجاجي[1] أن اللامات على اختلاف مواقعها راجعة إلى عشر لامات.

ويرى المرادي أن معاني اللام الجارّة ترجع كلّها إلى معاني الاختصاص، قال: "التحقيق أن معنى اللام في الأصل، هو الاختصاص، وهو معنى لا يفارقها، وقد يصحبه معان أُخر، وإذا تُؤمّلتْ سائر المعاني المذكورة وُجِدتْ راجعة إلى الاختصاص"[2].

وسنتعرض لمعاني اللام التي ذكرها السهيلي:

أولاً: لام الأمر:

وهي اللام العاملة الجزم في الفعل المضارع[3]، والموضوعة للطلب، وذكر المرادي أن الأولى أن تسمى لام الطلب؛ لأن الطلب يشمل الأمر، ومثالها قوله تعالى: ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾[4]، وقد تخرج هذه اللام عن معنى الطلب إلى معانٍ أُخر تفهم من السياق، منها: الالتماس، كقولك لمن يساويك: لِتَفعلْ، من غير استعلاء، وجاء الدعاء كقوله تعالى: ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنا رَبُّكَ﴾[5]، أو التهديد، كقوله تعالى: ﴿ لِيَكْفُرُوا بِما آتَيْناهُمْ، ولْيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾[6].

---

1 – ينظر: الزجاجي، كتاب اللامات ص163.

2 – ينظر: المرادي، الجنى الداني ص109.

3 – ينظر: الزجاجي، كتاب اللامات ص88.

4 – سورة الطلاق، آية 7

5 – سورة الزخرف، آية 77.

6 – سورة العنكبوت، آية 66

ذكر المبرد أن كسر لام الأمر هو الأصل[1]، وفتحها لغة لبني سليم وعكل[2]، ويجوز تسكين لام الأمر بعد الواو والفاء، وهو الأكثر، نحو قوله تعالى ﴿فَلْيَستَجِيبُوا لِي، وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾[3]، ويجوز بعد (ثم) لقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَع﴾[4].

عقد السهيلي مسألة في (لام الأمر) الداخلة على فعل المتكلم، استهلها بحديث شريف، قال: "وأما قوله: (قوموا فَلأُصَلِّ لكم)[5] فمستحيل في الحقيقة"[6].

ويرى السهيلي[7] أنّ له وجهين: أحدهما: أن يكون من باب قوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾[8]، وذكر قولاً للزجاج: أنه لِما أوجب ذلك على نفسه وحتم به حتماً جاء به على لفظ الأمر؛ لأن الأمرَ حَتْمٌ وإيجاب على المأمور، والوجه الآخر: أن يكون الأمر أمراً لهم بالاهتمام به، لكنه أضافه إلى نفسه لارتباط فعلهم بفعله.

ويفهم من كلام السهيلي السابق أنه لا يجيز دخول لام الأمر على فعل المتكلم، وأنه عدّ ذلك للمخاطب؛ لأن النحاة لا يجيزون دخول لام الأمر على فعل الفاعل إن كان للمخاطب، وإنما الأمر يكون للمخاطب بصيغة (أفعل) ، وأجاز النحاة دخول لام الأمر على فعل الفاعل إن كان لغائبٍ كقوله تعالى: ﴿ لِيُنْفِقْ ذو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾[9]، أو متكلمٍ مفرد، كقوله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطايَاكُم﴾[10]، ومن ذلك أيضاً حديث الرسول صلى الله عليه وسلم السابق.

---

1 – المبرد، المقتضب 426/2.

2 – ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن ص 180

3 – سورة البقرة، آية 186.

4 – سورة الحج، آية 15.

5 – ينظر: البخاري، صحيح البخاري، باب الصلاة على الحصير 106/1، ويروى (فلأُصَلِّيَ) باللام المفتوحة والياء المنصوبة، ينظر: البخاري، صحيح البخاري، 218/1، ومسلم، صحيح مسلم 128/2.

6 – ينظر: السهيلي، الأمالي ص 94.

7 – ينظر: السهيلي، الأمالي ص 94.

8 – سورة مريم، آية 75.

9 – سورة الطلاق، آية 7

10 – سورة العنكبوت، آية 12.

أما فعل الفاعل إن كان لمخاطب، فالأمر يكــون بــصيغة (افْعَــلْ)، نحــو: (اعلَمْ)، وهو الأكثر، وقد يجيء بــاللام وهــي لغــة رديئــة[1]، وعــدّها المبــرد[2] والزجاجي[3] لغة جيّدة.

لذلك عاب الكسائي قراءة زيد بن ثابت قوله تعالى: ﴿ فَبِذَلِك فَلْتَفْرَحــوا﴾[4] بتاء الخطاب، وذكر أنها قليلة في لغة العرب[5].

أما دخول لام الأمر على فعل المفعول، فلا طريق للأمر فيه إلا باللام سواء أكان المتكلم نحو (لأُعْنَ بحاجتكَ) أم للمخاطب نحو: لِتُعْنَ بحاجتي، أم للغائب نحو: لِيُعْنَ زيدٌ بالأمر[6].

ويستبعد السهيلي رواية من نصب الفعل بلام (كي) في الحــديث الــسابق، ووجه الرواية إن صحت على زيادة الفاء، قال: "وأما من رواه: "لأُصَــلِّيَ" بــلام (كي)، ففي الرواية بعد، إلا على مذهب من رأى زيادة الفاء، وهو قــول الأخفــش ويونس، فإذا كانت كذلك، كانت الفاء مُلغاة على قولهما؛ أي: (قوموا لأُصَلِّيَ)[7].

وَوَجَّهَ رواية من فتح اللام أنه أراد التأكيد، وقاس عليهما وقوع الفعل موقع الاسم والعكس، قال: "وأما فتح اللام فإنما أراد: (لأُصَلِّيَنَّ)، وقلَّما يوجد في الكــلام انفراد هذه اللام في التأكيد والقسم دون النون، فإن صحت الرواية، فليس ببعيد في القياس كل البعد أن تقول: ليقوم زيدٌ، أي لقائم زيد، توقع الفعل موقع الاسم، كمــا توقع الاسم موقع الفعل، وتعمله عمله"[8].

1- ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص111.

2 – ينظر: المبرد، المقتضب 423/2،.

3 – ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص111

4 – سورة يونس، آية58

5 – ينظر: الفراء، معاني القرآن 469/1-470.

6 – ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص 110

7 – السهيلي، أمالي السهيلي ص 95.

8 – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

ثانياً: لام البعد:

وهي اللام اللاحقة لأسماء الإشارة للدلالة على البعد، أو على التوكيد، وذكر ابن هشام أن أصلها السكون، كما في (تِلْكَ)، وكسرت في (ذَلِكَ) لالتقاء الساكنين[1].

وذكر السهيلي[2] أن (التاء) خُصّت بالإشارة للمؤنث، وجمعت التاء مع الكسرة للدلالة على المؤنث الغائب، إلا أنه أحوج إلى البيان، فتقول في الغائب (تيك)، وربما زادوا (اللام) للتوكيد، كما زادوها في المذكر الغائب ـ فقالوا: (تلك).

ويرى السهيلي[3] أن اللام في (تِلْكَ) ساكنة، خلافاً لابن هشام الذي يرى أن الأصل أن تكون ساكنة[4]، وذكر أيضاً أنها سكنت لئلا تجتمع الكسرات مع التاء؛ لأن ذلك ثقيل في النطق ومرفوض في الكلام.

ويرى السهيلي كذلك أن اللام في اسمي الإشارة (ذلك، وتلك) تفيد البعد والتوكيد والإضافة؛ أي كأنها اللام الجارّة، قال: "وكانت اللام أولى بهذا الموطن حين أرادوا الإشارة إلى البعيد، فَكَثَّرُوا الحروف حين كثرت مسافة الإشارة، وقلّلوها حين قلت؛ لأن اللام قد وُجدت في كلامهم توكيداً، وهذا الموطن موطن توكيد، وقد وجدت بمعنى الإضافة للشيء، وهذا الموطن شبيه به؛ لأنك إذا أومأت إلى الغائب بالاسم المبهم، فأنت تشير إلى من تخاطب، ومقبل عليه لينظر إلى من تشير، إما بالعين، وإما بالقلب، ولذلك جئت بكاف الخطاب، فكأنك تقول له: لك أقولُ، ... ففي اللام طرفٌ من هذا المعنى، كما كان ذلك في الكاف، وكما لم تكن الكاف هنا اسماً مضمراً، لم تكن اللام لامَ جرٍّ، وإنما في كل واحدة منهما طرف من المعنى دون جميعه؛ فلذلك خلعوا من الكاف معنى الاسمية، وبقي فيها معنى

1 – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب 207/1.

2 – ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، ص228.

3 – ينظر: المرجع السابق، ص228.

4 – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب 207/1

الخطاب، واللام كذلك إنما اجتُلبَت لطرف من معناها الذي وُضِعت له في باب الإضافة"[1].

ثالثاً: لام التعجب:

تدخل على المُتَعَجَّبِ منه صلةً لفعلٍ مُقَدَّرٍ قَبْلَه، كقولك: لزيدٍ ما أعقلَه، والتقدير: أعجبوا لزيدٍ ما أعقلَه[2]. وهي قسم من أقسام اللام الجارة:

ذكرها السهيلي[3] في حديثه عن شِعر عثمان بن مظعون، وأورد لها شاهداً من شعر، هو:

أتيمَ بن عَمْرو للَّذي جاء بِغْضَةً ومِنْ دونه الشَّرْمَانِ والبَرْكُ أَكْتَعُ

يرى السهيلي أن اللام في (للَّذي) لام التعجب، قال: "أراه: عجباً للَّذي جاء، والعرب تكتفي بهذه اللام في التعجب"، و(بِغْضَةً) نصبت على التمييز، وكأنه قال: يا عجباً لما جاء به من بُغضة.

واستدل على ذلك بأقوال للرسول صلى الله عليه وسلم، منها:

أ. ما قاله صلى الله عليه وسلم في عَبْدٍ حبشيٍّ دُفِنَ بالمدينة: "لِهذا العبدِ الحبشيِّ جاء من أرضه وسمائه إلى الأرض التي خُلِق منها".

ب. قوله في جنازة سعد بن معاذ، وهو واقف على قبره، إذ تقهقرَ ثم قال: "سُبحان الله لهذا العبد الصالح ضُمَّ عليه القبر، ثم فُرِجَ عنه".

وكذلك ذكر السهيلي أنه قيل في اللام في قوله تعالى: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾[4] أقوال منها: أنها متعلقة بمعنى التعجب، كأنه قال: (عجبوا لإيلاف قريش)[5].

---

1 - السهيلي، نتائج الفكر، ص228.

2 - ينظر: الزجاجي، كتاب اللامات ص72، والهروي، كتاب اللامات ص54

3 - السهيلي، الروض الأنف 104/2، وذكر السهيلي رواية أخرى للبيت نسبها للزبير:
(أتَيْمَ بن عَمْرٍ للذي فاز ضِغْنُهُ)

4 - سورة قريش، آية 1

5 - ينظر: السهيلي، الروض الأنف 104/2

ويقول السهيلي معلقاً على البيت: "لأنه حين قال: (لأمنحك) علم أنه قد أقسم، فلذلك قال: (قسماً)"[1].

ونقل البغدادي قولاً لابن جني ذكر فيه أن "انتصاب (قسم) لا يخلو أن يكون بما تقدم من قوله: (إني لأمنحك الصدود)، أو من جملة: (إني إليك لأميل)، ولا يجوز الأول من حيث كان في ذلك الحكمُ بجواز الفصل بين اسم (إن)، وخبرها بمعمول جملة أخرى أجنبي عنها، نثبت بذلك أنه من الجملة الثانية، وأنه منصوب بفعل محذوف دلّ عليه قوله: (وإنني إليك لأميل)، أي: أقسم قسماً، وأضمر هذا الفعل، وإنما سبق الجزء الأول من الجملة الثانية، وهو اسم (إن)"[2].

خامساً: لام الجحود:

وتسمى لام النفي[3]، وهي اللام الواقعة بعد (كان) الناقصة الماضية لفظاً، أو معنى، نحو: ما كان زيد ليذهبَ، ولم يكن زيدٌ ليذهب، وسُميت لام الجحود لاختصاصها بالنفي[4]، فهي تؤكد النفي، ويرى النحاس أن تسميتها بلام النفي أولى؛ لأن الجحد في اللغة إنكارُ ما تعرفه، لا مطلق الإنكار[5].

واختلف النحويون في ناصب الفعل بعدها[6]، فذهب الكوفيون إلى أن الفعل بعدها منصوب بها، ويجوز إظهار (أن) بعدها للتوكيد، ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بها عليها، نحو: ما كان زيدٌ طعامَك ليأكلَ.

وذهب البصريون إلى أن الفعل انتصب بـ (أن) مضمرة بعد اللام، ولا يجوز إظهارها، كما لا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بها عليها.

---

1 - السهيلي، نتائج الفكر، ص81.

2 - البغدادي ، خزانة الأدب 248/1.

3 - ينظر: الهروي، كتاب اللامات ص128

4- ينظر: الزجاجي، كتاب اللامات ص56، والمرادي، الجنى الداني ص116.

5 - ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب 184/1

6 - ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 593/2.

ويفهم من كلام البصريين أن الفعل المضارع بعدها منصوب بأن المضمرة وجوباً، والمصدر المؤول في محل جر، والجار والمجرور (لام الجحود وموضع المصدر المؤول) متعلقان بخبر (كان)، وكأن التقدير كما في الجملة السابقة: (ما كان زيدٌ آكلاً لطعامك).

ويبدو أن هذه اللام إذا كان هذا التقدير هي لام التقوية[1]، وهي اللام الزائدة التي تقوي العامل الضعيف، نحو قوله تعالى: ﴿ فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ﴾[2].

أمّا عند البصريين فاللام زائدة لتأكيد النفي، والفعل بعدها في موضع الخبر.

سادساً: لام كي[3]:

وهي لام التعليل، وسميت (لام كي)؛ لأنها تفيد ما تفيده (كي) مع التعليل، تدخل على الفعل المضارع، ويكون منصوباً، وفي ناصبه مذاهب منها:

أ. ــ مذهب أكثر الكوفيين أنها ناصبة بنفسها.

ب. ــ مذهب البصريين أنها جارة، والناصب مقدر بعدها، وهو (أنْ) المضمرة.

ج. ــ وقال ثعلب: ناصبة، لكن لقيامها مقام (أن).

د. ــ وقال ابن كيسان، والسيرافي: يجوز أن يكون الناصب (أن)، ويجوز أن يكون (كي).

ه. ــ و(كي) لا تضمر عند جمهور النحاة، ويجوز إظهار (أن) معها، فنقول: جئت لتكرمني، ولأن تكرمني.

ويبدو أن مذهب ابن كيسان والسيرافي أقرب للواقع اللغوي، وبعيد عن التكلف والتأويل، فمتى ما ظهرت (أن) بعد لام التعليل يكون الفعل منصوباً بها؛ لأنها أقرب من اللام، ولأنها من حروف النصب، بخلاف اللام، وإذا لم تظهر كان نصب الفعل باللام التي للتعليل.

1 – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب 189/1

2 – سورة البروج، آية 16

3 – ينظر: الزجاجي، كتاب اللامات ص53، والمرادي، الجنى الداني ص116، وابن فارس، اللامات ص778

عقد السهيلي مسألة في اللامين [1]: لام كيّ، ولام الجحود، مُبيناً وجه الشبه والاختلاف بينهما، فوجه الشبه بينهما أنهما حرفا جر، والفعل بعدهما منصوب بإضمار (إن) ، وهو بهذا يميل إلى رأي البصريين.

وأطلق على لام كي لام العلة؛ لأنه لا يقع قبلها إلا فعل يكون علة لما بعدها، وإن كان ذلك الفعل منفياً؛ لأن معنى العلة بها باقٍ، خلافاً للصيمري[2] الذي يرى أن الفعل إذا كان منفياً كانت اللام لام الجحود، فإذا قلنا: (جيئتك لتكرمني)، كانت اللام لام كي، و (ما جيئتك لتسيئَني) كانت اللام لام الجحود.

ويمكن القول بأن السهيلي لم يَعُدَّ النفي علة فارقة بين لام كي ولام الجحود، وذكر[3] أن الفرق بين لام كي ولام الجحود هو من ستة وجوه:

أ. تسبق لام الجحود بـ (ما كان)، أو (لم يكن).

ب. أن تكون (كان) بلفظ المضي أو في معناه، لا بلفظ الاستقبال.

ج. أن تكون (كان) ناقصة لا تامّة.

د. لا يقع بعد اسمها ظرف ولا مجرور، فلا يصح أن نقول: (ما كان زيد عندك ليذهب)، ولا :(ما كان زيدٌ أمس ليخرج).

ه. أن الفعل بعد لام الجحود لا يكون فاعله إلا عائداً على اسم (كان)؛ وأن اللام وما بعدها في موضع خبر عنه، فلا نقول: ما كان زيدٌ ليذهب عمرو، كما نقول: جاء زيدٌ ليذهب عمرو، ولكن نقول: ما كان زيدٌ ليذهب، ولم تقع (كان) الناقصة قبل لام العلة (لام كي)؛

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر، ص138-139

2 – ينظر: الصيمري، التبصرة والتذكرة، 404/1

3 – السهيلي، نتائج الفكر، ص138-139

لأنها عبارة عن زمان ماضٍ، فلا تكون لحادث، ولا تتعدى إلى المفعول من أجله، ولا إلى الحال.

و. جواز إظهار (أن) بعد لام كي، ولا يجوز إظهار (أن) بعد لام الجحود.

سابعاً: لام العاقبة:

وتسمى لام الصيرورة، ولام المآل[1]، وهي التي يكون ما بعدها مخالفاً لغرض ما قبلها، مثالها قوله تعالى: ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً﴾[2].

أنكر البصريون ومن تابعهم هذه اللام، وجعلوها صنفاً من أصناف لام كي، وأثبتها الكوفيون والأخفش، وابن مالك[3].

مال السهيلي إلى رأي البصريين في هذه اللام، قال: "وأما (لام العاقبة)، ويسمونها أيضاً لام الصيرورة، وهي نحو اللام في قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً﴾[4]، ونحو قوله: "(أَعْتَقَ ليموتَ)، فهي في الحقيقة (لام كي)، ولكنها لم تتعلق بقصد المخبر عنه وأرادته، ولكنها تعلقت بإرادة فاعل الفعل على الحقيقة، وهو الله سبحانه وتعالى، أي فعل الله ذلك ليكون كذا كذا، وقدر أن يُعْتَقَ الرجلُ ليموتَ، فهي متعلقة بالقدر، وقضاء الفعل"[5].

---

1 – ينظر: الزجاجي، كتاب اللامات ص53، وابن فارس، اللامات ص779، والهروي، كتاب اللامات ص135، والمرادي، الجنى الداني ص121، وابن هشام، مغني اللبيب 187/1، ومحمد عبدالخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم 469/2.

2 – سورة القصص، آية 8

3 – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب 187/1، والمرادي، الجنى الداني ص121.

4 – سورة القصص، آية 8

5 – ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، ص140.

هـ ــ ألاّ يعطف بها فعل ماضٍ على ماضٍ، لئلا يلتبس الخبر بالطلب، فــلا يجوز: قام زيد لا قعد.

ذكر السهيلي أن (لا) إذا كانت حرف عطف فحكمها حكم حروف العطــف، فهي غير عاملة؛ لأنه ليس من حروف العطف شيء عامل[1].

واشترط السهيلي في (لا)؛ لكي تكون عاطفة، ما يلي[2]:

أ ــ أن يسبقها إيجاب.

ب ــ أن يكون الكلام قبلها يتضمّن بمفهوم الخطاب نَفْيَ الفعل عما بعدها، نحو: جاءني رجلٌ لا امرأة، ومررت رجل عالمٍ لا جاهــل؛ أي أنهــا نفت عن الثاني ما ثبت للأول، ولا يجوز: مررتُ برجلٍ لا زيــدٍ، ولا مررت برجلٍ لا عاقل؛ لأنه ليس في مفهوم الكلام ما ينفي الفعل عــن الاسم الثاني، ومعنى هذا الشرط هو أن يكون المتعاطفــان مختلفــين بحيث لا يصدق أحدهما على الآخر[3].

جـ ــ أنها تدخل في الكلام لتوكيد النفي.

د ــ لا يجوز العطف بــ (لا) في الكلام المنفي؛ لأن نفيك عــن زيــد إذا قلت: ما قام زيدٌ، لا يفهم منه نفيه عن (عمرو) فيؤكد بــ (لا)؛ بمعنى أنه لا يجوز أن نقول: ما قام زيد لا عمرو؛ لأننا لم نثبت لزيدٍ شــيئاً حتى ننفيه عن عمرو.

هـ ــ إذا أردنا أن نشرك الاسمين في النفي فلا بدّ من الواو، إمــا وحــدها، وإما مع (لا)، فيصح أن نقول: ما قام زيدٌ ولا عمرو، فالواو هنا هــي العاطفة، وليست (لا)؛ لأنه من شروط أن تكون حرف عطــف أن لا يقترن بها عاطف، وجيء بــ (لا) مع حرف العطف لتأكيد النّفي.

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر، ص76.

2 – المرجع السابق، ص258، 306

3 – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب 211/1

فإذا قلنا: (ما جاء زيدٌ) لم يدل الكلام على نفي المجيء عن (عمرو)، فلما عطفنا بالواو، وقلنا: (ما جاء زيد وعمرو) دلّ الكلام على انتفاء الفعل عن عمرو، كما انتفى عن زيد؛ لأن الواو تقوم مقام تكرار حرف النفي، فلما أدخلنا (لا) :(ما جاء زيدٌ ولا عمرو) أكدنا النفي عن الثاني.

وذكر السهيلي[1] أن (الواو) لا تكون عاطفة ومعها (لا) إلا إذا سبقت بنفي، وأما قوله تعالى: "غير المغضوب عليهم، ولا الضّالين" فأن معنى النفي موجود في (غير).

تعرض السهيلي في حديثه عن (لا) العاطفة إلى مقارنتها بـ (غير)، فذكر أن (لا) العاطفة تختلف عن (غير) في أمور منها[2]:

أ. (غير) تدل على مخالفة ما بعدها لحقيقة ما قبلها، فيجوز أن نقول: مررت برجلٍ غير زيد؛ لأن (غير) تدل على مغايرة الاسمين، ولا يجوز أن نقول: مررتُ برجلٍ لا زيدٍ؛ لأنه ليس في مفهوم الكلام ما ينفي الفعل عن الاسم الثاني، ونقول: (مررتُ برجلٍ لا امرأة)؛ لأن مفهوم الكلام ينفي الفعل عن الاسم الثاني، ولا نقول: (مررتُ برجلٍ غير امرأة)؛ لأن في مفهوم الكلام ما يغني عن النفي الذي في (غير).

ب. يجوز العطف بـ (لا) إذا كان المتعاطفان اسمين مُعَرَّفين، نحو: مررتُ بزيد لا عمرو؛ لأن (زيدا) اسم مخصوص بشخص، فكأننا حين خصصناه بالذكر، نفينا المرور عن (عمرو)، ثم أدخلنا (لا) لتأكيد ذلك النفي، وذكر السهيلي أنه يجوز في المثال السابق أن ندخل (غير)؛ لجمود الاسم العلم، بخلاف الأسماء المشتقة، وما جرى مجراها، فلا يجوز أن تدخل (غير).

1 - السهيلي، نتائج الفكر، ص 259

2 - المرجع السابق، ص 258-259

أمّا ما ذهب إليه سيبويه في نص السهيلي السابق، فليس بمفهوم، لأن سيبويه يعمل (لا)، يقول في الكتاب: "هذا باب النفي بلا، و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، نحو: "خمسة عشر"[1]، وعزا الرضي الخلاف بين النحاة في هذه المسألة إلى ما في نص سيبويه من إجمال[2].

وقال ابن هشام: "والذي عندي أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضاً، لأن جزء الشيء لا يعمل فيه، وأما (لا رَجُلَ ظريفاً)، فإنه عند سيبويه مثل (يا زيدُ الفاضل) بالرفع"[3].

وذكر محقق النتائج أن السهيلي لعلة بنى فهمه لمذهب سيبويه على قوله بالتركيب؛ لأنه واضح من نص سيبويه السابق أنه يعمل (لا)[4].

ومما جاء مخالفاً لقواعد النحاة، ما ذكر السهيلي في الروض الأنف، وهو بيت شعري لأبي طالب[5]، قاله في حق محمد صلى الله عليه وسلم مخاطباً قريش:

وأنَّ عَلَيْهِ في العِبادِ مَحَبَّةً ... وَلا خَيْرَ مِمَّنْ خَصَّ اللهُ بالحُبِّ

وذكر السهيلي أن قوله (ولا خير ممّن خصَّ الله بالحُبِّ) فيه إشكال، لأن اسم (لا) جاء مبنياً على الفتح، وحقه أن يكون منصوباً منوناً؛ لأنه شبيه بالمضاف، ووجه على أنّه مخفف من (خيِّر)، قال في تعليقه على البيت: "وهو مشكل جداً؛ لأن لا في باب التبرئة لا تنصب مثل هذا إلاّ مُنَوَّناً، تقول: لا خَيْراً من زيد في الدار، ولا شرّاً من فلان، وإنما تنصب بغير تنوين إذا كان الاسم غير موصول بما بعده، كقوله تعالى: ﴿ لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾[6]؛ لأن عليكم ليس من صلة التثريب، لأنه في موضع الخبر، وأشبه ما يقال في بيت أبي طالب أن خيراً مخفف، من خيِّر،

---

1 – سيبويه، الكتاب 345/1

2 – الرضي، شرح الكافية 255/1.

3 – ابن هشام، مغني اللبيب 205/2

4 – السهيلي، نتائج الفكر، ص77، حاشية المحقق.

5 – ينظر: السهيلي، الروض الأنف 132/2، والبت الذي قبله:

أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنّا وَجَدنا مُحَمداً ... نَبِيّاً كَمُوسى خُطَّ في أَوَّلِ الْكُتبِ

6 – سورة يوسف، آية 92.

كَهَيْن، ومَيْت من (هَيِّن ومَيِّت)، وفي التنزيل: (خَيْراتٌ حسان)[1]، وهو مخفف من (خيِّرات)[2].

وذهب السهيلي[(3)] إلى أنّ التنوين حذف من كلمة (خير) في البت السابق لأحد وجهين:

أ. لعلة التخفيف؛ أي أنّ (مِنْ) متعلقة بمحذوف، والبنية العميقة لهذه الجملة، هي:(لا خَيْر أخير مِمَّن خصه الله بالحبّ)، وخَيْر وأَخْيَر: لفظان من جنس واحد، فحسُنَ الحذف استثقالاً لتكرار اللفظ، كما حسن في قوله تعالى: ﴿ ولَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بالله﴾[4]، والتقدير: ولكن البرَّ برُّ من آمن.

ب. لعلة مراعاة الأصل، وهو أن يكون حذف التنوين مراعاة لأصل الكلمة؛ لأن (خَيْراً مِنْ زَيْدٍ) معناه: أخير من زيد، كما نقول: شَرٌّ من فلان، والأصل: أَشَرُّ على وزن (أَفْعَل) الذي لا ينصرف، فحذفت الهمزة تخفيفاً، فلما حذفت انصرف (فعل)، ونوّنَ، ويبدو أن الشاعر قد توهم أن الهمزةَ غير ساقطة، فراعى أصلها، وربما حذفت لضرورة الشعر

ولعل هذا الشاهد يؤيد ما ذهب إليه الزجاج والسيرافي إلى أن فتحة الاسم بعد (لا) النافية للجنس هي فتحة إعراب، والأصل فيه التنوين، ولكنه حُذِفَ تخفيفاً[5].

ويفهم من كلام السهيلي أن (لا) النافية تدخل على الأفعال والأسماء، وتكون عاملة وغير عاملة، وأن النحاة درسوها في أبواب نحوية مختلفة، في باب

1 – سورة الرحمن، آية 70.

2– السهيلي، الروض الأنف 132/2

3– المرجع السابق 132/2–133

4 – سورة البقرة، آية 177

5 – ينظر: المرادي، الجنى الداني ص 291.

(العطف) عندما تسبق بأمر أو إيجاب، وفي باب الحروف المشبهة بـ (ليس). باب خاص هو باب (لا النافية للجنس).

ويظهر للباحث أن النحاة لو درسوا (لا) في باب (أدوات النفي) لكان أولى؛ لأنها في جميع أقسامها السابقة تفيد النفي، ولا تخرج عليه.

ويبدو أن النحاة افترضوا أن اختلاف العلامة الإعرابية على الاسم الواقع بعد (لا) النافية يدل على اختلاف المعنى، والأسلوب، والدلالة، فذكروا أن النفي يدل على الوحدة إذا كان الاسم بعدها مرفوعاً، نحو: لا رجلٌ في الدار؛ إذ المعنى عندهم نفي وجود رجل واحد في الدار، لا نفي جنس الرجال جميعاً، أما النفي إذا كان الاسم منصوباً أو مبنياً على الفتح بعدها، فأنه يدل على الاستغراق، والشمول ونفي الجنس، (لا رجلَ في الدار)، أي نفي وجود جنس الرجال.

ويمكن أن يقال: أنّ هذا الافتراض مبني على فلسفة عقلية لا تمت إلى الواقع اللغوي بصلة، وفحوى هذه الفلسفة العقلية أن قولنا: (لا رجلٌ في الدار) بالرفع، جواب لسؤال سائل: هل رجل في الدار؟، أما قولنا (لا رجلَ في الدار) بالفتح، فهو جواب لمن سأل: هل من رجلٍ في الدار؟ فافتراض مجيء (مِنْ) يدل على الاستغراق والشمول، وعدمه يدل على إرادة الوحدة، وعلى عدم الاستغراق، كل ذلك حتى يدعموا ما ذهبوا إليه من وجود خلاف معنوي بين رفع الاسم وبنائه على الفتح بعد (لا) النافية[1].

5 . 18 ـ لَكِنْ، ولَكِنَّ:

ذكر النحاة أن (لَكِنْ) تكون على ضربين[2]:

أ. مخففة من (لَكِنَّ) الثقيلة، ولا عمل لها، وهي حرف ابتداء، خلافاً للأخفش ويونس، فإنهما أجازا عملها وهي مخففة.

ب. أن تكون حرف عطف، وهو مذهب الجمهور، واختلفوا في ذلك، فذهب أبو علي الفارسي، وأكثر النحويين إلى أنها تكون عاطفة

---

1 – ينظر: مراجع بلقاسم، الجواز النحوي ص 233.

2 – ينظر: المالقي، رصف المباني ص274، المرادي، الجنى الداني، ص586، وابن هشام، مغني اللبيب 253/1

إذا لم تدخل عليها الواو، وذهب فريق آخر إلى أنها عاطفة
سبقت بالواو، والواو عندهم زائدة، ونقل عن ابن عصفور أنه
قال: "وعليه ينبغي أن يحمل كلام سيبويه، والأخفش؛ لأنهما قالا:
إنها عاطفة، ولمّا مثّلا العطف بها، مثلا بالواو"[1].

وذهب ابن كيسان إلى أن العطف بها، وأنت مخير في الآتيان بالواو[2]، وذهب يونس ووافقه ابن مالك[3] إلى أن العطف بالواو، وليس بـ (لَكِنْ)، بل هي حرف استدراك، وذكر ابن يعيش[4] أن يونس لا يبطل عملها إذا خففت، ولا تكون حرف عطف، بل هي عنده مثل (إنْ) و(أنْ)، ويكون اسمها مضمراً، وذكر ابن أبي الربيع أنها إذا اقترنت بالواو، فهي تعطف جملة على جملة[5]، وذكر السهيلي أن الواو إذا دخلت على (لَكِنْ)، فإن حرف العطف هو الواو، قال: "واعلم أن (لَكِنْ) لا تكون حرف عطف مع دخول الواو عليها؛ لأنه لا يجتمع حرفان من حروف العطف"، والواو مع أي حرف من حروف العطف تكون هي العاطفة[6].

واختلف النحاة في أصل (لَكِنَّ) [7]، فذهب البصريون إلى أنّ (لَكِنَّ) بسيطة، وهو حرف نادر البناء لا مثيل له في الأسماء، ولا في الأفعال، وقال الفراء إنها مركبة، وأصلها (لكنْ أنّ)، ثم طرحت الهمزة ونون (لكن)، وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من (لا) و(إنّ)، والكاف زائدة، والهمزة محذوفة، واستحسن ابن يعيش[8] مذهب الكوفيين؛ لندرة البناء، وعدم النظير، إذ لا مثيل له في الأسماء، ولا الأفعال، ويؤيده دخول اللام في خبره، كما تدخل في خبر (إنّ).

---

1 - ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص587.

2 - المرجع السابق، ص588

3 - ابن مالك، شرح التسهيل، ص177

4 - ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 81/8، و المرادي، الجنى الداني، ص589

5 - ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب 253/1

6 - السهيلي، نتائج الفكر، ص257.

7 - ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، 209/1، وينظر: المرادي، الجنى الداني، ص618.

8 - ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 79/8-80

ونسب المرادي قولاً للسهيلي، قال فيه: "وقيل إنها مركبة من (لا) و(كأنّ)، والكاف للتشبيه، و(أنّ) على أصلها، ولذلك وقعت بين كلامين، من نفي لِشَيءٍ، وإثبات لغيره، وهو رأي السهيلي"[1].

عقد السهيلي مسألة في (لَكِنْ) العاطفة استهلها ببيان أصلها، قال: "وأما (لَكِنْ) فأصح القولين فيها أنها مركبة من (لا)، و(إنَّ) والكاف، والكاف التي هي للخطاب في قول الكوفيين، ما أراها إلا كاف التشبيه؛ لأن المعنى يدل عليها إذا قلت: ذهب زيدٌ لكنَّ عمراً مقيم، تريد: لا كفعل عمرو، فلا لتوكيد النفي عن الأول، وإنّ لا يجاب الفعل الثاني، وهو المنفي عن الأول؛ لأنك ذكرت الذهاب الذي هو ضده فدلّ على انتفائه"[2].

ويرى أن الدليل على أنها تركبت من (لا)، و(الكاف)، و(إنّ) وقوعها بين كلامين متنافيين، ويرى أنهم كسروا الكاف إشعاراً بالهمزة المكسورة المحذوفة، وأنه لا بدّ من جملة بعد (لكن) سواء أكانت مشددة أم مخففة إذا كان الكلام قبلها موجباً، أما إذا كان ما قبلها منفياً وكانت مخففة، فلا يشترط أن يقع بعدها جملة، بل يكتفي بالاسم المفرد بعدها، وذلك لعلم المخاطب أنه لا يضاد النفي إلا الإيجاب[3].

وذهب السهيلي إلى أنهم ألحقوها بحروف العطف إذا خففت لما اكتفت بالاسم المفرد، وصارت لا تعمل كحروف العطف، قال: "فلما اكتفت باسم مفرد ـــ وكانت إذا خففت نونها لا تعمل ـــ صارت كحروف العطف، فألحقوها بها؛ لأنهم حين استغنوا عن خبرها بما تقدم من الدلالة[4] ، كان إجراء ما بعدها على ما قبلها أولى وأحرى، ليتفق اللفظ كما يتفق المعنى"[5].

---

1 - المرادي، الجنى الداني، ص618.

2 - السهيلي، نتائج الفكر ص255.

3 - السهيلي، نتائج الفكر ص255.

4- أي علم المخاطب بأنه لا يضاد النفي إلا الإيجاب

5 - السهيلي، نتائج الفكر ص255

وقد يُقال لِمَ قالوا: (ما قام زيدٌ لكن عمرو) اكتفاء بدلالة النفي على نقيضه وهو الوجوب، ولم يقولوا : (قام زيدٌ لكن عمرو) اكتفاء بدلالة الوجوب على نقيضه وهو النفي؟ أليس مضادة النفي للوجوب بمثابة مضادة الوجوب للنفي؟

ويجيب السهيلي عن سؤال المعترض عليه بقوله: "أن الفعل الموجب قد يكون له معان تضاده وتناقض وجوده، كالعلم، فإنه يناقض وجوده الظنّ والشك والغفلة والموت، وأخصُّ أضداده به الجهلُ، فلو قلت: (قد علمت الخبر لكن زيدٌ)، لم يُدْرَ ما تضيف إلى زيد، أظنّ أم شك أم غفلة أم جهل؟ فلم يكن بُدّ من جملة قائمة بنفسها ليعلم ما تريد؛ فإذا تقدم النفي نحو قولك: ما علمتُ الخبر لكن زيد، اكتفى باسم واحد، لعلم المخاطب أنه لا يضاد نفي العلم إلا وجوده، لأن النفي يشتمل على جميع الأضداد المنافية للعلم"[1].

- **إلغاء (لكن):**

عقد السهيلي فصلاً[2] في إلغاء (لكن)، ذكر فيه أن (لكن) إذا خففت وجب إلغاؤها، بخلاف (إنّ)، و(أنّ)، و(كأنّ)، إذ يجوز فيها الوجهان مع التخفيف: الإعمال والإلغاء، خلافاً ليونس فإنه لا يبطل عملها إذا خففت.

وذكر السهيلي تعليلاً لأبي علي الفارسي في علة وجوب إلغاء (لكن)، إذا خففت دون سائر أخواتها، إذ يرى الفارسي أن القياس فيهن جميعاً الإلغاء إذا خُفِّفْنَ، وأنهم ألزموا (لكن) إذا خففت الإلغاء تنبيهاً على أن ذلك هو الأصل في جميع الباب.

لم يرتضِ السهيلي تعليل الفارسي؛ لأنه قد يقال له: "لِمَ خُصت (لكنّ) دون (إنّ) و(أنّ)، و(كأنّ)؟

ويعلل السهيلي علة إلغاء (لكن) إذا خُفِّفَتْ دون سائر أخواتها، بأن (لكنّ) مركبة من (لا) و(إنّ)، ثم حذفت الهمزة اكتفاء بكسر (الكاف)، وبقي عمل (إنّ) لبقاء العلة الموجبة للعمل، وهي فتح آخرها، وبذلك ضارعت الفعل، فلما حذفت

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص256.

2 – ينظر: المرجع السابق، ص 256

النون المفتوحة، وذهبت الهمزة للتركيب، لم يبق إلا النون الساكنة، وجب إبطال حكم العمل بذهاب طرفيها (الهمزة والنون المفتوحة)، فارتفعت علة المضارعة للفعل بخلاف أخواتها إذا خُفِّفْنَ، فإن معظم لفظها باقٍ، فجاز أن يبقى حكمها"[1].

دخول الواو على (لَكِنْ):

ذكر السهيلي أنه لا يجتمع حرفا عطف، ولا تكون (لَكِنْ) حرف عطف مع دخول الواو عليها، فالواو هي العاطفة، وكذلك سائر حروف العطف، نحو: (إما) من قولنا: (إما زيد وإما عمرو)، و(لا)، نحو: (ما قام زيدٌ ولا عمرو)، قال: "فمتى رأيت حرفاً من حروف العطف مع الواو، فالواو هي العاطفة دُونَهُ"[2].

5 . 19 – لم:

لم: حرف جزم يدخل على الفعل المضارع فينفي وقوعه ويقلب زمنه إلى الماضي[3]؛ لهذا يقال (لم): حرف نفي وجزم وقلب.

ذكر السهيلي[4] أن (لم) تأتي لنفي الماضي، كما أن (لن) لنفي المستقبل، وأن الأصل في نفي الماضي حرف (لا)؛ لأنها أعم بالنفي وبه أولى.

وذكر السهيلي[5] كذلك أن الأصل في نفي الماضي حرف (لا)، فقد استعملت نافية للماضي، كما في قوله تعالى: ﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾[6]، ولكن النحاة عدلوا في أكثر الكلام عنها إلى حرف (لم)، فجعلوها لنفي الماضي.

---

1 – ينظر: السهيلي، نتائج الفكر ص 257

2 – ينظر: المرجع السابق الصفحة نفسها.

3 – ينظر: الرماني، معاني الحروف ص100

4 – السهيلي، نتائج الفكر ص 141

5– ينظر: المرجع السابق، ص 141

6 – سورة البلد، آية 11.

ويرى السهيلي[1] أن العدول عن الأصل في نفي الماضي من (لا) إلى (لم) يرجع لوجوه، منها:

أ- أن النحاة خصوا (لن) بنفي المستقبل، فأرادوا أن يخصوا نفي الماضي بحرف كما فعلوا بالمستقبل، فخصوا (لم) لنفي الماضي، وعدلوا عن الأصل وهو (لا)؛ لأن (لا) تنفي الماضي والمستقبل والفعل والاسم، فلم تختص بقسم دون آخر، لذا فهي أعم بالنفي وبه أولى.

ب- أن (لا) يتوهم انفصالها مما بعدها، إذ قد تكون نافية لما قبلها، ويكون ما بعدها في حكم الوجوب، كقول عمر بن الخطاب: (لا نقضي ما تجانفنا فيه لإثم)، فـ (لا) حرف ردع لما قبلها، و(نقضي) واجب لا منفي.

ومن الممكن أن ينبئ سياق الكلام عن هذا المعنى، كما أن علامة الترقيم في النص المكتوب إذا وضعت بعد (لا)، فمن الممكن أن تنبئ عن المعنى المراد أيضاً.

5 . 20 ــ لَمّا:

تأتي (لَمّا)[2] : **أولاً**: حرف نفي وجزم وقلب، يدخل على الفعل المضارع فيجزمه، ويصرف معناه إلى المضي، كـ (لم)، إلا أنها تفارقها من وجوه، منها[3]:

أ. أنها لا تقترن بأداة شرط، فلا يقال: إنْ لمّا تَفعل، بخلاف (لم) يجوز فيها (إن لم تفعل).

ب. يستمر النفي بـ (لَمّا) إلى زمن الحال، فلا يقال: لمّا يذهب زيد ثم ذهب، ويقال: ذهب زيدٌ ولمّا يعد ، بخلاف (لم) فإنها مَنْفِيُّها يحتمل الاتصال والانقطاع، فالاتصال نحو قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص141–142.

2 – ينظر: الزجاجي، حروف المعاني ص11

3 – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب 242/1.

يُولَدْ﴾[1]، والانقطاع (لم يسافر زيدٌ) في الزمن الماضي، ولكنه ربّما سافر بعد.

ج. أن منفي (لَمّا) مُتَوقَّع ثُبُوتُه، أي حدوثه وتحقيقه، بخلاف منفي (لم)، نحو قوله تعالى: ﴿ بَلْ لَمّا يَذُوقُوا عَذابِ﴾[2]؛ أي لم يذوقوه الآن، وَأَنَّ ذوقَهم له متوقَّع.

د. يجوز حذف منفي (لَمّا) لدليل، نحو: (وصلت إلى بغداد ولمّا) أي: ولمّا أدْخُلْها.

ثانياً: أنها حرف وجوب لوجوب، أو حرف وجود لوجود، وتسمّى (لَمّا) التعليقية[3]، واختلفوا فيها، فبعضهم يرى أنها حرف، وهو مذهب سيبويه، وبعضهم يرى أنها ظرف بمعنى (حين)، وهو مذهب ابن السراج، والفارسي وابن جني، ، وجمع ابن مالك بين المذهبين، فقال: إذا ولي (لَمّا) فعلٍ ماضٍ لفظاً ومعنى فهي ظرف بمعنى (إذ) فيه معنى الشرط، أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب[4].

ثالثاً: حرف استثناء بمعنى (إلا)، وتأتي بعد القسم، نحو: نشدتك الله لمّا فعلت، وبعد النفي، كقوله تعالى: ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمّا عَلَيْها حافِظٌ﴾[5]، بمعنى (إلا عليها حافظ).

ويرجح المرادي ما ذهب إليه سيبويه، لوجوه منها:

أ. ليس فيها شيء من علامات الأسماء.

ب. أنها تقابل (لو).

---

1 – سورة الصمد، آية 3

2 – سورة ص ، آية 8

3 – ينظر: المرادي، الجنى الداني ص 594.

4 – ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ص241، والمرجع السابق، ص 594، وابن هشام، مغني اللبيب 243/1.

5 – سورة الطارق، آية 4

وإزعاجٍ، والعَرْض طلب بلينٍ وتأدبٍ[1]، وتأتي حرف جر إذا وليها الضمير المتصل الموضوع للنصب والجر، كالياء والكاف والهاء، وموضع المجرور في محل رفع مبتدأ، والخبر محذوف عند سيبويه، ومن تبعه، وعند الأخفش والكوفيين حرف ابتداء[2].

اختلف النحاة في إعراب الاسم المرفوع بعد (لولا)[3]، فمذهب الجمهور أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف، وذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين إلى أن الخبر بعد (لولا) فيه تفصيل، فإن كان كوناً عاماً مطلقاً غير مقيد وجب حذفه، نحو: لولا زيدٌ لأكرمتك، وإن كان مقيداً ولا دليل عليه وجب إثباته، كقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها: "لولا قومُك حديثو عهدٍ بكفر لبنيتُ الكعبة على قواعد إبراهيم"[4]، وإن كان مقيداً وعليه دليل جاز ذكره وحذفه، نحو: (لولا أنصارُ زيد لهلك)، أي نصروه، واختار ابن مالك هذا المذهب، وذهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع بعد (لولا) فاعل، واختلفوا في رافعه، فهو عند الكسائي مرفوع بفعل مقدر، تقديره: لولا وُجدَ زيدٌ، وقال بعضهم: هو مرفوع بـ (لولا) لنيابتها مناب (لو لم يُوجد)، وذهب الفراء إلى انه مرفوع بـ (لولا) نفسها، لا لنيابتها مناب (لو لم يُوجد)، ويرفع عند بعضهم بتقدير فعل، نابت (لا) منابه، واختار المالقي هذا الرأي لأن قولك: لولا زيدٌ لأكرمتك، معناه: لو انعدم زيدٌ، و(لولا) مركبة من (لو) و(لا)، فإذا زالت (لا) ولِيَ (لو) الفعلُ ظاهراً أو مقدراً، وإذا دخلت (لا) كان بعدها الاسم، فهذا دليل على أن (لا) نائبة مناب الفعل.

اتفق النحاة على أن (لولا) مركبة من (لو) التي هي حرف امتناع لامتناع، و(لا) النافية، وكل واحدة منهما باقية على بابها من المعنى الموضوع له قبل التركيب[5].

---

1 – ينظر: الزجاجي، حروف المعاني ص3، وابن هشام، مغني اللبيب 238/1

2 – ينظر: المرادي، الجنى الداني ص 603، و ابن هشام، مغني اللبيب 238/1

3 – ينظر: المرادي، الجنى الداني ص 599 – 602، والمالقي، رصف المباني ص 138

4 – البخاري، صحيح البخاري، كتاب العلم ص 28

5 – ينظر: المرادي، الجنى الداني ص602، والمالقي، رصف المباني ص 138

أ ـ ما الاستفهامية: وأكثر ما تستعمل فيما لا يعقل.

ذكر السهيلي أن (ما) إذا كانت اسم استفهام "لم يكن لها صلة، لأنها تنوب مناب ألف الاستفهام والاسم المستفهم عنه، ولو كان لها صلة لم يجز أن يعمل فيها؛ لأن الشيء لا يعمل بعضُه في بعض"[1].

ويفهم من كلام السهيلي السابق أن (ما) الاستفهامية ليس لها صلة؛ لأنه لو كان لها صلة لكانت اسماً موصولاً، وبالتالي لا يجوز أن تعمل الصلة في الاسم الموصول، لأن الصلة مع الموصول كالشيء الواحد، والشيء الواحد لا يعمل في نفسه، بعكس (ما) الاستفهامية، فإن ما بعدها يعمل فيها.

ويذكر السهيلي[2] أدلة تثبت أن ما بعدها عامل فيها ، منها:

أ. دخول حرف الجر عليها في نحو: لم جئت؟ و: فيمَ رغبت؟ دليل قاطع في أن ما بعدها عامل فيها.

ب. ظهور الإعراب في (أيّ) الاستفهامية التي هي في معناها.

ج. وقوع الاسم المفرد بعدها؛ لأن الاسم المفرد لا يكون صلة.

وتعرب (ما) الاستفهامية بحسب الاسم المستفهم عنه.

حذف ألف (ما) الاستفهامية في حالة الخفض:

ذكر السهيلي أن حذف الألف منها في حال الخفض له سرٌّ، "وهو أنهم أرادوا مشاكلة اللفظ للمعنى، فحذفوا الألف ، كما أسقطوا الصلة، ولم يحذفوا في حال النصب والرفع، كيلا تبقى الكلمةُ على حرف واحد، فإذا اتصل بها حرف الجر أو اسم مضاف اعتمدت عليه؛ لأن الخافض والمخفوض بمنزلة واحدة، أو بمنزلة كلمة واحدة"[3].

وذكر ابن هشام[4] أن علة الحذف هي للفرق بين الاستفهام والخبر، أي للفرق بينها وبين ما الموصولة، وتبقى الفتحة على الميم دليلاً على الألف

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 196.

2 – المرجع السابق، ص 197.

3 – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

4 – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب 258/1

المحذوفة. قال السهيلي: "وربما حذفوا الألف في غير موضع الخفض، ولكن إذا حذفوا الخبر، يقولون: مه يا زيد؟ أي : ما الخبر؟ وما الأمر؟ فحين كثر الحذف في المعنى كثر في اللفظ، ولكن لا بد من هاء السكت لتقف عليها"[1].

ويفهم من ذلك أن الألف لا تحذف من (ما) الاستفهامية في غير موضع الخفض إلا إذا حذف الخبر، وعلة هذا الحذف كثرة الاستعمال.

ب ـ ما الحجازية[2]:

وهي التي تدخل على الجملة الاسمية فتعمل عمل (ليس)؛ ترفع الاسم، وتنصب الخبر، وسميت بـ (ما) الحجازية؛ لأن أهل الحجاز يعملونها، وأهل تميم لا يعملونها.

وتعمل بشروط، منها: تأخير خبرها، وبقاء النفي؛ فإذا دخلت عليها (إلا) انتقض النفي وبطل العمل، وإذا جاء بعدها (أن) بطل عملها.

ذكر السهيلي[3] أن الأصل في الحرف أن يكون عاملاً، ووجب أن يكون عاملاً في كل ما دلّ على معنى فيه؛ لأن الألفاظ تابعة للمعاني، فكما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب أن يتشبث به لفظاً، والحروف التي لا تعمل هي الحروف الداخلة على جملة عمل بعضها في بعض، مثل (هل) في قولنا: هل زيد قائم؟ ولا يمكن الوقوف عليه، ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه؛ لأنه حرف مفرد لا يوقف عليه، ولو توهم الوقوف عليه وانقطاع الجملة عنه لعمل، كما هو الحال في (إنّ) وأخواتها، ولذلك اختلفوا في (ما) النافية الداخلة على الجملة الاسمية، ولم يختلفوا في (هل)، لأن (هل) لا يمكن الوقوف عليها، ولا يمكن توهم انقطاع الجملة عنها، بخلاف (ما) فإنهم اعملوها لمشاركتها (ليس) في النفي، فحين أرادوا أن يكون لها أثر في الجملة يؤكد تشبثها بها جعلوا ذلك الأثر كأثر (ليس) وهو النصب، والعمل في باب (ليس) أقوى؛ لأنها كلمة، والوهم إلى انفصال الجملة عنها

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 197.

2 – ينظر: سيبويه، الكتاب1/57–69، 122، والمبرد، المقتضب 454/4، والرماني، معاني الحروف ص 86، والمراد، الجنى الداني ص 322

3 – السهيلي، نتائج الفكر ص74–75

أسرع من توهم انفصال الجملة عن (ما) و (هل)، ولذلك لم يختلفوا في إعمال (ليس).

وذكر السهيلي أنه يَبْطُلُ عمل (ما) الحجازية إذا توهم انفصال الجملة عنها، نحو: "ما زيدٌ إلا قائم"؛ لأنه لا يتوهم انقطاع زيد عن (ما)؛ لأن (إلاّ) لا يكون إيجاباً إلا بعد نفي، وبالتالي لم يتوهم انفصال الجملة عن (ما)، وكذلك يبطل عملها إذا تقدم الخبر على اسمها، نحو: ما قائمٌ زيد؛ لأنه لا يجوز الابتداء بالنكرة إلا إذا اعتمدت على ما قبلها، وبالتالي لم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عن (ما) قبلها[1].
ويجوز أن نقول: ما زيدٌ قائم، ولا يجوز: لا زيد قائم، ويرى السهيلي[2] أن علة ذلك هو أن (ما) لا تكون أبداً إلا نفياً لما بعدها، ولم يخشوا توهمَ انقطاع الجملة عنها، ولو قالوا: لا زيد قائم، لخيف أن يتوهم أن الجملة موجبة، كما أن (لا) يُنفى بها في أكثر الكلام ما قبلها، بعكس (ما) فإنها تنفي ما بعدها، وأمر آخر وهو أن (لا) تأتي حرف نفي، وحرف عطف، فلها أكثر من استعمال.

ويبدو أن النحاة لم يَقْبَلُوا أن يُرْجِعُوا الخلاف في عمل (ما) النافية إلى اختلاف اللهجات، وإنما عملوا على تسويغ هذا الخلاف وتعليله بالحجج المنطقية، فقالوا: إن من أعمل (ما) حملها على (ليس)؛ لأنهما يدلان على نفي الأسلوب ونقض الإيجاب، وأين الحجازيون في إعمالهم (ما) من نظرية الحرف المختص وغير المختص؟ فـ (ما) النافية غير مختصة؛ لأنها تدخل على الأسماء والأفعال، والأصل فيها ألا تعمل، ولكن النحاة سوَّغوا للحجازيين عملها، فذكروا أنها لم تعمل العمل بالأصالة، وإنما بالفرعية والحمل على (ليس).

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر، ص 75-76

2 – المرجع السابق، ص 76

أما بنو تميم فإنهم لاحظوا شبهاً بينها وبين الحروف المهملة مثـل (هـل)، وأدركوا أن هناك فروقاً بين (ما) و(ليس)، فـ (ما) حرف، و(ليس) فعل، و(ما) لا يكون فيها إضمار، و(ليس) فيها إضمار، نحو (لسنا، ولستم، وليسوا)، ولهذا قـال النحاة: إن إعمال (ما) هو الأفصح، وبها نزل القرآن، وإن إهمالها هو الأقيس[1].

ويبدو أنّ تعليلات النحاة هذه هي نتيجة تشبثهم بنظرية العامل، وإيمانهم بها، فهي نابعة من أوهام مفترضه، وفلسفة عقيمة، وقد جاء الاستعمال اللغوي :لفـصيح بإعمالها وعدمه، وأرى أن التمحل في تعليل ذلك ما هو إلاّ فلسفة لا طائل ورائهـا أملتها عليهم نظرية العامل الفلسفية.

جـ ـ ما الكافة:

وهي التي تدخل على ما يعمل، فتبطل عمله[2]، ومنهم مـن أطلـق عليهـا المهيئة؛ لأنها هيّأت ألفاظاً معينة للدخول على الفعل لم تكن قبـل ذلـك صـالحة للدخول عليه؛ لأنها من خواص الأسماء، ومن هذه الألفاظ (إنّ) وأخواتها، و(ربّ)، "والتحقيق أن المهيئة نوع من أنواع الكافة، فكل مهيئة كافة، ولا ينعكس"[3].

والكافة ثلاثة أنواع[4]:

أ. كافة عن عمل الرفع ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: (قـلّ، وكثـر، وطال)، ولا تدخل هذه الأفعال إلا على جملة فعلية صُرِّحَ بفعلها، ويرى السهيلي أن (ما) الداخلة على هذه الأفعال اسم مبهم، فهـي تدل على الزمان مع طالما، قال: "وأما قولهم: طالما أقمنا في هذا المكان، وطالما قعدنا، فـ (ما) واقعة على الزمان، والفعل بعدها متعدٍ إلى ضميره، والتقدير: طال زمان أقمنا فيه وقعـدنا فيـه، والزمان مبهم"[5].

---

1 – ينظر: مراجع بلقاسم، الجواز النحوي ص 460

2 – البطليوسي، إصلاح الخلل ص 300.

3 – المرادي، الجنى الداني ص 335.

4 – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب 1/265-269

5 – السهيلي، نتائج الفكر ص187.

ب. الكافة عن عمل النصب والرفع، وهي المتصلة بـــ (إن) وأخواتها.

ج. الكافة عن عمل الجر، وهي التي تتصل بحروف الجر (رب، والباء، والكاف) وتتصل بالظروف: (بعد، وبين، وحيث، وإذ).

وذكر السهيلي أن (ما) الكافة هي زائدة، فقال في قولهم: "اطمأنت كما هي": ما: زائدة لتكفَّ الكاف عن العمل، وتهيئها للدخول على الجمل، وهي اسم مبتــدأ، والخبر محذوف، والتقدير: كما هي عليه، والكاف في موضع نصب على الحال من المصدر الذي دلّ عليه (اطمأن)، كما تقول: سرت مثل سير زيد"[1].

وذكر أيضاً[2] أن أكثر الناس ظنّ أن (ما) في قول الرسول صلى الله عليــه وسلم: "صلّوا كما رأيتموني أصلي"[3]، وفي قولهم: (اجلس كما جلس زيــد)، هـــي (ما) المصدرية، ولكنه بيّن فساد مذهبهم بدليل:

أ. أن الفعل ههنا خاص غير عام، وذكر أن (ما) هنـــا هـــي (مـــا) الكافة للخفض، والمهيئة لكاف التشبيه أن يقع بعدها الفعل، وذكر أمثلة تعزز ما ذهب إليه، منها: قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَــوَدُّ الَّــذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[4]، وقولك: (إنما يقوم زيد)، فـــ (مـــا) كفت (رب) و(إن) عن العمل، وهيأتهما لوقوع الجمل بعدها.

ب. ودليل آخر على أن (ما) ليست مصدرية، قول الرسول صلى الله عليه وسلم لأبي بكر رضي الله عنه: "أن كما أنت"[5]، فـــ (أنت) مبتدأ والخبر محذوف. وقول الشاعر[6]:

---

1 – السهيلي، الروض الأنف، 389/1.

2- السهيلي، نتائج الفكر ص187.

3 – البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأذان 162/1-163.

4 – سورة الحجر، آية 2

5 – البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصلاة، 174/1

6 – وهو المرار بن سعيد الفقعسي، والبيت من شواهد الكتاب 116/1، وابن هشام، مغني اللبيب 269/1، والرضي، شرح الكافية 428/2، والبغدادي، خزانة الأدب 251/10، و 232/11.

أَعَلاقَةً أمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَما   أَفْنانُ رأسِكَ كالثَّغامِ المُخْلِسِ

فـ (ما) هنا كافة لـ (بعد) عن الخفض، ومهيئة لوقوع الجمل بعدها، وليست مصدرية؛ لأنه لا يوجد فعل لا في الحديث، ولا في الشاهد الشعري حتى تؤول معه.

ج. ودليل آخر قدمه ابن القيم[1]، ذكر فيه أن (ما) في قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "صلوا كما رأيتموني أصلي"، ليست مصدرية؛ لأنه لم يقع التشبيه بالرؤية، ولو صُرح بالمصدر، وقيل: صلّوا كرؤيتكم صلاتي، لم يكن الكلام صحيحاً، ولم يكن مطابقاً للمعنى المقصود.

د. دخول (ما) الكافة على (بعد) دون (قبل)، دليل على أن (ما) ليست مصدرية.

ذكر السهيلي[2] أنه لا يجوز أن نقول: (جئت قبل ما ذهب زيد)، كما يجوز (جئت بعدما ذهب زيد)، ويرى أن عدم جواز مجئ (ما) مع (قبل) دليل على أن (ما) في الأمثلة السابقة ليست مصدرية؛ لأنه لا يمتنع أن نقول: (جئت قبل أن يقوم زيد)، فتكون (أن) مع الفعل بمعنى المصدر، ولا يجوز ذلك في (بعد).

ويرى السهيلي[3] أن علة دخول (ما) الكافة على (بعد) دون (قبل) أن (قبل) مصدر في الأصل، بدليل مجئ اسم الفاعل منها، فيقولون في العام المقبل: (قابل) كما قال الشاعر[4]:

(نَحُجُّ معاً . قالتْ: أعاماً وقابِلَهْ)

وقابل: اسم فاعل من الفعل الذي (قبل) مصدر له، ولم يقولوا: في العام الماضي: باعد.

---

1 – ابن القيم، بدائع الفوائد 144/1

2– السهيلي، نتائج الفكر ص188.

3 – المرجع السابق، ص 188–189.

4 – صدر البيت: (فقال: امكُثي حتَّى يَسارِ لَعَلَّنا)، والبيت من شواهد الكتاب 274/3، ولا يعرف قائله، وابن يعيش، شرح المفصل 55/4، وينظر أيضاً: السهيلي، نتائج الفكر ص 188.

ويرى أيضاً أنّ المصدر كسائر الأسماء لا يكفّ، ولا يُهيأ لدخول الجمل بعده، و(قبل) كالمصدر في لفظها ومعناها، أي أن (بعد) أشدُّ مضارعة للحروف من (قبل).

ويمكن القول أن (ما) الكافة تهيئ الحرف للدخول على ما لم يكن يدخل عليه، فهي توسع دائرة استعمال الحرف[1]، فمثلاً (ربّ) لا تدخل إلا على الأسماء الظاهرة النكرة، فإذا دخلت عليها (ما) الكافة وسعت دائرة استعمالها، فأصبحت تدخل على الأسماء الظاهرة والمضمرة، وعلى النكرات والمعارف، وعلى الأفعال، والأسماء.

د ـ ما المصدرية:

وهي التي تقدر بمصدر[2]، وهي قسمان:

أ. مصدرية وقتيّة، وهي التي تقدر بمصدر نائب عن ظرف الزمان، وتسمى مصدرية ظرفية، ويراد بها الدوام والاتصال، ومثالها قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ﴾[3].

ب. مصدرية غير وقتية، وهي التي تقدر مع صلتها بمصدر، ولا يحسن تقدير الوقت قبلها، نحو: (يعجبني ما صنعت)؛ أي: صنعُك.

عقد السهيلي فصلاً في وقوع (ما) على المصدر، ذكر فيه أن (ما) اسم مبهم يقع على جميع الأجناس، والمصدر جنس من الأجناس[4]، وذهب إلى أن (ما) المصدرية اسم بمعنى (الذي) واقعة على المصدر، وليست حرفاً بمنزلة (أنْ) خلافاً للنحاة، فإذا قلت: أعجبني ما صنعت، كان المعنى: أعجبني الفعل الذي صنعته، كما تقول: أعجبني ما لبست أو ما أكلت، فيكون المعنى الثوب الذي لبسته، أو الطعام

---

1 – ينظر: فاضل السامرائي، معاني النحو 84/3.

2 – ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص330، والبطليوسي، إصلاح الخلل ص 302، وابن هشام، مغني اللبيب 262/1، 265.

3 – سورة هود، آية 108.

4 – السهيلي، نتائج الفكر ص185.

الذي أكلته، "فكما وقعت على الثوب والطعام... فكذلك وقعت على المصدر والظرف، وهي في كل هذا بمنزلة (الذي)"[1].

ولو كانت (ما) مصدرية لجاز وقوعها موقع (أنْ)، يقول: "ألا ترى أنك لا تقول: يعجبني ما تجلس، كما تقول: يعجبني أن تجلس، وان تخرج وأن تقعد، ولا تقول في هذا كلّه (ما)؟"[2].

والخلاصة أن السهيلي يشترط في كون (ما) مصدرية أن تكون اسماً مبهماً، صالحة لوقوع (ما) الموصولة موقعها، وألاّ يكون الفعل بعدها خاصاً، فيجوز أن نقول: (أعجبني ما تفعل)، و(ما تصنع)، و(ما تعمل)، لأنها أفعال عامة، فإن قلت: يعجبني ما جلست، وما انطلق زيد، وما تخرج، كان غثاً من الكلام؛ "لخروج (ما) عن الإبهام، ووقوعها على ما يتنوع من المعاني؛ لأنه يكون التقدير حينئذ: أعجبني الجلوس الذي جلست، والقعود التي قعدت، فيكون آخر الكلام مفسراً لأوله، رافعاً للإبهام، فلا معنى حينئذٍ لـ (ما)" [3].

ولعل المعنى يعزز ما ذهب إليه السهيلي، فمثلاً (ما) في قوله تعالى: ﴿ ساءَ ما يَعْمَلُونَ﴾[4]، فيحتمل المعنى ساء عملهم، وساء الذي يعملونه، فالمعنى هو هو، والنتيجة واحدة، وقال في الروض الأنف: "وقولهم (ما) مع الفعل بتأويل المصدر، راجع إلى معنى (الذي) إذا تأملته، وذلك أن (الذي) تصلح في كل موضع تصلح فيه (ما) التي يسمونها مصدرية"[5].

هـ ـ ما الموصولة:

تقع على ذوات ما لا يعقل كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَلْقِ ما في يَمِينِكَ تَلْقَفْ ما صَنَعُوا﴾[6]، ما الأولى هي العصا، والثانية الأفعال المتخلية، وهما لغير العاقل.

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص 186.

2 – المرجع السابق،الصفحة نفسها.

3 – المرجع السابق، الصفحة نفسها، وأيضاً: المرادي، الجنى الداني، ص 331، وابن هشام، مغني اللبيب 263/1.

4 – سورة المائدة، آية 66.

5 – السهيلي، الروض الأنف، 439/1.

6 – سورة طه، آية 69.

وتقع على صفات من يعقل كما في قوله تعالى: ﴿ فانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ، مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُباعَ ﴾[1]؛ أي الطيب منهن.

وذكر بعضهم أن منها (ما) التي للتعجب[2].

ويرى السهيلي[3] أن (ما) الموصولة لا تقع إلا على الجنس العام؛ لأنها لا تخلو من الإبهام، ويرى أن بناها الصوتي (mã) الذي يتكون من مقطع طويل مفتوح ينبئ عن معنى الاتساع والعموم، لما في الألف من المدّ والاتساع في هواء الفم، وهذا الاتساع في صوت الألف يشاكل الاتساع في معناها في الأجناس، وإذا أوقعوها على نوع بعينه، وخصوا ما يعقل وقصروها عليه، أبدلوا الألف نوناً ساكنة، فذهب امتداد الصوت، وصار قصراً موازناً لقصر المعنى؛ أي صارت (مَنْ).

ويفهم من كلام السهيلي السابق أن (ما) لا يمكن أن تقع لما يعقل، وردّ على من ادّعى أنها وقعت على ما يعقل في مواضع من القرآن الكريم وكلام العرب كقوله تعالى: ﴿ ما مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ وَالسَّماءِ وَما بَناها﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ وَلاَ أَنْتُمْ عابِدُونَ ما أَعْبُدُ﴾[6]، قال: "هي في كل هذا على أصلها من الإبهام والوقوع على الجنس العام، لم يُرَدْ بها ما يراد بـ (مَنْ) من التعيين والاختصاص به دون غيره"[7].

وسأذكر كلامه في تخريجه للآية: ﴿ ما مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾، قال: "فهذا كلام ورد في معرض التوبيخ والتبكيت للّعين على امتناعه عن السجود، ولم يستحق هذا التبكيت والتوبيخ من حيث كان السجود لما يعقل، ولكن لعلة أخرى وهي المعصية والتكبر على ما لم يخلقه... فكأنه يقول له ـ سبحانه : لم عصيتني

---

1 – سورة النساء، آية 3

2 – ينظر: البطليوسي، إصلاح الخلل ص 30.

3 – السهيلي، نتائج الفكر ، ص 180-181.

4 – سورة ص ، آية 75.

5– سورة الشمس، آية 5

6 – سورة الكافرون، آية رقم 3 ، 5.

7 – السهيلي، نتائج الفكر ص182.

وتكبرت على ما لم تخلقه وخلقتُه أنا، وشرفته وأمرتك بالسجود له؟ فهذا موضع (ما)؛ لأن معناها أبلغ ولفظها أعم... فلو قال: ما منعك أن تسجد لمن خلقت؟ لكان استفهاماً مجرداً من توبيخ وتبكيت، ولتُوُهِّم أنه وجبَ السجود له من حيث كان يعقل، أو لعلة موجودة في ذاته وعينه، وليس الأمر كذلك، فلا معنى لتعيينه بالذكر وترك الإبهام في اللفظ"[1].

ويتضح من كلام السهيلي السابق أن (ما) في الآية وقعت على ما لا يعقل وهي المعصية والتكبر بدليل المعنى المستفاد من الاستفهام وهو التوبيخ والتبكيت، وكان المعنى: لما تكبرت على شيء خلقته أنا ولم تخلقه أنت؟

أخذ السهيلي على بعض النحويين أن تكون (ما) الموصولة بمعنى (الذي)، وإن وافقت (الذي) في أكثر أحكامها، إلا أن بينهما فرقاً في المعنى وبعض الأحكام[2]، فالفرق بينهما من حيث المعنى: "أن (ما) اسم مبهم في غاية الإبهام، حتى إنها تقع على كل شيء، وتقع على ما ليس بشيء؛ ألا ترى أنك تقول: (إن الله عالم بما كان، وما لم يكن، وما لم يكن هنا معدوم، والمعدوم ليس بشيء، فلفرط إبهامهما لم يجز الإخبار عنها حتى توصل بما يوضحها؛ وكل ما وصلت به يجوز أن يكون صلته (الذي)، فهي توافق (الذي) في هذا الحكم".

وبهذا يتفق السهيلي مع الكوفيين الذين لا يجيزون وصف (من) و(ما) الموصولتين خلافاً للبصريين الذين يجيزون وصفهما ، نحو: (جاءني من في الدار العاقل)، و(نظرت إلى ما اشتريت الحسن)، وغيرها من الموصوفات، كالذي والتي توصف ويوصف بها[3].

وذكر في الروض الأنف[4] أن (ما) فيها من الإبهام أكثر مما تقتضيه (الذي)، ومن الفروق بينهما أن (ما) لا تقع نعتاً لما قبلها ولا منعوتة؛ "لأن صلتها

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص182.

2 – المرجع السابق، ص180.

3 – ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب 596/3

4 – السهيلي: الروض الأنف ، 439/1.

تغنيها عن النعت، وأيضاً فلو نُعتت بنعت زائد على الصلة لأرتفع إبهامها، وفي ارتفاع الإبهام منها جملة بطلان حقيقتها وإخراجها عن أصل موضوعها"[1].

وهناك فرق آخر بينهما: هو امتناع (ما) من التثنية والجمع بسبب فرط إبهامها، بخلاف (الذي).

5 . 24 ــ مَنْ [2]:

تأتي (مَنْ) اسم استفهام، نحو: من رجع من السفر؟، واسم شرط جازم، كما في قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ﴾[3]، واسماً موصولاً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ، وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾[4]، وهي في هذا كلمة مبنية على السكون وتختص بالعاقل المذكر والمؤنث، والمفرد وغيره، ويمكن أن تختص بغير العاقل في مواضع، منها:

أ. أن يُنزل غير العاقل منزلة العاقل، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللهِ مَنْ لا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾[5]، عبر عن الأصنام بـ (مَنْ)؛ لأنهم عبدوها لذلك تنزلت منزلة العاقل.

ب. تغليب العاقل على غيره إذا اجتمعا، كما في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[6]، فاجتمع غير العاقل مع العاقل في التسبيح، وعبر عن الجميع بـ (مَنْ).

ج. أن يقترن غير العاقل مع العاقل، فتذكر مفصّلة بـ (مَنْ)، كما في قوله تعالى: ﴿ وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِنْ ماءٍ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾[7].

---

1 – السهيلي، نتائج الفكر ص180

2 – ينظر: الهروي، الأزهية ص100، والسيوطي، همع الهوامع 112/1، والرضي، شرح الكافية 61/2.

3 – سورة الزلزلة، آية 6.

4 – سورة البقرة، آية 8.

5 – سورة الأحقاف، آية 5.

6 – سورة النور، آية 41.

7 – سورة النور، آية 45.

ذكر السهيلي أن (مَنْ) الموصولة خصت بمن يعقل؛ لأن لفظها يشاكل معناها، وذكر أن (ما) الموصولة اسم مبهم في غاية الإبهام، لذلك لا تقع إلا على الجنس العام، وأنهم خصوها بغير العاقل؛ لأن لفظها يشاكل معناها، بخلاف (مَنْ)، فهي تقع على نوع بعينه، ولذلك خصت بما يعقل، قال: "لأنها[1] لا تخلو من الإبهام أبداً، ولذلك كان في لفظها ألف آخرة، لِما في الألف من المد والاتساع في هواء الفم، مشاكلة لاتساع معناها في الأجناس، فإذا أوقعوها على نوع بعينه، وخصوا من يعقل وقصروها عليه، أبدلوا الألف نوناً ساكنة، فذهب امتداد الصوت، وصار قصراً للفظ موازناً لقصر المعنى؛ فقالوا: مَنْ عندك؟ تخصيصاً بما يعقل"[2].

ويمكن القول إن البنية الصوتية لها أثر في المعنى، فـ (مَنْ) التي تتكون من مقطع قصير مغلق بصامت (man) المقيدة بالسكون، جاء استعمالها مقيداً ومقصوراً على مَنْ يعقل، بخلاف (ما) المكونه من مقطع قصير مفتوح (mā).

كما يمكن أن يقال إن (مَنْ) متدرجة ومتطورة عن (ما)، ولذلك قال برجستراسر: "إن (مَنْ) و(ما) أصلها واحد يعني(ما)، وألحقت بها النون ، وهي من العناصر الإشارية أيضاً، وإن لم توجد في العربية بين أسماء الإشارة، فتدل (ما) على الأشخاص إذا وقعت مع هذا الحرف اللاحق، وعلى الأشياء إذا وقعت بدونه"[3].

ويبدو أن كلام برجستراسر لا يختلف كثيراً عمّا قاله السهيلي.

5 . 25 ـ نون الوقاية:

وهي نون مكسورة تُلْحَق قبل ياء المتكلم، كما في : أكرمني، لعلني، إنني، وسميت بهذا الاسم؛ "لأنها لحقت لِتَقِيَ الفعل من الكسر، ثم حُمل على الفعل ما ذُكر، وقال ابن مالك أنها سميت بذلك؛ "لأنها تقي اللَّبسَ في الأمر، نحو: أكرمْني، فلولا النون لالتبسَ أمر المذكر بأمر المؤنثة، ثم حمل الماضي والمضارع على

1 – الهاء عائدة على (ما) الموصولة.

2 – السهيلي، نتائج الفكر ص180–181

3 – برجستراسر، التطور النحوي ص 55–56.

5 . 26 ـ الواو:

حرف من حروف المعاني، له أقسام كثيرة أوصلها ابن هشام إلى أحد عشر قسماً[1]، ويكون عاملاً وغير عامل، واختلف في العامل فيها، ولـيس هـذا مكـان تفصيلها، ولكنني اكتفي بالأقسام التي تعرض لها السهيلي.

بيّن السهيلي سرّ اختصاص الواو بجمع من يعقل في الأفعال الخمسة، وجمع المذكر، والعطف، والقسم، قال في سرّ اختصاصها بجمع المذكر السالم: "جُعِلَت لهم علامة تختص بهم تنبئ عن الجمع المعنوي كما هو في ذاتها جمع لفظـي، وهـي (الواو)؛ لأنها ضامة بين الشفتين، وجامعة لهما، وكل محسوس يعبر به عن معقول فينبغي أن يكون مشاكلاً له... فهذا سرّ (الواو) في اختصاصها بالجمع لمن يعقـل، وعلى نحو ذلك خُصّت بالعطف؛ لأنه جمع في معناه، وبالقسم؛ لأن واوه في معنى واو العطف"[2].

فالواو جامعة حساً وعقلاً، ومعنى الجمع مطـرد فـي جميـع أبوابهـا[3]، وسنتحدث عن أقسام الواو التي تعرض لها السهيلي، وهي:

أ ـ واو الثمانية[4]:

وهي واو زائدة تذكر قبل العدد (ثمانية)، وزعم بعض النحويين منهم ابـن خالويه، والحريري، أن من خصائص كلام العرب إلحاق الواو فـي الثـامن مـن العدد، إشعاراً بأن العدد (سبعة) عدد كامل، مستدلين على ذلك بنصوص من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿ التَّائِبُونَ، الْعابِدُونَ، الْحامِدُونَ، السَّائِحُونَ، الرَّاكِعُـونَ، السَّاجِدُونَ، الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾[5]، ومنها قوله تعالى:

---

1 – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 18/2، والمرادي، الجنى الداني ص 153.

2 – السهيلي، نتائج الفكر، ص108

3 – المرجع السابق، ص154.

4 – ينظر حول هذه الواو: زين الخويسكي، واو الثمانية بين الإقرار والإنكار

5 – سورة التوبة، آية 12.

﴿ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[1] ، وهناك من النحاة من أنكرها، ومنهم الفارسي، وذهبوا إلى أنها واو العطف، أو واو الحال[2].

ذكر السهيلي أنه أفرد باباً طويلاً لهذه الواو التي يسمّيها بعض النّاس واو الثمانية، ولكني لم أجد هذا الباب في كتبه التي عُدت إليها، وقد ذكر ذلك أيضاً محمد إبراهيم البنا[3]، وحاولت أن استدرك عليه الأمر، فبحثت ولم أجد، ولكنه ذكر فصلاً قصيراً جداً عن هذه الواو في حديثه عن آية الكهف في كتابه (الروض الأنف)، وتبين لي أنه ينكر هذه الواو، ويرى أنها واو العطف تدل على تصديق القائلين، قال في تعليقه على قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾: "قد أفردنا للكلام على هذه الواو التي يسميها بعض الناس واو الثمانية باباً طويلاً، والذي يليق بهذا الموضع أن تعلم: أن هذه الواو تدل على تصديق القائلين؛ لأنها عاطفة على كلام مُضْمَرٍ، تقديره: نعم، وثامنهم كلبهم، وذلك أن قائلاً لو قال: إنّ زيداً شاعرٌ، فقلت له: وفقيه، كنت قد صدقته، كأنك قلت: نعم هو كذلك، وفقيه أيضاً"[4].

ب ـ واو العطف:

وهي أم باب حروف العطف، واختلف النحاة في دلالتها[5]، فمذهب الجمهور أنها لمطلق الجمع، فإذا قلت: (قام زيدٌ وعمرو)، احتمل ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكونا قاما معاً، في وقت واحد.

والثاني: أن يكون المتقدم قام أولاً.

والثالث: أن يكون المتأخر قام أولاً[6].

---

1 – سورة الكهف، آية 22.

2 – ينظر: ينظر:المرادي، الجنى الداني ص167.وابن هشام، مغني اللبيب، 25/2

3 – ينظر: محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ص 376.

4 – السهيلي، الروض الأنف، 62/2-63.

5 – ينظر حول هذه الواو: زين الخويسكي، واو الثمانية بين الإقرار والإنكار ص29

6 – ينظر: الرماني،معاني الحروف ص18، والمرادي، الجنى الداني ص 158

وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله :"وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء"[1].

ويرى بعض النحاة أن من قال إنها للجمع المطلق، قول غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، والصواب أن تكون للجمع بلا قيد[2].

وذهب قوم، منهم قطرب، وثعلب، والرّبعي وغيرهم أنها للترتيب[3]، ويرى السهيلي أن الواو العاطفة لا تدل على الترتيب ولا التعقيب، مستشهداً على ذلك بنصوص من القرآن الكريم، ومُستأنساً برأي سيبويه[4] في أن العرب " يقدمون في كلامهم ما هم به أهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم، ويعنيانهم"[5].

وذكر السهيلي[6] أن الواو تختلف عن (الفاء) و(ثم) في باب العطف، فمثلاً نقول: صمت رمضان، وشعبان، وإن شئت: شعبانَ ورمضانَ، بخلاف (الفاء) و(ثم).

وذكر أن تقديم أحد المتعاطفين على الآخر في القرآن الكريم ما هو إلا لحكمة وفائدة، ووضع أصلاً لذلك، قال فيه: "ما تقدم من الكلام فتقديمه في اللسان على حسب تقديم المعاني في الجنان"[7].

وذكر أن المعاني تتقدم بأحد خمسة أشياء: الزمان، والطبع، والرتبة، والسبب، والفضل، والكمال، ومثل بنصوص من القرآن على المعاني السابقة، وذكر أيضاً أنه ربما كان ترتيب الألفاظ بحسب الخفة والثقل لا بحسب المعنى، كما في تقديم (الجن على الأنس)، فقدموا الثقيل في اللفظ على الخفيف، أما تقديم الجن على الأنس في القرآن الكريم في بعض الآيات، فهو من باب تقديم الأفضل على

---

1 – سيبويه، الكتاب 218/1، وينظر: 304/2.

2 – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب 18/2.

3 – ينظر:المرادي، الجنى الداني ص 158-159

4 – سيبويه، الكتاب 34/1. ونص عبارة سيبويه هو:" يقدمون الذي ببيانه أهمُ لهم وهم ببيانه أعْنى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنيانهم".

5 – ينظر: السهيلي، نتائج الفكر ص266

6 – المرجع السابق، الصفحة نفسها.

7 – المرجع السابق، ص267

المفضول؛ لأن الجن يشتمل على الملائكة، أما إذا كانت لفظة الجن لا تشتمل على الملائكة، فتقدم ساعتئذٍ لفظة الأنس[1]، وقد أطال السهيلي في ذكر الأمثلة القرآنية التي تعزز ما ذهب إليه في كون التقديم يكون بحسب المعاني الخمسة التي ذكرها.

ويبدو أن الغرض من تلك الشواهد هو إثبات أن الواو العاطفة لا تفيد الترتيب والتعقيب، وهو بهذا يتفق مع ما ذهب إليه الجمهور، في كونها تفيد الجمع المطلق.

جـ ـ الواو الجامعة: وهي نوع من أنواع الواو العاطفة.

ذكر السهيلي أن الواو الجامعة هي التي تعطف الاسم على اسم لا يصح انفراده، كقولك: اختصم زيدٌ وعمر، وجلست بين زيد وعمرو، فالواو هنا تجمع بين الاسمين في العامل؛ لأن المعنى: اختصم هذان، واجتمع الرجلان، وجلست بين الرجلين[2].

والفرق بين الواو العاطفة و الواو الجامعة أن واو العطف يضمر بعدها العامل، وهي دليل عليه، فجملة: (قام زيدٌ وعمر)، أصلها: (قام زيدٌ وقام عمرو)، أما الواو الجامعة، فلا يضمر بعدها العامل، فإذا قلنا: (اختصم زيدٌ وعمرو) قام حرف الواو مقام صيغة التثنية، فكأنك قلت: (اختصم هذان)[3].

ويفهم من كلام السهيلي السابق أن الواو قسمان: قسم يجمع الاسمين في عامل واحد، وتنوب مناب صيغة التثنية، فيكون (قام زيد وعمرو) بمنزلة: قام هذان، وإذا نُفي الفعل قلت: ما قام زيد وعمرو، فالواو جامعة، والقسم الثاني: أن تُضمِر بعد الواو عاملاً، فترفع المعطوف بذلك المضمر، أو تنصبه، فإذا نفيت، قلت: (ما قام زيدٌ ولا قام عمرو)، فالواو عاطفة جملة على جملة.

وينبني على معرفة أصل هذه الواو مسائل، منها: أنك تقول: قامت هند وزيدٌ، إذا أضمرت عامل بعد الواو، وهي العاطفة، ونقول: قام هند وزيد، إذ

---

1 – ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، ص267-270

2 – المرجع السابق، ص 249-250

3 – المرجع السابق، ص 249، والروض الأنف 75/1

جعلتها جامعة، لتغليب المذكر على المؤنث، و: (طلعت الشمس والقمر) الواو عاطفة والعامل مضمر، أما (طلع الشمس والقمر)، فالواو جامعة[1].

د ـ واو رُبَّ:

يرى السهيلي أن الواو المتضمنة معنى (رُبَّ) هي واو عطف تعطف ما بعدها على مضمر قبلها، وهو بهذا يتفق مع البصريين[2] في كونها عاطفة، لكنه يختلف عنهم في أنه لم يصرح بأن المجرور بعدها مجرور بـ (رُبَّ) المحذوفة، بل هي متضمنة لمعنى (رُبَّ)، قال: "فإنك تجدها في أول الكلام كثيراً إشارة منهم إلى تعداد المذكور قبلها، من فخرٍ أو مدح أو غير ذلك، فهذه كلها معانٍ مضمرة في النفس، وهذه الحروف عاطفة عليها"[3].

والخلاصة أنّه يمكن القول بأنّ السهيلي لا يعترف ببعض مسميات النحاة للواو، كواو الثمانية، وواو رُبَّ، إذ يرى أنهما عند التأمل واوا عطف.

6 - الخاتمة

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

لم يلق السهيلي اهتماماً ممن جاء بعده من القدماء أو المحدثين كما لقيَ غيره من العلماء.

تنوعت مصادر الثقافة لدى السهيلي، ويكشف عن ذلك تعدد الموضوعات التي تناولها في كتبه المختلفة، فمثلاً كتابه (الروض الأنف)، وإن كان الغرض منه دراسة السيرة النبوية إلا أنه اشتمل على ألوان من المعرفة، منها: اللغة، والنحو، والصرف، والفقه، والتفسير، وعلوم الحديث وغيرها، وكانت له آراء لغوية مبثوثة في تضاعيفه جلّها مذكور في كتابه نتائج الفكر، وقد أشرت إليها في مواضعها.

---

1 - ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، ص250، والروض الأنف 75/1، و: المرادي، الجنى الداني ص 161-162

2 - ذهب البصريون إلى أن واو (رُبَّ) حرف عطف، وان الاسم المجرور بعدها مجرور بـ (رُبَّ) المحذوفة بدليل ظهور الواو مع (رُبَّ)، وذهب الكوفيون إلى أنها ليست عاطفة؛ لأنه يبدأ بها الكلام، وهي التي تعمل الجر في الاسم بعدها، ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف 376/1.

3 - السهيلي، نتائج الفكر، ص 261-262.

تفاوتت مسائل كتاب نتائج الفكر طولاً وقصراً حسب الحاجة، فهو يطيل النظر في بعض المسائل، ويقلبّها على وجوهها المحتملة، وكثيراً ما يورد أسئلة المعترض عليه المتخيلة في ذهنه، والتي يمكن أن يُعْتَرَضَ بها عليه، ثم بعد ذلك يخرج برأي فَيْصل في المسألة التي تعرض لها.

تعد مسألة الممنوع من الصرف من أهم المسائل التي عالجها في كتابه (الأمالي)، إذ رمى علل النحاة فيها بالفساد، وجاء بتعليلات لم تعهد عند من سبقه من النحاة.

احترام السهيلي للنص اللغوي، وتقديمه السماع على القياس إذا تعارضا، ويبدو أنه متأثر بابن جني، وكان يتخذ من السماع حجة قوية في توجيه الأحكام النحوية، ورد مزاعم النحويين، ويرى أن أعلى مراتب الكلام ما يعضده السماع والقياس.

تنوعت الشواهد النقلية عند السهيلي، فشملت:

أ ــ القرآن الكريم، وهو غالباً ما يعتمد عليه في تأييد رأي نحوي أو نقضه، أما القراءات القرآنية، فالغالب أنه يحتج بها ولها.

ب ــ الحديث النبوي الشريف: يكاد ينعقد الإجماع على أن السهيلي أول من احتج بالحديث النبوي الشريف، إذ احتج به في اللغة والنحو، ولكن جعله في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم، وغالباً ما يورد للأحاديث المحتج بها نظائر من القرآن الكريم وكلام العرب.

جـ ــ كلام العرب، شعره ونثره، وهو غالباً ما يلتزم بأشعار عصور الاحتجاج، ويفضل الطبقة الأولى على الثانية، ومع ذلك استشهد بأشعار المولدين كأبي تمام، ولكنه كان يستشهد بها بعد أن يستشهد بغيرها، فتكون من باب التأكيد، ويكثر من الاستشهاد بها في المعاني، وهو مع ذلك مقلد لا مبتدع، فقد سبقه إلى ذلك بعض النحاة كالمبرد، وابن جني، والزمخشري.

تابع السهيلي البصريين في القياس، إذ يشترط الكثرة في المسموع حتى يقيس عليه، وعبر عن ذلك بصريح العبارة "فنقف عندما وقفوا، ونترك القياس إذا تركوا".

اهتم السهيلي بالتعليل النحوي ، مما يمكن أن يقال: إن كتابه نتائج الفكـــر، هو كتاب في علل النحو، وتبدو علله مبتكرة وجديدة.

حاول السهيلي أن يرفع من شأن العلة النحوية، ليجعلها في مصاف علـــل الفقه والكلام، ولهذا أكثر من العلل الثواني والثوالث.

لم يهتم السهيلي بالعلل التعليمية؛ لأنها معروفة ومستساغة، وكان يذكر أنها في كتب النحاة معروفة.

اهتم السهيلي بنظرية العامل حتى سيطرت على تعليلاته، متخذها دســـتوراً في ترجيح الآراء أو رفضها.

وضع أصولاً نظريةً لنظرية العامل، وعززها بأمثلة تطبيقية، ولم يخـــرج في مجملها عمّا قرره النحاة.

اهتم السهيلي بالعامل المعنوي، فكانت له آراء جديرة بالاهتمام، إذ إنه لـــم يسبق إلى بعضها، وأشهرها: عامل الإخبار، والقصد إليـــه، والاتبـــاع، والـــسعة، والإظهار، وغيرها، وهذه العوامل تعكس شدة اهتمامه بالمعنى.

لم يعن السهيلي بالدرس الصوتي، ولكن سخر بعـــض القـــضايا الـــصوتية لخدمة تعليلاته في مجال النحو والصرف والدلالة، محاولاً إثبات العلاقة القائمة بين اللفظ والمعنى.

لم يتعرض السهيلي لجميع الأبنية الصرفية، وإنما أشار إلى بعضها بهـــدف تبرير أحكامه اللغوية والنحوية، وهو في كل المسائل الصرفية لم يخرج على منهج القدماء.

سبق السهيلي أصحاب المنهج الوظيفي المعاصر في نظرته إلى التداوليـــة والوضع التخابري القائم بين المتكلم والمخاطب أو المخاطبين، ونجد هذا واضـــحاً في معالجته لقضية الابتداء بالنكرة، وأسلوب الاشتغال، والعوامل المعنوية، إذ رأى أن المعنى وقصد المتكلم هما اللذان يحددان الحالة الإعرابية بنـــاء علـــى الوضـــع التخابري بين المتكلم والسامع، بمعنى أنه اعتمد على سبر أغوار النفس في توجيهه لبعض القضايا النحوية، وهذا يجعلنا نصرح بأن السهيلي قد كان شمولياً في نظرته

إلى اللغة من جميع جوانبها بما فيها جانبها النفسي، وهو أمر يعتد به الآن في الدراسات اللغوية الحديثة.

تأثر السهيلي بالنحاة المتقدمين، ولا سيما في مجال المصطلحات، كإطلاقه مصطلح (المفعول فيه) على الحال، وقد أطلقه سيبويه من قبل.

لم يكن السهيلي تابعاً لمذهب بعينه، فلم يكن من أنصار البصريين، ولا الكوفيين، وإن وافقهم في بعض المسائل، وإنما كان ذا نظرة مستقلة، فهو صاحب مذهب ذاتي، له آراؤه الخاصة، واجتهاداته المتميزة، وهذا واضح في معظم القضايا النحوية التي تعرض لها، فهو يعرض الآراء ويناقشها، ويسبرها، ويحاور أصحابها، ثم يختار المناسب إن وافق هواه، ويعلل الاختيار، فمثلاً: في مسألة إضافة الشيء إلى نفسه لم يجيز إضافة الاسم إلى نفسه مطلقاً، كما فعل الكوفيون، ولم يمنعه مطلقاً، كما فعل البصريون، بل قيّد ذلك بشروط، وأحياناً يأتي بآراء جديدة لم يسبق إليها، وخير دليل على ذلك مسألة الممنوع من الصرف.

اهتم السهيلي بأسرار النظم القرآني، مبيناً السر في اختيار الألفاظ والقوالب اللغوية، والتقديم والتأخير في الآيات التي يتعرض لها.

اهتم السهيلي بحروف المعاني، وحاول ربط بعضها بالمعنى اللغوي، كما في (ثُمّ) مثلاً، وغالباً ما يرد أصل بعض حروف المعاني إلى بعضها بعضاً، فمثلاً جعل (إن) الشرطية أصلاً لـ (إن) النافية، و(ذو) التي بمعنى (صاحب) أصلاً لـ (ذو) الطائية، و(ذو) الطائية أصلاً للاسم الموصول (الذي).

أثر السهيلي في النحاة الذين جاءوا بعده كابن القيم الجوزية، وابن هشام.

وهناك نتائج أخرى مبثوثة في تضاعيف الرسالة.

المراجع

أ- المراجع العربية:

إبراهيم، مصطفى، **إحياء النحو**، (1959م) مطبعة لجنة التأليف، القاهرة.

ابن الأثير، ضياء الدين، أبو الفتح، نصر الله، 637هـ. (1990 م) **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.

الأحوص، عبد الله بن محمد بن عاصم، الأنصاري1990م ، **شعره**، ط2/ت: عادل سليمان جمعة، تقديم شوقي ضيف، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.

الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة1990م ، **معاني القرآن**، ط1/ ت: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر، 905هـ، **شرح التصريح على التوضيح**، (د.ت)دار إحياء الكتب العربية، عيسى بابي الحلبي، القاهرة.

الاستراباذي، رضي الدين (1975م) **شرح الشافية**، ت: محمد نور الحسين، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ومحمد الزقزاق، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

الاستراباذي، رضي الدين(1985م) **شرح الكافية في النحو**، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان .

الأشموني، أبو الحسن، نور الدين علي بن محمد. **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**،(د.ت). ت: عبدالحميد السيد، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث.

الأصفهاني، (**1983م**) الأغاني، **عبد الستار أحمد فراج، الدار التونسية، تونس.**

أطه لي، مصطفى بن حمزة (2000م) ، **نتائج الأفكار في شرح الإظهار**، ط1/ دار الكتب العلمية، بيروت.

الأعشى، ميمون بن قيس، 629م. **ديوانه**، ط1، ت: كامل سُليمان، دار الكتاب اللبناني.

الأفغاني، سعيد (1969م) **نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي**، ط2/ دار الفكر – بيروت.

الألوسي، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، (د.ت)إدارة دار الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان.

الإنطاكي، محمد (1969م) **دراسات في فقه اللغة**، ط4/ دار الشرق العربي – بيروت.

الأنباري، أبو البركات، كمال الدين، عبدا لرحمن بن محمّد بن أبي سعيد، 577هـ (1997م) **أسرار العربية**، ط1، ت: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان

الأنباري، أبو البركات، كمال الدين، عبدا لرحمن بن محمّد بن أبي سعيد، 577هـ (1971م)، **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة**، ط2، ت: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، .

الأنباري، أبو البركات، كمال الدين، عبدا لرحمن بن محمّد بن أبي سعيد، 577هـ (1961م)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف**، ط4، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي.

الأندلسي، أبو حيان 1409هـ ـ 1987م **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ط1/ت: مصطفى أحمد النحاس، مطبعة المدني، القاهرة.

الأندلسي، أبو حيان (1990م) **البحر المحيط**، ط2 /دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، بيروت .

الأندلسي، أبو حيان ، (1408هـ)، **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان**، ط2/ ت ودراسة: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

أنيس، إبراهيم **الأصوات اللغوية**، (1999م) مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

ابن بابشاذ، (1978م)، **شرح المقدمة النحوية**، ت:محمد أبو الفتوح شرف، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية.

باشا، ابن كمال، **أسرار النحو**، ت: أحمد حسن حامد، دار الفكر – عمان.

الباقولي، 1415هـ **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات**، ط1/ ت: محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق، مطبعة الصباح بدمشق.

البخاري، (1407هـ – 1987م) **صحيح البخاري**، ط3/ ت: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة – بيروت.

برجستراسر، (1987م) **التطور النحوي للغة العربية**، ترجمة رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

ابن برد، بشار (1976م) **ديوانه**، جمعه وشرحه محمد الطاهر ابن عاشور، نشر الشركة التونسية للتوزيع، والشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر.

بروكلمان، كارل (1977م) **فقه اللغات السامية**، ترجمة رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض.

بشر، كمال (1990م) **علم اللغة العام، الأصوات العربية**، مكتبة الشباب، القاهرة.

البطليوسي، 2003م، ابن السيد **إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي**، ط1/ ت: حمزة النشتري، دار الكتب العذلمية، بيروت ــ لبنان،.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، (1989م) **خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب**، ط3 /. ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة

البكاء، محمد(1987م) **مصطفى جواد وجهوده اللغوية**، ط2/دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

البنا، محمد إبراهيم (1985م) **أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي**، ط1/ دار البيان العربي، جدة.

البيضاوي، 1344هـ **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

أبو تمام، **ديوان الحماسة، شرح التبريزي**، ط1، دار القلم ، بيروت – لبنان.

أبو تمام، (1981م) **ديوانه**، ط1/ضبط معانيه وشروحه وأكملها: إيليــاء الحــاوي، دار الكتاب اللبناني – بيروت.

التهانوي، (1996م) **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلــوم**، ط1 / تقـديم رفيق العجم، ت: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون.

ابن ثابت، حسان (1980م) **ديوانه**، ت: عبــدالرحمن البرقــوقي، دار الأنــدلس – بيروت.

الثمانيني، **الفوائد والقواعد**، دراسة وتحقيق: عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤســسة الرسالة ط1/2002م

الجرجاني، (1992) **التعريفات**، ط2/ ت: إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربــي، بيروت.

الجرجاني، (1989م) **دلائل الإعجاز**، ط2 /ت: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

ابن الجزري، **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، قرأه محمــد الــشنقيطي، وأحمــد شاكر، دار زاهد القدسي، القاهرة.

ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، ت: محمــد علــي الــضباع، المكتبــة التجارية، القاهرة (د. ت).

الجزري، (1399هـ – 1979م) **النهاية في غريب الأثر**، ت: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العليمة – بيروت.

أبو جناح، صاحب جعفر، (1998م) **دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها**، ط1/دار الفكر– عمان.

ابن جني، أبو الفتح، (1990)، **الخصائص**، ط1 ، ت: محمــد علــي النجــار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

ابن جني، أبو الفتح،(1985م)، **سر صناعة الإعراب**، ط1، ت: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق .

ابن جني، أبو الفتح، (1990)، **اللمع في العربيــة**، ط2، ت: فــائز فــارس، دار الأمل، إربد ت الأردن.

ابن جني، أبو الفتح، (1389هـ/1969م)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، ج1/ت: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح الشلبي، وج2/ت: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح الشلبي، القاهرة.

ابن جني، أبو الفتح، (1954م)، **المنصف في شرح تصريف المازني**، ط1، ب: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف، القاهرة.

ابن الجوزي، (1405هـ – 1985م) **غريب الحديث**، ط1، ت: عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

الجوهري، (1407هـ) **الصحاح** ، ط4/ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين .

ابن الحاجب، **شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب**، ت: تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط2، 1414هـ.

حامد، نصر (1996م) **إشكاليات القراءة وآليات التأويل**، ط4/ المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.

حجازي، محمود فهمي (1979م) **أسس علم اللغة العربية**، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة.

الحجوج، محمد (2002م) **الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني اصطلاحاً واستعمالاً**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة.

حداد، حنا، **من أعلام النحو العربي**، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السادس، ع/3، كانون أول 1996م.

الحديثي، خديجة (1974م) **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، مطبوعات جامعة الكويت .

الحديثي، خديجة (1981م) **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام– الجمهورية العراقية، دار الرشيد.

الخرنق بنت هفّان (1995م) ، **ديوانها**، رواية أبي عمر بن العلاء وغيره، ت: واضح الصمد، دار صادر– بيروت.

الحريري، أبو القاسم 2002م **شرح ملحة الإعراب**، ط1/ ت: أحمد محمد قاسم، دار الكلم الطيب، دمشق.

حسان، تمام (2000م) **الخلاصة النحوية**، ط1/ عالم الكتب.

حسان، (1973م) **تمام اللغة العربية، معناها ومبناها**، ط1/ الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

حسان، تمام (1979م) **مناهج البحث في اللغة**، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب.

حسن، عباس (1971م) **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، ط2/دار المعارف بمصر.

حسن، عباس (1966م) **النحو الوافي**، ط3، دار المعارف بمصر.

حسين، محمد الخضر (1983م) **القياس في اللغة العربية**، ط2/ دار الحداثة، بيروت.

حسين، محمد الخضر، اكتوبر، (1936م) **الاستشهاد بالحديث في اللغة**، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج3.

الحلواني، محمد خير (1938م) **أصول النحو العربي**، الناشر الأطلسي، المغرب.

الحمد، غانم قدورة (1982م) **رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية**، ط1/ منشورات اللجنة الوطنية – العراق.

الحمصي، يسن (1390هـ ــ 1971م) **حاشيته على شرح الفاكهي لقطر الندى**، ط2/ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

الحملاوي، 1965م **أحمد شذا العرف في فن الصرف**، ط16/مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر.

ابن حنبل، أحمد، **مسند الإمام أحمد** ، مؤسسة قرطبة، مصر.

الحنبلي، عثمان النجدي (1986م) **رسالة أي المشددة**، ط1/ ت: عبدالفتاح الحموز، دار الفيحاء، ودار عمار، عمان.

الحيدرة، 2002م، **كشف المشكل**، ط1/ ت: هادي عطية الهلالي، دار عمار – عمان.

ابن خالويه(1992م)، **إعراب القراءات السبع وعللها**، (ط1)، ت: عبد الرحمن بن سليمان العثيميين، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

ابن خالويه،(1934م)، **مختصر في شواذ القرآن**، ت: برجشتراسر، دار الهجرة، مصر.

خليل، حلمي، **العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي الحديث**، ذار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

الخليل، عبد القادر مرعي، (2002م) **التشكيل الصوتي في اللغة العربية**، ط1/.

الخليل، عبد القادر مرعي، (1993م) **المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر**، ط1/ منشورات جامعة مؤتة.

خليل، فتوح **تقويم الفكر النحوي عند الأعلم الشتمري في ضوء علم اللغة الحديث**، ط2، دار الوفاء -الاسكندرية

الخولي، محمد علي، 1998م **دراسات لغوية**، ط1/ دار الفلاح للنشر والتوزيع، صويلح – الأردن.

الخويسكي، زين(1995م) **واو الثمانية بين الإقرار والإنكار**، دار المعرفة الجامعية.

الدجني، عبد الفتاح (1974م) **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي**، ط1/ وكالة المطبوعات في الكويت.

الدجني، عبد الفتاح (1979م) **في الصرف العربي نشأة ودراسة**، ط1/ مكتبة الفلاح – الكويت.

ابن درستويه، (1992م) ، **كتاب الكتاب**، ط1، ت: إبراهيم السامرائي، وعبد الحسين الفتلي، دار عمار، عمان

الدينوري، (1994م) **ثمار الصناعة**، ط1/ ت: حنا جميل حداد، منشورات وزارة الثقافة، عمان.

الذبياني، النابغة (1968م) **ديوانه**، صنعة ابن السكيت: شكري فيصل، دار الفكر بدمشق.

الراجحي، شرف الدين (1992م) **الإبتداء بالنكرة في القرآن الكريم**، دار المعرفة الجامعية.

الراجحي، شرف الدين (1989م) **الفاءات في النحو العربي والقرآن الكريم**، دار المعرفة الجامعية.

الراجحي، عبده، **التطبيق الصرفي**، دار النهضة العلمية العربية، بيروت.

رضوان، عبد العزيز، **إن الشرطية في الأساليب العربية، دراسة تطبيقية مقارنة**، دار الشروق الأوسط للطباعة، ودار السلام الجديدة (د.ت).

رضوان، عبد الرحيم (1985م) **في النحو العربي، بحث في الجملة في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، مطبعة النور النموذجية، إربد.

الرماني، 1986م **معاني الحروف**، ط2/ ت: عبدالفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة.

رمضان، محيي الدين، **في صوتيات اللغة العربية**، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان.

زاير، عادل عبد الجبار (1997م) **معجم ألفاظ العلم والمعرفة في اللغة العربية**، ط1/ مكتبة لبنان ناشرون.

زاير، عادل عبد الجبار (1997م) **معجم ألفاظ العلم والمعرفة في اللغة العربية**، ط1/ مكتبة لبنان ناشرون.

الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، منشورات دار الحياة، بيروت (د.ت).

الزجاج1999م ، **إعراب القرآن**، ط4/ ت: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني.

الزجاجي، 1986م **الإيضاح في علل النحو**، ط5/ ت: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت.

الزجاجي، (1988م) **الجمل في النحو**، ط4/ ت: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الزجاجي، (1984م) **حروف المعاني**، ط1/ت: علـي توفيـق الحمـد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد.

الزجاجي، (1389هـ/1969م) **اللامات**، ت: مازن المبارك، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

الزجاجي، (1403هـ/1983م) **مجالس العلماء**، ط2/ ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، مطبعة المدني في القاهرة.

الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ط2، منقحة ومحررة ت:محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة.

الزركلي، (1995م) **الأعلام**، ط 11/دار العلم للملايين، بيروت.

الزعبي، آمنة (1996م) **مصادر الأفعال الثلاثية**، ط1/ مؤسسة رام التكنولوجيا والكمبيوتر، مؤتة.

الزمخشري، **شرح الأنموذج في النحو**، ت:حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب بالقاهرة.(د.ت)

الزمخشري، **الكشاف**، دار المعرفة- بيروت.

الزمخشري، (1993م) **المفصل في صنعة الإعراب، وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل** ط1/ للسيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، قدم له وبوّبه علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت ــ لبنان.

زيدان، عبد الكريم (1989م) **المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية**، ط11/ مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة القدس، بغداد – العراق.

أبو زيد، **النوادر**، طبعة الكتاب العربي، بيروت.

السامرائي، إبراهيم، **الفعل زمانه وأبنيته**، (1983م)، ط3/مؤسسة الرسالة، بيروت.

السامرائي، إبراهيم، **فقه اللغة المقارن**، (1978م) ، ط2، بيروت.

السامرائي، فاضل (2005م) **الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري**، ط1/دار عمار للنشر والتوزيع، عمان.

السامرائي، فاضل (2005م) **معاني أبنية الصرف**، ط1/دار عمار.

السامرائي فاضل ، (1423هـ=2003م) **معاني النحو**، ط2/ دار الفكر، عمان.

السامرائي، محمد فاضل، (1424هـ= 2004م) **الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري**، ط1/ دار عمار، عمان.

ابن السراج، (1988م) **الأصول في النحو**، ط3 ، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

السعدي، عبد القادر (1421هـ=2000م) **أثر الدلالة النحوية والبلاغية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية**، ط1/ دار عمار، عمان.

ابن السكيت، **القلب والإبدال**، ت: حسين محمد شرف، نشرته الهيئة العامة لشئون المطابع الميرية في القاهرة .

السهيلي، أبو القاسم (1970م) **الأمالي**، ط1/ ت: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة.

السهيلي، أبو القاسم (1987م) **التعريف والإعلام فيما أبهم من الأسماء والأعلام في القرآن الكريم**، ط1/ ت:عبدأ مَهنّا، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان.

السهيلي، أبو القاسم، **الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام ومعه السيرة النبوية لابن هشام المعافري** المتوفى سنة 213هـ ، ط1،علق عليه ووضع حواشيه مجدي بن منصور الشورى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

السهيلي، أبو القاسم (1980م) **الفرائض وشرح آيات الوصية**، ت: محمد إبراهيم البنا، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا.

السهيلي، أبو القاسم (1984م) **نتائج الفكر في النحو**، ط2/ ت: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، مصر .

سيبويه، (1983م) **الكتاب**، ط3/ ت: عبد السلام هارون، عالم الكتب،.

السيد، 1997م امين **في علم النحو**، ط3/دار المعارف بمصر.

السيد، عبد الرحمن (1969م) **مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها**، ط1، دار المعارف، مصر.

السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، 1986م، الجزء الأول، ت:رمضان عبدالتواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبدالدايم، الهيئه المصرية العامة للكتاب، والجزء الثاني، (1990م) ت: رمضان عبدالتواب، الهيئه المصرية العامة للكتاب.

ابن سينا، 1983م **رسالة في أسباب حدوث الحروف**، ط1/ ت: محمد حسن الطيّان ويحيى مير علم، مراجعة شاكر اللحام، وأحمد راتب النفّاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

السيوطي، (1987م) **الاتقان في علوم القرآن**، ط1/ تقديم وتعليق مصطفى ديب البُغا، دار ابن كثير، دمشق/بيروت.

السيوطي، (1999م) **الاقتراح في علم أصول النحو وجدله**، ت: طه عبد الرؤوف، مكتبة الصفا، القاهرة.

السيوطي، (1985م) **الأشباه والنظائر في النحو**، ط1/ ت: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة – بيروت.

السيوطي، (1989م) **شرح مقامات جلال الدين السيوطي**، ط1/ ت: سمير محمود الدروبي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

السيوطي، (1986م) **المزهر في علوم اللغة**، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، مكتبة صيدا – بيروت.

السيوطي، (1998م) **همع الهوامع** ، ط1/ ت: محمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

الشاعر، حسن موسى (1985م) **النحاة والحديث النبوي**، ط1/ وزارة الثقافة والشباب، عمان.

الشافعي، (1393هـ) **الأم** ، ط3/ دار المعرفة – بيروت .

شاهين، عبد الصبور (1980م) **المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي**، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان.

الشاوي، يحيى (1990م) **ارتقاء السيادة في علم أصول النحو**، ط1/ ت: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار، بغداد، .

الشايب، فوزي (2004م) **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة**، ط1/عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.

الشلوبين عمر بن محمد، (1413هـ/1993م) **شرح المقدمة الجزولية الكبرى**، ط1/ت: تركي العتيبي، مكتبة الرشيد – الرياض.

ابن الشجري، (1413هـ/1992م)، **أمالي ابن الشجري**، ط1/ تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

الصالح، صبحي (1997م) **دراسات في فقه اللغة**، ط3/ دار العلم للملايين، بيروت.

الصبان، محمد بن علي، (1997م) **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، ط1/ ضبط وتصحيح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت.

الصغير، محمود أحمد، (2001م) **الأدوات النحوية في كتب التفسير**، ط1/دار الفكر – دمشق.

الصغير، محمود أحمد، (1999م) **القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي**، ط1/ دمشق، دار الفكر.

الصقيلي، ابن مكي،(د. ت) **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان**، ت: عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة.

ابن الصلت، أمية (1975م) **أمية بن الصلت حياته وشعره**، دراسة وتحقيق: بهجت عبدالغفور الحديثي، مطبعة العاني – بغداد.

الصيمري، (1402هـ/1982م) **التبصرة والتذكرة**، ط1/ ت: فتحي أحمد مصطفى، منشورات مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، مطبوعات دار الفكر، دمشق.

الطبري، (1405هـ) **تفسير الطبري**، دار الفكر ـ بيروت .

ابن الطحان، (1984م)، **مخارج الحروف وصفاتها**، ط1/ت: محمد يعقوب التركستاني.

ابن الطراوة، (1996م) **رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح**، ط1/ ت: حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت.

الطلحي، مراجع عبد القادر بالقاسم، **الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى**، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا.

الطنطاوي، محمد، (1375هـ) **تصريف الأسماء**، ط5/ مطبعة وادي الملوك، القاهرة.

العامري، لبيد بن أبي ربيعة (1993م) **ديوانه**، ط1/ شرح الطوسي، ت: حنا نصر الحتّي، دار الكتاب العربي، بيروت.

عبابنة، يحيى (2000م) **التطور السيميائي لصور الكتابة العربية**، ط1/ منشورات جامعة مؤتة.

عبابنة، يحيى (1995م) **التعليل النحوي عند البصريين**، مجلة جامعة تشرين،ج17، ع8، لعام.

عبابنة ، يحيى (1997م) **سابقة التاء في مصادر العربية**، مجلة أبحاث اليرموك، ج/15، ع/1.

عبابنة، يحيى (1997م) **النظام اللغوي للهجة الصفاوية في ضوء الفصحى واللغات السامية**، ط1/ منشورات جامعة مؤتة.

عبابنة، يحيى (2005م) **علم اللغة المعاصر**، ط1/ مقدمات وتطبيقات، دار الكتاب الثقافي، إربد.

العبادي، أحمد قاسم 1983م رسالة **في اسم الفاعل**، ط1/ت ودراسة محمد حسن عواد، دار الفرقان.

عبد التواب، رمضان (1997م)**التطور اللغوي، مظاهره وعلله**، ط3/ مكتبة الخانجي، القاهرة.

عبد التواب، رمضان(1997م) **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، ط3/ مكتبة الخانجي بالقاهرة.

ابن العبد، **طرفة شعره وشخصيته**، تحقيق ودراسة: علي الجندي، دار الفكر (د.ت).

عبده، داود (1973م) **أبحاث في اللغة**، بيروت.

العجاج، (1971م) **ديوانه**، ت: عزة حسن، مكتبة الشرق، بيروت.

عرفة، محمد، (1937م) **النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة**، مطبعة السعادة، القاهرة.

العسقلاني، ابن حجر، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً وأشرف على مقابلة نسخه المطبوعة والمخطوطة عبد العزيز بن باز، رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وتصحيحه وأشرف على طبعه محبّ الدين الخطيب، مكتبة دار الفيحاء، دمشق.

ابن عصفور، (1999م)، **شرح جمل الزجّاج، (الشرح الكبير)** ، ط1/ت: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت – لبنان.

ابن عصفور، (1971م) ،**المقرب**، ط1/ ت: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.

ابن عصفور، 1979م **الممتع في التصريف**، ط4/ ت: فخرالدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.

العصيمي، خالد (1424هـ = 2003 م) **القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، جمعاً ودراسة وتقويماً**، ط1/ دار التدمرية، الرياض، دار ابن حزم، بيروت.

عضيمة، محمد عبد الخالق، (1972م) **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، دار الحديث بالقاهرة.

عطية، خليل، **المطاوعة في الأفعال**، مجلة كلية الآداب بالبصرة، ع/5، السنة الرابعة.

ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ويليه الدُّرّة المضيَّة في إعراب شواهد الألفية**، ت:محمود مصطفى حلاوي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت – البنان.

العكبري، (1986م) **التبيين عن مذاهب النحويين البصرين والكوفيين**، ط1/ ت: عبد الرحمن بن سليمان العثيميين، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان.

العكبري، (د.ت) **التبيان في إعراب القرآن**، ت: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبيّ وشركاه، القاهرة.

العكبري، (1416هـ – 1955م) **اللباب في علل البناء والإعراب**، ط1/ ت: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سوريا.

عمايرة، اسماعيل معالم 1993م **دارسة في الصرف، الأقيسة الفعلية المهجورة**، ط2/. دار حنين، عمان.

العيني، بدر الدين، (د . ت) **شرح المراح في التصريف**، حققه وعلق عليه عبد الستار جواد

الغلاييني، مصطفى (1994م) **جامع الدروس العربية**، ط30/ راجعه ونقحه عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

فانز، عبدا لمنعم (1983م) **السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه**، (دراسة وتحقيق)، ط3/ دار الفكر، دمشق.

ابن فارس، (1997م) **الإتباع والمزاوجة**، ت: محمد أديب جبران، منشورات وزارة الثقافة.

ابن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة العربية، ومسائلها وسنن العرب في كلامهـــا،** ط1، علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسين بسج، دار الكتـــب العلميـــة، بيروت .

ابن فارس، 1971م، **اللامات**، منشور في مجلة اللغة العربية بدمشق، المجلد الأول، ص 778.

ابن فارس، 1999م، **معجم مقاييس اللغة**، ت: عبد السلام هـــارون، دار الجيـــل، بيروت.

الفارسي، أبو علي(1981م) **الإيضاح العضدي**، ط1، ت: حسن شـــاذلي فرهـــود، الناشر: جامعة الرياض .

الفارسي، أبو علي (1983) **البغداديات**، ت:صـــلاح الـــدين عبـــدالله الـــسنكاوي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالعراق، مطبعة العاني، بغداد.

الفارسي، أبو علي (1981م) **التكملة**، ت ودراسة: كاظم بحر المرجـــان، مطـــابع مديرية دار الكتب، جامعة الموصل.

الفارسي، أبو علي (1987م) **الحجة للقـــراءات الـــسبعة**، ط1/ج3، ت: بدرالـــدين قهوجي وبشير جويجاتي، مراجعة: عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دشق، بيروت.

الفاكهي، (1990م) **شرح الحدود النحوية**، ت: صالح بن حسين العائد، منـــشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (1980م) **العين**، ت: مهدي المخزومـــي، وإبـــراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد – العراق.

الفرّاء، (1983م) **معاني القرآن**، ط3/ ت: أحمد يوسف نجـــاتي، ومحمـــد علـــي النجار، عالم الكتب، بيروت.

الفرزدق، **ديوان الفرزدق**، دار صادر، بيروت.

فريحة، أنيس (**تدريس اللغة العربية من مشاكل اللغة العربية**)، مجلـــة الأبحـــاث، ج4/ع4، بيروت، كانون الأول/1951م.

فليش، هنري (1966م) **العربية الفصحى**، ط1/ ترجمة عبد الصبور شاهين، بيروت.

الفهري، الفاسي (1985م) **اللسانيات واللغة العربية**، ط1/ دار توبقال – الدار البيضاء.

الفوزان، عبد الله (1999م) **تعجيل الندى بشرح قطر الندى**، ط1/ مكتبة الرشيد، الرياض.

القاسمي، (علي 1988م) **النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس– المغرب، ع/4.

القزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة**، ت: لجنة من أساتذة الأزهر، مطبعة السنة المحمدية.

ابن القطاع، (1983م) **كتاب الأفعال**، ط1/ عالم الكتب، بيروت.

ابن القيم الجوزية، 1425هـ ، **بدائع الفوائد**، ط1/ ت: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد– مكة المكرمة .

كثير، (1971م) **ديوانه**، جمع وشرح إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت.

الكفوي، (1992م) **الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، ط1/أعده عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الكيشي، شمس الدين (1410هـ – 1989م) **القرشي الإرشاد إلى علم الإعراب**، ط1/ ت: عبدالله البركاتي ومحسن العميري.

الكناعنة، عبد الله (1997م) **أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية، دراسة لغوية**، ط1/منشورات وزارة الثقافة، عمان – الأردن.

اللغوي، أبو الطيب (1379هـ/1960م) **الإبدال**، ت:عزالدين التنوخي، دمشق.

المالقي، (1975م) **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، ت: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

مالك، بن أنس، **موطأ مالك**، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر.

ابن مالك، 1388هـ، **تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد**، ت:محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي ، القاهرة،.

ابن مالك، 2002م، **شرح التسهيل**، ، ط1/ت: عبد الرحمن السيد وزميله، دار الهجر بالقاهرة.

المبارك، مازن (1974م) **النحو العربي، والعلة النحوية نشأتها وتطورها**، ط3/، دار الفكر – بيروت.

المبرد، (1999م) **المقتضب**، ط1/ ت: حسن حمد، دار الكتب العلمية- بيروت.

المجاشعي، (1985م) **شرح عيون الإعراب**، ت: حنا جميل، مكتبة المنار- الزرقاء.

المتوكل، أحمد (1986م) **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، ط1/ دار الثقافة – الدار البيضاء

المتوكل، أحمد (1985م) **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ط1/ دار الثقافة – الدار البيضاء.

المخزومي، مهدي (1985م) **في النحو العربي، قواعد وتطبيق**، ط3/.

المخزومي، مهدي(1986م) **مدرسة الكوفة، ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، ط3/ دار الرائد العربي، بيروت – لبنان.

المرادي، (1983م) **الجنى الداني في حروف المعاني**، ط2/ ت: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت.

المراغي، أحمد ومحمد سالم علي، **تهذيب التوضيح، قسم الصرف**، ط9 المكتبة التجارية بمصر.

المرزوقي، (1951م) **شرح الحماسة**، ت: أحمد أمين وعبد السلام هارون، القاهرة.

المسدي، عبد السلام (1977م) **الأسلوب والأسلوبية– نحو بديل ألسني في نقد الأدب**، الدار العربي للكتاب، ليبيا- تونس.

المصري، محمد بن عبد الغني (1989م) **علم الصرف والنظام اللغوي**، ط1/ مكتبة الرسالة الحديثة، عمان.

مصطفى، إبراهيم وزملاؤه، **المعجم الوسيط**، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، استانبول – تركيا.

ابن مضاء القرطبي، (1979م) **الرد على النحاة**، ط1/ دراسة وتحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الإعتصام، القاهرة.

المطلبي، غالب فاضل (1984م) **في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق.

مغالسة، محمود حسني (1979م) **احتجاج النحويين بالحديث**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج (3، 4)، السنة الثانية.

المقدسي، محمد بن مفلح الفروع، ت: أبو الزهراء حازم القاضي، دار الكتب العلمية _ بيروت، ط1/1418هـ.

الملخ، حسن خميس (2001م) **نظرية الأصل والفرع في النحو العربي**، ط1/دار الشروق، عمان.

الملخ، حسن خميس (2000م) **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، ط1/ دار الشروق – عمان.

أبو المكارم، علي (1973م) **أصول التفكير النحوي**، منشورات الجامعة الليبية.

أبو المكارم، علي (1975م) ، **تقويم الفكر النحوي**، دار الثقافة، بيروت – لبنان.

مكرم، عبد العال سالم (1988م) **أسلوب إذ في ضو الدراسات القرآنية والنحوية**، ط1/مؤسسة الرسالة.

مكرم، عبد العال، **سالم القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية**، المكتبة الأزهرية للتراث.

مكرم، عبد العال سالم(1988م) **ظواهر لغوية**، ط1/مؤسسة الرسالة – بيروت.

موسى، عطا (2002م) **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، ط1/دار الاحياء – عمان.

الموسى، نهاد (1974م) **في الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه**، مجلة حضارة الإسلام، وقائع مؤتمر ذكرى القرن الثاني عشر لوفاة سيبويه، دمشق.

الميداني، **مجمع الأمثال**، قدم له وعلق عليه: نعيم حسين زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

الميداني، (1981م) **نزهة الطرف في علم الصرف**، ط1/ دار الآفاق الجديدة، بيروت.

ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.

النابغة الجعدي، (1384هـ/1964م) **شعره**، ت: عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي، دمشق.

النجار، لطيفة (1995م) **منزلة المعنى في نظرية النحو العربي**، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية.

نحلة، محمود أحمد (1987م) **أصول النحو العربي**، ط1/ دار العلوم العربية، بيروت – لبنان.

نهر، هادي (1986م) الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين، ط1/عالم الكتب، ومكتبة النهضة.

أبو نواس، 1987م **ديوانه**، ت: إيليّا الحاوي، منشورات الشركة العربية العالمية للكتاب، دار الكتاب اللبناني، ودار الكتاب العالمي.

الهروي، (1982م) **الأزهية في علم الحروف**، ط1/ ت: عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

الهروي، (1980م) **كتاب اللامات**، ط1/ت: يحيي علوان البلداوي، مكتبة الفلاح ت الكويت.

ابن هشام، (1999م)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك**، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.

ابن هشام، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب**، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، لبنان – بيروت.

ابن هشام، (1418هـ = 2000م) **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ط2/ ت: محمد خير طمعة حلبي، دار المعرفة، بيروت –لبنان.

ابن هشام، (2001م) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط1/ت: أبو عبد الله علي بن عاشور الجنوبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – البنان،.

ابن هرمة، **شعر إبراهيم بن هرمة القرشي**، ت: نقّاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

ابن ولاد، أبو، العباس، (1996م) **الانتصار لسيبويه على المبرد**، ط1/ ت: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ياقوت، محمود سليمان (2000م) **أصول النحو العربي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية .

يعقوب، إميل (1993م) الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، ط1/ دار الجيل، بيروت.

ابن يعيش، **شرح المفصل**، عالم الكتب – بيروت، ومكتبة المتنبي–القاهرة.

يكرب، عمرو بن (1970م) معد **ديوانه** ، ت: هاشم الطعان، دار الجمهورية، بغداد.

يونس، محمد محمد، (1999م) **وصف اللغة العربية دلالياً**، منشورات جامعة الفاتح.

ب - المراجع الأجنبية:

Al-Ani,(1970).**Arabic phonology ,Acoustical and physiological Investigation**, Indian University

Daniel Jones, Press (1950). **The phonetic theory**, Cambridge University

Daniel Jones, Press, (1986)**outline of English Phonetics**, Cambridge University.

De Sassure, (1964).**Course in general linguistics**. London,

Roach, (1987).**English phonetics and phonology, A practical course**. Cambridge University Press,6th edition,